جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف–الجزائر–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص: تحليل اقتصادي

أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990-2011

من إعداد الطالبة:
أسماء ناويس

تحت إشراف الأستاذ:
د/ عبد الكريم البشير

لجنة المناقشة

أ.د/ علي بطاهر.....أستاذ التعليم العالي.....جامعة الشلف.....رئيسا

أ.د/ عبد الكريم البشير..... أستاذ التعليم العالي.....جامعة الشلف.....مشرفا و مقررا

د. عبد الرزاق حبار.....أستاذ محاضر.....جامعة الشلف.....ممتحنا

د. نصيرة قوريش.....أستاذ محاضر .....جامعة الشلف.....ممتحنا

د. ماليك بن سفطة.....أستاذ محاضر.....جامعة الشلف.....ممتحنا

السنة الجامعية: 2013-2014

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر و التقدير:

الحمد و الشكر لله عز و جل أولا و الصلاة و السلام على أفضل خلق الله الذي بسنته اهتدينا و بالقرآن الكريم المنزل عليه تعلمنا.

و عليه لا يسعني إلاّ أن أتقدم بجزيل الشكر و العرفان للأستاذ القدير: **البشير عبد الكريم** على تكرمه بالإشراف على رسالتي.

و إلى كل من قدم لي يد المساعدة في إنجاز هذا العمل المتواضع من قريب و من بعيد.

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولها مناقشة موضوع المذكرة، و بالتالي إثرائها من كل جوانبها.

إهداء:

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله لي وأطال في عمرهما، إلى كل أفراد عائلتي و أقاربي.

إلى كل من جمعتني بهم الأقدار خلال المراحل الدراسية من أساتذة و طلبة.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا.

فهرس المحتويات

.....فهرس المحتويات.....

المحتويات	الصفحة
قائمة الأشكال البيانية و الجداول	1- 1
مقدمة	أ-ح
الفصل الأول: سياسة الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية	48-01
تمهيد	02
المبحث الأول: مفاهيم عامة عن السياسة المالية.	03
المطلب الأول: الدور الاقتصادي للدولة في الفكر الاقتصادي.	03
المطلب الثاني:تعريف السياسة المالية و أهدافها.	08
المطلب الثالث: السياسة المالية أدواتها، اتجاهاتها و آلية عملها.	11
المبحث الثاني: ماهية الإنفاق العام.	16
المطلب الأول: تعريف النفقة العامة و صورها.	16
المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة.	20
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.	27
المبحث الثالث: الإنفاق العام كسياسة اقتصادية.	32
المطلب الأول: مفهوم سياسة الإنفاق العام.	32
المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام أدواتها و الاتجاهات الحالية لإصلاحها.	37
المطلب الثالث: قواعد و حدود سياسة الإنفاق العام.	40
خلاصة الفصل الأول	48
الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول التضخم.	96-49
تمهيد	50
المبحث الأول: ماهية التضخم.	51
المطلب الأول: تعريف التضخم و أنواعه.	51
المطلب الثاني: قياس التضخم.	57
المطلب الثالث: أسباب التضخم.	62

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتضخم.	64
المطلب الأول: نظريات الطلب و تفسير التضخم.	65
المطلب الثاني: نظريات العرض و تفسير التضخم.	72
المطلب الثالث: النظريات الهيكلية و تفسير التضخم (التضخم الهيكلي).	74
المبحث الثالث: آثار التضخم و طرق معالجته.	79
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للتضخم.	79
المطلب الثاني: العلاقة بين التضخم و البطالة (منحنى فيليبس).	84
المطلب الثالث: طرق و وسائل معالجة التضخم.	89
خلاصة الفصل الثاني	96
الفصل الثالث:العلاقة بين الإنفاق العام و التضخم.	145-97
تمهيد	98
المبحث الأول: ظاهرة تزايد النفقات العامة.	99
المطلب الأول: النظريات المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة.	99
المطلب الثاني: أسباب تزايد النفقات العامة.	104
المطلب الثالث: المؤشرات الكمية لقياس آثار النفقات العامة.	111
المبحث الثاني: طرق تمويل النفقات العامة.	112
المطلب الأول: التمويل عن طريق الضرائب.	113
المطلب الثاني: التمويل عن طريق القروض العامة.	119
المطلب الثالث: التمويل عن طريق الإصدار النقدي الجديد.	124
المبحث الثالث: تحليل أثر سياسة الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار.	129
المطلب الأول: تحليل كيفية تأثير الإنفاق العام في المستوى العام للأسعار.	130
المطلب الثاني: أهم الدراسات التجريبية حول العلاقة بين الإنفاق العام و التضخم.	139
المطلب الثالث: سياسة الإنفاق العام و موقعها من منحنى فيليبس.	142
خلاصة الفصل الثالث	145

الفصل الرابع: انعكاس سياسة الإنفاق العام في الجزائر على معدلات التضخم للفترة 1990-2011.	**198-146**
تمهيد	**147**
المبحث الأول: السياسة الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2011.	**148**
المطلب الأول: المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري 1986-1989.	**149**
المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري تحت مظلة برامج الإصلاحات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي 1989-1998.	**151**
المطلب الثالث: الاقتصاد الجزائري من خلال برامج الإنفاق العام انطلاقا من سنة 2001	**158**
المبحث الثاني: تحليل الأثر المباشر لسياسة الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار في الجزائر للفترة 1990-2011.	**162**
المطلب الأول: تحليل تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990- 2001	**163**
المطلب الثاني: تحليل تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2011.	**171**
المطلب الثالث: تحليل قياسي للأثر المباشر للإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990–2011.	**174**
المبحث الثالث: تحليل دور سياسة الإنفاق العام في حدوث التضخم في الجزائر للفترة 1990–2011.	**185**
المطلب الأول: أثر سياسة الإنفاق العام على إحداث فجوة الطلب الكلي المحلي.	**185**
المطلب الثاني: أثر السياسة النقدية المصاحبة لسياسة الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 1990-2011.	**189**
المطلب الثالث: تحليل دور و أثر نوع الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 1990–2011.	**193**
خلاصة الفصل الرابع.	**197**
خاتمة	**203-198**
قائمة المراجع	
قائمة الملاحق	

قائمة الأشكال البيانية

و الجداول

أولا: قائمة الأشكال البيانية:

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
1-1	سياسة مالية توسعية	15
2-1	سياسة مالية انكماشية	16
3-1	التقسيمات النظرية للنفقات العامة	24
4-1	نموذج كينز" تقاطع العرض الكلي و الطلب الكلي (الدخل–الإنفاق)"	33
1-2	العلاقة بين كمية النقود المعروضة و المستوى العام للأسعار حسب التحليل الكلاسيكي	66
2-2	تفسير التضخم طبقا لنظريات فائض الطلب	71
3-2	أثر ارتفاع تكاليف الإنتاج على المستوى العام للأسعار	73
4-2	منحنى فليبس الأصلي	85
5-2	منحنى فليبس يوضح العلاقة بين التضخم و البطالة	86
6-2	منحنى فليبس في المدى الطويل	89
1-3	قانون فاجنر	101
2-3	فرضية بيكوك و وايزمان	103
3-3	أسباب تزايد الإنفاق العام	110
4-3	تأثير التمويل التضخمي في ظل مرونة لانهائية لعرض الإنتاج الوطني على المستوى العام للأسعار (حالة الدول المتقدمة).	134
5-3	تأثير التمويل التضخمي على المستوى العام للأسعار في الدول المتخلفة.	135
6-3	تأثير التمويل التضخمي على المستوى العام للأسعار في حالة العمالة الكاملة	136
7-3	الأثر الانكماشي للنفقات العامة على المستوى العام للأسعار	138
8-3	الآثار قصيرة الأجل لسياسة الإنفاق العام التوسعية المتوقعة	144
9-3	الآثار السلبية للسياسة الإنفاق العام في ظل نموذج الكلاسيكيون الجدد	144
1-4	تطور الإنفاق العام الكلي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1990–2011	163

2-4	تطورات نسب كل من الإنفاق العام الجاري و الاستثماري إلى الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2011.	166
3-4	هيكل الإنفاق العام الجاري في الجزائر خلال الفترة 1993-2011	167
4-4	هيكل الإنفاق العام الاستثماري في الجزائر خلال الفترة 1993-2011	168
5-4	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2011	171
6-4	العلاقة بين التضخم و البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2011	173
7-4	نسب مساهمة الإنفاق العام بنوعيه في إجمالي فائض الطلب المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2011.	187
8-4	تطور كل من الإنفاق العام الحقيقي و عرض النقود في الجزائر خلال الفترة 1990-2011	191
9-4	تطور كل من الإنفاق العام الجاري، الاستثماري و معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2011.	194
10-4	تطور كل من الإنفاق العسكري الحقيقي و معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2011	195

ثانيا: قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
1-3	المقارنة بين الضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة	116
1-4	تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1994–1998	156
2-4	مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001–2004	159
3-4	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009	160
4-4	مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010–2014	161
5-4	تطور الإنفاق العام الحقيقي بنوعيه الجاري و الاستثماري في الجزائر خلال الفترة 1990–2011	164
6-4	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2011	171
7-4	نتائج اختبار ديكي–فولر المطور ADF للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة	176
8-4	نتائج اختبار ديكي–فولر المطور ADF للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى	177
9-4	تحديد درجة التأخير المثلى	179
10-4	نتائج اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن	180
11-4	فائض الطلب المحلي الإجمالي و نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) في الجزائر خلال الفترة 1990–2011	186
12-4	حجم و نسبة مساهمة الإنفاق العام في إجمالي فائض الطلب المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990– 2011	187
13-4	تطور حجم عرض النقود(بالمفهوم الضيق M1 و المفهوم الواسع M2) و الإنفاق العام الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1990–2011.	189
14-4	تطور نسبة صافي ديون الحكومة من مجموع الائتمان المصرفي الممنوح في الجزائر خلال الفترة 1990–2011.	192

مقدمة

يتميز النشاط الاقتصادي بحتمية تعرضه للتقلبات بين حالات الانتعاش و الرواج من جهة، و حالات الانكماش و الركود من جهة ثانية، و التي من شأنها أن تجلب معها أزمات من التضخم وما لها من تأثير سلبي، و أزمات من البطالة التي تؤدي إلى إحداث المزيد من الكساد. و بالتالي فقد أصبح تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي من بين الأهداف الأساسية لواضعي السياسة الاقتصادية، فنتيجة لذلك أصبحت الحكومات على وعي تام بمسؤوليتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي و مستعدة للتدخل الاقتصادي بشتى أدوات السياسة الاقتصادية لمكافحة اختلاله.

و لعل أهم أداة تعتمد عليها الحكومة في الوقت الراهن هي سياسة الإنفاق العام التي تعتبر أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية و التي تستخدمها الدول في التأثير على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي. فلقد أكد كينز في نظريته العامة على أهمية الإنفاق العام كأداة قادرة في كثير من الأحيان على إنعاش الاقتصاد و تصحيح الاختلال في الطلب الكلي و تحقيق العمالة الكاملة، بحكم أن الإنفاق العام هو أحد مكونات الطلب الكلي.

إلا أن على الدولة في تدخلها في الحياة الاقتصادية أن لا تراعي فحسب تحقيق العمالة الكاملة، و إنما تراعي و تسعى أيضا للمحافظة على مستوى الأسعار ثابتا بقدر الإمكان، فتضخم الأسعار بما يولده من ارتباك في الأسواق هو يهدد في آن واحد الاستقرار الاقتصادي و الاستقرار السياسي, لذا فعلى السلطات العامة أن تهتم بمحاصرته و تضييق نطاقه على أن ذلك لا ينبغي أن يتم على حساب تدهور مستوى العمالة، و هذا ما يمثل المعادلة الصعبة التي ينبغي على الإنفاق العام مراعاتها. فالدولة تستمر في التوسع في الإنفاق العام طالما كان ذلك مؤديا لتحقيق المزيد من التشغيل للقوى الإنتاجية، ثم تتوقف بمجرد بلوغ حالة العمالة الكاملة لأن زيادة الطلب الناجمة عنه لن تقابلها زيادة في الإنتاج و بالتالي تتولد الضغوط التضخمية. و منه فالإنفاق العام له آثار على الاقتصاد، هذه الآثار تختلف حسب البيئة الاقتصادية المطبقة فيها و كذلك حجمه و اتجاهه التوسعي و الانكماشي، و عليه تكون هناك آثار مرغوبة و أخرى غير مرغوبة مثل أثره على المستوى العام للأسعار الذي يجب معرفته.

وفي هذا الصدد فالجزائر قد اعتمدت على سياسة الإنفاق العام باتجاهيها الانكماشي و التوسعي من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ، فسياسة الإنفاق العام الانكماشية اتبعتها الجزائر في فترة التسعينيات تحت مظلة برامج الإصلاحات الاقتصادية التي أوصى عليها صندوق النقد الدولي للخروج من الأزمة التي عانت منها في التسعينيات (ارتفاع رهيب في معدلات التضخم).

أما سياسة الإنفاق العام التوسعية فقد اتبعتها الجزائر انطلاقا من سنة 2001 و التي تجسدت بالخصوص في كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009، بالإضافة إلى برنامج التنمية الخماسي 2010- 2014 الذي هو بصدد التنفيذ حاليا، مستغلة في ذلك الانفراج المالي الذي تحقق بفعل تحسن أسعار النفط بداية من الألفية الثالثة. و قد كان الهدف الرئيسي من هذه البرامج الانفاقية التوسعية هو تحسين معدلات النمو الاقتصادي و الحد من معدلات البطالة و منه إنعاش الاقتصاد سيرا على منهج الفكر الكينزي.

و بناءا على التمهيد السابق يمكن صياغة إشكالية الدراسة كما يلي:

كيف تؤثر سياسة الإنفاق العام على التضخم ؟ و ما هو أثرها على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990-2011 ؟

الأسئلة الفرعية:

ويشتق من صميم هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية أخرى تدور وتتمحور الدراسة شكلا ومضمونا وتحليلا في الإجابة عليها ومنها على سبيل المثال:

- ما المقصود بسياسة الإنفاق العام ؟ و ما هي أسباب تزايد الإنفاق العام ؟
- ما هي الأسباب المنشئة للتضخم ؟
- كيف يؤثر الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار ؟
- هل ساهمت توجهات سياسة الإنفاق العام في الجزائر على طول فترة الدراسة في حدوث التضخم من عدمه؟
- هل تلعب نوعية الإنفاق العام في الجزائر ما بين إنفاق استثماري و جاري دورا في حدوث التضخم ؟ و من هو النوع الأكثر تأثيرا فيه ؟

الفرضيات: للإجابة عن التساؤلات السابقة وضعنا الفرضيات التالية:

- إن الإفراط في الإصدار النقدي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار و منه التضخم، لما لا يقابل هذه الزيادة نفس الزيادة أو النمو في الإنتاج.
- العلاقة بين الإنفاق العام و التضخم طردية وحيدة الاتجاه من الإنفاق العام نحو التضخم.
- الإنفاق العام الجاري (نفقات التسيير) هو الأكثر تأثيرا على التضخم في الجزائر مقارنة بالإنفاق العام الاستثماري (نفقات التجهيز).

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من الجانب النظري من ناحية إبرازها للدور المهم الذي تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال سياسة الإنفاق العام و كذا إبراز أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم، و هذا من ناحية أنها أداة تساهم في الحد من التضخم من جهة و أنه من جهة أخرى في بعض الأحيان كأداة قد تساهم في إحداث التضخم. فالمعرفة التفصيلية لأسباب تزايد الإنفاق العام و آثاره الاقتصادية بصورة مسبقة سوف تساهم بلا شك في توجيه سياسة الإنفاق العام و حتى السياسات الأخرى من أجل بلوغ أهداف السياسة المالية و منه السياسة الاقتصادية الكلية.

أما من الجانب العملي و التطبيقي فهي تعطي نظرة على أثر سياسة الإنفاق العام على التضخم في الجزائر للفترة 1990-2011، بحيث توضح العلاقة و الأثر الذي يتركه الإنفاق العام على التضخم في الاقتصاد الجزائري و كذا دوره في حدوث فائض الطلب المحلي و الفجوة التضخمية النقدية . بالإضافة إلى أنها توضح كذلك انعكاس برامج الإنفاق العام التوسعية التي اتبعتها الجزائر خلال الفترة 2001-2011 على معدلات التضخم، و من ثم فإن هذا من شأنه أن ينبه السلطات العليا على ضرورة ترشيد النفقات العامة حتى لا يكون الاقتصاد الجزائري أسيرا للضغوط التضخمية.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على سياسة الإنفاق العام و آثارها الاقتصادية.
- إبراز الأساس النظري و التحليلي لظاهرة التضخم.
- التعرف على كيفية تأثير الإنفاق العام في المستوى العام للأسعار.
- السعي إلى إبراز أثر سياسة الإنفاق العام بشقيها الانكماشي و التوسعي على معدلات التضخم في الجزائر على طول الفترة 1990-2011.
- التعرف على واقع العلاقة الموجودة بين الإنفاق العام بنوعيه الجاري و الاستثماري مع التضخم في الجزائر.
- اختبار مدى تأثر التضخم بنوعي الإنفاق العام من جاري و استثماري في الجزائر.
- إبراز دور سياسة الإنفاق العام في حدوث كل من فائض الطلب المحلي الاجمالي و الفجوة التضخمية النقدية في الجزائر على طول فترة الدراسة.

دوافع اختيار الموضوع: و كان من بين أسباب اختيارنا لهذا الموضوع هو ما يلي:

- كون الموضوع يتوافق مع تخصص التحليل الاقتصادي في مجال التحليل الاقتصادي الكلي.
- معظم الدراسات السابقة تناولت آثار هذه السياسة إما على النمو الاقتصادي أو على معدلات البطالة، و بالتالي أثرها على معدلات التضخم لم يتم تناوله و هو موضوع حساس و مثير للجدل.
- بالإضافة إلى أن هذه الدراسة من شأنها أن تنبه السلطات على ضرورة ترشيد النفقات العامة و تفادي الدخول في دوامة التضخم خاصة بعد إتباع الجزائر لسياسة مالية توسعية ترتكز أساسا على التوسع في النفقات العامة ابتداء من 2001، بحيث نحاول التعرف على انعكاس سياسة الإنفاق العام التوسعية على معدلات التضخم خلال الفترة 2001-2011 .

حدود الدراسة:

بالنسبة **للحدود المكانية:** فهي تتمثل في الجزائر و ذلك من خلال تحليل جوانب الموضوع بالنسبة للاقتصاد الجزائري. أما فيما يخص **الحدود الزمنية** فكانت حدود الدراسة هي تحليل جوانب الموضوع خلال الفترة الممتدة من 1990-2011، و ذلك استنادا على بداية فترة تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية ذات الطابع الإنفاقي العام الانكماشي إلى غاية وقتنا الحالي المتميز بداية من 2001 بالإنفاق العام التوسعي، مع الرجوع نوعا ما إلى فترة 1986 عند تناول أزمة النفط و أثرها على الاقتصاد الجزائري.

المنهج المتبع:

قصد محاولة معالجة مختلف جوانب الموضوع، الإجابة عن الأسئلة الرئيسية و الفرعية و اختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي باستعمال أداتي الوصف و التحليل و هذا لإيضاح و إبراز الجوانب النظرية المتعلقة بسياسة الإنفاق العام و التضخم، إضافة إلى رصد وتحليل تطورها على طول فترة الدراسة من خلال الاستعانة بالجداول و الأشكال البيانية. كما استخدمنا كذلك المنهج الاستقرائي من خلال استخدام الأدوات القياسية لاختبار أثر سياسة الإنفاق العام في الجزائر على معدلات التضخم للفترة 1990-2011.

الدراسات السابقة:

لقد تناولت دراسات كثيرة العوامل المؤثرة على الإنفاق العام (الإنفاق الحكومي) أو أثر الإنفاق العام على بعض المتغيرات و خاصة فيما تعلق بالنمو الاقتصادي و البطالة، إلا أنه لا توجد دراسة تتحدث على أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر. و يمكن سرد بعض الدراسات القريبة من موضوع البحث كما يلي:

1 - دراسة ضيف أحمد، انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو و التشغيل في الجزائر للفترة 1994-2004، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسبية بن بوعلي الشلف، 2005.

سعت هذه الدراسة إلى تحليل و توضيح آثار و انعكاسات سياسة الإنفاق العام على النمو و التشغيل في الجزائر للفترة 1994-2004، بحيث هدفت إلى توضيح مدى مساهمة النفقات العامة في زيادة النمو الاقتصادي و إحداث مناصب عمل جديدة و محاولة إعطاء بعض الآليات التي يمكن أن تساهم في تفعيل سياسة الإنفاق العام اتجاه النمو و التشغيل. و لقد خرجت هذه الدراسة بجملة من النتائج و التي كان من أهمها: أنه يمكن التأثير على النمو الاقتصادي و التشغيل عن طريق زيادة النفقات العامة و لكن لابد من توفر شروط مهمة في الاقتصاد حتى تؤدي هذه السياسة دورها، ومن أهم هذه الشروط هو أن تكون النفقات العامة منتجة، بالإضافة إلى توفر مرونة مرتفعة نوعا ما للطلب على اليد العاملة بالنسبة للتغيرات في الإنتاج. بالإضافة إلى أن إتباع الجزائر لسياسة الإنفاق العامة التوسعية بعد برنامج التعديل الهيكلي كانت ايجابية على ارتفاع حجم اليد العاملة و خاصة خلال فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي و أن هذا الارتفاع لم يكن له تأثير يذكر على الزيادة في الإنتاج ما عدا قطاع المحروقات.

2 – دراسة سلوى بنت عبد الرحمن العيسى، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية و الإمارات العربية المتحدة و الكويت، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية، 2006.

اهتمت هذه الدراسة بتقدير تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي و قياسه في المملكة العربية السعودية و الكويت من عام 1970 إلى 2003 و الإمارات العربية المتحدة من عام 1972-2002، و قد خرجت هذه الدراسة بأن أهم الصفات الاقتصادية المشتركة بين الدول محل الدراسة تتمثل في الاعتماد على النفط، وجود هيكل إنتاج غير متنوع و الاعتماد على العمالة الوافدة بنسبة كبيرة. و أن انخفاض أسعار النفط و إيراداته قد أثر بالمرتبة الأولى على النفقات الرأسمالية بينما كان أثره محدودا على الإنفاق الجاري. بالإضافة إلى وجود تأثير إيجابي للإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة.

3- Chinedu.B, Mike.M, Uchenna.E, **Inflation versus public expenditure growth in the USA: an empirical investigation**, paper, North American journal of Finance and Banking Research Vol. 2, N° 2, 2008

تضمنت هذه الورقة دراسة العلاقة ما بين معدل نمو الإنفاق العام و معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1970-2002، مستخدمة من أجل ذلك تقنيات الاقتصاد القياسي (اختبار التكامل المتزامن و اختبار السببية)، حيث أظهرت هذه الاختبارات عن وجود علاقة تكامل متزامن في المدى الطويل بين المتغيرين، و كذلك عن وجود تدفق ثنائي الاتجاه بينهما في الولايات المتحدة الأمريكية. و عليه خلصت الدراسة إلى أن التضخم في الولايات.م.أ يؤثر بشكل كبير على قرارات الإنفاق العام و أن نمو الإنفاق العام و تفاقمه في الولايات.م.أ قد أدى إلى تفاقم معدلات التضخم، و عليه لابد من تخفيض الإنفاق العام لكي تنخفض معدلات التضخم مشيا مع الفكر الكينزي الذي اعتبر ذلك فعال خاصة لدى الدول المتقدمة.

4- دراسة كريم بودخدخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر 2001-2009، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2010.

اهتمت هذه الدراسة بتحليل أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر بداية من سنة 2001 إلى 2009، و هي الفترة التي تبنت فيها الجزائر لجملة من برامج التنمية و التي اعتمدت فيها على سياسة الإنفاق العام التوسعية كأداة لتحقيق التنمية و تحسين النمو الاقتصادي. و قد هدفت هذه الدراسة إلى تبيان و توضيح مدى فعالية سياسة الإنفاق العام المتبعة في الجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي و إبراز كذلك أثر برامج الإنفاق العام و المتمثلة في كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 على النمو الاقتصادي.

حيث خلصت الدراسة إلى أن سياسة الإنفاق العام التوسعية في الجزائر 2001-2009 ساهمت في عودة الانتعاش للنشاط الاقتصادي إلا أنه و بالمقارنة بالمبالغ التي تم إنفاقها فان أثرها على النمو الاقتصادي كان محدود نوعا ما، كما خلصت الدراسة إلى أن مشكلة الاقتصاد الجزائري هي مشكلة ضعف جانب العرض أكبر مما هي مشكلة ضعف الطلب، بالإضافة إلى أنه كان الأثر الايجابي لبرامج التنمية المتبعة في الجزائر منحصرا أكثر على قطاع البناء و الأشغال العمومية و هذا راجع للمخصصات المالية الكبيرة التي نسبت إليهما.

5- Francesco, Roberto, Gian, The **nexus between puplic expenditure & inflation in the Mediterranean countries**, paper, Cosimo magzzino, Roma, Italy, 2011

هدفت هذه المقالة إلى تقييم الأدلة العملية على العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم لبلدان البحر الأبيض المتوسط (فرنسا، اسبانيا، اليونان، ايطاليا، قبرص، مالطا، البرتغال) خلال الفترة 1970-2009، وذلك باستخدام منهج السلاسل الزمنية. و تبين بعد إدخال بعض تقنيات الاقتصاد القياسي عموما، أنه توجد علاقة طويلة المدى بين الإنفاق العام والتضخم فقط عند البرتغال. بالإضافة إلى ذلك فاختبارات جرانجر السببية أظهرت أنه في المدى القصير اتجاه التدفق يكون من النفقات العامة إلى التضخم لكل من فرنسا، قبرص، مالطا وإسبانيا، و تدفق ثنائي الاتجاه لإيطاليا، و من التضخم إلى الإنفاق العام للبرتغال. و عليه خلصت الدراسة إلى أنه لا يوجد دليل واضح على أن اتجاه التأثير يكون دائما من الإنفاق العام إلى التضخم و العكس صحيح كذلك.

6- Olaiya, Sam, Ayo, Nwasa**, A trivariate causality test among economic growth,government expenditure & inflation rate in Nigeria**,paper, Research Journal of Finance & Accounting,Vol.3, N° 1, 2012

تناولت هذه الدراسة العلاقات السببية بين النمو الاقتصادي، الإنفاق الحكومي و معدل التضخم في نيجيريا خلال الفترة 1970 إلى 2010. استخدمت الدراسة كلا من اختبارات (ADF) و بيرون لفحص خصائص المتغيرات. حيث أظهرت الاختبارات عن وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في كل من المدى القصير وعلى المدى الطويل. و أيضا تم الكشف أنه في المدى القصير يكون اتجاه أحادي للعلاقة السببية الموجودة من النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي لمعدل التضخم في حين لم يلاحظ أي ردود فعل من معدل التضخم باتجاه المتغيرين. و قد أوصت هذه الدراسة على ضرورة تنفيذ الحكومة لسياسات ذات إنفاق حكومي معتدل أي ترشيد الإنفاق الحكومي من أجل الحد من معدل التضخم.

أقسام الدراسة: لمعالجة هذا الموضوع بمختلف جوانبه تم تقسيمه إلى أربعة فصول مع مقدمة في البداية و خاتمة في النهاية كما يلي:

الفصل الأول: و تحت عنوان **سياسة الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية،** تناولنا فيه في البداية من خلال المبحث الأول، مفاهيم عامة عن السياسة المالية: الدور الاقتصادي للدولة في الفكر الاقتصادي، مفهوم السياسة المالية و أهدافها، أدواتها و آلية عملها. و بالنسبة للمبحث الثاني فتناولنا ماهية الإنفاق العام من تعريفه و كذلك تقسيماته و آثاره الاقتصادية، لنختم الفصل بمبحث ثالث تناول فكرة الإنفاق العام كسياسة اقتصادية بدءا بمفهوم هذه السياسة و أهدافها وصولا إلى أدواتها، و من ثم ضوابطها و حدودها.

الفصل الثاني: و تحت عنوان **مفاهيم عامة حول التضخم،** تم التطرق في المبحث الأول إلى ماهية التضخم من تعريف للتضخم، أسبابه و أنواعه و كذلك قياسه، لنتطرق بعد ذلك في المبحث الثاني إلى أهم النظريات المفسرة للتضخم من نظريات الطلب، العرض و الهيكلية، لنختم الفصل بمبحث ثالث تناول آثار التضخم الاقتصادية و الاجتماعية بالإضافة إلى طرق معالجته.

الفصل الثالث: بعنوان **العلاقة بين الإنفاق العام و التضخم،** فانه عالج في المبحث الأول ظاهرة تزايد النفقات العامة من: أهم النظريات المفسرة لها و كذلك أسباب تزايدها بالإضافة إلى المؤشرات الكمية لقياس آثار النفقات العامة. أما في المبحث الثاني فإنه تم التطرق إلى طرق تمويل النفقات العامة: التمويل عن طريق الضرائب، عن طريق القروض العامة و كذلك عن طريق الإصدار النقدي، لنختم الفصل بمبحث ثالث تطرقنا فيه إلى تحليل كيفية تأثير سياسة الإنفاق العام بشقيها الانكماشي و التوسعي على المستوى العام للأسعار ومن ثم سرد أهم الدراسات التجريبية حول هذه العلاقة، لنتطرق في الأخير إلى موقع هذه السياسة من منحنى فليبس.

الفصل الرابع: بعنوان **انعكاس سياسة الإنفاق العام في الجزائر على معدلات التضخم للفترة 1990-2011،** عالجنا في المبحث الأول السياسة الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2011 من: مرحلة انتقالية للاقتصاد الجزائري في الفترة 1986-1989 و من ثم فترة الاقتصاد الجزائري تحت مظلة برامج الإصلاحات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي 1994-1998، ثم الاقتصاد الجزائري من خلال برامج الإنفاق العام انطلاقا من سنة 2001. أما المبحث الثاني فتناول تحليل الأثر المباشر لسياسة الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار في الجزائر للفترة 1990-2011 من تحليل لتطور الإنفاق العام و معدلات التضخم في الجزائر على طول الفترة ثم قياس هذا الأثر، لنتناول في الأخير من خلال المبحث الثالث تحليل دور سياسة الإنفاق العام في حدوث التضخم في الجزائر من تحليل لأثرها على إحداث فجوة الطلب الكلي المحلي ثم تحليل أثر السياسة النقدية المصاحبة للإنفاق العام على المستوى العام للأسعار ثم في الأخير تحليل لدور و أثر نوع الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار في الجزائر على طول فترة الدراسة.

الفصل الأول:

سياسة الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية

تمهيد:

تسعى الحكومة في أي مجتمع من المجتمعات إلى تحقيق العديد من الأهداف و لعل من أهم هذه الأهداف هي: تحقيق مستوى مرتفع من الناتج ، الوصول بالاقتصاد إلى مستوى التوظيف الكامل، الاستقرار في مستوى الأسعار و تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي. و لا يمكن لأي اقتصاد أن يحقق ذلك بصورة تلقائية بالمستوى المطلوب و المرغوب فيه، و هذا ما أثبته الواقع و التجارب التاريخية خاصة منذ أزمة الكساد العالمي في ثلاثينيات القرن الماضي و ظهور النظرية الكينزية، التي نادت بضرورة تدخل الدولة باستخدامها لسياسة اقتصادية عرفت بالسياسة المالية من أجل التأثير في النشاط الاقتصادي، مستخدمة في ذلك أهم أداة ألا و هي الإنفاق العام.

و في هذا الصدد يعتبر الإنفاق العام أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الحكومة في تحقيق أهدافها، و الذي يعبر بشكل مباشر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث أن التطور التاريخي لدور الدولة في الفكر الاقتصادي ساهم في تطور نظرية النفقات العامة من حيث مفهومها ، تقسيماتها، والقواعد التي تحكمها وكذلك الآثار الاقتصادية المترتبة عليها.

و ضمن هذا المنظور ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: مفاهيم عامة عن السياسة المالية؛
- ✓ المبحث الثاني: ماهية الإنفاق العام؛
- ✓ المبحث الثالث: الإنفاق العام كسياسة اقتصادية؛

المبحث الأول: مفاهيم عامة عن السياسة المالية.

تمثل السياسة المالية أحد الأدوات التي تستخدمها الحكومة للتأثير في مجريات النشاط الاقتصادي بهدف التغلب على التقلبات التي تنتاب الاقتصاد الوطني، حيث ازدادت أهمية هذه السياسة كسياسة اقتصادية كلية خاصة بعد أزمة الكساد العظيم سنة 1929، أين أصبح من الضروري تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بشكل كبير لضمان تفعيل الأداء الاقتصادي، وذلك سيرا على منهج التحليل المالي للفكر الكينزي الذي يعتبر أهم من أشار إلى ذلك، انطلاقا من مبدأ "الطلب يخلق العرض" على أن تدخل الدولة في الاقتصاد من خلال سياستها المالية يشكل حافزا إضافيا على زيادة الإنتاج ، بحكم أن ذلك فيه إضافة هامة إلى الطلب الكلي.

و لكي نتبع مجريات هذه السياسة، سوف نشير في البداية إلى دور الدولة في الفكر الاقتصادي و من ثم مفهوم هذه السياسة و أهدافها لنتعرض في الأخير إلى أدواتها، اتجاهاتها و آلية عملها.

المطلب الأول: الدور الاقتصادي للدولة في الفكر الاقتصادي.

يمكن القول أن الدولة في أي مجتمع تمثل الطرف المدير والمنظم والحارس، لكن دورها في الاقتصاد هو محور الاختلاف بين العديد من المفكرين والباحثين، وربما نستطيع أن نلاحظ ذلك من خلال تدخلها أو انسحابها من المحيط الاقتصادي والذي انعكس على النظام المالي للدولة ليولد بذلك سياسة مالية متدخلة وأخرى محايدة .

فقد مر موضوع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بمراحل عديدة ، كانت نتاجا لتطور الفكر الاقتصادي عموما و الفكر المالي خصوصا، إذ انه و مع تزايد الأزمات كالتضخم، الركود و الانكماش، و تشعب العلاقات الاقتصادية و عجز آلية السوق على تصحيح الأوضاع إضافة إلى ارتباط النشاط الاقتصادي بالنشاط الاجتماعي، كلها عوامل ساهمت في مراجعة الدور الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد.[1]

[1]: حازم الببلاوي، **دور الدولة في الاقتصاد**، دار الشروق، مصر، بدون طبعة، 1998، ص: 98.

و عليه من هذا المنطلق يبدو من الملائم تتبع دور الدولة على النحو التالي:

أولا: الدولة الحارسة و دورها في النشاط الاقتصادي:

ساد مفهوم " الدولة الحارسة" في القرنين السابع عشر والثامن عشر في ظل سيادة أفكار النظرية الكلاسيكية التي كانت مبنية على فكرة الحرية الاقتصادية للأفراد هي المسير والمحرك للنشاط الاقتصادي.[1] و بأن مشاكل المجتمع الاقتصادي تحل تلقائيا دون تدخل من الدولة، لأن الاقتصاد كنظام طبيعي لا يؤدي التدخل فيه إلا إلى عرقلته، كما يؤدي تدخل الدولة إلى إضعاف حافز الأفراد نحو الكسب و الإنتاج، ويترتب على ذلك وفقا للفكر الكلاسيكي انه يجب ألا تتدخل في الحياة الاقتصادية لأفرادها إلا في إشباع الحاجات العامة التي يفشل أو لا يرغب القطاع الخاص في إشباعها (كالأمن، الدفاع، العدالة أو القضاء و بعض المرافق العامة المكلفة)، و من هنا أصبحت مالية الدولة محايدة و ضاقت بالتالي أغراض النظام المالي و السياسة المحققة له، و عليه يمكن إيجاز أهم أغراض النظام المالي في ظل هذه المرحلة فيما يلي:[2]

- **"أفضل النفقات العامة هي أقلها حجما"**، لأن النفقات العامة يترتب عليها تحويل موارد اقتصادية قيمة من القطاع الخاص المنتج إلى القطاع الحكومي غير المنتج و لذا فان زيادة حجم هذه النفقات العامة يعني بتحويل موارد من قطاع يتحقق به عائد إلى قطاع آخر غير منتج و تخفيض رفاهية أفراد المجتمع و هو الهدف الأساسي لتلك الحكومات.
- **" أولوية التحديد لجانب النفقات العامة في الموازنة العامة"** و ذلك من أجل تحقيق المبدأ الأول و حتى لا نقلل من رفاهية الأفراد فنحدد أولا حجم الإنفاق العام ثم نبحث بعد ذلك عن مصادر الإيرادات العامة الأقل تكلفة لتمويل هذه النفقات.
- **" حيادية النفقات العامة"** بمعنى أن النفقات العامة لا يجب أن تؤثر على الأنشطة الاقتصادية المختلفة، و لا ينبغي استخدامها لدعم قطاع اقتصادي معين و يرجع هذا بدوره إلى الفكر الاقتصادي السائد آنذاك و الخاص بعدم إنتاجية الإنفاق العام.
- **" توازن الموازنة العامة"** حيث لا يجب سحب موارد اقتصادية من أفراد المجتمع تزيد أو تقل عن حجم الإنفاق العام المقدر لأنه في الحالة الأولى تبدد موارد اقتصادية و في الحالة الثانية لا تستطيع الدولة القيام بوظائفها الأساسية كالدفاع و الأمن و العدالة و غيرها.

و مرة أخرى يعكس هذا المبدأ الفكر الاقتصادي الذي ينادي بأن الدولة لا يجب أن تكون لها وظائف اقتصادية و أن تتدخل في النشاط الاقتصادي.

---

[1]: عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية: تحليل جزئي و كلي**، مكتبة زهراء الشرق، مصر، بدون طبعة، 1997، ص: 235.

[2]: المرسي السيد حجازي، **مبادئ الاقتصاد العام**، الكتاب الأول، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 2000، ص: 36.

ثانيا: الدولة المتدخلة و دورها في النشاط الاقتصادي:

اتضح مع تطور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية، ضرورة التخلص من مفهوم " **الدولة الحارسة**" و انتشر مفهوم آخر بدلا منه هو " **الدولة المتدخلة**" خاصة بعد أن سادت العالم الأزمة الاقتصادية الكبرى، أو الكساد العالمي الكبير سنة 1929، و في نفس الوقت الذي برزت فيه" **النظرية الكينزية**" التي قامت على أساس ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بإقامة بعض المشروعات التي تحرك النشاط الاقتصادي من الركود الذي قد يحدث في أوقات معينة، ويتم تحريك هذا النشاط من خلال الإنفاق العام باعتباره " المضخة" التي تنشط الدورة الدموية للنشاط الاقتصادي[1] .

و قد ترتب عن هذا التحول الفكري الاقتصادي أهم النتائج التالية:

- أن وظيفة الدولة تغيرت، حيث أصبح لها دور متزايد في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي، بالإضافة إلى الوظائف التقليدية للدولة التي كانت موجودة مثل الأمن، الحماية و العدالة.
- أن المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة هو"التخلي عن الحياد المالي"وإحلال محله"المالية الوظيفية" و الذي يقر بضرورة تحديد الإنفاق العام المطلوب أولا والذي يحقق أهداف أكثر من الهدف المالي فقط و لا مانع أن يتحدد إنفاق أكبر من الإيرادات العامة، و بالتالي من المسموح به حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة و انه يمكن للدولة أن تواجه ذلك العجز إما عن طريق القروض العامة أو تقوم بإصدار نقود جديدة أو العكس باللجوء إلى تكوين احتياطي مالي لمواجهة أعباء مستقبلية عن طريق الحصول على إيرادات أكبر من الإنفاق.
- أن هدف السياسة المالية و النظام المالي هو إحداث **التوازن المالي** (بمعنى استخدام موارد الدولة على أحسن وجه،و يلائم في الوقت ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع و مواعيد الجباية و ما إلى ذلك)، وأيضا إحداث **التوازن الاقتصادي** (بمعنى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل) ، و**التوازن الاجتماعي** (الوصول إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد و هذا في حدود إمكانيات هذا المجتمع) ،من خلال التدخل لإنهاء حالة الكساد أو معالجة التضخم ،وإعادة توزيع التدخل.

و يفهم من ذلك أن دور الدولة في النشاط الاقتصادي قد ازداد بصورة كبيرة للغاية، وبالتالي أصبحت مالية الدولة ذات وزن كبير.

[1]: عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية: تحليل جزئي و كلي**، مرجع سابق، ص ص: 236-237.

ثالثا: الدولة المنتجة و دورها في النشاط الاقتصادي:

مع ازدياد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و قيام الثورة البلشفية في الاتحاد السوفيتي في سنة 1917، و ازدهار المفاهيم الاشتراكية و النزاعات نحو التأميم و غيرها، بدأ ينتشر مفهوم الدولة المنتجة أو الدولة الاشتراكية. حيث لم يكتف بوجود دور الدولة إلى حد كونها متدخلة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي فقط، بل تعدى ذلك إلى ملكية واسعة لوسائل الإنتاج، و بذلك أصبحت الدولة تنتج جنبا إلى جنب مع الأفراد بدرجات مختلفة حسب درجة الاقتراب إلى الاشتراكية. حتى أصبح نموذج الدولة المنتجة يقترب من سيطرة تكاد تكون كاملة على وسائل الإنتاج، واختفاء دور الأفراد تقريبا في النشاط الاقتصادي وامتلاك وسائل الإنتاج. ولقد ترتب على ذلك عدد من النتائج، أهمها:[1]

- أن وظيفة الدولة تغيرت حيث أصبحت لها السيطرة الكاملة على النشاط الاقتصادي والاجتماعي في الكثير من المجتمعات، واختفى في هذا النموذج النشاط الفردي وتراجع بذلك الحافز الفردي.
- أن المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة، هو الربط الكامل بين التخطيط المالي للدولة و التخطيط الاقتصادي الشامل، وأصبح النشاط المالي للدولة جزءًا لا يتجزأ من نشاطها الاقتصادي والذي يرتبط ارتباطا كاملا بتخطيط الاقتصاد الوطني وتوزيع الدخل الوطني وإعادة توزيعه، وتوجيهه نحو مختلف استخداماته .
- أن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو محاولة تحقيق عدد من الأهداف وتحقيق التوافق بينها، وأهمها إحداث التوازن المالي والتوازن الاقتصادي، إحداث التوازن الاجتماعي، إحداث التوازن العام (أي التوازن بين مجموع الإنفاق الوطني و مجموع الناتج الوطني).

و يفهم من ذلك أن الدولة أصبحت تمارس دورا في النشاط الاقتصادي كاد أن يصل إلى نسبة 100% و هو ما أدى إلى الانتقال إلى المرحلة التالية، ذلك لفشل الدولة في القيام بهذا الدور في الكثير من المجتمعات.

رابعا: الدور الجديد للدولة في ظل العولمة:

كانت هناك مراجعة لدور الدولة في النشاط الاقتصادي في كل المجتمعات تقريبا، و خاصة بعد الفشل الكبير الذي عرفه دورها بالنسبة لدول أوروبا الشرقية و الاتحاد السوفيتي السابق و غيرها من الدول (المنتهجة للنظام الاشتراكي"الدولة المنتجة")، بل و في بعض المجتمعات التي توسعت في النشاط العام و القطاع العام و كذلك بعد ظهور فعالية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص فيما سمي بالخصخصة التي انتشرت منذ عام 1979 تقريبا عندما طبقتها انجلترا ثم بدأ الأخذ بها في الكثير من دول العالم، ليدخل العالم عصرا عرف بعصر

[1]: عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي: تحليل كلي**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى،2003، ص: 41.

العولمة التي أفرزت وضعا جديدا في العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل تراجعت فيه السيادة الوطنية للدول، و ليؤدي في النهاية هذا الوضع إلى تحول في وظائف الدولة و ظهور أدوار جديدة لها في ظل هذا العصر ألا و هو عصر العولمة، الذي فتح المجال للدولة من أجل القيام بأدوار جديدة و التي من أبرزها:[1]

1. محاربة الفقر و التخفيف من حدته:

يكون بضمان حد أدنى من المعيشة للأفراد، حيث يمكن تحقيق ذلك من خلال الاهتمام و تطوير نظم الحماية الاجتماعية، و توجيه الاستثمارات نحو المناطق الآهلة بالفقراء و العمل على خلق فرص عمل فيها، بالإضافة إلى التخلص من مركزية القرارات التي لا توفر العدالة الاجتماعية و لا تسمح بالاطلاع بشكل كاف على الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية السائدة، بحيث على الحكومة المركزية التخلص من بعض المهام لصالح الحكومات المحلية لضمان الشفافية و الفعالية في تسيير الأموال العمومية من جهة، و ضمان وصول الخدمات إلى مستحقيها من جهة ثانية.

2. محاربة الأمية:

و هذا يكون بالعمل على ضمان حد أدنى من التمدرس و التعليم للأفراد، من خلال توفير المنشآت التعليمية في المناطق النائية، و دعم الأفراد ذوي الدخول المحدودة في سبيل مواصلة التعليم و الدراسة و بالتالي الحد من التسرب المدرسي.

3. محاربة الفساد الاقتصادي:

باعتباره انه من بين أهم عراقيل نجاح السياسات الاقتصادية بمختلف أنواعها، فإن الدولة تعمل على محاربته من خلال العمل على إقامة مؤسسات رقابية ذات مصداقية، ترصد قضايا الرشوة و الفساد و تعمل على زيادة الشفافية في شؤون الإنفاق العام و الحكم.

4. حماية المستهلك:

يمكن أن يتم ذلك بوضع معايير للسلامة الصحية و الأمنية، و ضبط قواعد الصنع مع إقامة المؤسسات المؤهلة لذلك و تمكينها من أدوات الرقابة، و كذلك مع مراعاة المعايير الدولية المعمول بها في هذا المجال.

5. الاهتمام بتوفير الأموال اللازمة للتكفل بالبحث العلمي الأساسي:

باعتبار أن البحث العلمي هو أحد أهم عوامل تحقيق النمو الاقتصادي ، فإن الدولة تعمل على الاهتمام به و تطويره، حيث يكون ذلك من خلال إقامة مؤسسات كفيلة بانجاز و دعم البحوث التطبيقية باعتبارها وسيلة من وسائل البحث عن تنافسية المنتجات و المؤسسات.

[1]: وصاف سعيدي، **الدور الاقتصادي الجديد للدولة في ظل العولمة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي" اقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة"، جامعة سطيف- الجزائر-، أكتوبر 2004، ص ص: 03-04، بتصرف الطالبة.

فنفقات البحث العلمي أصبحت تشكل نسبة معتبرة من إجمالي النفقات العامة خاصة في الدول المتقدمة التي تشهد تطورا ملحوظا في هذا الجانب، كون أن البحث العلمي هو عبارة عن استثمار في حد ذاته، يمكن أن تسفر عنه نتائج قابلة للتطبيق مستقبلا تؤدي إلى المنفعة، لذا وجب الاهتمام و التكفل به.

6. حماية البيئة:

لقد أصبحت البيئة اليوم عنصرا من عناصر الاستغلال العقلاني للموارد، و متغيرا أسياسيا من متغيرات التنمية المستدامة، و نظرا لما يحدثه التلوث من انعكاسات سلبية على المناخ من جهة ، و لكون الكثير من الموارد الطبيعية غير متجددة فإن ذلك يحتم على ضرورة حماية البيئة و استغلالها وفق قواعد تحافظ على البقاء و لا تؤدي إلى الاختلال أو كبح النمو.

المطلب الثاني: تعريف السياسة المالية و أهدافها.

قبل أن نتطرق إلى أهداف السياسة المالية، نستعرض في البداية تعريفها.

أولا: تعريف السياسة المالية:

من الناحية التاريخية مصطلح السياسة المالية مشتق من الكلمة الفرنسية -FISC- و تعني بيت المال أو الخزانة.[1] و في الاستخدام الحديث فان لها معنى أوسع و مختلف، يرتبط بجهود الحكومة لتحقيق استقرار أو تشجيع مستويات النشاط الاقتصادي، و فيما يلي أهم التعاريف للسياسة المالية:

هي عبارة « عن مجموعة من الإجراءات و التدابير المالية التي تتخذها الدولة لضبط و تحصيل مواردها المالية بكفاءة و حسن تخصيص تلك الموارد في مجالات الإنفاق المتعددة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، و التوزيع العادل للثروات و المداخيل و التخصيص الأمثل للموارد المجتمعية.[2] »

أو أنها « هي مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من أجل خدمة الأهداف الاقتصادية، وخاصة معالجة البطالة أو التضخم، حيث يكون لزيادة النفقات العامة نفس أثر تخفيض الضرائب، كما يكون لتخفيض النفقات العامة نفس أثر زيادة الضرائب.[3] » ، أو أنها تتمثل في « استخدام بعض النشاطات الحكومية في تطوير الاقتصاد الوطني و المحافظة على استقراره.[4] »

---

[1]: محمد حلمي الطوابي، **أثر السياسات المالية الشرعية**، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة الأولى،2007، ص:08.

[2]: صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي**، دار الفجر، مصر، الطبعة الأولى، 2006، ص: 498.

[3] :Dominick Salvador, eugene diulio, **principes d'économie** -cours et problème-, MG graw. Hill, paris, 1984, p: 96.

[4]: هيثم الزعبي و حسن أبو الزيت، **أسس و مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الفكر للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص: 198.

كما عرفت بأنها « عبارة عن برنامج عمل تخططه و تنفذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الايرادية و برامجها الانفاقية لإحداث آثار مرغوبة و تجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي تحقيقا لأهداف المجتمع.[1] »

وتعرف أيضا بأنها« السياسة التي تعنى بدراسة النشاط المالي للاقتصاد العام بوحداته المختلفة ذات الطبيعة الاقتصادية و الإدارية، و ما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، و هي تتضمن فيما تتضمنه تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، و كذا تكييفا لأوجه هذا الإنفاق و مصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد الوطني و دفع عجلة التنمية و إشاعة الاستقرار في قطاعات الاقتصاد الوطني، و الإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول و الثروات.[2] »

و عليه من خلال التعريفات السابقة، نستطيع القول أنها جميعا تتفق في أن السياسة المالية هي الأداة الرئيسية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بغرض تحقيق أهداف معينة ، بحيث أنها عبارة عن مجموعة من الإجراءات و التدابير و القرارات التي تتخذها و تقوم بها الحكومة بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي مستخدمة في ذلك أدوات مالية للتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي و الوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

ثانيا: أهداف السياسة المالية:

تهدف السياسة المالية كسياسة من السياسات الاقتصادية الكلية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد:[3]

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التخصيص الأمثل للموارد بين الاستخدامات العامة للحكومة و الاستخدامات الخاصة و ذلك بتحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي لتمويل برامج الإنفاق العام المخصصة لإنتاج السلع و الخدمات العامة مع ضمان حسن استخدام هذه الموارد المحولة، و من هنا نجد أن تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد يعني تحقيق أكبر حجم ممكن من الإنتاج عن طريق ذلك الاستخدام و ليس عن طريق استخدام آخر.

---

[1]: حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 2003، ص: 61.

[2]: هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية: دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر**، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة الأولى، 2006، ص:6.

[3]: محمدي فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات**، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 2004، ص ص: 182-183.

2. تحقيق التوظف الكامل:

بدأ هدف تحقيق التوظف الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة في المجتمع يلقى اهتماما متزايدا خاصة بعد أزمة الكساد العالمي الكبير في فترة الثلاثينيات، فإذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من مشكلة البطالة، فهنا يكون للسياسة المالية دور هام في علاج تلك المشكلة. حيث تقوم الدولة بزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كلاهما معا من أجل رفع مستوى الطلب الكلي الفعال و يزداد بذلك الطلب على العمالة و يرتفع مستوى الدخل الوطني.

3. تحقيق العدالة في توزيع الدخول:

تحاول الحكومة دائما تحقيق نوع من العدالة في توزيع الدخول فيما بين أفراد المجتمع، فلا شك أن عملية النمو الاقتصادي قد يصاحبها اختلالات في نمط و هيكل توزيع الدخول بين فئات المجتمع، فيظهر التفاوت في الدخول و الثروات، فهناك طبقات تزداد ثراء و أخرى تزداد فقرا. و من هنا تستهدف السياسة المالية تقليل التفاوت بقدر الإمكان في الدخول و كفالة الضمان الاجتماعي من خلال السياسة الضريبية (فرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخول المرتفعة) أو كذلك من خلال سياسة الإنفاق العام (من خلال زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية التي يستفيد منها محدودي الدخل مما يؤدي إلى رفع دخولهم الحقيقية).

4. تحقيق النمو الاقتصادي:[1]

لا تعني السياسة المالية فقط بتحقيق التوظف الكامل و التخصيص الكفء للموارد المتاحة، ولكن أيضا بضمان زيادة متوسط نصيب الفرد من حجم الإنتاج على مر الزمن، و يعتبر متوسط نصيب الفرد من السلع و الخدمات الحقيقية مقياسا لمدى التقدم الاقتصادي في مستوى معيشة المواطنين، و هذا هو هدف النمو الاقتصادي و الذي لا يتحقق إلا بتوفر عدة مقومات منها التقدم التكنولوجي مع زيادة التراكم الرأسمالي، و العمل الدائم لزيادة الموارد المتاحة كما و تحسينها نوعا.

5. تحقيق الاستقرار الاقتصادي: تهدف السياسة المالية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي و مقاومة التقلبات التي قد يتعرض لها الاقتصاد الوطني، فالاستقرار الاقتصادي هو يعبر عن تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقهما و اللذان هما: الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة (سبق ذكره) و تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.[2]

[1] : نعمة الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الاقتصاد**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، الطبعة الثانية، 2006، ص: 398.

[2] : سلوى سليمان، **السياسة الاقتصادية**، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الأولى، 1973، ص: 162.

فإذا كانت الحكومة ترغب في الوصول إلى مستوى مرغوب من الدخل الوطني الحقيقي فإنها تستخدم في تلك الحالة أدوات السياسية المالية (الإنفاق العام و الضرائب) لتحقيق ذلك الهدف، و في حالة الوصول إلى ذلك المستوى المرغوب من الدخل الوطني الحقيقي فان دور السياسة المالية هنا يتلخص في المحافظة على هذا المستوى المرغوب و منع التقلبات التي قد يتعرض لها.

المطلب الثالث: السياسة المالية أدواتها، اتجاهاتها و آلية عملها.

كما سبق و ذكرنا، فان السياسة المالية هي تمثل مجموعة من الإجراءات و القرارات التي تقوم بها الحكومة بغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و هذا طبعا باستخدام أدوات متنوعة و التي سنتطرق لها في هذا المطلب، بالإضافة إلى التطرق إلى فكرة اتجاهات السياسة المالية و آلية عملها عند حدوث تقلبات في الاقتصاد.

أولا: أدوات السياسة المالية:

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من أدوات السياسة المالية أو فروعها بعبارة أخرى، و التي بواسطتها تستطيع الدولة التأثير في النشاط الاقتصادي و التي هي كالآتي:

1. السياسة الضريبية (الضرائب):*

تعبر السياسة الضريبية عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي ، قصد تغطية النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجيهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية.[1]

كما تعرف أيضا على أنها مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة الأدوات الضريبية الفعلية و المحتملة لإحداث آثار معينة وتجنب آثار أخرى تتوائم مع أهداف المجتمع.[2]

و بصفة عامة يمكن القول أن السياسة الضريبية تتمثل في تلك التدابير و الإجراءات و القرارات المتخذة من قبل الحكومة في مجال الضرائب بكافة أنواعها و أشكالها و مصادر الإيرادات العامة الأخرى بغية تحقيق أهداف معينة خلال فترة معينة.

---

*: سنتطرق بشكل مفصل للضرائب في المبحث الثاني من الفصل الثالث.

[1]: حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

[2]: المرسي السيد حجاز، **النظم الضريبية** ، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 1997، ص:07.

حيث تسعى السياسة الضريبية إلى تحقيق التوازن الاقتصادي و العدالة الاجتماعية، و لذلك فهي تتسم بأنها:

- مجموعة متسعة ومتكاملة ومترابطة من البرامج.
- تعتمد على الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة، كالحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة لأنشطة اقتصادية معينة بهدف تشجيعها.
- جزء مهم من أجزاء السياسة الاقتصادية و هي تسعى إلى تحقيق أهداف المجتمع.

2. السياسة الانفاقية (النفقات العامة):[*]

بشكل عام السياسة الانفاقية أو سياسة الإنفاق العام تتمثل في مجموعة الإجراءات و القرارات التي تتخذها و تقوم بها الحكومة في مجال الإنفاق العام خلال فترة معينة لتحقيق أهداف معينة و لإحداث آثار مرغوبة و تجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي.[1]

3. السياسة الائتمانية (سياسة القروض العامة):[**]

لهذه السياسة جانبان، جانب يهتم بسياسة حصول الدولة على القروض العامة بكافة أنواعها و إدارة خدمة الدين العام و سداد أصل القرض و فوائده، و جانب آخر يهتم بسياسة منح الدولة للقروض و السلفيات لفئات المجتمع المختلفة و إدارتها لهذه القروض و متابعة استردادها.

حيث تتميز السياسة الائتمانية بأنها سياسة تتحول إلى صورة من صور الإيراد العام و صورة من صور الإنفاق العام، فحصول الدولة على القروض العامة بكافة أنواعها هي مصدر من مصادر الإيرادات العامة و سداد أصل هذه القروض و فوائدها هي صورة من صور الإنفاق العام، كذلك بالنسبة لمنح القروض و السلفيات من قبل الدولة لفئات المجتمع هي صورة من صور الإنفاق العام و استردادها مع الفوائد يمثل مصدر من مصادر الإيراد العام.

[*]: سنتطرق إلى سياسة الإنفاق العام و النفقات العامة بشكل مفصل في المبحثين القادمين من هذا الفصل.

[1]: حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص: 61.

[**]: سنتطرق إلى فكرة القروض العامة بكافة أنواعها في المبحث الثاني من الفصل الثالث.

ثانيا: اتجاهات السياسة المالية:

هناك اتجاهان للسياسة المالية و هما اتجاه توسعي و اتجاه انكماشي، و حسب وضع و حالة الاقتصاد الوطني يتم اتخاذ الاتجاه المناسب. و فيما يلي شرح لكل من هذين الاتجاهين: [1]

1. الاتجاه التوسعي:

و يسمى بالسياسة المالية التوسعية، حيث يظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من حالة الركود أو الكساد بحيث يكون هناك انخفاض في مستوى التوظف و تراجع في معدل نمو الناتج، و يعزي ذلك إلى قصور الطلب الكلي. لذا يتطلب الأمر إتباع سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي، و بالتالي زيادة تشغيل الموارد العاطلة و الارتفاع بمستوى التوظف مما يترتب على ذلك من زيادة في مستوى الإنتاج و الدخل، و بالتالي ارتفاع معدل نمو الدخل، و يتم ذلك من خلال:

- زيادة الإنفاق العام (سياسة إنفاق عام توسعية)؛
- تخفيض الضرائب؛
- المزج بين الأداتين معا؛

2. الاتجاه الانكماشي:

و يسمى بالسياسة المالية الانكماشية، حيث يظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي ارتفاع معدل التضخم بحيث يكون هذا ناتج عن الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي، و عليه يتطلب هذا الأمر تدخل الحكومة بإتباع سياسة مالية انكماشية لإزالة فائض الطلب الكلي و الحد من التضخم في المجتمع و بالتالي تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، و يتم هذا من خلال:

- تخفيض الإنفاق العام (سياسة إنفاق عام انكماشية)؛
- زيادة الضرائب؛
- المزج بين الأداتين معا؛

ثالثا: آلية عمل السياسة المالية:

تكمن آلية عمل السياسة المالية في آلية عمل أدواتها و كيفية التحكم في حجم كل من الإنفاق والضرائب والدين العام وذلك من أجل محاربة التضخم والانكماش، فبواسطة السياسة المالية يمكن للحكومة استخدام قواها الضريبية و الانفاقية لتحقيق العمالة الكاملة و رفع معدلات نمو الناتج الوطني، استقرار الأسعار والأجور، العدالة في توزيع الدخل.

[1]: السيد محمد السريتي و علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مؤسسة رؤية للطباعة، مصر، الطبعة الأولى،2008، ص ص: 222-223.

و تستطيع الحكومة تحقيق هذه الأهداف من خلال زيادة أو خفض الإنفاق العام أو الضرائب وذلك وفقا للوضع الاقتصادي.[1]

و عليه لاشك أن أدوات السياسة المالية تستخدم إما لمعالجة فجوة انكماشية أو فجوة تضخمية في الاقتصاد الوطني، أو ما يمكنه أن يطلق عليه حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني، و هنا يمكن توضيح الآلية التالية لعمل السياسة المالية :

1) حالة الكساد:

تسود هذه الحالة عندما يعاني الاقتصاد من انخفاض في مستوى الطلب الكلي، نتيجة العجز في تصريف المنتجات مما يقلل من عدد فرص العمل ويؤدي إلى زيادة البطالة على مختلف أنواعها ، أي أن الاقتصاد يمر بحالة تباطؤ أو ركود. و في مثل هذه الحالة فان السياسة المالية تستخدم على النحو التالي:[2]

- زيادة مستوى الإنفاق العام ، و لعل هذا يذكرنا بما نادى به كينز "Keynes" لدى حدوث أزمة الكساد الكبير"Great Depression" ، فهنا يأتي دور الدولة التي تعمل على زيادة الإنفاق العام، فزيادته تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد (حيث أن الإنفاق العام هو بمثابة دخول الأفراد) و منه تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد الأمر الذي سيدفع المشاريع و المؤسسات الاقتصادية إلى زيادة إنتاجها لمواكبة هذه الزيادة في الطلب و زيادة الإنتاج تعني زيادة التوظيف و تقديم الحوافز للأفراد لزيادة إنتاجهم و رفع كفاءة العمل الأمر الذي سيؤدي إلى حدوث زيادة جديدة على دخول الأفراد من ناحية و الحد من البطالة من ناحية أخرى، و يدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام و يحد من حالة التراجع.
- قد تقوم الدولة أيضا بتخفيض الضرائب أو بإعطاء إعفاءات ضريبية، و هنا تزداد الدخول من ناحية كما يزداد الميل نحو الاستثمار من ناحية أخرى، و كلا الأمرين يعنى زيادة دخول الأفراد لارتفاع القوة الشرائية في المجتمع و حقن الاقتصاد بمزيد من الأموال و فرص العمل مما يعني دوران عجلة الاقتصاد و حل مشكلة البطالة و التخلص من الكساد.
- استخدام كلا الطريقتين أي زيادة الإنفاق العام من جهة و تخفيض الضرائب أو التوسع في الإعفاءات الضريبية بقصد زيادة الدخل و خلق فرص الاستثمار للحد من البطالة و الكساد، و ذلك بإتباع سياسة توسعية على محوريين محور زيادة الإنفاق و تخفيض الضرائب.

[1]: lawrence S.kitter and william l, silber**, money**, Basic book , publishers, Newyork, 1984 , P:151.

[2]: خالد واصف الوزني و أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق**، دار وائل، الأردن، الطبعة الثانية، 2004، ص ص: 246-247، بتصرف الطالبة.

و يمكن استخدام الأشكال البيانية لإلقاء المزيد من الضوء على الآلية التي تتم بها استخدام هذه الأدوات للتأثير على المتغيرات الاقتصادية مثل الطلب الكلي و العرض.

و الشكل رقم (1-1) يوضح ذلك حيث يبين إتباع سياسة توسعية و ذلك بزيادة الإنفاق و خفض الضرائب مما أدى إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من AD_1 إلى AD_2 مما يعني زيادة الطلب الكلي و الناتج المحلي.

الشكل رقم (1-1): سياسة مالية توسعية

AS: العرض الكلي؛

AD : الطلب الكلي؛

P : المستوى العام للأسعار؛

Q: الناتج المحلي الإجمالي؛

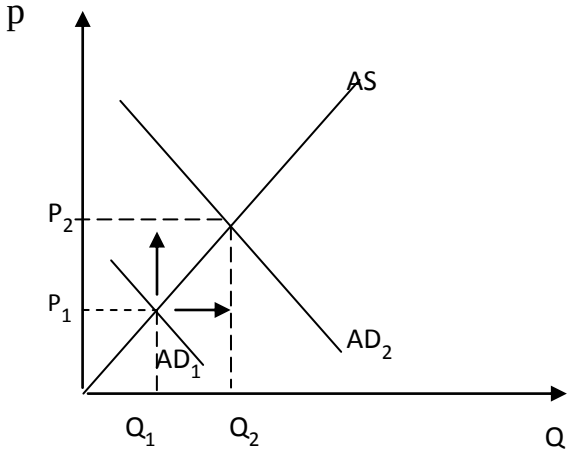

المصدر: محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق**، دار الفجر للنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2006، ص:130.

2) حالة التضخم:

كما نعلم فإنّ التضخم عبارة عن الزيادة غير الطبيعية في الأسعار مما يعني وجود ارتفاع في المستوى العام للأسعار، حيث تستخدم أدوات السياسة المالية في هذه الحالة للمحاولة من خفض مستوى الطلب الكلي بتقليل القدرة الشرائية للأفراد و المجتمع ككل و ذلك بإتباع سياسة انكماشية. و يمكن توضيح استخدامها فيما يلي:[1]

- رفع مستوى الضرائب و بالتالي تقليل دخول الأفراد و خفض حجم الدخل القابل للإنفاق مما يؤدي إلى خفض الطلب الكلي في الاقتصاد الأمر الذي يؤدي إلى خفض المستوى العام للأسعار.
- تخفيض مستوى الإنفاق العام والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك و يحد من الطلب الكلي و يخفض مستوى الأسعار.
- استخدام كلا السياستين زيادة الضرائب (التوسع فيها) و خفض الإنفاق العام.

[1]: هيثم الزغبي و حسن أبو زيت، مرجع سبق ذكره،ص ص:205-206.

و الشكل رقم (1-2) يوضح ذلك، حيث يوضح السياسة المالية الانكماشية عن طريق خفض الإنفاق العام و زيادة الضرائب و التي أدت إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من AD_1إلىAD_2 و خفض السعر من P_1 إلىP_2.

الشكل رقم (1-2): سياسة مالية انكماشية

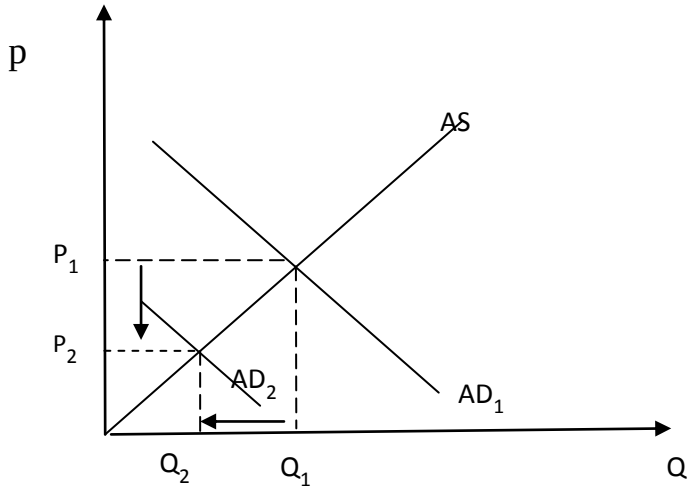

المصدر: محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص:131.

المبحث الثاني: ماهية الإنفاق العام.

حتى تفي الدولة بالتزاماتها لمواطنيها، أي إشباعها لحاجاتهم المختلفة يتطلب الأمر إنفاقا نقديا يعرف بالنفقات العامة. و من هنا تأتي أهمية النفقات العامة ، فهي الأداة التي تساعد الدولة و هيئاتها العامة على ممارسة نشاطها المالي الرامي إلى إشباع الحاجات العامة و هي أداة تلعب مع الأدوات المالية الأخرى دورا بارزا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال إحداثها لآثار اقتصادية، و هذا ما سنتطرق له في هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف النفقة العامة و صورها.

قبل التطرق إلى صور النفقة العامة، سنتطرق أولا إلى تعريفها.

أولا: تعريف النفقة العامة:

تعرف النفقة العامة بأنها: مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد إشباع حاجة من الحاجات العامة[1]، أو بعبارة أخرى هي مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إداراتها ومؤسساتها وهيئاتها و وزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة.[2] كما تعبر كذلك عن كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجات عامة.[3]

[1]: مجدي شهاب، **أصول الاقتصاد العام: المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، مصر،بدون طبعة، 2004، ص:193.

[2]: طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء، الأردن، الطبعة الأولى، 1999، ص:122.

[3]: حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان و محمد عمر حماد أبو دوح، **مبادئ المالية العامة**،الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 2003، ص:251.

و وفقا لهذه التعاريف، و إن تباينت في عباراتها و مفرداتها اللغوية فإنها تعطي نفس المعنى و المضمون، بحيث يمكن اعتبار النفقة العامة أنها تقوم على ثلاثة عناصر رئيسية:

1. النفقة العامة مبلغ نقدي:

تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها، أي أن كل ما تنفقه الدولة سواء من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة، أو شراء السلع الرأسمالية اللازمة لعمليات الإنتاجية، أو منح الإعانات والمساعدات بأشكالها المختلفة، يجب أن يتخذ الشكل النقدي حتى يدخل في مجال النفقات العامة.[1]

و مما لا شك فيه أن استخدام الدولة للنقود هو أمر طبيعي و يتماشى مع الوضع القائم في ظل اقتصاد نقدي تقوم فيه جميع المبادلات و المعاملات بواسطة النقود، و من ثم تصبح النقود هي وسيلة الدولة للإنفاق شأنها في ذلك شأن الأفراد.

و قد اشترط أن تتخذ النفقة العامة شكلا نقديا نتيجة عدة أسباب و دعائم، يمكن حصرها فيما يلي:[2]

– أن استخدام الدولة للنقود في الإنفاق العام يسهل ما يقتضيه النظام المالي الحديث من تقرير مبدأ الرقابة بصورها المتعددة على النفقات العامة، ضمانا لحسن استخدامها بناءا على الضوابط والقواعد التي تحقق مصالح الأفراد العامة، أضف إلى ذلك أن الرقابة على الإنفاق العيني يمثل صعوبة كبيرة نظرا لصعوبة تقييم هذا النوع من الإنفاق.

– أن الإنفاق العيني بما يستتبعه من منح بعض المزايا العينية، يؤدي إلى الإخلال بمبدأ المساواة والعدالة بين الأفراد في الاستفادة من نفقات الدولة، وكذا توزيع الأعباء والتكاليف العامة بين الأفراد.

– أن الإنفاق العيني يثير العديد من المشاكل الإدارية والتنظيمية، ويؤدي ذلك إلى عدم الدقة، وقد يؤدي إلى محاباة بعض الأفراد و إعطائهم مزايا عينية دون غيرهم.

ونتيجة للأسباب والدعائم السابقة، فان النفقات العامة دائما تتم في صورة نقدية، ولا يخفى علينا أن الإنفاق في صورته النقدية قد أدى إلى ازدياد حجم النفقات العامة، وبالتالي ازدياد حجم الضرائب (كمصدر أساسي للإيرادات العامة) وغيرها من الأعباء العامة، مع توزيع أعدل لهذه الأعباء كل حسب طاقته التكليفية.

[1]: سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، منشورات حلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2006، ص:28.

[2]: سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، نفس المرجع أعلاه، ص:29.

2. النفقة العامة يقوم بها شخص عام:

وفقا لهذا العنصر، لا يعتبر المبلغ النقدي الذي ينفق لأداء خدمة عامة من قبيل النفقة العامة إلا إذا صدر من شخص عام. و يقصد بالأشخاص العامة الدولة بما في ذلك الهيئات و المؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية، و الولايات أو أشخاص عامة محلية كمجالس المحافظات.

و على هذا فان النفقات العامة التي ينفقها أشخاص خاصة، طبيعية أو اعتبارية لا تعتبر نفقة عامة حتى و لو كانت تهدف إلى تحقيق نفع عام، ذلك أن تلك الأموال التي أنفقها تعد أموالا خاصة، أي أموال لم تخرج من خزينة الدولة.

وقد استند الفكر المالي في سبيل تحديد طبيعة هذا الإنفاق على معيارين أحداهما قانوني والثاني وظيفي[1].

(أ). **المعيار القانوني(المعنوي) le critère organique**: يستند هذا المعيار على الطبيعة القانونية للشخص القائم بالإنفاق، بمعنى آخر أن نقطة الارتكاز هي الشخص القائم بالنفقة أيا كانت طبيعة هذا الإنفاق، فإذا كان من أشخاص القانون العام فإن النفقة تعد عامة أيا كان الغرض منها، أما إذا كان من أشخاص القانون الخاص فإن النفقة تعد خاصة بغض النظر عما تهدف إليه من مقاصد. و عليه، فيعتبر الإنفاق عاما إذا قام به شخص من أشخاص القانون العام كالدولة، الهيئات العامة، المؤسسات العامة بما له من سيادة و سلطة آمرة. و بذلك يخرج من نطاق النفقات العامة تلك النفقات التي يقوم بها شخص من أشخاص القانون الخاص الاعتبارية أو الطبيعية، حتى إذا كان الغرض منها تحقيق نفع عام، كون الأموال خرجت من ذمة شخص خاص و ليس عام.

(ب). **المعيار الوظيفي le critère fonctionnel :** ويستند هذا المعيار أساسا على الطبيعة الوظيفية و الاقتصادية للشخص القائم بالنفقة، وليس على الطبيعة القانونية للشخص القائم بها. وبناءا على ذلك لا تعتبر جميع النفقات التي تصدر عن الأشخاص العامة نفقات عامة، و إنما تعتبر نفقات عامة جميع النفقات التي تقوم بها الدولة بموجب سلطتها الآمرة وسيادتها على إقليمها، أما النفقات التي تقوم بها الدولة أو الأشخاص العامة وتماثل نفقات الأفراد فإنها تعتبر نفقات خاصة، وعلى العكس من ذلك تعتبر النفقات العامة التي يقوم بها الأشخاص الخاصة والتي فوضتهم الدولة في استخدام سلطتها الآمرة نفقات عامة، بشرط أن تكون هذه النفقات العامة نتيجة استخدام سلطتها السيادية، واستنادا للمعيار الوظيفي فان ما يعتبر من النفقات العامة قد لا يصدر من أشخاص القانون العام، بل قد يصدر عن أشخاص القانون الخاص.

[1] : دراوسي مسعود، **السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر:1990-2004**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2004، ص: 162.

و بناء على ما تقدم، وحسب المعيارين السابقين فإنه يجب التوسع في مفهوم النفقات العامة، بحيث تشمل كافة النفقات التي تقوم بها الدولة أو مشروعاتها العامة الوطنية، بغض النظر عن الصفة السيادية أو السلطة الآمرة، أو طبيعة الوظيفة التي تصدر عنها هذه النفقات، لما في ذلك من مواكبة لتطور دور الدولة وتوسعه.

3. الغرض من النفقة العامة هو تحقيق نفع عام:[1]

و يجب أخيرا باعتبار المبالغ النقدية التي تنفقها الأشخاص العامة بمثابة نفقة عامة، أن تكون الغاية منها أداء خدمة عامة ينتج عنها تحقيق نفع عام يستفيد منه مجموع المواطنين و ليس فردا معينا بالذات. و من اليسير تبرير هذا العنصر الثالث، فمن المعروف من جهة أن أجهزة الدولة و الهيئات العامة لم تنشا أصلا لتحقيق مصالح خاصة محدودة، و إنما لخدمة الصالح العام. و من جهة أخرى فان مصروفات هذه الأشخاص العامة يتم تمويلها من الضرائب و الرسوم التي تحصل من المواطنين وفقا لمبادئ معينة يفترض مراعاتها للعدالة في توزيع الأعباء العامة، و من المحقق أن هذه العدالة لن تكتمل إلا إذا حرصت الأشخاص العامة على إنفاق أموالها على نحو يحقق الصالح العام. فمثلما يتحمل الجميع أعباء الإنفاق ينبغي أن يستفيد الجميع أيضا من منافعه.

ثانيا: صور النفقة العامة:

للنفقة العامة صور و أشكال متعددة و مختلفة، من أهمها:[2]

1. **الأجور والرواتب و المدفوعات التقاعدية:** و تعرف الأجور و الرواتب بالمبالغ النقدية التي تقدمها الدولة للأفراد العاملين في أجهزتها المختلفة بأنها ثمنا للخدمات التي يقدمونها، و على الدولة أن تراعي أسس معينة عند تحديد هذه المرتبات من مراعاة لطبيعة العمل والأخذ بالمؤهل العلمي و الفني...الخ. أما المدفوعات التقاعدية فهي المبالغ التي تقدمها الدولة بصورة دورية إلى الأفراد الذين سبق أن عملوا في أجهزتها المختلفة، ثم بلغوا السن القانوني الذي يجعل استمرارهم في الخدمة العامة صعبا فتحيلهم الدولة للتقاعد.
2. **القيام بمشتريات الدولة و تنفيذ الأشغال العامة:** و تمثل أثمان الأدوات و المعدات و الآلات التي تقوم الدولة بشرائها أو تخصيصها لإشباع الحاجات العامة. و فيما يخص تنفيذ الأشغال العامة فهو يعبر عن قيام الدولة بتنفيذ مشاريع و أشغال عامة قصد تحقيق نفع عام عن طريق مقاولين معينين.

[1]: مجدي شهاب، **أصول الاقتصاد العام: المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص ص:196-197.

[2]: محمد طاقة و هدى العزواي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى،2007، ص ص:49-51.

3. **الإعانات:** تعبر المنح و الإعانات تيارا من الإنفاق تقرر الدولة دفعه إلى فئات اجتماعية معينة أو هيئات عامة و خاصة دون أن يقابله تيار من السلع و الخدمات، و تقسم الإعانات إلى:

- **الإعانات الداخلية:** و هي مبالغ نقدية تقدمها الدولة إلى الهيئات العامة المحلية لمساعدتها على القيام بواجباتها، أو لتغطية العجز المالي في ميزانيتها....الخ، و من أشكال هذه الإعانات:

*الإعانات الاقتصادية: و هي المبالغ التي تدفعها الدولة إلى بعض المشروعات الصناعية الأساسية و ذلك تشجيعا للصناعات الوطنية و دعم موقفها بوجه منافسة الصناعات الأجنبية، أو تخفيض سعر البيع للمستهلك أو لتوطين الصناعات في منطقة معينة.

* الإعانات الاجتماعية: و هي مبالغ تقدمها الدولة إلى المنظمات و الهيئات و الأفراد لغرض تحقيق أهداف اجتماعية مثل الإعانات المخصصة للعاطلين عن العمل و رعاية دور العجزة..الخ.

- **المنح و الإعانات الدولية:** و تتخذ الإعانات الممنوحة للعالم الخارجي أشكالا متعددة، كأن تكون مرتبطة بمشروع معين على سبيل المثال تكون الإعانة مخصصة لدعم برنامج محو الأمية..الخ. و تكون المعونة الخارجية مشروطة بشروط معينة أو غير مشروطة مثل الإعانات المقدمة إلى الدول الصديقة أو الشقيقة.

4. **أقساط الدين العام و فوائده:**

القروض العامة عبء ثقيل على الموازنة العامة للدولة لما تتطلبه من تحميلها قيمة الفوائد السنوية و تسديد المبلغ الأصلي المقترض نهاية الفترة الزمنية المحددة في شروط إصدار القرض العام، و من الأهمية أن تعمل الدولة على التخلص ما أمكن من عبء ديونها العامة (أيا كان نوع هذه القروض و آجالها) و ذلك بتخصيص الموارد المالية لخدمتها.

المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة.

تحظى النفقات بمختلف أنواعها اهتمامًا كبيرًا لدى السلطات العليا في الدولة فيتم تقسيمها وتصنيفها حسب الأولويات الخاصة بكل دولة، لذا لا يوجد تقسيم أو تصنيف معين تلتزم به كافة الدول، و اتساقا مع ذلك سنستعرض في بادئ الأمر أهم التقسيمات العلمية أو النظرية للنفقات العامة و من ثم إلى التقسيمات الوضعية بعرض بعض نماذج دول العالم.

أولا: التقسيمات العلمية أو النظرية للنفقات العامة:

إن تطور دور الدولة و مهامها أدى إلى تنوع النفقات العامة، و على إثر ذلك نجد أن هناك عدة تقسيمات للنفقة العامة تستند على معايير علمية تتوقف على طبيعتها و أغراضها و آثارها الاقتصادية، و فيما يلي تفصيل لذلك:

1- تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها و انتظامها:[1]

* **النفقات العامة العادية Les dépenses ordinaires**: وهي كافة النفقات التي تظهر بشكل متكرر سنويًا في الموازنة العامة للدولة. و التكرار هنا لا يعني ثبات القيمة المالية في الموازنات المتعاقبة ومنها على سبيل المثال لا الحصر الرواتب والأجور أو نفقات الصيانة أو العدالة.
* **النفقات العامة غير العادية Les dépenses extraordinaires**: يمكن وصف هذه النفقات بالاستثنائية التي لم تظهر بشكل دوري في الموازنة العامة للدولة، وإنما تظهر كلما اقتضت الحاجة إليها كنفقات الحروب أو نفقات التعمير أو مواجهة الكوارث الطبيعية.

و تجدر الإشارة إلى أن النفقة وفق هذا المعيار تعد عادية بمجرد تكرارها بغض النظر عن حجمها و مستواها، ذلك أن التغير في حجم النفقة لا يغير من طبيعتها و نقلها من عادية إلى غير عادية و العكس.

2- تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها:

* **النفقات الوطنية Les dépenses nationales:** تمثل كذلك النفقات المركزية، و هي تلك النفقات التي ترد في ميزانية الدولة و تتولى الحكومة المركزية القيام بها، و التي تكون موجهة لصالح مجتمع الدولة كله كنفقات الدفاع و الأمن و البحوث و التمثيل الدبلوماسي..الخ.
* **النفقات المحلية Les dépenses locales**: أو النفقات الإقليمية، فهي تلك النفقات التي تقوم بها الولايات، أو مجالس الحكم المحلي و التي تكون موجهة لصالح سكان إقليم معين أو منطقة معينة داخل الدولة، فهي محلية كنفقات إيصال الطاقة الكهربائية و خطوط الهاتف..الخ.

[1]: محمود حسين الوادي و زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص ص:134-137 .

3- تقسيم النفقات العامة حسب استخدام القوة الشرائية أو نقلها:

يمكن أن تقسم النفقات العامة وفقا لمعيار استخدام القوة الشرائية أو نقلها إلى:[1]

* **النفقات الحقيقية Les dépenses réelles :** تعني النفقات الحقيقية استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية للحصول على السلع والخدمات المختلفة لإقامة المشاريع التي تشبع حاجات عامة، فهي تعبر عن تلك النفقات التي تصرف مقابل الحصول على السلع و الخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة، و تتمثل هذه النفقات في الرواتب و الأجور المدفوعة لموظفي الدولة و كذلك المبالغ المدفوعة لشراء السلع و الخدمات اللازمة للإدارة الحكومية و كذلك للمشاريع الاستثمارية. و بذلك فان الإنفاق الحقيقي يتمثل في وجود مقابل له يتمثل في السلع و الخدمات التي تحصل عليها الدولة.

و في نطاق الإنفاق الحقيقي فانه يتم التفريق بين النفقات الاستثمارية و النفقات الجارية، حيث أن **النفقات الاستثمارية** هي تلك النفقات التي من شانها أن تؤدي إلى إنشاء ثروة جديدة و من ثم حدوث انتعاش في النشاط الاقتصادي، و تتمثل هذه النفقات في زيادة حجم الآلات و المعدات المهيأة للعملية الإنتاجية و التي تمثل طلبا على السلع الإنتاجية .

أما **النفقات الجارية** فتمثل طلبا على الخدمات و السلع اللازمة للاستهلاك العام بقصد ضمان سير إدارة حكومية معينة أو أداء خدمة معينة أو تشغيل وحدة إنتاجية معينة مثل وحدات الإسكان العامة و خدمات الكهرباء و الماء.

* **النفقات التحويلية Les dépenses de transfert :** و التي تسمى كذلك بالنفقات الناقلة، فيقصد بها تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع و خدمات، بمعنى مجرد اعتمادات تنفقها الدولة دون أن يقابلها خدمة مؤداة أو سلعة مقدمة و إنما تمثل تحويل جزء من الدخل الوطني من فئة أو طائفة إلى أخرى، فالإنفاق الناقل يؤدي إلى نقل القوة الشرائية من فئة إلى أخرى و هذا بهدف تحسين توزيع الدخل أو تحقيق غايات أخرى تصبوا إليها الدولة.

و في نطاق الإنفاق التحويلي، فانه يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع بحسب الغرض الذي تسعى لتحقيقه هذه النفقات، و هي:

- **النفقات التحويلية المالية:** و تتمثل في المبالغ المالية إلى التي تخرج من الذمة المالية للدولة لتسديد أقساط الدين و فوائده.

[1]: عادل فليح العلي، **مالية الدولة**، دار زهران، الأردن، بدون طبعة، 2008، ص ص:124-128، بتصرف الطالبة.

- **النفقات التحويلية الاجتماعية:** و تتمثل في المبالغ التي تدفع قصد تحقيق أهداف الدولة الاجتماعية و خاصة مسألة تحسين المستوى المعيشي و تحقيق التوازن بين الشرائح الاجتماعية المختلفة، و تأخذ هذه النفقات صيغا متنوعة منها: إعانات العجز، المرض و البطالة...الخ.
- **النفقات التحويلية الاقتصادية:** حيث يكون الدافع الرئيسي لتكبد هذه النفقات هو تحقيق غايات اقتصادية تفرضها المصلحة العامة، و تتخذ هذه النفقات أشكال متعددة منها: إعانات دعم الأسعار خاصة بالنسبة للسلع الضرورية، إعانات دعم التصدير....الخ.

4- التقسيم الوظيفي للنفقات العامة: تقسم النفقات العامة وفقا لهذا المعيار حسب الوظائف التي تؤديها الدولة أو كذلك حسب الغرض منها، وهي:[1]

- النفقات الإدارية Les dépenses administratives: تمثل النفقات المتعلقة بتسيير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة، وتشمل هذه النفقات مرتبات الموظفين، أجور العمال ومعاشاتهم، ويمكن القول أن هذا الصنف من النفقات (الإدارية) يتضمن نفقات الإدارة العامة، الدفاع، الأمن، العدالة والتمثيل الدبلوماسي.

- النفقات الاجتماعية Les dépenses sociales: و هي النفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة أي النفقات الخاصة بتحقيق الأهداف الاجتماعية للأفراد، ومن أهم بنود هذه النفقات: النفقات الخاصة بالتعليم، الصحة و التأمينات الاجتماعية والثقافية.

- النفقات الاقتصادية Les dépenses économiques: هي النفقات المتعلقة بالأغراض الاقتصادية للدولة، أي النفقات المرتبطة بقيام الدولة بأنشطة معينة بهدف تحقيق أهداف اقتصادية مثل الاستثمارات العامة التي تهدف إلى توفير الخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات، الري، الكهرباء...الخ.

حيث ترجع أهمية التقسيم الوظيفي للنفقات العامة إلى أنه يؤدي إلى عرض الموازنة في شكل بسيط يسهل فهمه، كما يمكّن التقسيم من إجراء دراسات مقارنة للتدفقات العامة في مختلف الدول.

[1] :السيد عبد المولى، **المالية العامة**، دارا لنهضة العربية، مصر،بدون طبعة، 1993، ص ص: 78-80.

و يمكن تلخيص التقسيمات العلمية أو النظرية للنفقات العامة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-3): التقسيمات النظرية للنفقات العامة.

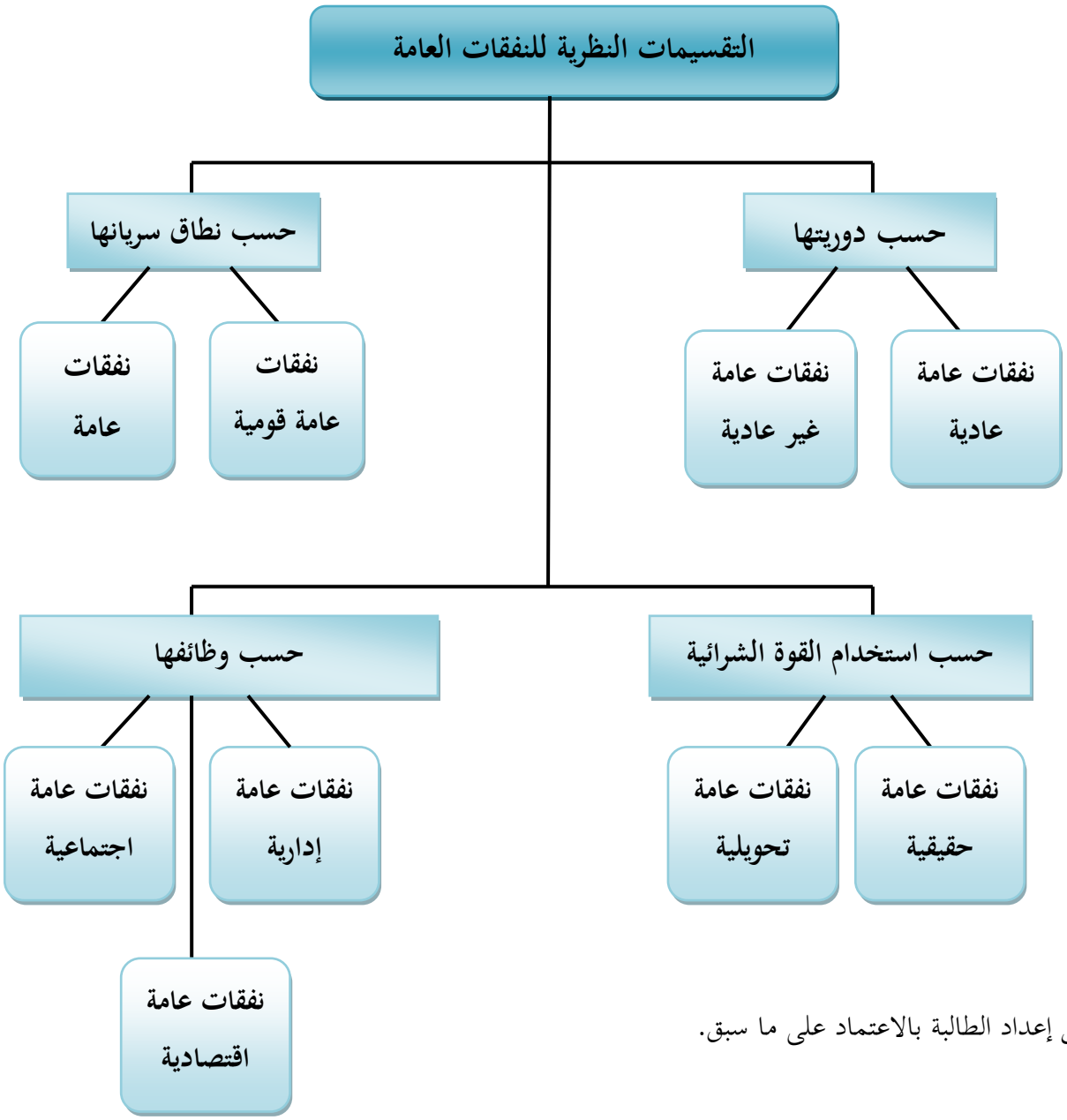

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق.

ثانيا: التقسيمات الوضعية:

تعتبر التقسيمات الوضعية للنفقات العامة تلك التقسيمات العملية المطبقة في الموازنات العامة في الدول المختلفة. و يمكن أن تعتمد الدول في هذه التقسيمات على ما ذكر سابقًا في التقسيم العلمي للنفقات العامة، لأن التقسيمات الوضعية تستند فعليًا إلى اعتبارات علمية كالاعتبارات الوظيفية مثلا، و يمكن إعطاء لمحة عن تقسيمات الإنفاق العام لدى بعض البلدان.

1. تقسيم النفقات العامة عند الولايات المتحدة الأمريكية:[1]

إن الموازنة الأمريكية تأخذ بالتقسيم الوظيفي للنفقات العامة مراعية بنفس الوقت التقسيم الإداري للوزارات و المصالح، و هكذا تظهر النفقات العامة التي تهدف إلى تحقيق الغرض نفسه في قسم واحد و لو كانت موزعة على الوزارات. و على هذا الأساس تقسم النفقات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى : نفقات الدفاع الوطني، نفقات الشؤون الدولية، نفقات المساعدات و خدمات المحاربين القدماء، الزراعة و الري، التجارة و القوى العاملة، الإدارة الحكومية، فوائد الدين العام.

2. تقسيم النفقات العامة عند فرنسا:[2]

تنقسم النفقات العامة في فرنسا إلى قسمين رئيسيين هما: النفقات النهائية و النفقات المؤقتة.

- النفقات النهائية: هي التي تقوم الدولة بإنفاقها بصورة حاسمة دون أن تتوقع بأن تعود إليها مرة أخرى بذاتها، و تنقسم بدورها إلى نفقات عادية و استثمارية.
- النفقات المؤقتة: هي التي تخرج من خزانة الدولة مع توقع استردادها مرة أخرى، حيث يتم تغطيتها بالقروض و التسهيلات الائتمانية. و يطلق على هذا التقسيم بالتقسيم الأفقي للنفقات العامة، أما التقسيم الرأسي فيعتمد على المستوى الإداري (الوزارات، الهيئات، المصالح).

كما يتم تقسيم النفقات العامة في فرنسا حسب الوظائف إلى :النفقات الإدارية، النفقات الاجتماعية و الصحية و التوظيف، نفقات التعليم و الثقافة، نفقات الزراعة و الخدمات الريفية،نفقات قطاع السكن و الخدمات الحضرية، نفقات النقل و الاتصال، نفقات الصناعة و الخدمات، نفقات القطاع الخارجي، نفقات الدفاع، بالإضافة إلى بند عاشر متمثل في فوائد الديون العامة، و تقسم هذه النفقات التسعة إلى نفقات حقيقية و تحويلية و هذا حسب التقسيم الرأسي.

3. تقسيم النفقات العامة عند الجزائر:

تقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى قسمين رئيسيين: نفقات التسيير و نفقات التجهيز، وهذا طبقا للتفرقة بين طبيعة النفقات حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي يحدثه والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من أنواع النفقات.

---

[1]: محمد طاقة و هدى العزواي، مرجع سبق ذكره، ص:59.

[2] :François deruel, jacques buisson, **finances publics budgets et pouvoir financier**, , Dalloz, France, 13 édition, 2001, p :16. par l'adapte de l'étudiante

(أ). **نفقات التسيير:** هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية. وبصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية، أي أنّ مهمتها تضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية. وتظهر نفقات التسيير في الجدول- **ب-** [*] الملحق بقانون المالية .

- **تقسيم نفقات التسيير:** تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي:[1]

- **أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات:** يشمل هذا الباب على الإعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات.
- **تخصيصات السلطة العمومية:** تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري...الخ، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.
- **النفقات الخاصة بوسائل المصالح:** وتشمل كل الإعتمادات التي توفر لجميع المصالح ووسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدّات .
- **التدخلات العمومية:** تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن.

(ب). **نفقات التجهيز:** تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار و الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي ازدياد ثروة البلاد. ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار.

- **تقسيم نفقات التجهيز:** يتم تقسيم نفقات التجهيز حسب المخطط الإنمائي السنوي للدولة، وتظهر في الجدول- **ج-** [*] الملحق بقانون المالية حسب القطاعات.

حيث تتفرع نفقات التجهيز إلى ثلاثة أبواب:[2]

* الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة؛ * إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛

* النفقات الأخرى برأسمال؛

---

[*]: انظر إلى الملحق رقم (01).

[1]: و فقا للمادة 24 من قانون رقم: 84 – 17 المؤرخ في 8 شوال 1404هـ الموافق لـ 7 جويلية 1984 ، المتعلق بقوانين المالية الصادر في الجريدة الرسمية العدد: 28 الصادرة بتاريخ: 10 جويلية 1984.

[*]: انظر إلى الملحق رقم (02).

[2] : وفقا للمادة 35 من القانون 84 – 17.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.

تبدو أهمية دراسة النفقات العامة من الناحية الاقتصادية في كونها تحقق أغراضا معينة، و بالتالي يمكن استخدامها كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة. إذ متى عرف الأثر الذي يحققه إنفاق معين في ظل ظروف معينة أمكن اتخاذ هذا الإنفاق – على نحو واع– وسيلة لتحقيق الأثر إذا ما اعتبر هذا الأخير هدفا من أهداف السياسة الاقتصادية. و هذه الآثار الاقتصادية للنفقات العامة قد تكون مباشرة، كما قد تكون غير مباشرة، وفيما يلي دراسة وجيزة للآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للنفقات العامة.

أولا: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة: وهي التي تنجم عن الإنفاق العام مباشرة أي الآثار الأولية للإنفاق العام، حيث تشمل آثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني، الاستهلاك و أخيرا نمط توزيع الدخل الوطني، و سنقوم بدراسة هذه الآثار كل على حدة.

1. آثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني:[1]

تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي، حيث تمثل النفقات العامة جزءا هاما من هذا الطلب، و تزداد أهميته بازدياد مظاهر تدخل الدولة في حياة الأفراد. و العلاقة بين النفقات العامة و حجم الطلب الكلي يتوقف على حجم النفقة العامة و نوعها. و بصورة أدق، النفقات الحقيقية تتعلق بالطلب على السلع و الخدمات بينما تتعلق النفقات التحويلية بطريقة تصرف المستفيدين منها. و لبيان أثر النفقات العامة في رفع المقدرة الإنتاجية، يتعين علينا التفرقة بين أنواع النفقات العامة.

– **فالنفقات الإنتاجية أو الاستثمارية:** تعمل على إنتاج السلع المادية و الخدمات لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد و تعمل أيضا على تكوين رؤوس الأموال العينية المعدة للاستثمار. و هذا الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري يعد من النفقات المنتجة التي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل الوطني و رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني. فقد تقوم الدولة بها مباشرة من خلال قيامها بالإنتاج أو قد تمنح الدولة بعض المشروعات العامة أو الخاصة إعانات اقتصادية للتوسع في الاستثمار.

– **النفقات الاجتماعية:** تشمل النفقات التحويلية و النفقات الحقيقية التي تهدف إلى تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية. و لهذا النوع من الإنفاق آثار مباشرة على الإنتاج سواء كان ذلك في صورة تحويلات نقدية أو تحويلات عينية. فالنفقات الاجتماعية التي تتخذ شكل تحويلات نقدية أو إعانات تهدف إلى تحويل جزء من القوة الشرائية لصالح بعض الأفراد و بالتالي هذا يؤدي إلى أن يتجه المقابل النقدي و الإعانات النقدية

[1] : سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2008، ص ص:73-75، بتصرف الطالبة.

للإنفاق من أجل الحصول على السلع الضرورية و بالتالي يزداد الطلب عليها بما يستتبعه ذلك من زيادة إنتاجها. أما في حالة إذا اتخذت النفقات الاجتماعية شكل تحويلات عينية فإنها تؤدي إلى زيادة الإنتاج بشكل ملحوظ، إذ أنها تؤدي إلى زيادة إنتاج السلع و الخدمات الاستهلاكية مثل نفقات التعليم و الصحة التي تؤثر على رفع المستوى الاجتماعي للأفراد، و أيضا تمكنهم من أداء نشاطهم بكفاءة أكبر. فكلما زاد ما ينفق على العمال لرفع مستواهم الفني و التعليمي و الصحي و المعيشي من مختلف النواحي، كلما أثر ذلك على الطاقة الإنتاجية للعامل و بالتالي يزيد الإنتاج.

2. آثار النفقات العامة على الاستهلاك الوطني:

يؤثر الإنفاق العام على الاستهلاك من عدة جوانب ، و يتوقف ذلك على طبيعة النفقة أي الغرض الذي تخصص له، فلكل جانب من جوانب النفقة أثر يمارسه في اتجاه معين و عليه نجد:

- في حالة شراء الحكومة سلع استهلاكية مثل الملابس والأدوية للقطاع العسكري مثلا فإنها تزيد الاستهلاك الوطني، نفس الشيء في حالة شرائها لخدمات استهلاكية كالدفاع والأمن والتعليم.
- في حالة قيام الدولة بمنح العاملين لديها مرتبات و أجور مقابل حصولها على الخدمات، فإن الأفراد سيرتفع ميلهم للاستهلاك ، بحيث يخصصون جزء مهم من دخولهم للاستهلاك مما يؤدي إلى زيادته.
- قيام الحكومة بمنح إعانات اجتماعية لبعض الفئات كإعانات البطالة، العجز و المرض، و هي ما تعرف بالتحويلات النقدية حيث أن هذه الإعانات تخصص بطبيعتها للاستهلاك.
- قيام الدولة بمنح إعانات اقتصادية لمنتجي بعض السلع بغرض تمكينهم من تخفيض أسعار منتجاتهم فإنها تؤدي إلى زيادة الاستهلاك من السلع المدعومة و بالتالي سيزداد الاستهلاك الوطني.

3. آثار النفقات العامة على توزيع الدخل الوطني:

يؤثر الإنفاق العام على توزيع الدخل الوطني من خلال تأثيره على هيكل توزيعه، بحيث يؤثر عليه في مرحلتين، المرحلة الأولى مرحلة التوزيع الأولي للدخل أي توزيع الدخل أو الناتج بين الذين أسهموا في القيام به أي بين عناصر الإنتاج، و مرحلة التوزيع النهائي فيما يسمى بمرحلة إعادة التوزيع و التي تشهد إدخال تعديلات على التوزيع الأولي بمعنى توزيع الناتج أو الدخل بين أفراد المجتمع بصفتهم مستهلكين.[1]

[1]: عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 2005، ص:197.

و يمكن أن تتضح تلك الآثار من خلال تتبع أثر النفقات العامة في المرحلتين، و ذلك على النحو التالي:[1]

(أ). **دور النفقات العامة في توزيع الدخل الوطني**: تمارس الدولة دورها في توزيع الدخل الوطني و التأثير فيه عن طريق تدخلها في تحديد الأثمان أو مكافأة عوامل الإنتاج و تتخذ أحد الشكلين الآتيين: مباشر من خلال تحديد الأجور و تحديد الفائدة(إقرار حد معين لسعر الفائدة) و تحديد الإيجارات (تثبيت نسبة قصيرة للإيجار) و تحديد الأرباح (السماح بتوزيع نسبة معينة)، أما الشكل الثاني غير المباشر فيتم من خلال تحديد أثمان السلع و الخدمات المنتجة، و يترتب على التدخل في الأسعار التأثير في عوائد الإنتاج.

(ب). **دور النفقات في إعادة توزيع الدخل الوطني**: يمكن التعرف على دور النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني من خلال:

- يترتب على النفقات التحويلية الاجتماعية المتمثلة بالنفقات التعليمية، الصحية و الثقافية و التي يتم توزيعها مجانا أو بأسعار أقل إعادة لتوزيع الدخل الوطني للفئات المستفيدة و هي الفئات محدودة الدخل.
- يترتب على النفقات التحويلية العينية المتمثلة في الإعانات الاقتصادية المدفوعة لبعض المشروعات بقصد خفض أو تثبيت أسعارها إعادة توزيع للدخل الوطني في مصلحة الأفراد المستهلكين لهذه السلعة. كذلك نفس الشيء بالنسبة للنفقات التحويلية النقدية و التي تؤدي إلى إعادة توزيع الدخول في صالح الأفراد ذوي الدخول المحدودة.

ثانيا: الآثار غير المباشرة للنفقات العامة: للنفقات العامة آثار اقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال دورة الدخل. و هي ما تعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف و المعجل، و فيما يلي شرح لكل من الأثرين:

1. أثر المضاعف Effet multiplicateur :

يقصد بالمضاعف في التحليل الاقتصادي المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل الوطني المتولدة عن الزيادة في الإنفاق[2]، سواءا كان هذا الإنفاق استهلاكي، استثماري، حكومي (عام) أو من بقية العالم. و لتوضيح فكرة المضاعف في حالة النفقات العامة أو الأثر غير المباشر للنفقات العامة، نستعين بالمعادلات التالية:

[1]: عادل فليح العلي، **مالية الدولة**، مرجع سبق ذكره، ص ص:146-150.

[2]: سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص:81.

فكما نعلم فإن الطلب الكلي (DG) يتكون من الإنفاق الاستهلاكي (C)، و الإنفاق الاستثماري (I)، و الإنفاق الحكومي أو العام (G)، و صافي المعاملات مع الخارج (X-M) و بذلك تصبح دالة الطلب الكلي كما يلي: $DG = C + I + G + (X - M)$

و عند التوازن أي توازن سوق السلع و الخدمات يكون الطلب الكلي مساويا للإنتاج الكلي أي العرض الكلي الذي نرمز له بالرمز (OG) ، أي أن: [1]

$$OG = DG = C + I + G + (X - M)$$

و هو شرط التوازن، و نعلم أن الإنتاج الكلي أو العرض الكلي ما هو إلا الدخل الكلي الذي نرمز إليه بالرمز Y . و عليه يكون إذن لدينا:

$$OG = DG = Y = C + I + G + (X - M) \quad \ldots (1)$$

$$\begin{cases} C = c_0 + c\, y_d \\ y_d = Y - Tx_0 - t\, Y + TR_0 \\ \mathrm{Tx} = Tx_0 + t\, Y \\ \mathrm{TR} = TR_0 \\ \mathrm{I} = \mathrm{I}_0 \\ G = G_0 \\ X = X_0 \\ \mathrm{M} = \mathrm{M}_0 + \mathrm{m\, Y} \end{cases}$$

حيث:

yd: الدخل المتاح/ c_0: الاستهلاك المستقل

TR_0: التحويلات المستقلة/ I_0: الاستثمار المستقل

t: معدل الضريبة / Tx_0 : الضرائب المستقلة

X: الصادرات / X_0: الصادرات المستقلة

M: الواردات/ M_0: الواردات المستقلة

m: الميل الحدي للاستيراد/ c: الميل الحدي للاستهلاك

نعوض المعادلات السلوكية في المعادلة رقم (1) و نتحصل على:

$$Y = c_0 + c\, y_d + \mathrm{I}_0 + G_0 + (X_0 - \mathrm{M}_0 - \mathrm{m\, Y})$$

$$Y = c_0 + c(Y - Tx_0 - t\, Y + TR_0) + \mathrm{I}_0 + G_0 + X_0 - \mathrm{M}_0 - \mathrm{m\, Y}$$

$$Y(1 - c + c\, t + m) = c_0 - c\, Tx_0 + cTR_0 + \mathrm{I}_0 + G_0 + X_0 - \mathrm{M}_0$$

$$Y = \frac{c_0 + \mathrm{I}_0 + G_0 - c\, Tx_0 + cTR_0 + X_0 - \mathrm{M}_0}{(1 - c + c\, t + m)}$$

و منه أي زيادة في الإنفاق العام أو الحكومي (G) تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، و هذا ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج أو الدخل الوطني و هذا كما يلي:

$$\Delta \mathrm{Y} = \frac{\Delta \mathbf{G}}{\mathbf{1-c+c\ t+m}} \quad \Rightarrow \quad \Delta Y = \frac{1}{1-\mathrm{c+c\ t+m}}\, \Delta G \quad / 0< \mathrm{c} < 1 \quad / 0< \mathrm{m} < 1$$

[1]: البشير عبد الكريم، **مدخل للاقتصاد الكلي**، دار الهومة، الجزائر بدون طبعة، 2010، ص: 119، بتصرف الطالبة.

أو بعبارة أخرى، إذا تغير الإنفاق العام بوحدة واحدة يتغير دخل التوازن بـ $\frac{1}{1-c+ct+m}$ ويكون دائما أكبر من الواحد. و هذا ما يعرف بأثر المضاعف، معناه أن الزيادة في الإنتاج و الدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق و لكن بنسبة مضاعفة، و لذلك سمي بالمضاعف.

بحيث أنه لما تزيد النفقات العامة فإن جزء منها يوزع في شكل أجور و مرتبات و أرباح و فوائد و آثمان مواد أولية أو ريع على الأفراد، و هؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على بنود الاستهلاك المختلفة، و يقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك و الادخار. و الدخول التي تنفق على الاستهلاك و الادخار تؤدي إلى خلق دخول جديدة لفئات أخرى و تقسم ما بين الاستهلاك و الادخار، و الدخل الذي يوجه إلى الادخار ينفق جزء منه في الاستثمار. و بذلك تستمر حلقة توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في: الإنتاج– الدخل– الاستهلاك–الإنتاج.[1]

مع العلم أن أثر المضاعف له علاقة بالميل الحدي للاستهلاك فهو يزيد بزيادة الميل الحدي للاستهلاك و ينخفض بانخفاضه، و يرتبط المضاعف بمدى مرونة و توسع الجهاز الإنتاجي(فكلما كان الجهاز مرنا كلما كان قادرا على التجاوب مع الزيادات المتتالية في الاستهلاك)، و هذا بدوره يرتبط بدرجة التقدم الاقتصادي، ففي الدول المتقدمة حيث الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة و القدرة على التجاوب مع الزيادات في الاستهلاك، فان المضاعف ينتج أثره بشكل ملموس، و العكس بالنسبة للدول النامية نظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي و انعدام قدرته على التجاوب مع الزيادة في الاستهلاك.

2. أثر المعجل Effet accélérateur :

يقصد بالمعجل في التحليل الاقتصادي أثر الزيادة في الإنفاق العام على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار، و العلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بأثر المعجل.

و حقيقة الأمر أن زيادات الدخول– كما رأينا– يترتب عنها زيادات في السلع الاستهلاكية (أثر المضاعف) و مع مرور الوقت فإن منتجي هذه السلع، و بعد نفاذ المخزون يجدون أنفسهم مدفوعين إلى زيادة إنتاج تلك السلع، بغرض زيادة أرباحهم، و من ثم يضطرون إلى زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية من المعدات و الآلات اللازمة لاستمرار إنتاج هذه السلع التي زاد الطلب عليها، و مع زيادة الاستثمار يزيد الدخل الوطني فزيادة الإنفاق العام بما تحدثه من زيادة أولية في الإنتاج الوطني، تسمح كذلك بإحداث زيادة في الاستثمار– بمرور الوقت– بنسبة أكبر.[2]

[1]: سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، المرجع السابق، ص: 81.

[2]: سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص: 82.

المبحث الثالث: الإنفاق العام كسياسة اقتصادية.

يعبر الإنفاق العام عن السلوك المالي للحكومات و الذي يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، و هو ما جعل من هذا الإنفاق سياسة اقتصادية لها وسائلها و أهدافها، و بالطبع حدود و قواعد تتحكم فيها. و هذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم سياسة الإنفاق العام.

قبل التطرق إلى مفهوم سياسة الإنفاق العام سنتطرق إلى منطلقها النظري في البداية.

أولا: المنطلق النظري لسياسة الإنفاق العام

يعتبر الاقتصادي البريطاني "جون مينارد كينز*" أهم من نادى و أشار بضرورة تدخل الدولة بشكل كبير في الحياة الاقتصادية لضمان تفعيل الأداء الاقتصادي، من خلال استخدامها للإنفاق العام. هذا الأخير الذي اعتبره كينز جزء مهم من السياسة المالية و أنه الأداة الأكثر فعالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

فالفكر الكينزي ظهر نتيجة لظروف اقتصادية كان يعيشها العالم، والمتمثلة في الكساد العظيم لسنة 1929-1933، الذي خلاله تم إثبات عقم الفكر الكلاسيكي و فشله في تفسير و علاج الأزمة، هذا الفكر الذي كان مفاده أن التوازن الاقتصادي هو ظاهرة حتمية و تلقائية، تحكمها قوى السوق على أساس أن كل عرض يخلق طلب مكافئ له.[1] ليظهر بالتالي الفكر الكينزي الذي أوضح كيف أن آلية السوق تتميز بالعديد من الإخفاقات في تسير النشاط الاقتصادي، والمتمثلة خصوصا في عدم التخصيص الأمثل للموارد، اللاعدالة في توزيع الدخول والآثار الخارجية السلبية، وبالتالي فإن تدخل الدولة عن طريق نفقاتها العامة يعتبر أمرا ضروريا لتصحيح تلك الإخفاقات ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.[2]

و بصفة عامة فإن الفكر الكينزي، برزت أفكاره في كتابه"**النظرية العامة للعمالة وسعر الفائدة و النقود****" و الذي خلاله اعتبر كينز أن اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي يحدث نتيجة التقلبات المفاجئة في الطلب الكلي، و ذلك في إطار الدورة الاقتصادية. حيث أنه في حالة انخفاض الطلب الكلي تحدث البطالة، أما في حالة حدوث فائض في الطلب الكلي فإن هذا الأمر يؤدي إلى حدوث التضخم.

---

* : John. Maynard. Keynes (1883-1946)

[1]: محمد العربي ساكر، مرجع سبق ذكره، ص:22.

[2]: أحمد زهير و خالد الخطيب، **المالية العامة**، دار زهران، الأردن، بدون طبعة، 1997، ص ص: 41،40.

** : "Théorie générale de l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie" 1936.

و الواقع أن كينز ركز بشكل كبير في نظريته و فكره على تحليل جانب الطلب الكلي (الطلب الكلي الفعال)، لأن المشكل في ذلك الوقت كان مشكل طلب و ليس مشكل عرض، حيث لاحظ خلالها أن العرض الكلي كان أكبر بكثير من الطلب الكلي، و أنه نظرا لصعوبة امتصاص فائض العرض لابد من رفع مستوى الطلب وتنشيطه حتى يصل إلى مستوى العرض الكلي. كما لاحظ كذلك أن الطلب الاستثماري (الاستثمار الخاص) كان منخفضا نظرا لانخفاض العائد (الأرباح)، وبالتالي من أجل رفع مستوى الطلب الكلي كان لابد من وجود عون اقتصادي يقبل بالاستثمار في حالة انخفاض العائد، وهذا العون الاقتصادي لن يكون **سوى الدولة**.

و عليه نادى بضرورة تدخل الدولة و ذلك عن طريق **زيادة إنفاقها العام** بشقيه الجاري (شكل إعانات لذوي الدخول المحدودة) و الاستثماري (في شكل مشاريع استثمارية) الذي يؤدي إلى توفير مناصب شغل من جهة و زيادة المداخيل الفردية من جهة أخرى ثم ليؤدي في النهاية إلى تنشيط و زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج (آلية المضاعف) مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة و منه تقليص معدلات البطالة و هكذا إلى غاية أن يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي. أو بتعبير آخر من خلال قيام الدولة بزيادة الإنفاق الاستثماري من أجل رفع مستوى التشغيل و زيادة الإنفاق الجاري من أجل خلق دخول قادرة على امتصاص السلع المكدسة و تحريك العجلة الاقتصادية. [1] و يمكن توضيح دور الإنفاق العام في علاج أزمة الركود، حسب الفكر الكينزي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1–4): نموذج كينز" تقاطع العرض الكلي و الطلب الكلي (الدخل–الإنفاق)"

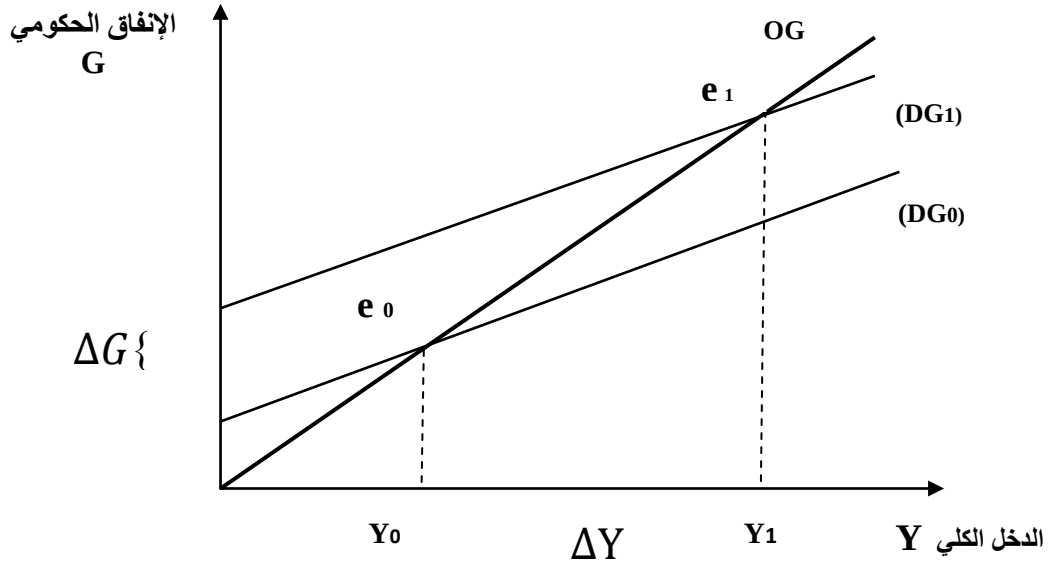

Source : Michel Dévoluy, **théories macroéconomiques**, armand colin, Paris,2 édition,1998,p :52.

[1]: لعجال العمرية، **الإنفاق العام و أثره على مستوى التشغيل**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي "إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة–الجزائر–، نوفمبر 2011، ص:13، بتصرف الطالبة.

من خلال الشكل البياني أعلاه، يمثل الطلب الكلي (DG) مجموع الإنفاق بكافة أنواعه (الاستهلاكي، الاستثماري، الحكومي و صافي المعاملات الخارجية) أما العرض الكلي (الدخل الكلي) فهو ممثل بالخط 45°. و تمثل نقطة التقاطع (e_0) نقطة التوازن بين الطلب الكلي و العرض الكلي عند مستوى الدخل (Y_0) و لكن عند هذا المستوى توجد فجوة انكماشية (تقدر بالمسافة ΔG)، حيث إذا قامت الحكومة بزيادة الإنفاق العام سيتم القضاء على هذه الفجوة و يزداد الدخل التوازني إلى (Y_1). مع الإشارة إلى أن الزيادة في الدخل الكلي ΔY أكبر من الزيادة في الإنفاق العام أو الحكومي ΔG و يرجع ذلك إلى مضاعف الإنفاق الحكومي[1].

و بهذا فقد شهدت الفترة اللاحقة لأزمة الكساد الكبير، تطورا كبيرا في **حجم النفقات العامة** كسياسة اقتصادية و أسلوب لإنعاش الاقتصاد، نظرا لما أبرزه التحليل الكينزي من دور رئيسي لها (خاصة في حالات الكساد) في التأثير على حجم الإنتاج،مستوى الدخول ومعدلات البطالة باعتبارها تمثل عنصرا رئيسيا من عناصر الطلب الكلي الذي يعتبر المحدد الرئيسي للعرض في النشاط الاقتصادي انطلاقا من قانون "الطلب يخلق العرض" الذي جاء به كينز نافيا بذلك قانون ساي للمنافذ (كل عرض يخلق طلب مكافئ له) الذي ارتكز عليه الفكر الكلاسيكي في توضيح آلية سير النشاط الاقتصادي.

ثانيا: تعريف سياسة الإنفاق العام.

يتعلق مفهوم و تعريف السياسة الانفاقية بالإجراءات و القرارات التي تستخدمها السلطات الاقتصادية لتحديد النشاط المالي للدولة، والسياسة الانفاقية تمكن الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي وتحدد مدى تأثيرها في علاج المشكلات الاقتصادية. و فيما يلي أهم التعاريف عن سياسة الإنفاق العام:

يقصد بسياسة الإنفاق العام " مجموعة من القواعد و الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويله، لتحقيق الاستقرار والتنمية وتوجيه النشاط الاقتصادي وعلاج مشكلات التضخم والكساد". [2]

كما يقصد بها كذلك "الكيفية التي تحاول من خلالها السلطات العامة استخدام نفقاتها العامة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي".[3]

[1]: تم التطرق إليه سابقا، انظر ص ص: 29-31.

[2]: عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 40-41، بتصرف الطالبة.

[3]: محمد كمال حسين رجب، **أثر السياسة الانفاقية في التضخم في فلسطين**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة غزة – فلسطين–، 2011، ص: 32.

و تعرف أيضا بأنها" تلك السياسة التي تكون تتعلق بالإنفاق الحكومي بنوعيه الاستهلاكي و الاستثماري، و أهدافه و مجالاته و ضوابطه، و التي تهدف إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة".[1]

و مما تقدم فإنه يمكن القول أن سياسة الإنفاق العام تعني استخدام الحكومة للإنفاق العام لمحاولة تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، بحيث تكون عبارة عن مجموعة الإجراءات و القرارات التي تتخذها الحكومة في مجال الإنفاق العام لتحقيق أهداف معينة خلال فترة معينة، ومن هذا تّتضح حقيقتان:

- ✓ أن السياسة الانفاقية هي عبارة عن أداة تستخدمها الدولة في زيادة أو إنقاص الإنفاق العام، و أنها تعتبر أحد أهم المحاور الرئيسية للنشاط الاقتصادي والمالي للدولة.
- ✓ أن الهدف الأساسي لها هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي أي محاربة التضخم و الكساد.

و عليه فيما يلي تلخيص **لأهم أهداف** سياسة الإنفاق العام، فالسلطات العمومية تسعى من خلالها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف و إحداث مجموعة من الآثار المرغوبة كما يلي:

1. سياسة الإنفاق العام و النمو الاقتصادي:

تساهم سياسة أو أداة الإنفاق العام إلى جانب باقي الأدوات المالية الأخرى (الضرائب، القروض العامة،..الخ) في تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي. و بالنسبة لسياسة الإنفاق العام فإنها تسعى لتحقيق ذلك من خلال:[2]

- تخصيص جزء من النفقات العامة لتحقيق معدل مرتفع من التراكم الرأسمالي. و يتم ذلك إما عن طريق زيادة الاستثمار العام و إما عن طريق زيادة الإعانات الاقتصادية للمشروعات الخاصة بهدف زيادة استثماراتها.
- تخصيص جزء من النفقات العامة لتكوين رأس المال البشري، و بالتالي يمكن للاقتصاد الحفاظ على قوته العاملة و رفع كفاءتها بل و الاستزادة منها. و بالطبع فان الجزء من الإنفاق الذي يذهب إلى تكوين رأس المال البشري يتحدد بالمعطيات الكمية و الكيفية للسكان.
- تخصيص جزء من الإنفاق العام لأغراض البحوث و التي تهدف إلى تحقيق التقدم التكنولوجي في مجال الإنتاج و التوزيع.

كما يمكن أن نبرز أكثر تحقيق هذا الهدف من خلال فكرة المضاعف سابقة الذكر، و التي مفادها أن زيادة الإنفاق الاستثماري تؤدي زيادة الدخل الوطني.

---

[1]: عبد الله حاسن الجابري، **سياسة الإنفاق العام التي انتهجها الخليفة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه و آثارها الاقتصادية الكلية: دراسة مقارنة بالفكر المالي الحديث**، مجلة جامعة أم القرى ، السعودية، مجلد:15، العدد:25، 1423هـ، ص:654.

[2]: زينب حسين عوض الله، **أساسيات المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، بدون طبعة، 2006،ص ص:79-84.

2. سياسة الإنفاق العام و توزيع الدخل:[1]

تسعى الدول إلى تقليص حجم الفوارق بين دخول الأشخاص تحقيقا للعدالة، و تقليصا للفوارق الاجتماعية، ولهذا تسعى سياسة الإنفاق إلى رفع مستوى المداخيل المنخفضة، و تزداد دخول أصحابها بشكل غير مباشر عند حصولهم على الخدمات الاجتماعية بصفة مجانية و بشكل مباشر عندما يمنحون الإعانات النقدية. و يظهر هذا الأثر بشكل أوضح عندما يتم تمويل هذه النفقات عن طريق الضرائب المباشرة التصاعدية حيث تعمل على تخفيض دخل الطبقات ذات الدخل المرتفع بإخضاع الشرائح العليا للدخل إلى معدلات اقتطاع عالية،و تقوم النفقات بدور المتمم لهذا العمل بزيادة القدرة الشرائية و الدخل، بصورة غير مباشرة لذوي الدخل المحدود.

3. سياسة الإنفاق العام و الاستقرار الاقتصادي:

تهدف سياسة الإنفاق العام إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و هذا يكون بمحاربة و معالجة الاختلالات التي تنتاب الاقتصاد سواءا المتمثلة في حالة الركود (الانكماش) أو حالة التضخم. فعندما يسود الاقتصاد حالة من الركود التي يغلبها طابع البطالة ، فان سياسة الإنفاق العام تعمل على محاربة البطالة و منه الركود و ذلك من خلال العمل على زيادة الإنفاق العام كما تم الإشارة له سابقا، بحيث يعتبر الإنفاق العام المحرك الأساسي الذي من خلاله يمكن للحكومة أن تخلق مناصب شغل تمتص بها جزءا من البطالة وتخفف من حدتها، فالعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة علاقة عكسية فكلما زادت الحكومة من حجم إنفاقها العام كلما انخفضت معدلات البطالة وأحجامها، كما أن السياسة المالية بشكل عام وبمختلف آلياتها (بما فيها سياسة الإنفاق العام) تعتبر من أنجع السبل والأدوات التي تعالج حالات الاستخدام الناقص أو الفجوات الانكماشية.[2]

أما إذا كان يسود الاقتصاد حالة من التضخم، فان سياسة الإنفاق العام تعمل على معالجته من خلال العمل على تخفيض الإنفاق العام خاصة الإنفاق غير المنتج، و كذلك التأثير على الأسعار عن طريق دعم بعض السلع أو عن طريق توجيه الإنفاق نحو القطاعات المنتجة لزيادة الإنتاج و من ثم مواكبة و استيعابة الفائض في الطلب الكلي.

---

[1]: عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006، ص :197.

[2]: أحمد زكان و رابح بلعباس، **العلاقة بين الإنفاق العام و البطالة: دراسة قياسية لحالة الجزائر من 1973-2008**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي "إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة-الجزائر-، نوفمبر2011، ص:05.

المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام أدواتها و الاتجاهات الحالية لإصلاحها.

فكما سبق و ذكرنا، فان سياسة الإنفاق العام تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف و هذا طبعا يكون باستخدام أدوات متنوعة تعتمد أساسا على النفقات العامة، و هو ما سنتطرق إليه في هذا المطلب بالإضافة إلى فكرة الاتجاهات الحالية لإصلاح سياسات الإنفاق العام.

أولا: أدوات سياسة الإنفاق العام:

تعتمد سياسة الإنفاق العام في تحقيقها لأهدافها على أدوات متنوعة و التي هي كالتالي:[1]

1. **تخفيض أو زيادة الإنفاق العام:** بحيث يرتبط حجم النفقات العامة بحجم المشاكل التي يعرفها الاقتصاد الوطني من جهة، و بالقيود المالية التي تعرفها الدولة من جهة أخرى. و هي بهذا يمكن أن تكون توسعية أو انكماشية (تقييدية)، حيث إذا كانت الوضعية الاقتصادية تتمثل في حالة تضخم تقوم الدولة بتخفيض النفقات العامة أما إذا كانت الوضعية الاقتصادية عكس ذلك بمعنى حالة كساد، تقوم الدولة بزيادة الإنفاق العام و التوسع فيه من أجل دعم الإنعاش الاقتصادي و هذا سيرا على المنهج المالي الكينزي، إلا انه من المفيد جدا إدراك أن الدولة لا يمكنها الذهاب في زيادة الإنفاق العام بلا حدود لما يمكن أن يحدثه من آثار سلبية كالتضخم و لعدم قدرة الدولة دائما على تغطيته.

كما يجب أن ندرك أن زيادة الإنفاق العام قد تكون لا إرادية، بحيث تفرضها الأوضاع القائمة كالحروب العسكرية و الأزمات و النكبات، فإذا تورطت دولة ما في حرب من الحروب فمن الصعب جدا التحكم في الإنفاق العسكري الذي تحدده متطلبات الحرب.كذلك الأمر نفسه يحدث عند حدوث كوارث أو نكبات طبيعية و التي تستلزم من الدولة التدخل. و نفس الأمر يقال عن التخفيض، فالدولة لا يمكنها أن تخفض النفقات العامة بلا حدود اعتبارا لوجود بعض الحاجات الاجتماعية غير القابلة للضغط من جهة و لما يمكن أن يولده ضغطها من ردود فعل متباينة.

2. **إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام:** و هذا يكون من خلال مراجعة الأولويات التي تقوم بها الحكومات في توزيعها للنفقات العامة، فعادة ما تتم هيكلة النفقات العامة على النحو التالي:

*نفقات الخدمات العامة؛ * نفقات الأمن و الدفاع؛

*نفقات الخدمات الاجتماعية؛ *نفقات الشؤون الاقتصادية؛

*نفقات أخرى؛

[1]: عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 190-191.

و يتم التعبير عن هذه البنية بالنسب المئوية من إجمالي الإنفاق العام، و يحدث هذا التغيير في البنية تبعا للأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية القائمة من جهة، و تبعا لرغبة السلطات في تغييرها. فمثلا قد ترغب الدولة في زيادة النفقات العسكرية بغرض الأمن و الدفاع و بالتالي تتغير بنية الإنفاق العام و هكذا. و نفس الأمر بالنسبة لوضعية الاقتصاد، فإذا كان الاقتصاد تسوده حالة ركود فان الحكومة تعمل على توجيه الإنفاق العام نحو نفقات الشؤون الاقتصادية لإنعاش الاقتصاد أما في حالة التضخم فتعمل الحكومة على التقشف من ناحية تقليص النفقات المتجهة نحو نفقات الأمن و الخدمات العامة مثلا و هكذا و منه تتغير بنية الإنفاق العام .

بالإضافة إلى هاتين الأداتين، هناك أداة أخرى يمكن إضافتها إلى أدوات سياسة الإنفاق العام، هي:[1]

3. الإنفاق الجبائي:

استعمل مصطلح الإنفاق الجبائي لأول مرة من طرف البروفيسور Stanley Sorrey سنة 1967 في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عرفه على أنه " برنامج حكومي قائم على منح مساعدات مالية عن طريق إجراءات جبائية، عوض تقديمها عن طريق نفقات عامة مباشرة".

و وفقا لهذا، فان الإنفاق الجبائي هو أداة من أدوات سياسة الإنفاق العام غير المباشرة، تتدخل بها الدولة لفائدة فئة معينة من المكلفين بالضريبة و الذين تتوفر فيهم شروط محددة تندرج ضمن القوانين الجبائية و المالية و قوانين الاستثمار، تهتم هذه الأداة بتشجيع العرض من السلع و الخدمات من خلال التركيز على تحسين ظروف العمليات الإنتاجية، حيث تكمن الفكرة الرئيسية من هذه الأداة في تقليص الأعباء الجبائية على الإنتاج و منه العمل على تشجيع زيادة الإنتاج للحصول على نمو متزايد من مستوى الدخل الوطني.

ثانيا: الاتجاهات الحالية لإصلاح سياسات الإنفاق العام:

يعمل صندوق النقد الدولي على توجيه سياسات الإنفاق العام وفق معايير يعتقد أنها تقلل من الهدر و تسمح بضمان مردودية أفضل للأموال العمومية، و من هنا فان الاتجاهات المحبذة من قبله تعمل على ثلاثة محاور:[2]

1. تخفيض الإنفاق العام:

و هذا من خلال العمل على تحديد الخدمات التي يمكن للدولة التخلي عنها و تركها للقطاع الخاص، و العمل في ذات الوقت على رفع كفاءة المؤسسات العامة بخصوص الخدمات التي لا يمكن إيكالها للخواص و هذا اعتبارا لكون الموارد العمومية ليست متاحة بالقدر الكافي.

[1]: بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 147.

[2]: عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 192-195.

و في هذا الإطار نجد أن اعتماد برامج التصحيح المدعومة من قبل الصندوق أدت إلى إجبار السلطات العمومية على إجراء تخفيضات في الإنفاق الحكومي.

2. إعادة توجيه الإنفاق العام:

و هذا من خلال الاهتمام بالمجالات التالية التي تشجع نمو الإنتاجية و تمكن من تحسين كفاءة الانتفاع من الطاقة الإنتاجية الموجودة، و يتعلق هذا التوجيه بـ:

- تشجيع الاستثمار الحكومي المنتج: و هذا من خلال الاهتمام بإقامة برامج استثمار ذات نوعية عالية، و إخضاع المشاريع لمعايير المردودية الاقتصادية، و من المفيد جدا التركيز على الاستثمار الحكومي الذي يكمل الأنشطة الخاصة لا تلك التي تنافسها.
- الاهتمام بعمليات تشغيل و صيانة الاستثمارات: و هذا بتخصيص جزء من الإنفاق الجاري لتشغيل و صيانة الاستثمارات الرأسمالية من اجل ضمان نجاحها، لأن عدم كفاية الإنفاق على عمليات التشغيل يمكن أن يؤدي إلى انخفاض مستويات الفعالية في مجالات مثل: التعليم و الصحة ...الخ.
- الاهتمام بعلاج مصادر انخفاض الإنتاجية في الحكومة: و هذا من خلال الموازنة بين الأثر الذي يتركه خفض الأجور و الرواتب في مجالات الكفاءات الإدارية و الفنية بتثبيطه للعمل و خفضه للإنتاجية من جهة، و بين اعتبار القطاع العام كملاذ للعمالة و هو ما يمكن أن ينجر عنه تكاليف إضافية دون مقابل. و لا يكون هذا إلا بإقامة نظام محفز للكفاءات في القطاع العمومي من جهة و ترشيد سياسة التوظيف من جهة ثانية.
- البحث عن كفاءة الإنفاق العام: و هذا بالبحث عن أفضل البدائل الذي يستخدم فيه الإنفاق العام لتحقيق نفس الهدف.
- العمل على تقليص الاستهلاك الحكومي: و هذا بخفض أشكال الاستهلاك الحكومي الأقل إنتاجية مما يؤدي إلى زيادة إسهام القطاع العام في الادخار الوطني، و الحد من اللجوء إلى زيادة الضرائب.

3. تخطيط و ضبط الموازنة العامة: ذلك أن تحسين كفاءة وفعالية الإنفاق العام يتطلب إصلاحا في مجالات تخطيط المالية العامة و وضع الميزانية و تنفيذها و رقابتها.

- تخطيط المالية العامة: ويتضمن هذا التخطيط صياغة برنامج استثماري مقسم إلى مراحل و تقدير احتياجات الإنفاق الجاري و تقييم الحجم المتاح من الإيرادات و احتياجات الاقتراض لفترة ما بين ثلاث إلى خمس سنوات.

- الميزانية السنوية: بعد صياغة برنامج الاستثمار يمكن إعداد ميزانية شاملة لفترة عام من أعوام الخطة متوسطة المدى. حيث ينبغي أن تكون الخطط و الميزانيات الهادفة إلى تشجيع كفاءة اتخاذ القرار تعتمد مفاضلات واضحة و صريحة بين الوكالات، البرامج و المشاريع، كما يجب أن تخضع الميزانية لقيود حازمة.
- تدعيم أنظمة ضبط الميزانية و الإنفاق: و هذا بزيادة شفافية ودقة توقيت رفع تقارير المالية العامة، خاصة تلك التي تتسم بأهمية خاصة لفاعلية إدارة العمليات المالية و الرقابة على أعمال الحكومة و المشاريع العامة .

المطلب الثالث: قواعد و حدود سياسة الإنفاق العام.

باعتبار النفقات العامة أداة من أدوات السياسة المالية و التي تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، فان إقرارها يكون بعد التقييد بجملة من الضوابط و المعايير و مراعاة لعدد من المحددات، و ذلك تجنبا لأية آثار سلبية نتيجة الإقرار العشوائي و اللامدروس لهذه النفقات.

أولا: قواعد النفقات العامة (ضوابط الإنفاق العام):

للنفقة العامة قواعد يجب مراعاتها و يطلق على هذه القواعد دستور النفقة العامة و هي كالتالي:[1]

1) قاعد المنفعة: يجب أن يهدف الإنفاق العام إلى تحقيق منفعة عامة، و لا يتحقق ذلك إلا بتوجيه الإنفاق لإشباع حاجة عامة. حيث أن الحاجات العامة يحددها القرار السياسي و الاقتصادي فهي تختلف من دولة لأخرى و في ذات الدولة من وقت إلى آخر، حيث يذهب الماليين التقليديين إلى أن المنفعة العامة متحققة إذ وجهت النفقة لإشباع حاجة عامة في حدود الوظائف التقليدية. أما الفكر المالي الحديث، فان فكرة النفع العام تتحقق باستعمال النفقات العامة في مختلف الميادين الاقتصادية و الاجتماعية، فبالإضافة للوظائف التقليدية تتحقق المنفعة إذ عملت الدولة على توجيه إنفاقها ليحقق الاستقرار الاقتصادي و العدالة الاجتماعية و التنمية الاقتصادية و رفع المستوى الصحي و الثقافي، و على العكس فان المنفعة العامة لا تتحقق إذا ما وجهت النفقة لتحقيق نفع خاص لفرد أو لفئة معينة من الأفراد.

[1]: عادل العلي، **المالية العامة و القانون المالي و الضريبي**، الجزء الأول، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص ص: 43-46.

2) قاعدة الاقتصاد: تتضمن قاعدة الاقتصاد، الابتعاد عن التبذير و الإسراف في الإنفاق العام دون مبرر، و نعني بها تحقيق أقصى منفعة ممكنة بأقل تكلفة، أو بعبارة أخرى يتحقق أكبر عائد بأقل نفقة ممكنة. و يتطلب الأمر في هذا المجال التفرقة بين حالة التبذير و حالة التقتير و كذلك الاقتصاد، **فالتبذير** يعني التسيب المالي الذي يؤدي في حالة وقوعه إلى إساءة استخدام أموال الدولة أي الإنفاق العام في غير ضرورة أو نفع أو هو في ضرورة و نفع لكن لا يوازي قيمة أو مردود المبلغ المنفق، و مثال ذلك زيادة عدد الموظفين عن القدر الضروري لأداء الأعمال، الاهتمام بالزخرفة للمباني الحكومية، شراء السيارات الفاخرة.

أما **التقتير** فهو الشح في الإنفاق و الإحجام فيه جزافا حتى في المسائل و أوجه الإنفاق التي يكون فيها الإنفاق لتحقيق منفعة اجتماعية كبيرة، و مثال ذلك: قد يتطلب الأمر في بناء مدرسة أن تكون ذات ثلاثين صفا تبعا لحجم المنطقة السكنية فتقوم الإدارة بحجة الاقتصاد ببناء المدرسة بعشرين صفا فيؤدي ذلك إلى تكدس الطلبة و تقليل المنفعة.

أما **الاقتصاد بالإنفاق** فهو أن تتجنب الإدارة التقتير و التبذير أو هو ترشيد الإنفاق أو بعبارة أخرى حسن التدبير و يعني ذلك إنفاق ما يلزم من أموال مهما بلغت كمياتها على جوهر الموضوع و الابتعاد عن الإنفاق على الجوانب التي لا تشكل عنصرا أساسيا في الموضوع، فالإنفاق على مصنع للأدوية مهم و ضروري لكن الإنفاق على الكماليات داخل هذا المصنع تبذير لا مبرر له و هو يتنافى مع قاعدة الاقتصاد في الإنفاق.

3) قاعدة الترخيص: و تعني هذه القاعدة عدم جواز الصرف و الارتباط بالصرف إلا بحصول الإذن بذلك من الجهة المختصة، سواء كانت السلطة التشريعية، كما هو الحال في عموم الموازنة العامة أو الجهات الإدارية المخولة قانونا بالصرف، و تنظم القوانين المالية في الدولة كل ما يتعلق بصرف النفقات العامة و إجراءاتها و السلطة المختصة بالإذن بالصرف و الجهات المختصة بالرقابة على تنفيذ النفقة العامة و أنواعها، و هي:

- الرقابة الإدارية أو الداخلية و تتم عن طريق السلطة التنفيذية ممثلة بوزارة المالية حيث تتركز الرقابة في عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إذا كان في الأوجه الواردة في الموازنة العامة و في حدود الاعتماد المقرر.
- رقابة خارجية مستقلة تجريها دواوين المحاسبة أو دواوين الرقابة المالية.
- رقابة برلمانية تقوم بها السلطة التشريعية.

4) قاعدة العدالة في توزيع الإنفاق: يقتضي تحقيق ضابط المنفعة و الذي هو القاعدة الأولى من قواعد الإنفاق العام أن يكون هناك عدالة في توزيع المنفعة العامة، و هو لا يتحقق إلا بعد الأخذ بقاعدة التوزيع العادل للإنفاق العام. و هذا يعني عدم اقتصار المنفعة العامة على طبقة أو فئة معينة ذات نفوذ بالدولة أو منح طبقة معينة قدرا من الإنفاق يفوق ما يخصص لمناطق أخرى أو الاهتمام بالعاصمة و إهمال المدن الأخرى، و يجد مبدأ عدالة توزيع المنافع أساسه في فكرتين: تتمثل الأولى في أن أجهزة الدولة وجدت لمصلحة المجتمع و ليس لمصلحة فرد أو فئة معينة، أما الفكرة الثانية فتتمثل في أنه طالما أن الإنفاق العام يتحمله القادرين منهم تطبيقا لقاعدة التضامن الاجتماعي فان النفع العام المتولد من الإنفاق العام يجب أن يعم الأفراد كافة.

ثانيا: حدود الإنفاق العام:

الواقع أن تحديد حجم الإنفاق العام أو حدوده في دولة ما و في زمن ما إنما يتوقف على مجموعة من العوامل و المحددات، و التي يمكن حصر أهمها فيما يلي:

1. العوامل المذهبية المؤثرة في النظم الاقتصادية (أثر هذه العوامل يعكس تطور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية):[1]

اتضح لنا مما سبق أن ما يعد حاجة عامة، تقوم الدولة بمهمة إشباعها من خلال النفقات العامة إنما يتوقف إلى حد كبير للعوامل المذهبية التي تسود النظم الاقتصادية للدولة: فردية أو تدخلية أو جماعية.

- ففي ظل **المذهبية الفردية،** حيث الفلسفة الذائعة هي ترك الأفراد أحرار في إقامة و تنظيم علاقات الإنتاج فيما بينهم باعتبار هذا المسلك هو الوسيلة المثلى لتحقيق التوازن الاقتصادي، حيث يقتصر دور الدولة على القيام بمهام الدولة " الحارسة". و في إطار هذه الدولة كان حجم النفقات العامة يتحدد بالنسبة للدخل الوطني بالقدر الضروري للقيام بالوظائف التقليدية مما يترتب عليه أن يقل حجم النفقات العامة و نسبتها إلى الدخل الوطني من ناحية، و أن تقل أنواعها من ناحية أخرى.
- أما في تطبيق **المذهبية التدخلية** في إطار النظام الرأسمالي، أي الدولة المتدخلة و الموجهة للاقتصاد الوطني، فان دور النفقات العامة يزداد أهمية عن ذي قبل. فبالإضافة إلى وظائف الدولة التقليدية فإنها تقوم بوظائف اقتصادية تتمثل في استغلالها بعض المشروعات الإنتاجية و محاربة الآثار الضارة للدورات الاقتصادية و العمل على ثبات قيمة النقود و تنمية الاقتصاد الوطني و تقديم الخدمات المجانية أو ذات الأثمان الزهيدة للطبقات ذات الدخول المنخفضة و غير ذلك من الإجراءات التي تهدف إلى تخفيف

[1]: عادل احمد حشيش، **أساسيات المالية العامة: مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام**، دار الجامعة الجديدة، مصر، بدون طبعة، 2006، ص ص: 86-87.

الفوارق بين الطبقات، و واضح انه في كنف المذهبية التدخلية أن الحاجة إلى الإنفاق العام آخذة في التزايد لمواجهة النمو المستمر في دور الدولة، الأمر الذي يترتب عليه أن يزداد حجم النفقات العامة و نسبتها إلى الدخل الوطني من جهة و أن يزداد تنوعها من جهة أخرى.

- و أخيرا في ظل **المذهبية الجماعية** أو الدولة المنتجة، حيث الفلسفة الشائعة هي تملك الجماعات لأدوات الإنتاج و تولي الدولة نيابة عنها القيام بكافة أوجه النشاط الإنتاجي بالإضافة إلى القيام بالوظائف التقليدية، فان دور النفقات العامة تزداد أهميته إلى أقصى حد،و ذلك لأن قيام الدولة الجماعية (الدولة المنتجة) بعمليات الإنتاج و التوزيع كلها يستتبع اعتبار كافة النفقات الاقتصادية على اختلاف أنواعها و الخاصة بالوحدات الإنتاجية نفقات عامة. هذا بالإضافة إلى النفقات الاجتماعية التي تستهدف بها الدولة توفير بعض الحاجات الأساسية لكافة المواطنين بأسعار تقل كثيرا عن تكلفتها الحقيقية. و هو ما يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة بشكل كبير و ارتفاع نسبتها إلى الدخل الوطني.

و هكذا يتضح لنا أن حجم النفقات العامة يعتمد على دور الدولة و تدخلها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، فكلما اتسع دور الدولة كلما تزايد حجم النفقات العامة و العكس صحيح.

2. العوامل الاقتصادية و أثرها على حجم الإنفاق العام:

تلعب العوامل الاقتصادية دورا مهما في تحديد حجم الإنفاق العام لأية دولة من الدول، و بالإمكان إبراز أثر هذه العوامل من زاويتين: الأولى ما تعلق منها بمستوى النشاط الاقتصادي و الثاني بطبيعة البنيان الاقتصادي و كالآتي:

(أ). أثر مستوى النشاط الاقتصادي:[1]

يعبر مستوى النشاط الاقتصادي عن الحالة الاقتصادية السائدة في الدولة أو بمعنى آخر درجة الاستقرار الاقتصادي. و لهذا يمكن التعبير عن مستوى النشاط الاقتصادي بشكل مبسط بأنه اقتصاد في حالة ركود أو في حالة تضخم. و بالإمكان إدراك العلاقة بين حجم الإنفاق العام و حالة النشاط الاقتصادي من خلال صور العلاقة بين النفقات العامة و الطلب الفعلي. فالطلب الفعلي الكلي في الاقتصاد يتمثل في طلب كل من الدولة و الأفراد سواء على سلع الاستهلاك أو سلع الاستثمار. و لهذا فان النفقات العامة تشكل ذلك الجزء من الطلب الفعلي الكلي المتعلق بطلب الدولة، و من ذلك نستنتج أن هناك علاقة وثيقة جدا بين النفقات العامة و الطلب الفعلي الكلي، و بمعنى آخر أن بإمكان النفقات العامة أن تؤثر بشكل ملموس في مستوى هذا الطلب.

[1]: عادل فليح العلي، **مالية الدولة**، مرجع سبق ذكره، ص ص:111-113.

و الآن يصبح من اليسير بحث أثر مستوى النشاط الاقتصادي على حجم النفقات العامة، ففي حالة الركود الذي تتمثل ببساطة في انخفاض مستوى الطلب الفعلي الكلي مقارنة بالمعروض من السلع و الخدمات فان هذا الوضع يتطلب رفع مستوى الطلب الفعلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل و يقضي على البطالة، و هذا يكون من خلال زيادة حجم النفقات العامة.

أما في حالة التضخم أين يكون هناك ارتفاع في مستوى الطلب الفعلي عن حجم المعروض من السلع و الخدمات (التي تترجم عادة بارتفاع الأسعار)، فان الأمر يتطلب إنقاص الطلب الفعلي في الاقتصاد إلى ذلك المستوى الذي يتناسب مع حجم العرض الكلي، أي تخفيض حجم الإنفاق العام بذلك القدر المطلوب تخفيضه من الطلب الفعلي الكلي.

و نخلص من كل ما سبق إلى أن لمستوى النشاط الاقتصادي أثرا في تقرير حجم النفقات العامة، بحيث أن حالة النشاط الاقتصادي تملي على الإنفاق العام أن يتحدد وفق حجم ينسجم مع هذا المستوى، بحيث يضمن في النهاية تحقيق الاستقرار الاقتصادي و ذلك بان لا يعاني الاقتصاد لا من التضخم الحاد و لا الركود المدقع.

(ب). أثر طبيعة البنيان الاقتصادي:[1]

تشير طبيعة البنيان الاقتصادي إلى درجة التقدم التي يتصف بها الاقتصاد. و من هذا المنظور يمكن القول أن ثمة بنيانين هما متقدم و نام، فبالنسبة إلى الدول ذات البنيان الاقتصادي المتقدم فالملاحظ أن حجم النفقات العامة كرقم مطلق كبير لسبب أساسي هو ضخامة الدخل و اتساع نطاق الخدمات فيها بعكس الدول ذات البنيان الاقتصادي النامي فان حجم المطلق للإنفاق نسبيا منخفض لضآلة الدخل و ضيق نطاق الخدمات.

و يمكن ملاحظة العكس تماما، إذا ما تخلينا عن معيار الحجم المطلق للإنفاق، و أخذنا بمعيار الأهمية النسبية التي يمثلها الإنفاق في إجمالي الدخل الوطني، إذ تشكل النفقات العامة أهمية نسبية مرتفعة في الدخل الوطني في الدول ذات البنيان الاقتصادي النامي قياسا بالدول ذات البنيان الاقتصادي المتقدم نظرا للدور المهم الموكول للنفقات العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية في هذه الدول، لأنه لا يمكن تصور تحقيق تنمية حقيقية في غياب الدولة.

[1]: عادل العلي، **المالية العامة و القانون المالي و الضريبي**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 52-53.

3. العوامل المالية (حدود النفقات العامة من ناحية الطاقة المالية للدخل الوطني):

يتحدد حجم النفقات العامة في الدولة بناء على مدى قدرتها المالية في الحصول على الإيرادات التي تكفل تغطية هذه النفقات. حيث انه هناك حدود تحد من مقدرة الدولة من ناحية الطاقة المالية الوطنية، هذه الحدود تكمن فيما يعرف بالمقدرة المالية للدخل الوطني، و التي تتمثل في مقدرته على تحمل العبء المالي الذي يستلزمه نشاط الدولة، و تقاس هذه المقدرة بمدى تحمل الدخل الوطني بأن يستقطع منه جزء كإيرادات عامة، الأمر الذي يضع في النهاية حد على الإنفاق العام.[1]

و لما كانت الإيرادات العامة تستمد في جانب كبير منها في الظروف العادية من الضرائب و القروض العامة، فان المقدرة المالية للدخل الوطني تتحدد في النهاية إلى ضرورة البحث هنا في مقدرتين أساسيتين أو عاملين أساسين هما:

(أ). **المقدرة التكليفية:** و هي تقيس المقدرة التحملية للدخل على تمويل الضرائب، إذ تبرز مدى قدرة الدخل على تحمل الضرائب المفروضة و واجبة الدفع، و كلما ازدادت المقدرة التكليفية للدخل ازدادت الحصيلة الضريبية و من ثم المقدرة أو الطاقة المالية للدولة، إلا أن الضرائب لا يمكن التوسع في فرضها بشكل كبير و مستمر لأن هناك حدود وجب التقيد بها، و يمكن إيضاح و تحليل ذلك بالاعتماد على نوعين من التحليل هما:

- **على المستوى الكلي:**

و يقصد بالمقدرة التكليفية على المستوى الكلي قدرة مجموع المواطنين على المساهمة الضريبية، أي الوصول إلى أقصى حصيلة ضريبية يمكن اقتطاعها من الدخل الوطني و بمعنى آخر الوصول إلى العبء الضريبي الأمثل، ذلك العبء الذي يحقق اكبر حصيلة ضريبية ممكنة، و هذا الأخير تتحكم فيه مجموعة من العوامل، يمكن إيجازها فيما يلي:[2]

* نمط توزيع الدخل الوطني: أي كيفية توزيعه بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، فمن المعلوم أن حصيلة ضريبة نسبية تصيب عدد كبيرا من الدخول المتوسطة قد تكون أكبر من حصيلة ضريبة تصاعدية تنال بشدة عددا من أصحاب الدخول الكبيرة، وتعفي عدد أكبر من ذوي الدخول الصغيرة، فالتخفيف من العدالة التوزيعية يزيد من المقدرة التكليفية.

[1]: عادل احمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص: 91.

[2]:عادل احمد حشيش، نفس المرجع أعلاه، ص:94، بتصرف الطالبة.

* طبيعة الظاهرة النقدية السائدة في هيكل الاقتصاد الوطني: لها انعكاسات على المقدرة محل البحث، فمن الملاحظ أن التضخم يزيد من جهة المقدار الاسمي للحصيلة الضريبة،و ينقص من جهة أخرى من القيمة الحقيقية لهذه الحصيلة،و بالتالي فإنه ينال من المقدرة التكليفية للدخل الوطني. والعكس يقال بالنسبة لحالة الانكماش إذا لم يصطحب بتخفيض سعر الضريبة.

*درجة إنتاجية الإنفاق العام :فإذا كان الجزء المقتطع من الدخل الوطني في صورة إيرادات عامة يمول إنفاقا عاما منتجا،فإن الناتج الاجتماعي يميل للزيادة مما يزيد من مقدرة هذا الدخل على تحمل ما تفرضه الدولة على المكلفين، أما إذا أنفقت مخصصات الإنفاق العام في أوجه غير منتجة ، فان كمية السلع و الخدامات التي تكون مخصصة للنشاط المنتج تكون أقل، و هو ما يؤثر على الناتج الاجتماعي تأثيرا في غير صالح نموه، و بالتالي على المقدرة التكليفية الوطنية.

- على المستوى الجزئي:

المقصود بها كذلك المقدرة التكليفية للأفراد، و التي هي تعبر عن مقدرة الأشخاص الطبيعية و المعنوية على المساهمة من خلال دخولها في تحمل الأعباء المالية للدولة. و على هذا المستوى تكون هناك عوامل مؤثرة و متحكمة في المقدرة التكليفية و التي يمكن حصرها فيما يلي:

*طبيعة الدخل: إذ انه كلما تمتعت الدخول الفردية بالاستقرار و الانتظام كلما زاد ذلك من فرص ارتفاع المقدرة التكليفية للدخل الفردي، أما عند تذبذبها فإن ذلك يصعب من مهمة تحديد النسب الضريبية و توقع الحصيلة الجبائية و هذا ما يؤدي إلى تذبذب المقدرة المالية للدولة.

*طرق استخدام أو توجيه الدخل:عادة ما توجه دخول الأفراد بالتفضيل ما بين السلع الأساسية و الكمالية، فالمشرع يحاول أن لا يمس استهلاك الأفراد للسلع الأساسية، و يفرض الضرائب على الجزء المخصص لاستهلاك السلع الكمالية، و هذا يعني أن المقدرة المالية للدولة تكون أفضل لما الأفراد يوجهون دخولهم نحو السلع الكمالية.

(ب). المقدرة الإقراضية: تعني مقدرة الدخل الوطني على إشباع حاجات الإقراض العام، أي قدرته على الاستجابة على متطلبات الدولة الائتمانية و بعبارة أخرى قدرة الدولة على الاقتراض و الوصول إلى أعلى قدرة اقتراضية ممكنة. و هذه المقدرة تتوقف بصفة عامة على عاملين رئيسيين هما:[1]

- **حجم الادخار الفردي:** إذ أن زيادة الإقبال على السندات الحكومية المطروحة يكون مرهونا بمستوى الادخار الفردي و مدى وصوله إلى المستويات المطلوبة التي من شانها أن تزيد من القدرة الاقتراضية للدولة و من ثم توفير الإيرادات المالية المطلوبة لتمويل نفقاتها العامة.

- **مدى قدرة القطاع العام على منافسة القطاع الخاص في جلب المدخرات:** إذ انه و مع تطور الأسواق المالية و تعاظم نشاط القطاع الخاص فيها، فان رغبة الحكومة في جلب و جذب مدخرات الأفراد و المؤسسات نحو سنداتها الحكومية قد يصطدم بعائق عدم القدرة على منافسة القطاع الخاص في ذلك، و الذي ترتفع معدلات الفائدة على أصوله المالية مقارنة بمثيلاته من السندات الحكومية، لذا وجب على الدولة مراعاة هذا الجانب قصد ضمان اكبر قدر من المدخرات سواء الفردية أو المؤسساتية لتمويل نفقاتها العامة.

و هكذا فانه يتضح لنا بجلاء من الحديث المقدم عن العوامل المالية و ما يتصل بها من اعتبارات اقتصادية تتصل ببيان الطاقة المالية الوطنية، أن لها حدود تؤثر فيها و تختلف باختلاف نوع الإيراد العام، و ما إذا كان هو ضرائب أو قروض عامة أو غيرها من الإيرادات العامة.

[1]: كريم بودخدخ، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 2001-2009**، رسالة ماجيستر في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010، ص:53.

خلاصة الفصل الأول:

لقد توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن النفقات العامة ازدادت أهميتها و دورها في الفترة الأخيرة نتيجة لتوسع دور الدولة و زيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، و هذا باعتبارها أهم أداة من أدوات السياسة المالية، بحيث أن إخفاق و فشل آلية السوق في تسيير النشاط الاقتصادي انطلاقا من فكرة "اليد الخفية" أدى إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بإقامة بعض المشروعات التي تحرك النشاط الاقتصادي من الركود الذي قد يحدث في أوقات معينة، و أنه يتم تحريك هذا النشاط من خلال الإنفاق العام باعتباره "المضخة" التي تنشط الدورة الدموية للنشاط الاقتصادي. و عليه برز الإنفاق العام كسياسة اقتصادية ، يسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف اقتصادية مرجوة في مقدمتها الاستقرار الاقتصادي.

و الإنفاق العام بصفة عامة هو كل مبلغ مالي يخرج من خزينة الدولة بواسطة هيئاتها المختلفة لتلبية حاجات المجتمع، بغض النظر عن السلطة الآمرة بصرف هذه النفقات أو الطبيعة الوظيفية لهذه النفقات. و قد تعددت أنواع النفقات العامة بتطور دور الدولة، بحيث نجد عدة معايير لتقسيمها منها ما هو نظري (علمي) ويكون مشترك بين مختلف الدول، ومنها ما هو عملي (وضعي) ويمثل مختلف الممارسات والتطبيقات العملية التي تلجا إليها الدول من أجل تنظيم نفقاتها العامة.

و دراسة النفقات العامة من الناحية الاقتصادية هي ذات أهمية و ذلك في كونها تحقق أغراضا معينة، و بالتالي يمكن استخدامها كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية مرجوة. إذ متى عرف الأثر الذي يحققه إنفاق معين في ظل ظروف معينة أمكن اتخاذ هذا الإنفاق – على نحو واع– وسيلة لتحقيق الأثر إذا ما اعتبر هذا الأخير هدفا من أهداف السياسة الاقتصادية. و لعله من بين الآثار التي تسعي سياسة الإنفاق العام إلى تحقيقها أو بالأحرى الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه هو أن تؤثر و تتحكم في المستوى العام للأسعار أو بالأحرى التضخم الذي يعتبر مؤشر اقتصادي كلي مهم، فما المقصود بهذا المؤشر؟ و ما هي أسبابه؟

الفصل الثاني:

مفاهيم عامة حول التضخم

تمهيد:

تعتبر ظاهرة التضخم من أكبر المشاكل التي تعاني منها بعض الدول النامية و المتقدمة على السواء في الوقت الحاضر، و حقيقة يوجد اختلاف في أسباب و معدلات التضخم ما بين دولة لأخرى و فترة زمنية لأخرى إلا أن الحقيقة القائمة هي معاناة جميع دول العالم من هذه المشكلة.

و عليه أدى ذلك إلى تزايد الاهتمام من قبل الاقتصاديين بدراسة هذه المشكلة لما لها من آثار سلبية على كافة جوانب الحياة اقتصاديا، اجتماعيا و أخلاقيا أيضا. بحيث ظهرت عدة نظريات مفسرة لها متباينة مما أسفر ذلك على اختلاف السياسات المستخدمة في مواجهتها أو الحد منها و هذا بسبب تعدد الأسباب المنشأة للتضخم و تعدد مظاهره.

و هذه المشكلة تكتسب اهتماما خاصا في الدول النامية باعتبارها أكثر الدول معاناة من حدة موجات التضخم، و سوف نتعرض في هذا الفصل إلى عدة نقاط تثير هذا الموضوع على النحو التالي:

- ✓ المبحث الأول: ماهية التضخم؛
- ✓ المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتضخم؛
- ✓ المبحث الثالث: آثار التضخم و طرق معالجته؛

المبحث الأول: ماهية التضخم.

تعتبر كلمة التضخم من المصطلحات الاقتصادية التي تثير عدة تساؤلات و إستفهامات لما يكتنفها من الغموض و الإبهام نتيجة المفاهيم العامة التي تقترن بهذا اللفظ، و على هذا سوف ندرس في هذا المبحث مفهوم كلمة التضخم و نستعرض بعض التعريفات من واقع النظريات الاقتصادية المختلفة، و ذلك للوصول إلى تعريف مناسب للتضخم، ثم ننتقل بعد ذلك لدراسة أنواع التضخم بالإضافة إلى مؤشرات قياس التضخم، لنعرض في ختام هذا المبحث أسباب التضخم.

المطلب الأول: تعريف التضخم و أنواعه.

قبل أن نتعرض إلى مختلف أنواع التضخم، نتطرق في البداية إلى تعريف التضخم.

أولا: تعريف التضخم:

كما ذكرنا سلفا، فإن التضخم من الاصطلاحات الاقتصادية التي تثير التساؤل و الغموض و هذا نتيجة لتعدد مفاهيم وصف ظواهر عديدة مختلفة بها، فالبعض يتكلم عن "التضخم في الأسعار" – بمعنى الأسعار ارتفعت ارتفاع غير عادي و لا مألوف– و البعض الآخر يتكلم عن "التضخم في الدخل" أو في جزء من الدخل الوطني، كالتضخم في الأجور أو الأرباح، مما يعني أن الأجور و الأرباح قد ارتفعت ارتفاعا غير طبيعي و هناك إلى جانب ذلك "التضخم في العملة" مما يعني زيادة كبيرة ومستمرة في النقود المتداولة في الأسواق، و هناك أيضا "التضخم في التكاليف" أي أثمان عوامل الإنتاج قد ارتفعت ارتفاعا محسوسا.[1] كما يطلق بعض الكتاب على الزيادة المستمرة في عدد السكان كلمة "تضخم سكاني".

و أيا ما كانت المفاهيم العامة التي تقترن بلفظ التضخم، فالأمر الذي يعنينا في هذا المقام و هو انه عادة ما يقصد بالتضخم زيادة غير طبيعية في الأسعار. فمعظم الكتاب يرون أنه عندما يستخدم تعبير "التضخم" دون تمييز الحالة التي يطلق عليها فإن المقصود بهذا الاصطلاح يكون تضخم الأسعار، وذلك لأن الارتفاع المفرط في الأسعار هو المعنى الذي ينصرف إليه الذهن مباشرة عندما يذكر اصطلاح التضخم.

[1]: غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، بدون طبعة، 2006، ص ص:10-11.

مصطلح التضخم طبق بتوسع بعد الحرب العالمية الأولى على الزيادة غير العادية في النقود و التي حدثت في وسط و شرق أوروبا و خاصة في ألمانيا و النمسا و روسيا، دون أن يصاحب ذلك زيادة مماثلة في السلع و الخدمات مما ترتب عليه ارتفاع حاد في المستوى العام للأسعار، و قد ساد هذا المفهوم تحت تأثير **النظرية الكمية للنقود** (النظرية التقليدية)، و التي عرفت هذه الأخيرة التضخم على أنه: "نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة" و أنه "الزيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار"، أو أنه:"زيادة الأسعار نتيجة لزيادة الإصدار أو الائتمان المصرفي".[1]

و على هذا النحو ربطت هذه التعريفات التضخم بالزيادة في كمية النقود، و هذا راجع إلى أن زيادة كمية النقود كانت ذات علاقة وثيقة بحالات التضخم التي حدثت في الماضي، و لكن هذه التعاريف ليست كافية لوصف ظاهرة التضخم و من ثم لم تستطع الصمود أمام الظروف الاقتصادية التي سادت العالم إبان الكساد الكبير 1929، و عليه ترتب عن ذلك توسع للفكر الاقتصادي في تعريفه للتضخم، فأدخلت عوامل أخرى إلى جانب العامل النقدي كالنقص في المعروض من السلع مثلا.

و من هنا ظهرت مجموعة أخرى من التعاريف، فبعض الاقتصاديين من عرف التضخم على أنه "زيادة وسائل الشراء بين أيدي الجمهور دون أن يقابلها زيادة في الإنتاج أو السلع المتداولة" أي بمعنى زيادة الطلب عن العرض، و ذهب تعريف آخر إلى أن التضخم هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عن وجود فجوة بين حجم السلع الحاضرة و حجم الدخول المتاحة للإنفاق".[2]

و من هذين التعريفين نجد أن ارتفاع الأسعار لم يحدث بفعل عمل نقدي و لكن ارتفاع الأسعار ينتج عن زيادة الدخول المتاحة التي تصاحب الزيادة في كمية النقود أو سرعة تداولها، أيضا نتيجة نقص في عرض السلع و نتيجة لانخفاض الإنتاج.

و في اتجاه آخر تم تعريف التضخم بالاعتماد على أسبابه لا على مظهره، فارتفاع الأسعار قد ينشأ لعدة أسباب منها زيادة الطلب الإجمالي على العرض الإجمالي الثابت أو نقص العرض الإجمالي عن الطلب الإجمالي الثابت، أو زيادة الطلب بقدر يفوق زيادة العرض أو نقص العرض بحجم يزيد عن حجم نقص الطلب، و ترجع زيادة الطلب الإجمالي إلى زيادة حجم الطلب الحقيقي أو النقدي على المتاح من السلع مع بقاء الوحدات المطلوبة من السلع و الخدمات عما كانت عليه.

---

[1]: نبيل الروبي، **نظرية التضخم**، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، الطبعة الثانية، 1984، ص ص: 13-14.

[2]: مجدي عبد الفتاح سليمان، **علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام**، دار غريب، مصر، بدون طبعة، 2002، ص:34.

كذلك قد يرجع إلى نقص العرض الإجمالي إلى كارثة مؤقتة أو إلى حرب أهلية...الخ، و عليه نكون أمام تعاريف متعددة للتضخم " فهناك تضخم الطلب أو زيادة الطلب و تضخم العرض أو زيادة التكلفة".

بالإضافة إلى ذلك كان هناك اتجاهات حديثة في تعريف التضخم، والتي ركزت جلها على فكرة ارتفاع المستوى العام للأسعار، فيذكر بعض الكتاب أن التضخم هو" الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار، والذي يؤدي إلى انخفاض في القوة الشرائية ".[1]

و يرى فريق آخر من الكتاب أن التضخم هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار نتيجة عدم التوازن بين التيار النقدي و التيار السلعي ، أو أنه " ذلك الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما و الناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع و الخدمات خلال فترة زمنية معينة".[2]

و عليه مما سبق ، نرى أن جل تعاريف التضخم كانت لها نقطة مشتركة و التي هي الارتفاع في المستوى العام للأسعار، و منه يمكن أن نعرف التضخم طبقا لغالبية الكتاب على أنه تلك الحالة التي يتحقق فيها الارتفاع المستمر للمستوى العام لأسعار السلع و الخدمات، و الذي يقابله تدهور في القوة الشرائية. و من خلال هذا التعريف فانه لابد من توافر شرطين حتى تكون هناك حالة تضخم، و اللذان هما:

- أن يكون الارتفاع في الأسعار عاما، بمعنى أنه لا يختص بسلعة واحدة أو بمجموعة محدودة من السلع و الخدمات، و إنما يختص بمعظم السلع.
- أن يكون ارتفاع الأسعار مستمرا أي يتصف بالاستمرار أو الدوام، فالتضخم يكون في صورته الصريحة ارتفاعا متواصلا في الأسعار ينتشر داخل الاقتصاد الوطني، فهو ليس ارتفاع في مستوى الأسعار لمرة واحدة .

ثانيا: أنواع التضخم:

هناك أنواع متعددة من التضخم ولكنها غير منفصلة عن بعضها البعض، بل توجد خاصية مشتركة تجمع بين كل هذه الأنواع و هي عجز النقود عن أداء وظائفها أداءا كاملا و فيما يلي نستعرض أنواع التضخم المختلفة بالاستعانة بعدة معايير تميز كل نوع، و ذلك على النحو التالي:

[1] :Douglas Greeworld, **Dictionnaire économique**, Economica, Paris, 1987, p :274

[2]: حربي محمد مرسي عريقات، **مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي**، دار وائل، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص: 155.

1. معيار تدخل الدولة و إشرافها على جهاز الأسعار:

طبقا لهذا المعيار في التمييز بين أنواع التضخم، نجد أنه قد لا يصاحب هذه الظاهرة في كل الأحيان ارتفاع في الأسعار، فقد يوجد في الاقتصاد ضغوط تضخمية و مع ذلك فإن الأسعار لا ترتفع نظرا لتدخل الدولة و إشرافها على جهاز الأسعار، و يدخل في هذا النطاق نوعان من التضخم هما:[1]

(أ). التضخم الظاهر

و فيه ترتفع الأسعار بصورة متصلة و دائمة دون أن يعترض طريقها أو يحد من وقوعها أي عائق استجابة لفائض الطلب و بعبارة أخرى ترتفع فيه الأسعار بحرية أي بدون تدخل غير طبيعي من السلطات، و يظهر هذا النوع مباشرة في شكل ارتفاع في الأسعار ثم ينعكس في شكل ارتفاع في الأجور و غيرها.

(ب). التضخم المكبوت أو المستتر:

و فيه لا تستطيع أن ترتفع الأسعار لوجود القيود الحكومية المباشرة، و التي تفرض للسيطرة على الأسعار و التحكم فيها مثل: التسعير الجبري، نظام التراخيص الحكومية أو التقنين، تخصيص المواد الأولية ..الخ. و قد تكون التدابير و الإجراءات التي تتخذها الحكومة عامة بالنسبة لمختلف أنواع السلع، أو مقتصرة على نوع معين، و هذه الظاهرة لا يمكن أن تكون حالة مستمرة على الرغم من تحقيقها المؤقت للاستقرار النقدي حيث لابد في نهاية الأمر أن ترتفع الأسعار و تعجز عنده القيود المفروضة في كبت و حبس فائض الطلب.

2. معيار اختلاف و تباين القطاعات الاقتصادية:

تتحدد الاتجاهات التضخمية وفقًا لهذا المعيار حسب تنوع القطاعات الاقتصادية، وفق تقسيم الاقتصادي كينز إلى ما يلي:[2]

(أ). **التضخم في أسواق السلع:** ويفرق بين نوعين من التضخم في أسواق السلع كما يلي:

- **التضخم السلعي:** وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات سلع الاستهلاك، حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج السلع الاستثمار على الادخار.
- **التضخم الرأسمالي:** ويحصل هذا النوع من التضخم في قطاع صناعات الاستثمار، ويعبر عن الزيادة في قيمة سلع الاستثمار على نفقات إنتاجها. و كنتيجة لتفشي هذه الاتجاهات التضخمية فان أرباحًا قدرية كبيرة تتحقق في كل من قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار.

[1]: غادة صالح، **مبادئ الاقتصاد**، دار الوفاء، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص:128.

[2]: غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص ص:60-61.

(ب). **التضخم في أسواق عوامل الإنتاج:** ويفرق بين نوعين:

– **التضخم الربحي:** و هو ما يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة، بحيث تتحقق أرباح قدرية في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار.

– **التضخم الدخلي:** يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لارتفاع نفقات الإنتاج، ومن ضمن تلك النفقات ارتفاع أجور العمال.

3. معيار حدة الضغط التضخمي: و يميز في هذا المجال بين نوعين من التضخم، هما:

(أ). **التضخم الجامح:**

و يتمثل هذا النوع في زيادة الأسعار بمعدل كبير يستتبعه زيادة مماثلة في الأجور مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وانخفاض أرباح رجال الأعمال مما يحتم زيادة جديدة في الأسعار فزيادة جديدة في الأجور و هكذا الأمر الذي يؤدي إلى إصابة النظام الاقتصادي بموجات من التضخم الجامح أو ما يسميه بعض الاقتصاديين بالدورة الخبيثة للتضخم، و هذا النوع من التضخم ينشأ نتيجة التوسع غير الطبيعي في كمية النقود و كذلك للنقص غير الطبيعي في المعروض من السلع.[1]

حيث يعتبر التضخم الجامح من أخطر أنواع التضخم و أشدها ضررا بالاقتصاد الوطني، فهذا النوع من التضخم يمارس ضغوطا على الاقتصاد و يولد آثار اقتصادية على كل من الكفاءة الاقتصادية و النمو و توزيع الدخل.[2]

(ب). **التضخم غير الجامح (العادي):**

ويعبر هذا النوع من التضخم عن ارتفاع مستويات الأسعار و لكنها تكون بمستوى أقل في ارتفاعها مقارنة بالتضخم الجامح. حيث تكون الآثار الناجمة عنه أقل خطورة على الاقتصاد الوطني مما يساعد السلطات الحكومية على معالجة الاختلالات الناجمة عنه و عليه لا يترتب عنه فقدان الثقة تماما بالعملة الوطنية.

[1]: أحمد فوزي ملوخية، **مبادئ الاقتصاد**، مركز الإسكندرية، بدون طبعة، 2009، ص ص: 310-311.

[2] : Samuelson (P.A) et Nordhaus (W.D), Economie, Economica , Paris, 2000 ,p :584.

4. مصدر الضغط التضخمي: يمكن التمييز وفقًا لهذا المعيار بين نوعين من التضخم هما:[1]

(أ). التضخم بفعل جذب الطلب:

و هو الذي ترتفع فيه الأسعار لأن هناك فائض في الطلب سواء في سوق السلع أو سوق عوامل الإنتاج، فالتضخم هنا هو ارتفاع الأسعار نتيجة إفراط الطلب على السلع و الخدمات، سواء كان الطلب ناتجا عن زيادة الإنفاق الاستهلاكي أو الاستثماري أو الحكومي، و ذلك استجابة لظاهرة دينامكية الأسعار.

(ب). التضخم بفعل دفع النفقة:

و في هذا النوع أو المصدر من مصادر التضخم، فانه ترتفع الأسعار نتيجة لزيادة نفقات الإنتاج و بصفة خاصة زيادة الأجور. و بعبارة أخرى فان التضخم يكون هنا نتيجة لزيادة أسعار عوامل الإنتاج، و ليس لأن الطلب المشتق على خدماتها قد ارتفع و لكن لأن أسعار الحصول عليها هو الذي ارتفع، و هذا ما يجب أن يكون عليه مناط التفرقة بين كل من تضخم الطلب و تضخم النفقة.

و مما هو جدير بالذكر، فإن أغلب حالات التضخم التي تحدث في البلدان النامية هي تضخم بفعل جذب الطلب في حين أن حالات التضخم المستمرة التي تحدث في الدول الرأسمالية هي تضخم بفعل جذب التكاليف. و بالنسبة للاختناقات الإنتاجية التي تتعرض لها المنشآت الإنتاجية في البلدان النامية ، فهي تحدث بسبب العوامل المرتبطة بندرة عوامل الإنتاج لديها (و خاصة رأس المال و المستوى التكنولوجي و المستوى المهاري)، حيث أن ذلك يقود إلى زيادة تكاليف الإنتاج و ارتفاع الأسعار و أن أسبابه واضحة حيث ترتبط بالاختلالات الهيكلية لاقتصاديات هذه البلدان، و لذلك غالبا ما يعبر عن هذا النوع من التضخم **بالتضخم الهيكلي**.[2]

5. التضخم المرتبط بالعلاقات الاقتصادية.

نتيجة للفجوة الصناعية التكنولوجية القائمة بين الدول الصناعية الكبرى و الدول النامية فإن الأمر انعكس في تبعية هذه الدول النامية و ارتباط اقتصادياتها و وسائل تطورها باقتصاديات الدول المتقدمة. حيث أن هذه الفجوة آخذة بالتوسع باستمرار، و كلما تزداد توسعا تكون عندها التبعية أكثر حدة و رضوخا بل الأكثر من ذلك أن الدول الصناعية الكبرى تتحكم بنوع التكنولوجيا المصدرة إلى الدول النامية و التي تحاول من خلالها تركيز هذه الفجوة و توسيعها باستمرار.

[1]: نبيل الروبي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 33-35.

[2]: عقيل جاسم عبد الله، **النقود و المصارف**، دار مجدلاوي، الأردن، الطبعة الثانية، 1999، ص: 201.

و بنفس الوقت و نتيجة لعدم قدرة الدول النامية في تحويل مواردها الأولية ذاتيا إلى قدرات تصنيعية أو غيرها لافتقارها إلى الوسائل التكنولوجية التي تتحكم بها الدول المتقدمة فإنها تقوم بتصدير هذه الموارد الأولية إلى الدول ذات الإمكانيات التصنيعية لها.[1]

و نتيجة لهذا الارتباط و لهذه الفجوة (فجوة التخلف) فقد أصبح لا محال، أن ما يصيب اقتصاديات البلدان الصناعية سينعكس مباشرة في اقتصاديات الثانية... و بالنظر للأزمات الاقتصادية المستمرة التي تعاني منها البلدان الرأسمالية الصناعية في ظهور حالات التضخم فإنه سيصل بالتأكيد إلى الدول النامية مع السلع و الخدمات التي تستوردها من هذه الدول، أي أن الدول الرأسمالية المتقدمة ستقوم بتصدير التضخم إليها أو بعبارة أخرى أن الدول النامية ستقوم باستيراد التضخم من هذه الدول الكبرى.

و عليه في الحالة الأولى التي يتم من خلالها تصدير التضخم من البلدان الصناعية المتقدمة إلى الدول النامية تسمى **بالتضخم المصدر**، و أن قيام الدول النامية باستيراد هذا التضخم من هذه الدول نطلق عليه **بالتضخم المستورد**.

المطلب الثاني: قياس التضخم.

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في أي اقتصاد على محورين أساسيين، يتمثل المحور الأول في قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار و ذلك عن طريق الأرقام القياسية، بينما يتمثل المحور الثاني في تطبيق بعض المعايير لتحديد مصدر التضخم، أي أنه يركز على تحديد مصدر ارتفاع الأسعار أي تحديد الأسباب التي أدت إلى ارتفاع مستويات الأسعار في الاقتصاد الوطني و هذا من خلال ما يعرف بالفجوة التضخمية، و فيما يلي شرح لكل منهما.

أولا: الأرقام القياسية:

يقاس التضخم بما يعرف بالأرقام القياسية للأسعار، و التي هي عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار بحيث تبين مدى التطور في الأسعار بالنسبة لشيء معين، حيث يمكن أن تأخذ الأرقام القياسية أشكالا و صورا مختلفة، و عليه نجد من أهم الأرقام القياسية المستخدمة في قياس التضخم هي كالتالي:

1. الرقم القياسي لأسعار المستهلك (أسعار التجزئة):

يعكس هذا الرقم مقدار التغير في المكتسبات التي يستطيع المستهلك العادي الحصول عليها سواء كانت مكتسبات سلعية أو خدمية، حيث يعتبر من أكثر المقاييس استخداما كمؤشر للتضخم لكونه يعكس التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود.

[1]: عقيل جاسم عبد الله، المرجع السابق، ص:196.

و يمكن حسابه بعدة طرق أهمها ما يلي:[1]

أ. **الرقم القياسي البسيط:** هو عبارة عن نسبة مجموع أسعار السلع و الخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية إلى أسعارها في سنة سابقة و تسمى سنة الأساس وفق المعادلة التالية:

$$\text{الرقم القياسي البسيط} = \frac{\text{مجموع أسعار السنة الجارية}}{\text{مجموع أسعار سنة الأساس}} \times 100$$

ب. **الرقم القياسي المرجح:** و يحسب بقسمة مجموع الأسعار المرجحة للسلع و الخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية على مجموع الأسعار المرجحة لنفس السلع و الخدمات في سنة الأساس وفق المعادلة التالية:

$$\text{الرقم القياسي المرجح} = \frac{\text{مجموع (الأسعار} \times \text{الأوزان الترجيحية)الجارية}}{\text{مجموع (الأسعار} \times \text{الأوزان الترجيحية)سنة الأساس}} \times 100$$

ت. **الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك:** يستخدم في احتساب هذا الرقم الإنفاق الاستهلاكي الكلي مقيما بأسعار السنة و يسمى الاستهلاك الاسمي مقسوما على الإنفاق الاستهلاكي نفسه مقيما بأسعار سنة الأساس و الذي يطلق عليه الاستهلاك الحقيقي بموجب المعادلة التالية:

$$\text{الرقم القياسي العام} = \frac{\text{الانفاق الاستهلاكي الاسمي}}{\text{الانفاق الاستهلاكي الحقيقي}} \times 100$$

2. الرقم القياسي لأسعار الجملة:[2]

يضم الرقم القياسي لأسعار الجملة أهم المجموعات السلعية، مثل المنتجات الزراعية والدواجن والأسماك، والمنتجات الحيوانية غير الغذائية والأخشاب، مواد البناء، والمواد الغذائية والمشروبات، ومواد الطاقة والبترول، والمواد الكيماوية والأدوية وغيرها من السلع. و الدلالة الرئيسية التي يعكسها تطور الأرقام القياسية لأسعار الجملة، هو أن الارتفاع الذي يطرأ عليها لا يلبث أن ينعكس بالضرورة بعد ذلك في الأرقام القياسية لأسعار التجزئة .

[1]: نزار سعد الدين العيسى و إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي: مبادئ و تطبيقات**،دار الحامد، الأردن، الطبعة الأولى، 2006 ، ص ص: 260-262.

[2]: مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

3. المخفض الضمني لإجمالي الناتج المحلي:

أو ما يعرف كذلك بالرقم القياسي الضمني للأسعار أو المكمش الضمني لإجمالي الناتج المحلي، و الذي هو رقم قياسي يستخدم في قياس معدل التغير في أسعار جميع السلع و الخدمات الداخلة في حساب الناتج المحلي الإجمالي و لذلك فهو يعبر مقياس عام لمعدلات التضخم في السنة الواحدة، و يحتسب بالطريقة التالية:[1]

$$\text{المخفض الضمني لأسعار الناتج الإجمالي المحلي} = \frac{\text{الناتج المحلي الاجمالي الاسمي}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي}} \times 100$$

و بشكل عام يعني هذا الرقم القياسي المئوي ما يلي:

*إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية أكبر من 100 فهو يعني أن الأسعار قد ارتفعت.

* إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية أصغر من 100 فهو يعني أن الأسعار قد انخفضت.

* إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية يساوي 100 فهو يعني أن الأسعار لم تتغير.

كما يمكن حسابه بعبارة أخرى، بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسنة معينة على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السنة الأساس (أسعار ثابتة لنفس السنة).[2]

ولهذا الرقم القياسي أهمية، بحيث يشمل جميع أسعار السلع و الخدمات المتاحة في الاقتصاد الوطني سواء أكانت استهلاكية أم وسيطة أم إنتاجية، كما انه يضم أسعار الجملة و أسعار التجزئة على السواء،و كذلك لا يثير مشكلة الأوزان التي تعطى للأرقام القياسية و أخطاء التحيز التي غالبا ما تقع فيها.[3]

و بصفة عامة يحسب التضخم بالاستعانة بالأرقام القياسية (مؤشر أسعار الاستهلاك) بالعلاقة التالية:

$$\dot{p}_t = \frac{IP_t - IP_{t-1}}{IP_{t-1}} x100$$

ثانيا: الفجوة التضخمية:

إذا كان استقراء ظاهرة التضخم يتم من خلال تتبع تطور الأرقام القياسية للأسعار، فينبغي التأكيد على أن الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار مقاسا برقم قياسي معين ليس سببا في وجود هذه الظاهرة بل هو نتيجة لوجود قوى تضخمية تنبع من حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني.

---

[1]: نزار سعد الدين العيسى و إبراهيم سليمان قطف، مرجع سابق ، ص: 258.

[2]: أكرم حداد و مشهور هذلول، **النقود و المصارف: مدخل تحليلي و نظري**، دار وائل، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص: 202.

[3]: مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص: 56.

و على إثر ذلك فانه توجد ثلاثة معايير لقياس القوى التضخمية هي: معيار الاستقرار النقدي، معيار الإفراط النقدي و معيار فائض الطلب، و فيما يلي تفصيل لكل منها:

1. معيار الاستقرار النقدي:

يستند هذا المعيار إلى منطق النظرية الكمية النيوكلاسيكية التي تدخل في اعتبارها إمكانية تغيير كل من الدخل أو الناتج الوطني، وأيضا إمكانية تغيير الطلب على النقود أو سرعة دورانها. و طبقا لهذه النظرية فإن الاستقرار النقدي يتحقق عموما إذا تعادل معدل التغير في كمية النقود $\frac{\Delta M}{M}$ مع معدل التغير في إجمالي الناتج المحلي $\frac{\Delta Y}{Y}$ وهنا يصبح الفرق بينهما معادلا للصفر.[1]

و يمكننا توضيح هذا المعيار بالعلاقة الرياضية التالية:

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث : B : معامل الاستقرار النقدي

$\frac{\Delta M}{M}$: معامل التغير الكتلة النقدية وعادة ما يعبر عنه بـ M2.

$\frac{\Delta Y}{Y}$: نسبة التغير في النّاتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

ونناقش ثلاث حالات و هي:

- إذا كان B=0، يعني أن القوة الشرائية مساوية لحجم السلع والخدمات المنتجة، أي أن هناك استقرار نقدي.
- إذا كان $B > 0$، يعني وجود فائض في القوة الشرائية يفوق المتاح من السلع والخدمات المنتجة و أن استمرار هذا الفرق في الارتفاع يشير إلى نمو حجم القوى التضخمية.
- إذا كان $B < 0$، يعني وجود نقص في القوة الشرائية مقارنة بالسّلع والخدمات، وهو ما يؤدّي إلى انخفاض الأسعار.

2. معيار فائض الطلب:

يستند هذا المعيار إلى النظرية الكينزية في الطلب الفعال ومفاده أنه إذا لم يترتب على الزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال زيادة مناظرة من حجم الإنتاج فإن فائض الطلب ينصب أثره بالكامل على ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يقود إلى حالة تضخم في الاقتصاد.

[1]: محمد عزت غزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار النهضة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 2002، ص:315.

و يمكن قياس إجمالي فائض الطلب (الفجوة التضخمية) خلال فترة معينة كالتالي:[1]

$$\mathbf{D_X = (C_P + C_g + I) - Y_i}$$

حيث: D_X: إجمالي فائض الطلب.

C_P: الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

C_g: الاستهلاك العام بالأسعار الجارية.

I : الاستثمار بالأسعار الجارية.

Y_i: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

و منه إذا زاد الإنفاق أو الطلب الكلي الفعال بالأسعار الجارية (C_P+C_g+I) عن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي "Y_i"، ينشأ فائض الطلب(فجوة تضخمية) الذي يتجلى في صورة ارتفاع أسعار السلع و الخدمات.

3. معيار الإفراط النقدي:

يستند هذا المعيار إلى النظرية الكمية المعاصرة للاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان و التي ترى أن التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود هو المتغير الاستراتيجي في إحداث التغير في المستوى العام للأسعار. كما يرى فريدمان أن الاستقرار في المستوى العام للأسعار في المدة الطويلة لا يتحقق إلا بنجاح السلطة النقدية في تحديد الحجم الأمثل لكمية النقود، ذلك الحجم الذي يتعين أن يلغي معدل تغيره في كل فترة زمنية الأثر الذي يمارسه معدل تغير الناتج الوطني ومعدل تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها محافظا على المستوى الأسعار السائد في فترة الأساس.[2]

و يمكن أن نحدد حجم الإفراط النقدي المولد للتضخم عند مستوى معين من الأسعار كالتالي:

$$M^t = Q\,Y_t - M_t$$

حيث: M^t: حجم الإفراط النقدي.

Y_t: حجم الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة في السنة.

M_t: كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة.

Q: متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود المتداولة السائدة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار، و التي تحسب بالعلاقة التالية: $Q = M_t / Y_t$

و عليه إن ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود عن حجمها الأمثل يكون وراء ارتفاع الأسعار نتيجة للإفراط النقدي مما يؤدي إلى ظهور القوى التضخمية.

---

[1]: محمد يونس و عبد النعيم مبارك، **مقدمة في النقود وأعمال البنوك و الأسواق المالية**، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 2003، ص ص:408-409.

[2] : محمد يونس و عبد النعيم مبارك، المرجع السابق، ص: 410.

المطلب الثالث: أسباب التضخم.

إن معرفة أسباب أي مشكلة اقتصادية أو غير اقتصادية أمر في غاية الأهمية، لأن ذلك يساعد في تسهيل علاجها و التخلص منها، وباعتبار التضخم مشكلة اقتصادية تعاني منها كافة اقتصاديات العالم و أنه يعبر عن تلك الحالة التي يكون فيها الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، فإن له عدة أسباب يمكن تصنيفها في جانبين: الأول الطلب الكلي و الثاني العرض الكلي، و فيما يلي تفصيل لكل منهما:

أولا: العوامل الدافعة بالطلب الكلي إلى الارتفاع:

يعزى الارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم) إلى وجود فائض في الطلب الكلي لا يقابله زيادة في العرض الكلي، بمعنى أن الزيادة في الطلب سواء في سوق السلع أو في سوق عوامل الإنتاج لا يقابلها زيادة في العرض السلعي، مما ينشأ عنها فائض طلب عن العرض. بحيث ترتفع الأسعار نتيجة إفراط الطلب على السلع و الخدمات سواء كان هذا الأخير إنفاقا استهلاكيا أو استثماريا أو حكوميا مع عدم إمكانية استجابة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني الزيادة في الطلب، و بالتالي تنعكس على ارتفاع الأسعار.

و للتوضيح أكثر، فان هذا الارتفاع في الطلب الكلي له أسبابه و دوافعه، و التي يمكن حصرها فيما يلي:

1. **زيادة الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري:** يحدث التضخم عندما يزيد الإنفاق الكلي ولا تقابله زيادة مماثلة في المنتجات و السلع المعروضة مع افتراض وجود حالة التشغيل الكامل، وبالتالي فإن حركات جهاز الأسعار تكون نتيجة لصدمات الطلب الكلي المؤدية إلى وجود اختلال بين الطلب و العرض ومن ثم فإن حجم الإنفاق الكلي المتمثل خاصة في الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري هو الحاسم كسبب من أسباب التضخم.[1]
2. **التوسع في فتح الاعتمادات من قبل المصارف:** يعتبر توسع البنوك التجارية في منح الائتمان و الاعتمادات عاملا مهما في تزويد الأسواق بمبالغ نقدية كبيرة، فقد ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة و زيادة الإنتاج، فتشجع المصارف على فتح الائتمان بوسائلها المعروفة كتخفيض سعر الفائدة، فيزيد إقبال رجال الأعمال على الاستثمار، و منه يزداد الطلب الاستثماري و بالتالي الطلب الكلي، و أمام ثبات حجم العرض إذن ترتفع الأسعار منبئة بذلك عن ظاهرة التضخم، و التي كان سببها الأول الاعتمادات التي فتحتها المصارف للمنتجين.

[1]: غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص ص:94-95، بتصرف الطالبة.

3. **العجز في الميزانية:** هذه الطريقة تلجأ إليها الحكومات و الدول من أجل تمويل مشروعاتها الإنتاجية و تشغيل العناصر الإنتاجية المعطلة في المجتمع. و يقصد بها زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة، و العجز في الميزانية لا يحدث صدفة بقدر ما تتعمد الدول إحداثه لتمويل الخطط التنموية التي تقوم بها، فهي وسيلة متعمدة تلجأ إليها الحكومة من أجل إنعاش النشاط الاقتصادي مستندة في ذلك على المنهج المالي الكينزي وعلى الرغم من علمها بآثارها السلبية، فإذا كانت جميع العناصر الإنتاجية مشتغلة فان النفقات العامة في هذه الحالة لا تجد لها منفذا سليما و تكون في هذه الحالة سببا في ارتفاع الأسعار و منه التضخم،و الذي حدث كنتيجة لعدم التوازن ما بين فيض النقد المتداول المتمثل بازدياد الإنفاق العام و المعروض السلعي.[1]
4. **تمويل العمليات الحربية** : تعتبر الحروب من الأسباب المنشأة للتضخم لما يتخللها من نفقات عامة كبيرة، ففي هذه الحالة إذا ما رأت الدولة أن قدرتها المالية قد ضعفت تلجأ إلى أقرب مورد تمويلي والمتمثل في الإصدار النقدي لتمدها بالمال اللازم، والحقيقة أن الحاجة إلى التمويل تبدأ قبل اندلا ع الحرب للاستعداد لها وأثناء الحرب لتسيير أمور البلاد وكذلك ما بعد الحرب لمعالجة ما خلفته الحرب من ويلات تنصب معظمها على الاقتصاد.
5. **الارتفاع في معدلات الأجور**: يمثل السبب المباشر و الفعال في ظهور التضخم ، بحيث يعني الارتفاع في الأجور زيادة دخول العمال و منه يؤدي هذا إلى زيادة الطلب الكلي، و أمام ثبات العرض الكلي فانه تظهر الضغوط التضخمية.

ثانيا: العوامل الدافعة بالعرض الكلي إلى الانخفاض:

كما أشرنا سلفا فالتضخم هو ارتفاع عام للأسعار الناجم عن الاختلال بين الطلب الكلي و العرض الكلي، و قد بينا جانب الطلب الكلي و يبقى جانب العرض الكلي، و من الجدير بالذكر أن هناك حد أعلى يصله العرض الكلي و ذلك عند مستوى التشغيل الكامل، و في هذه الحالة لا يستطيع العرض تلبية الزيادة في الطلب و بالتالي هذه الزيادة تترجم إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار، و هناك أسباب عديدة تقف أمام العرض الكلي لتلبية الزيادة في الطلب الكلي، نذكر منها ما يلي:

1. **عدم مرونة الجهاز الإنتاجي**: يمكن للجهاز الإنتاجي أن يكون معطلا أو قليل المرونة بحيث لا يؤدي إلى تحقيق زيادة في السلع والخدمات لكونه يعمل بكل طاقاته القصوى أو لبلوغ الاقتصاد إلى حالة التوظيف الكامل لكل عناصر الإنتاج.

[1]: بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،، الطبعة الثالثة، 2008، ص: 149.

وبذلك يسمح بارتفاع أسعار عوامل الإنتاج التي تنعكس على ارتفاع أسعار المنتجات، و تعود عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في مقابلة الطلب الكلي الفعال إلى بلوغ مرحلة الاستخدام التام في الاقتصاد و التي تكبح الاستجابة لمستوى الطلب الكلي المتزايد أو بسبب نقص الفن الإنتاجي أو وجود عناصر إنتاج غير مؤهلة.[1]

2. **زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج:** قد يكون ارتفاع تكاليف الإنتاج ناشئا عن نقص في إنتاج قطاع معين بحيث يدخل هذا الأخير في إنتاج قطاع آخر، أو بسبب زيادة أسعار المواد الأولية نقلها والتأمين عليها، أو بسبب ارتفاع تكلفة رأس المال،كما قد يرجع إلى ارتفاع تكاليف صيانة الآلات المستخدمة في الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع نفقة استهلاكها خاصة إذا كانت أسعار الآلات الحديثة مرتفعة، لذا يتعين على المشروع رفع أسعار الإنتاج النهائي ليتمكن من تعويض تلك الزيادات في التكاليف من خلال إضافته هوامش ربح أكبر إلى النفقات، و ترتفع الأسعار بالضرورة خاصة إذا كانت المشاريع في وضع احتكاري داخل السوق. كذلك قد يكون السبب في ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج هو ارتفاع أسعار الواردات من مستلزمات الإنتاج (التضخم المستورد)، إذا كان الإنتاج المحلي يعتمد بصفة كبيرة عليها.

3. **تناقص في العناصر الإنتاجية:** و هذا يشمل المواد الأولية و الخام، بالإضافة إلى العمال و الموظفين المختصين، أو نقص في رأس المال العيني بسبب طبيعي كالزلازل أو غيرها كالحروب، و قد يكون أحيانا السبب في الأساليب الإنتاجية لعدم مرونتها و قدرتها على زيادة الإنتاج أو قدمها و عدم تطورها كذلك.[2]

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتضخم.

تنقسم مصادر التضخم و تفسيراته الرئيسية إلى ثلاثة نظريات رئيسية: نظريات الطلب، نظريات العرض و النظريات الهيكلية. و سوف نحاول من خلال هذا المبحث دراسة و تحليل الجوانب الرئيسية لكل هذه التفسيرات(النظريات) المختلفة، حيث أن هذه النظريات تمثل التفسيرات التي قدمتها المدارس الاقتصادية للتضخم تاريخيا و التي هي منحصرة في المدرسة الكلاسيكية و الكينزية فضلا عن أنه قد لحق هذه التفسيرات للمدارس المذكورة إضافات حديثة نسبيا عبارة عن نظريات حاولت تفسير التضخم، و سوف نعرض هذا الموضوع حسب الوجه المبين.

[1]: غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص ص : 115-116، بتصرف الطالبة.

[2]: قاسم الحموري، **التضخم من منظور إسلامي**، مجلة أبحاث اليرموك و سلسلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، الأردن ، المجلد:8، العدد:4، 1992، ص:159.

المطلب الأول: نظريات الطلب و تفسير التضخم.

وفقا لهذه النظريات يفسر التضخم نتيجة لظهور ما يعرف بـ " فائض الطلب الكلي". و هذا الاتجاه لتفسير التضخم يتزعمه مدرستان في الفكر الاقتصادي هما: المدرسة النقدية و المدرسة الكينزية، هذا مع ملاحظة وجود تيارين داخل المدرسة النقدية: المدرسة النقدية التقليدية (النظرية الكمية) و المدرسة النقدية الحديثة (النقوديون الجدد) التي يتزعمها الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان. و فيما يلي تفصيل لكل منهما:

أولا: تفسير التضخم طبقا للنظرية التقليدية (النظرية الكمية):

التحليل التقليدي أو الكلاسيكي هو نسبة إلى المدرسة التقليدية التي صاغت نظريتها النقدية المعروفة بـ" النظرية الكمية للنقود"، حيث حاولت هذه المدرسة بواسطة نظريتها الكمية أن تفسر ظاهرة التضخم عن طريق تحديد الكيفية التي يتم بموجبها تقرير المستوى العام للأسعار و التقلبات التي تطرأ عليه، و وفقا لافتراضات النظرية فانه إذا بقيت سرعة تداول النقود ثابتة و كذلك إذا بقي حجم المعاملات ثابتا فان المستوى العام للأسعار سيتغير بتغير كمية النقود المعروضة في المجتمع، و بمعنى آخر يرتفع المستوى العام للأسعار أو ينخفض تبعا لارتفاع أو انخفاض كمية النقود المعروضة في ظل ثبات سرعة تداول النقود و ثبات حجم المبادلات (الناتج الوطني)،[1] و كما يتضح ذلك من المعادلة الآتية التي صاغها البروفسور " أرفنج فيشر Irving Fisher " :

$$M . V = P . Y$$

$$P = M . V / Y$$

حيث أن:

M : كمية النقود المتداولة (المعروضة).

V : سرعة دوران وحدة النقد.

P : المستوى العام للأسعار.

Y : حجم المبادلات (المعاملات).

[1]: ناظم محمد نوري الشمري، **النقود و المصارف و النظرية النقدية**، دار زهران، الأردن، بدون طبعة، 2006، ص: 390.

و يمكن توضيح هذه العلاقة بين كمية النقود المعروضة و المستوى العام للأسعار بالرسم التوضيحي الآتي:

الشكل رقم (2-1): العلاقة بين كمية النقود المعروضة و المستوى العام للأسعار حسب التحليل الكلاسيكي

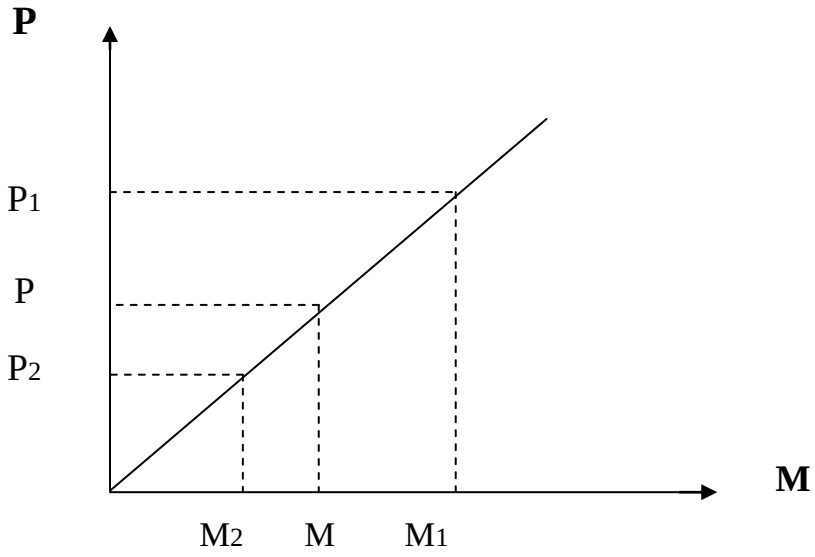

المصدر: ناظم محمد نوري الشمري، المرجع السابق، ص:391.

من الشكل أعلاه، يظهر أن الاختلاف في الوضع الاقتصادي ينشأ عن التغيرات فيما بين كمية النقود المتداولة (M) من جهة و حجم المتاح من السلع و الخدمات من جهة أخرى، إذ أن المستوى العام للأسعار يمثل عاملا سلبيا كونه عنصر تابعا للعنصر المستقل المتمثل في كمية النقود المعروضة (M)فان أي تغير سواء بالزيادة أو النقصان في كمية النقود المعروضة سيترك أثره بنفس القدر على المستوى العام للأسعار، لذا نلاحظ ارتفاع (P) إلى (P_1) نتيجة تغير كمية النقود المعروضة و بافتراض ثبات سرعة دوران النقود المعروضة و حجم الناتج الوطني.

و من الجدير بالذكر هنا، أن هذه المتساوية "معادلة فيشر" قد عرفت فيما بعد (بعد تطويرها على يد ألفريد مارشال) بمعادلة كامبريدج، حيث تم إعادة صياغتها في صورة جديدة (نظرية الطلب على النقود). فقد افترضت الصياغة الجديدة عدة فروض تحولت بمقتضاها المتساوية السابقة إلى نظرية (عرض–طلب).[1]

[1]: أحمد رمضان نعمة الله ، عفاف عبد العزيز عايد و إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 2004، ص: 228.

فلقد افترضت أن الأفراد في المجتمع يحتفظون بنسبة ثابتة من دخولهم في صورة نقدية (سيولة) تعادل مقلوب سرعة دوران النقود.

الطلب على النقود = مقلوب سرعة الدوران النقود × قيمة الناتج الوطني الحقيقي

و يلاحظ أن تطوير معادلة فيشر و تحويلها إلى نظرية طلب على النقود (معادلة كامبريدج) لم يغير كثيرا في العلاقة السببية المباشرة بين زيادة كمية النقود و المستوى العام للأسعار، فكلاهما يفسر التضخم بزيادة كمية النقود.

- **أهم الانتقادات الموجهة إلى التفسير الكلاسيكي للتضخم:**

تدور أهم الانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية حول صحة و مدى واقعية الافتراضات الرئيسية التي تستند إليها في وجود مثل هذه العلاقة بين زيادة كمية النقود و المستوى العام للأسعار. و خاصة افتراض ثبات سرعة دوران النقود و ثبات الحجم الكلي للمعاملات.

- بحيث كمية النقود ليست هي العامل الوحيد الذي يؤثر في مستوى الأسعار فهذه الأخيرة قد ترتفع لأسباب لا علاقة لها بتغير كمية النقود. فلقد افترضت نظرية كمية النقود أن الأسعار لا تتغير إلا نتيجة لحدوث تغير في كمية النقود، و يعد هذا الفرض خاطئا و يبتعد عن الواقع. فقد تتغير الأسعار نتيجة لأسباب حقيقية دون أن يكون للعوامل النقدية دخل في ذلك (مثل تغير النفقات مع تغير حجم الإنتاج)، أو قد تتغير نتيجة لعوامل نقدية لا يعقبها في كمية النقود (مثل حدوث تغير في توزيع الأفراد و المشروعات لأرصدتهم النقدية على أغراض المعاملات و الاحتياط و أغراض المضاربة).[1]

- سرعة دوران النقود يمكن أن تتغير بتغير حجم المعاملات و يمكن أيضا أن تتغير نتيجة لظروف السوق كما أنها تتقلب انخفاضا و ارتفاعا في ظروف الكساد و الرواج. يضاف إلى ذلك أنه قد لا يترتب على زيادة كمية النقود حدوث أي ارتفاع في الأسعار إذا ما اقترنت هذه الزيادة بانخفاض في سرعة دوران النقود بمعدل يلغي أثر الزيادة في الكمية (كما يمكن أن لا يترتب على نقص كمية النقود حدوث انخفاض في الأسعار إذا ما اقترن هذا النقص بارتفاع في سرعة دوران النقود بمعدل يعوض النقص في كمية النقود).

[1]: بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

- افتراض ثبات حجم الناتج الوطني يستند إلى افتراض حالة التوظيف الكامل، و أن هناك قوى معينة تعود بالنظام الاقتصادي تلقائيا إلى هذا المستوى إذا انحرف عنه و لكن تبين عكس ذلك خلال أزمة الكساد العالمي 1929، بحيث أثبتت هذه الأزمة بما لا يدع إلى شك أن حجم الإنتاج و التشغيل لا يستقر بصفة دائمة عند مستوى التشغيل الكامل و أنه لا توجد قوى تلقائية تعود بهذا النظام إلى مستوى التشغيل الكامل إذا ما ابتعد عنه.

ثانيا: تفسير التضخم طبقا للنظرية النقدية الحديثة (النقوديون الجدد):

لقد أعيد صياغة العلاقة بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار في صورة جديدة بواسطة الاقتصادي الأمريكي " ميلتون فريدمان" المتزعم لمدرسة شيكاغو. و طبقا للنظرية النقدية الحديثة، يتم الربط بين التغيير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود و بين التغير في المستوى العام للأسعار، و ذلك من خلال ما يطرأ على الطلب على النقود من تغيرات. و بدون الدخول هنا في دراسة تفصيلية للنظرية النقدية الحديثة فإن ما يهمنا هنا هو التأكيد على حقيقة أن المحدد الرئيسي للمستوى العام للأسعار طبقا لهذه النظرية هو تغير النسبة بين كمية النقود و بين الإنتاج الحقيقي، و كذلك التغير في سرعة دوران النقود أو مقلوبها الذي يعبر عن الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها من دخولهم.[1]

و هكذا فانه مع فرض استقرار الطلب على النقود و استقلال السلطات النقدية المحددة لعرض النقود، فان التغير في المستوى العام للأسعار في الأجل الطويل سوف يتحدد بتغير أو بنمو نصيب الوحدة المنتجة من النقود.

و لكن على الرغم من الرواج الذي لاقته أفكار النظرية الكمية الحديثة في الدول الرأسمالية المتقدمة من خلال تفسيرها لظاهرة التضخم باعتبارها ظاهرة نقدية بحتة ناجمة عن الاختلال الحاصل نتيجة نمو كمية النقود بنسبة أكبر من نمو كمية الإنتاج، و الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود المتداولة، مما يدفع بالمستوى العام للأسعار نحو الارتفاع، إلا أن هذه النظرية ومن خلال تفسيرها لظاهرة التضخم فهي لا تناسب الاقتصاديات المتخلفة، والتي تعاني من مشاكل ترجع إلى ضعف هياكل الإنتاج وعدم كفاءة جهاز السوق والذي يعتمد في تحقيق التوازن في الاقتصاديات المتقدمة على قوى العرض والطلب والذي لا يتحقق في ظل اقتصاديات الدولة المتخلفة، بالإضافة إلى عدم كفاءة النظام المصرفي فيها.[2]

---

[1]: أحمد رمضان نعمة الله، محمد سيد عابد و إيمان عطية ناصف، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 2002، ص ص: 274-275.

[2]: أحمد محمد صالح الجلال، **دور السياسة النقدية و المالية في مكافحة التضخم في الدول النامية: دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)**،رسالة ماجيستر في علوم التسيير،جامعة الجزائر،2006، ص: 46.

ثالثا: تفسير التضخم طبقا للنظرية الكينزية:

النظرية الكينزية هي نسبة إلى المدرسة الكينزية التي أسسها الاقتصادي الانجليزي "جون مينارد كينز ". و طبقا لهذه النظرية، فقد فسرت التضخم من خلال العلاقة بين الطلب الكلي و العرض الكلي، حيث اعتبرت أن التضخم هو على أساس تضخم طلب أي أن سبب حدوثه هو الزيادة في حجم الطلب الكلي تجاه العرض الكلي و قصوره عن مواكبة الإنفاق النقدي الكلي (الطلب الكلي) مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.[1]

ففي إطار التحليل الكينزي، يتحدد المستوى التوازني للدخل الوطني الحقيقي بتفاعل كل من الطلب الكلي و العرض الكلي، و ذلك للوصول إلى ما يعرف " بالطلب الكلي الفعال". و مع افتراض ثبات العرض الكلي (في الفترة القصيرة)، فان حدوث تغير في الطلب الكلي الناتج عن أي تغير في مكونات الإنفاق الكلي مثل زيادة الإنفاق العام أو زيادة الإنفاق الخاص، و ليس بالضرورة زيادة كمية النقود سوف يترتب عليه فائض في الطلب الكلي، و هذا بدوره يؤدي إلى تغيرات في الإنتاج و المستوى العام للأسعار، و ذلك تبعا لحالة التشغيل في الاقتصاد الوطني و مرونة العرض الكلي.[2]

و عليه طبقا للتحليل الكينزي فان وجود فائض الطلب الكلي يمكن أن ينتهي بإحدى الاحتمالين، نعرض لكل منهما باختصار على النحو التالي:

1. الاحتمال الأول (الحالة العامة):

يرى كينز في هذه الحالة، أي حالة ما قبل وصول الاقتصاد الوطني إلى التشغيل الكامل، أين تكون هناك موارد إنتاجية عاطلة لم تستغل بعد، فان زيادة الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) عن العرض الكلي، سوف تؤدي إلى زيادة في حجم العرض الكلي أي الإنتاج الكلي في البداية، بحيث يتمخض عن زيادة الطلب الفعال زيادة حركة المبيعات في الأسواق و زيادة أرباح المنتجين مما يشجعهم على زيادة تشغيل مواردهم العاطلة. و من ثم لا يتوقع أن يترتب على الزيادة في الطلب الكلي زيادة يعتد بها في الأسعار ما دام الإنتاج يتزايد بنفس نسبة زيادة كمية النقود.

و مع ذلك فانه ما أن تسير عجلة التوظف للأمام، و تستغل الطاقات المعطلة، فانه من المتوقع أن تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور حتى و لو لم يكن الاقتصاد قد وصل بعد إلى مرحلة التشغيل الكامل، و هذا النوع من التضخم يطلق عليه كينز التضخم الجزئي.

[1]: ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سبق ذكره، ص:394.

[2]: أحمد رمضان نعمة الله، محمد سيد عابد و إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص: 276.

حيث ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة عدة عوامل هي:[1]

- ارتفاع الأجور بطريقة لا تتناسب مع معدل الزيادة في الإنتاج.
- ظهور مفعول الغلة المتناقصة في المدى القصير، أي زيادة الناتج الوطني بنسبة أقل من نسبة الزيادة في عدد العمال، فإذا افترضنا أن معدل الأجر الفردي لا يتغير فستأتي الزيادة في الإنتاج الوطني مصحوبة بارتفاع تكاليف الإنتاج.
- تتولد الميول التضخمية نتيجة لما تحاوله طوائف المنتجين و اتحادات الصناعات و المشروعات الاحتكارية من زيادة إيراداتهم عن طريق رفع الأسعار قبل أن يصل الاقتصاد إلى مستوى عال من التشغيل و الإنتاج.

بالإضافة إلى أن هذه الاتجاهات التضخمية أو الارتفاع في المستوى العام للأسعار في هذه الحالة يمكن أن يحدث مثلا بسبب جمود الجهاز الإنتاجي مع زيادة الطلب الكلي، مما يقلل من الاستجابة الكاملة لزيادة الطلب الكلي.[2]

2. الاحتمال الثاني (حالة استثنائية):

أما في هذه الحالة، أي الحالة التي يكون فيها الاقتصاد الوطني عند مستوى التشغيل الكامل (الفرض الكلاسيكي) أين تكون كافة الموارد و الأجهزة الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى طاقاتها، فان زيادة الطلب الكلي (نتيجة زيادة الإنفاق الكلي) تؤدي إلى وجود فائض في الطلب ينعكس كلية في هذه الحالة على شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار. بحيث أن تلك الزيادة في الطلب لم تنجح في إحداث زيادة مناظرة في العرض الحقيقي للسلع والخدمات، و من ثم فان تلك الزيادة في الطلب الكلي عملت على زيادة الأسعار.

و على هذا النحو يعتبر التضخم من وجهة نظر النظرية العامة لكينز، هو زيادة حجم الطلب الكلي على حجم العرض الحقيقي زيادة محسوسة و مستمرة، مما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات المفاجئة و المستمرة في المستوى العام للأسعار، و بعبارة أخرى تتبلور ماهية التضخم في وجود فائض في الطلب على السلع يفوق المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية.[3] و عند هذا الوضع الاستثنائي فقط(الاحتمال الثاني) يتفق التفسير الكينزي للتضخم مع التفسير الكلاسيكي.

---

[1]: مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سبق ذكره، ص ص: 91-92.

[2]: أحمد رمضان نعمة الله، محمد سيد عابد و إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص: 276.

[3]: مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص:92.

و الشكل الأسفل سيوضح لنا ذلك (تفسير كل من كينز و الكلاسيك لتضخم الطلب) كما يلي:

الشكل رقم (2-2): تفسير التضخم طبقا لنظريات فائض الطلب.

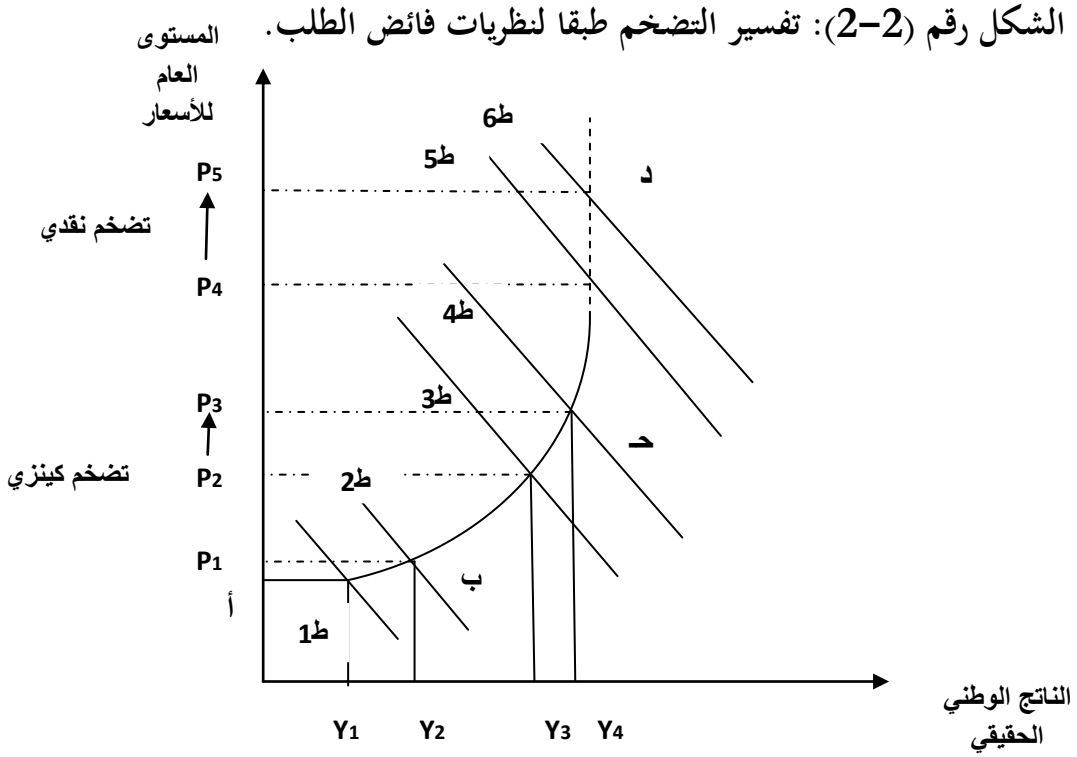

المصدر: أحمد رمضان نعمة الله، محمد سيد عابد و إيمان عطية ناصف، المرجع السابق، ص:277.

- يمكن أن نوضح و نفسر الشكل أعلاه كما يلي:

(أ). مرحلة زيادة الإنتاج بنسبة اكبر من زيادة الأسعار:

و من الشكل نلاحظ أن زيادة الإنفاق الكلي، انتقال منحنى الطلب الكلي من **ط1** إلى جهة اليمين ليصبح **ط2** في المنطقة " **أب**" على منحنى العرض الكلي، سوف ينعكس على شكل زيادة في الإنتاج الكلي الحقيقي (Y_1-Y_2) دون أن تحدث زيادة كبيرة في المستوى العام للأسعار.

(ب). مرحلة زيادة الأسعار بنسبة اكبر من زيادة الإنتاج:

و لكن عندما يدخل الاقتصاد الوطني مرحلة التشغيل (ب حـ) على منحنى العرض الكلي، فان زيادة الإنفاق الكلي و ما يترتب عليها من زيادة الطلب الكلي سوف يؤدي إلى زيادة كل من الإنتاج و المستوى العام للأسعار، و يختلف التأثير النسبي لهذه الزيادة على كل من الإنتاج و الأسعار تبعا لمدى الاقتراب من حالة التشغيل الكامل. ففي البداية يكون الأثر الأكبر لهذه الزيادة في شكل زيادة الإنتاج الحقيقي و لكن عندما يقترب الاقتصاد من حالة العمالة الكاملة يزيد الأثر المنعكس في شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار و يقل بالنسبة للإنتاج (حالة منحنى عرض كلي أقل مرونة).

(ج). مرحلة التضخم الكلاسيكي:

هذه المرحلة تظهر في الشكل عندما يزيد الطلب الكلي بعد وصول الاقتصاد الوطني إلى مرحلة التشغيل الكامل(حـ د)، في هذه الحالة تنعكس زيادة الطلب الكلي بالكامل على شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار و يتوقف تماما التوسع في الإنتاج(بعد مستوى إنتاج التوازن عند التوظف الكامل). في هذه الحالة أيضا يمكن القول أن زيادة كمية النقود بنسبة معينة يمكن أن تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار بنفس النسبة.

من الشكل السابق لاحظنا مدى الاختلاف في تفسير التضخم بين جانبي نظريات الطلب (التفسير الكلاسيكي و الكينزي). و من الملاحظ أنه على الرغم من اختلاف تفسير التضخم طبقا لنظريات الطلب عند "الكنزيين" عنه عند " النقوديون" فإن كليهما قد وقع في نفس الخطأ الذي يتمثل في تجاهل دور العرض الكلي في توليد التضخم.

المطلب الثاني: نظريات العرض و تفسير التضخم.

تهتم هذه النظريات بتحليل جانب العرض أكثر من جانب الطلب في تفسير التضخم و خاصة في البلدان الصناعية الرأسمالية المتقدمة، حيث أن معظم النظريات السابقة لها و التابعة للمدرستين الكلاسيكية و الكينزية تؤكد تحليل جانب الطلب مثل تحليل المدرسة الكينزية لما يعرف بالطلب الجاذب لعملية التضخم. إلا أن أصحاب نظريات العرض (نظرية الكلفة الدافعة) لم يستبعدوا تماما التأثيرات الناجمة عن الإنفاق إلا أن اهتمامهم انصب على تحليل جانب العرض من خلال تأثير المنتجين في تحديد الأرباح، و كذلك تأثير نقابات العمال في تحديد الأجور في ظل سوق تسوده حالة الاحتكار أو احتكار القلة.[1]

إذ تستطيع نقابات العمال بحكم قوتها التساومية في الضغط على المنتجين برفع الأجور مما يؤدي إلى زيادة كلفة الإنتاج من جهة نظر المنتجين مما يدفعهم ذلك و بحكم قوتهم الاحتكارية أو شبه الاحتكارية من زيادة الأسعار لتلافي زيادة تكلفة الأجور فيقابل زيادة الأسعار زيادة الأجور ثم زيادة في الأسعار، و هكذا تستمر الضغوط التضخمية.

كذلك من بين نظريات العرض المفسرة للتضخم نجد نظرية تضخم الأرباح، حيث تلجأ المؤسسات و المنشآت الصناعية الكبيرة التي يسودها حالة الاحتكار أو شبه الاحتكار إلى رفع الأسعار و التحكم في كميات الإنتاج بهدف تعظيم الأرباح مما يترتب عليه ارتفاع المستوى العام للأسعار و ارتفاع تكاليف الإنتاج أيضا حتى يبلغ التضخم مستويات مرتفعة.

[1]: ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سبق ذكره، ص:397.

و بصفة عامة يمكن القول أن هذه النظريات تفسر التضخم بسبب نقص العرض الكلي في الفترة القصيرة، و الذي يكون نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج أو بسبب جمود الجهاز الإنتاجي، مما يؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي إلى أعلى جهة اليسار، و مع افتراض بقاء ظروف الطلب الكلي ثابتة، فان هذا يعني ارتفاع المستوى العام للأسعار. و من أهم أسباب نقص العرض الكلي هنا تلك الخاصة بارتفاع تكاليف الإنتاج الأجرية و غير الأجرية.[1] بحيث أن حدوث زيادات مستمرة في معدلات الأجور بشكل لا تبرره زيادات الإنتاجية سوف يترتب عليه ارتفاع في تكلفة الإنتاج و ارتفاع الأسعار بما يحافظ لرجال الأعمال على هوامش أرباحهم. و عند تكرار مثل هذه الزيادات في الأجور (مثلا بفعل نقابات عمال قوية) نجد أن الاقتصاد يمكن أن يدخل في عدة حلقات متتابعة من زيادة الأجور و زيادة الأسعار تنتهي بظهور ما يعرف " بالتضخم الحلزوني".

كذلك ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج أو بعض المواد الإستراتجية المستخدمة كالطاقة، سوف يؤدي بدوره إلى ارتفاع في تكاليف الإنتاج و بالتالي نقص العرض الكلي و ارتفاع المستوى العام للأسعار مثل ارتفاع أسعار البترول في السبعينيات من القرن الماضي. و الشكل التالي سيوضح لنا حالة ارتفاع الأسعار بسبب زيادة تكاليف الإنتاج حيث ينتقل وضع التوازن قصير الأجل من النقطة " أ" إلى النقطة "ب".

الشكل رقم (2-3): أثر ارتفاع تكاليف الإنتاج على المستوى العام للأسعار.

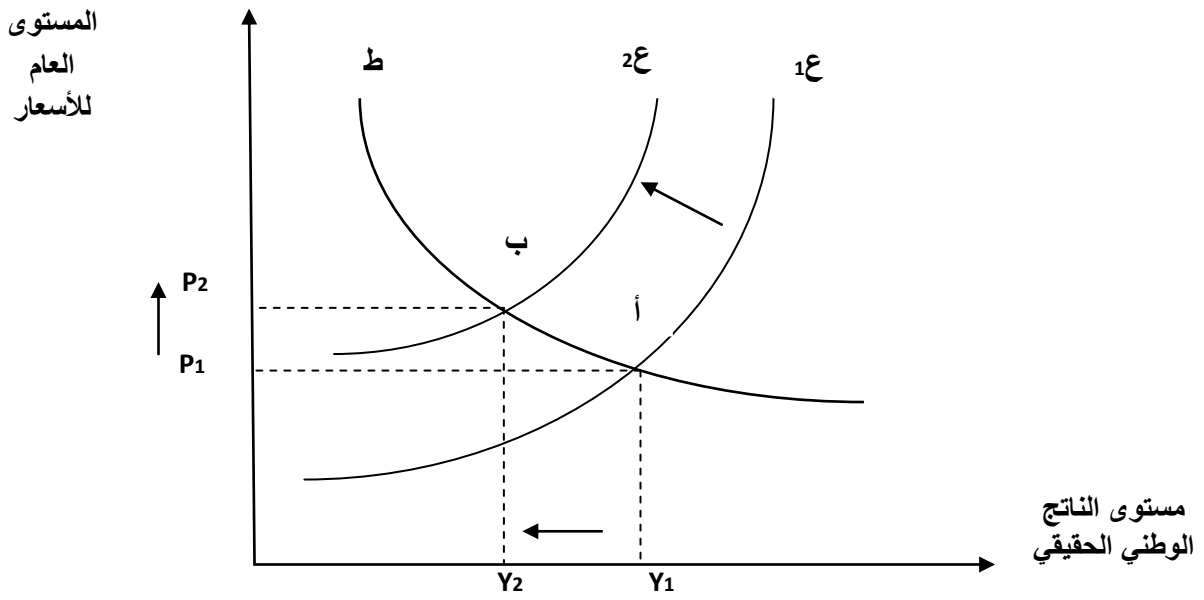

المصدر: أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عايد و إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص:236.

[1]: أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عايد و إيمان عطية ناصف، نفس المرجع أعلاه، ص:235.

هذه النظريات هي الأخرى تجاهلت اعتبارات أخرى هامة في الدفع المستمر للأسعار نحو الارتفاع و التي يمكن أن تسبب " تضخم مستمر" لا يقل أهمية عن تضخم الطلب أو تضخم التكاليف، و هي الاعتبارات أو العوامل الهيكلية التي تغير من التركيب الهيكلي للاقتصاد و التركيب الهيكلي للمجتمع ذاته، سواء كان ذلك في الدول الصناعية المتقدمة أو الدول النامية. هذا النوع من القوى التضخمية يمكن أن يوجد في الدول النامية بسبب حالات الجمود في الجهاز الإنتاجي و المؤسسي و جمود الأسواق. كما أنه يوجد في الدول الصناعية المتقدمة بسبب تطور هياكل القوى الفاعلة فيها (نقابات العمال ، اتحادات رجال الأعمال ، دور الدولة...).

المطلب الثالث:النظريات الهيكلية و تفسير التضخم (التضخم الهيكلي).

التضخم طبقا للمدرسة الهيكلية ليس بالضرورة نتيجة لتفاعل متغيرات " الميكانيزم النقدي" مثل عرض النقود و الطلب عليه و سرعة دورانه أو نتيجة تفاعل متغيرات " الميكانيزم الحقيقي" مثل نمو الإنتاج الحقيقي، الطلب الكلي الفعال أو نمو العمالة، و لكنه ينتج أيضا نتيجة عمل "متغيرات هيكلية *". هذه المتغيرات الهيكلية التي تنشط كل فترة زمنية معينة هي التي تخلق البيئة أو المناخ التضخمي أي البيئة التي تساعد على تعميق الاختلالات التضخمية.

و هنا يمكن التفرقة بين مدرستين إحداهما ركزت على التغيرات الهيكلية التضخمية في الدول الصناعية المتقدمة، و أخرى تبحث في التغيرات الهيكلية المرتبطة بالتخلف و التنمية أي بما يحدث في الدول النامية.

أولا: تفسير التضخم الهيكلي في الدول الصناعية المتقدمة:

يمكن تفسير التضخم الهيكلي في الدول المتقدمة بعوامل كثيرة، نذكر منها ما يلي:

1. النمو الاقتصادي المرتفع و سلوك الشركات الاقتصادية:

إن زيادة النمو الاقتصادي بمعدلات كبيرة و كذلك نمو حجم و نفوذ الشركات الاقتصادية (الشركات متعددة الجنسيات، و الشركات عابرة للقارات) قد أحدثت تطورات هيكلية هامة في الدول الصناعية. لم يعد بعد الهدف الوحيد أو الرئيسي لهذه الشركات هو تعظيم الأرباح بالمفهوم التقليدي، و لكنها أصبحت تسعى بالدرجة الأولى إلى تعظيم الأصول، هذا بالإضافة إلى زيادة قدرتها على تحقيق معدلات مرتفعة من الأرباح نتيجة تحكمها و سيطرتها على كل مراحل الإنتاج و النقل و التخزين و التسويق وكذلك سيطرتها على مصادر التمويل و مركز المعلومات و التكنولوجيا في العالم. كل هذا ساعد هذه الشركات محدودة العدد كبيرة النفوذ، ليست فقط على تخطيط الإنتاج و لكن أيضا تخطيط المبيعات و الأرباح و حتى الأسعار التي سوف تبيع بها للمستهلكين.[1]

* : Structural variables.

[1]: أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عايد و إيمان عطية ناصف، المرجع السابق، ص:239.

و عليه يرى الاقتصادي الأمريكي Galbraith أن إعادة هيكلة الاقتصاديات الصناعية، بعد فترة النمو المرتفعة في الستينيات قد سمحت للوحدات الإنتاجية الضخمة أن تعمل بنظام التخطيط، بمعنى أنها تستطيع أن تحدد الأسعار التي تبيع بها منتجاتها بعيدا عن السوق و لا تقبل بمطالب العمال فيما يتعلق بزيادة الأجور، إلا بغرض تفادي حالات الإضراب عن العمل و المكلفة لها. كذلك فإنها لا تسمح بتخفيض الأسعار في حالات ثبات التكاليف و زيادة الإنتاجية. و هكذا يرى Galbraith و آخرون أن هذه التغيرات في هيكل نظام الإنتاج و القوى المتحكمة فيه، قد خلقت بيئة تضخمية مستقلة تماما عن تضخم جذب الطلب أو تضخم دفع التكاليف.[1]

2. تسابق الفئات المختلفة في المجتمع حول الأنصبة النسبية في الدخل:

لقد خلقت فترات النمو السريع في المجتمعات الصناعية زيادة حدة التسابق بين الفئات المختلفة في المجتمع للحصول على أكبر حصة نسبية في الدخل الوطني. و كان من نتيجة ذلك تغير موازين القوى بين المجموعات المختلفة العاملة في المجتمع (نقابات عمال- رجال أعمال) حدوث تغيرات كبيرة في هياكل الدخول و الأسعار و أنماط الاستهلاك مما ساعد على وجود بيئة مناسبة للنمو المتسارع في معدلات التضخم.[2]

3. التغير في الأسعار النسبية للسلع:

أن من بين التغيرات الهيكلية ما يحدث نتيجة تغيرات الأسعار النسبية للسلع و الخدمات بسبب تغير علاقات النمو بين القطاعات المختلفة في الاقتصاد الوطني.حيث تؤدي الزيادة في الأسعار النسبية في بعض الأسواق لبعض السلع بصورة غير مباشرة إلى توليد ضغوط تضخمية تسمح بارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار.

4. ظهور ما يعرف بتضخم الإنتاجية:

إن ارتفاع الأجور في بعض القطاعات بسبب ارتفاع معدلات الإنتاجية فيها، عادة ما يتبعه المطالبة بزيادة مماثلة في الأجور من قبل العمال عموما الذين يعملون في قطاعات أخرى لم تحدث فيها زيادات في الإنتاجية. و هذا بدوره سوف يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج و انخفاض هامش الربح لأصحاب المشروعات، مما يدفع بزيادة التكاليف و ارتفاع المستوى العام للأسعار.

[1]: أحمد رمضان نعمة الله، محمد سيد عابد و إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص:282.

[2]: أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عايد و إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص:240.

ثانيا: تفسير التضخم الهيكلي في الدول النامية:

لقد حاولت المدرسة الهيكلية أو البنائية التي يتزعمها الاقتصادي " **راؤول بريش**" من أمريكا اللاتينية تفسير التضخم في البلدان النامية من خلال تحليل الخلل في مكونات كل من الطلب الكلي و العرض الكلي أيضا و علاقة ذلك باتجاهات البلدان التي تتعرض للتضخم بسبب الاختلال الهيكلي في بنائها الاقتصادي.[1] لأن المشكلة التضخمية يمكن أن تنشأ في هذه البلدان حتى في ظل عدم تزايد حجم الطلب الكلي كون الأسباب الرئيسية بحسب هذه النظرية ترجع إلى اختلالات فعلية حقيقية في هيكل الاقتصاد الوطني و بكيفية توزيع الموارد الاقتصادية و استغلالها، كذلك إلى كون الجهاز الإنتاجي فيها غالبا ما يكون غير مرن، و تتميز فترات التفريخ* للمشروعات الاستثمارية فيها بأنها فترات طويلة نسبيا.

و عليه يمكن أن نذكر بإيجاز هنا أهم العوامل المسببة للتضخم الهيكلي في الدول النامية كما يلي:

1. الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج و تصدير المواد الأولية:

فمعظم البلاد المتخلفة و الآخذة في النمو تتميز بتخصص شديد في إنتاج و تصدير مادة أو عدد قليل من المواد الأولية. و من المعروف أن الطلب على المواد الأولية يتعرض لتقلبات شديدة في الأسواق العالمية، و في مواجهة عرض غير مرن لإنتاج المواد الأولية تتقلب أسعارها بشدة، فعندما يزيد الطلب العالمي على هذه السلع ترتفع أسعارها بشدة، و في ضوء سيطرة هذه السلع على صادرات هذه الدول ترتفع حصيلة صادراتها بشكل غير عادي، و هذا من شأنه أن يبث في الاقتصاد الوطني موجة توسعية في الدخول الفردية و إيرادات الحكومة من الضرائب فيزيد الإنفاق الوطني في مواجهة عرض غير مرن للإنتاج المحلي فترتفع الأسعار.[2]

و كذلك عندما يحدث تدهور شديد في أسعار الصادرات سيتبعه موجة تضخمية، و ذلك انه عندما تنخفض أسعار الصادرات بشدة تنخفض حصيلة الصادرات و تبدأ حركة انكماشية في الدخول و في حصيلة الحكومة من الإيرادات العامة. و في ضوء عجز حكومات هذه البلاد في العصر الحاضر عن تخفيض إنفاقها العام تضطر إلى استحداث عجز في ميزانيتها العامة يمول عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي و طبع النقود الجديدة. و من زاوية أخرى يترتب على انخفاض حصيلة الصادرات انخفاض في حجم السلع المستورد، مما يدفع إلى ارتفاع أسعارها محليا و خاصة الضرورية منها.

---

[1]: ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سبق ذكره، ص:402.

*: الفترة المنقضية بين بداية تنفيذ المشروعات الاستثمارية الخاصة بالتنمية و بين بدء ظهور إنتاج هذه المشروعات في الأسواق.

[2]: محمد عزت غزلان، مرجع سبق ذكره، ص ص:309-310.

2. جمود الجهاز المالي للحكومة في البلاد المتخلفة:

يترتب عليه ما يسمى بالجهد الضريبي و الذي يعني انخفاض نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج الوطني بالمقارنة مع الوضع في البلاد المتقدمة. و يرتبط هذا بضآلة مرونة الحصيلة الضريبية تجاه التغير في حجم الدخل، الأمر الذي يترجم في النهاية في عدم نمو هذه الحصيلة مما يتناسب مع حجم الإنفاق العام. و يرجع جمود الجهاز المالي إلى عدم شمول النظام الضريبي و عدم قدرته في أن يطول المصادر المختلفة للدخول و انتشار ظاهرة التهرب الضريبي. و عليه النتيجة الواقعية لهذا النوع من الاختلال الهيكلي إزاء عدم مقدرة الحكومات على تخفيض إنفاقها العام و في ضوء قصور إيرادات الحكومة من الضرائب لجمود جهازها المالي أنه سيجبر الحكومة إلى اللجوء إلى أسلوب الاقتراض أو الإصدار النقدي كأسلوب لتمويل نفقاتها (الأسلوب التضخمي في تمويل الميزانية).

3. بطء النمو في الإنتاج الزراعي:

في معظم الدول النامية يزيد الطلب على الغذاء و المحاصيل الزراعية بمعدل يفوق معدلات نمو الإنتاج (بسبب النمو السكاني المتزايد، و ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك الغذائي) هذا مع تميز الجهاز الإنتاجي و خاصة الزراعي في هذه الدول بدرجة كبيرة من الجمود و المرونة الضئيلة، مما يدفع بأسعار هذه السلع نحو الارتفاع.[1]

4. زيادة معدلات الأجور (لأغراض اجتماعية) لا تبررها زيادة الإنتاجية:

في كثير من الدول النامية، قد يتم زيادة معدلات الأجور لأغراض اجتماعية أو حتى سياسية من دون أن يقابلها زيادة في الإنتاج أو زيادة في إنتاجية العمل، مما يؤدي إلى ارتفاع في تكاليف الإنتاج و من ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار.

5. نقص و عدم استقرار حصيلة النقد الأجنبي بصفة عامة:

إن عدم كفاية و عدم استقرار حصيلة النقد الأجنبي في الدول النامية ، يؤدي إلى عدم إمكانية تشغيل الطاقات الإنتاجية المتاحة بكاملها و كذلك يؤدي إلى عدم القيام باستثمارات و توسعات جديدة لزيادة العرض الكلي. وكل هذا سوف يترتب عليه ميل مستمر لارتفاع المستوى العام للأسعار و هذا في ظل ارتفاع الطلب الكلي.

[1]: أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عايد و إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص:238.

6. طبيعة عملية التنمية و ما تولده من ضغوط تضخمية في مراحلها الأولى:

إن تغير البنيان الاقتصادي للبلاد المتخلفة في غمار عملية التنمية يولد مجموعة من الاختلالات تخلق قوى تضخمية، تتمثل محصلتها في خلق تيار نقدي و إنفاق يفوق كثيرا المتاح من السلع المنتجة محليا و المستوردة من الخارج الأمر الذي يدفع بالأسعار إلى الارتفاع.[1]

فالمراحل الأولى للتنمية تتميز بإنفاق استثماري ضخم لإنشاء مشروعات البنية الهيكلية من طرق وشبكة مواصلات و مرافق المياه و الكهرباء و غيرها من المشروعات التي يتولد عنه دخول نقدية كبيرة تحدث اختلالا في بنيان الطلب على السلع الاستهلاكية في علاقته بالعرض المتاح منها، كما انه من المعلوم أن مشروعات البنية الهيكلية تولد دخولا نقدية بصورة مستمرة و لكنها تنتج إنتاجا لا يصلح للاستهلاك المباشر، كما أن للاستثمار طبيعة مزدوجة فعلى حين يخلق الاستثمار طاقة إنتاجية متخصصة في إنتاج معين يخلق في نفس الوقت دخولا تؤدي إلى زيادة في الطلب تنصرف إلى كافة أنواع السلع و الخدمات، و يشير الاقتصاديون الهيكليون إلى أن اختلالا بين التيار السلعي و التيار النقدي ينشأ خلال ما يعرف بفترة التفريخ، حيث تزداد حدة هذا الاختلال كلما طالت فترة التفريخ كما هو الحال بالنسبة للمشروعات الصناعية الثقيلة. و كذلك مما يصاحب تجارب التنمية هو التفاوت في توزيع الدخول، حيث تتركز نسبة كبيرة منها في أيدي نسبة قليلة من السكان، و مع انخفاض وعيها الادخاري و بالتالي ارتفاع ميلها للاستهلاك و خاصة لأنواع السلع البذخية يزيد من الاختلال بين التيار السلعي و التيار الإنفاقي.

و أخيرا في ضوء قصور المتاح من النقد الأجنبي من حصيلة الصادرات و غيرها من المصادر، و الضغط على استخدام النقد الأجنبي في تمويل استيراد السلع الاستثمارية اللازمة لعمليات التنمية، تضعف مقدرة هذه الدول على استيراد السلع الاستهلاكية الضرورية التي يتزايد الطلب عليها و يعجز الإنتاج المحلي عن مواكبة الطلب المحلي المشتد معه حدة الاختلال بين التيار السلعي و التيار الإنفاقي.

و هكذا يخلص الاقتصاديون الهيكليون إلى أن جذور القوى التضخمية في الدول و خاصة النامية منها، سببها هذه المتغيرات الهيكلية و التي تحض على زيادة كمية النقود و الإنفاق.

[1]: محمد عزت غزلان، مرجع سبق ذكره، ص ص: 312-313.

المبحث الثالث: آثار التضخم و طرق معالجته.

نظرًا للخطورة التي تمثلها ظاهرة التضخم على اقتصاديات البلدان سواء كانت متقدمة أو متخلفة، والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تصاحب هذه الظاهرة في الاقتصاد، فكان من الضرورة وضع وتنفيذ مجموعة من السياسات النقدية والمالية وغيرها من الإجراءات التي تكفل الحد من الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية، والتخفيف من حدة الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تولدها الضغوط التضخمية. و في هذا المبحث سنتناول هذه الآثار الاقتصادية و الاجتماعية بالإضافة إلى العلاقة بين التضخم و البطالة، لنتعرض في الأخير إلى سبل و ووسائل معالجة التضخم.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للتضخم.

فكما ذكرنا سلفا فإن للتضخم مجموعة من الآثار منها ما هي آثار اقتصادية و أخرى اجتماعية، وفيما يلي تفصيل لكل منها:

أولا: الآثار الاقتصادية للتضخم: تتمثل أهم الآثار الاقتصادية الناجمة عن التضخم فيما يلي :

1. التضخم يؤدي إلى فقدان النقود وظيفتها كمخزن للقيمة:

تؤدي الارتفاعات المستمرة في الأسعار (التضخم) و ما ينتج عنها من تخفيض في القوة الشرائية أو قيمة النقود إلى إضعاف ثقة الأفراد في العملة و يترتب على ذلك أن تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيم و كأداة للادخار، و نتيجة لذلك يزداد ميل الأفراد للاستهلاك و ينخفض بالتالي ميلهم للادخار فطالما القوة الشرائية للنقود آخذة في التدهور يوما بعد يوم فان الأفراد يبادرون إلى الانتفاع بما لديهم منها بشراء ما يلزمهم قبل أن تنهار قيمتها.[1]

كما يؤدي التضخم إلى الادخار السلبي أي إلى الاستدانة إذ أن ارتفاع الأسعار يشجع ذوي الدخول الثابتة أو المنخفضة إلى استقطاع جزء من مدخراتهم و إنفاقه على سلع الاستهلاك، رغبة منهم في المحافظة على مستوى الاستهلاك الذي كانوا يتمتعون به قبل ارتفاع الأسعار، و إذا استمر التضخم لمدة طويلة من الزمن فان يؤدي إلى القضاء على مدخرات تلك الطبقات الفقيرة قضاءا كاملا.[2]

[1]: نبيل الروبي، مرجع سبق ذكره، ص:337.

[2]: غادة صالح، مرجع سبق ذكره، ص:133.

2. التضخم يؤثر على الاستثمار:

إن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار لا يصيب فقط السلع الاستهلاكية و الخدمات، و لكنه يشمل المجموعات السلعية الرأسمالية و الوسيطة التي يمثل الإنفاق عليها نسبة كبيرة من التكاليف الكلية للمشروعات الاستثمارية الجديدة. و هذا بدوره من جانب سوف يؤثر سلبيا على رغبة و قدرة الكثير من رجال الأعمال و المستثمرين لتنفيذ مشروعات استثمارية جديدة أو عمل توسعات في الطاقة الإنتاجية القائمة فعلا، و من جانب أخر سيحدث ارتباك في تنفيذ مشروعات التنمية و استحالة تحديد تكاليف إنشائها بصورة نهائية، و التي ترتفع فيها مدخلاتها باستمرار خلال فترة تنفيذ المشروعات، الأمر الذي يؤدي معه إلى عجز بعض القطاعات في الحصول على الموارد لإتمام مشروعاتها.[1]

كذلك هناك أيضا آثار سلبية للتضخم على الاستثمار ،فهو يؤثر على اتجاهات تخصيص الاستثمارات بين الأنشطة المختلفة، حيث يشجع توقع استمرار ارتفاع المستوى العام للأسعار التوجه إلى أنشطة ريعية و أعمال المضاربة من خلال شراء الأصول المختلفة، ليس بغرض استخدامها في استثمارات منتجة و لكن بهدف المضاربة و تحقيق مكاسب رأسمالية من جراء ارتفاع الأسعار.[2] و هذا في النهاية سيؤدي إلى تدني كفاءة الاقتصاد الوطني نظرا للتشوهات التي حدثت على هيكل الاستثمارات، بحيث تنحاز الاستثمارات إلى أشكال غير مفيدة.[3]

3. التضخم يؤثر على هيكل الإنتاج:

فالتضخم و ما يترتب عليه من ارتفاع في مستويات الأسعار و الأجور و الأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك، سوف يؤدي إلى انجذاب رؤوس الأموال و العمالة إلى تلك القطاعات على حساب الأنشطة الإنتاجية و الاستثمارية، و التي هي أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، و يترتب على ذلك أن بعض القطاعات الصناعية الإنتاجية سوف تعاني من عجز الطاقة الإنتاجية ، و سوف تعمل بمعدلات تشغيل متواضعة في حين أن القطاعات الصناعية الاستهلاكية و قطاعات الخدمات سوف تعاني من الطاقة الزائدة، و تحتاج لان تعمل بمعدلات تشغيل مرتفعة. [4]

---

[1]: حربي محمد مرسي عريقات، مرجع سبق ذكره، ص: 164.

[2]: أحمد رمضان نعمة الله ، عفاف عبد العزيز عايد و إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص: 251.

[3]: شوقي أحمد دنيا، **التضخم و الربط القياسي: دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي و الاقتصاد الإسلامي**، مداخلة ضمن ندوة " قضايا معاصرة في النقود و البنوك و المساهمة في الشركات"، السعودية – جدة- ، أفريل 1994، ص:28.

[4]: مجدي محمود شهاب، **اقتصاديات النقود و المال: النظرية و المؤسسات النقدية**، دار الجامعة الجديدة، مصر، بدون طبعة، 2002، ص ص:82-83.

و كون القطاعات الصناعية في الإنتاج الحديث هي قطاعات متشابكة و مترابطة و تعتمد بعضها على البعض الآخر، فسوف تحدث مراكز اختناق في الجهاز الإنتاجي تنعكس على كافة القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى بطء معدلات النمو الاقتصادي.

4. التضخم يؤثر على ميزان المدفوعات:[1]

يؤثر التضخم على ميزان المدفوعات تأثيرا ضارا فإذا حدث ارتفاع في الأسعار و توقع المستهلكون استمرار ارتفاع الأسعار فترة طويلة، فسوف يدفعهم هذا إلى زيادة الاستهلاك أي زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، و بعبارة أخرى يقوم المستهلكون بإحلال السلع محل النقود لمجرد الرغبة في التخلص من النقود التي تنخفض قيمتها باستمرار. و لا شك أن زيادة الاستهلاك أو زيادة القوة الشرائية للمستهلكين ستؤدي إلى زيادة الواردات. و بالإضافة إلى ذلك فان زيادة أسعار السلع و الخدمات المحلية بالنسبة للأسعار العالمية يقلل من إمكانية منافستها للسلع الأجنبية في الأسواق العالمية، فتتدهور كمية الصادرات و من ثم فان التضخم يؤدي إلى زيادة الواردات من ناحية و نقص في الصادرات من ناحية أخرى و هروب لرؤوس الأموال الوطنية من ناحية ثالثة و هذه كلها عوامل تؤدي إلى اختلال ميزان الدفوعات و عجزه.

5. التضخم يؤثر على تحويلات رؤوس الأموال و الدخول:[2]

يؤدي ارتفاع معدلات التضخم في بلد ما إلى عدم تشجيع المواطنين العاملين في الخارج على تحويل مدخراتهم إلى الداخل نظرا لما يهدد القوة الشرائية لهذه المدخرات بسبب الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار و انخفاض القيمة الحقيقية للنقود. كذلك فان معدلات الفائدة الحقيقية في الداخل سوف تنخفض كثيرا إذا استمر ارتفاع المستوى العام للأسعار، مع بقاء أسعار الفائدة الاسمية ثابتة، و هذا ما يساعد على هروب رؤوس الأموال و عدم تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الداخل.

ثانيا: الآثار الاجتماعية للتضخم:

بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية الناجمة عن التضخم، فإن للتضخم كذلك آثار اجتماعية، فالارتفاع المتوالي و المستمر في الأسعار يؤثر في الحياة الاجتماعية للمواطنين، و يمكن حصر أهم هذه الآثار فيما يلي:

1. احتدام التمايز الاجتماعي بين الطبقات (إعادة توزيع الدخل):

لعل من أسوء الآثار الاجتماعية التي يبثها التضخم في كيان الاقتصاد الوطني هي تعميقه لحدة التمايز الاجتماعي للتركيب الطبقي للمجتمع. ففي أثناء الموجات التضخمية تبرز طبقات اجتماعية تزداد ثراء على

[1]: أحمد فوزي ملوخية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 316-317.

[2]: أحمد رمضان نعمة الله ، عفاف عبد العزيز عايد و إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص:225.

ثرائها، و هناك على العكس من ذلك طبقات تزداد سوءا على سوء حالها، هذا التمايز الاجتماعي الذي يحدث بين الطبقات يطلق عليه مصطلح التمايز الاجتماعي الرأسي، بالإضافة إلى ذلك هناك تغيرات محسوسة تحدث في الأوضاع النسبية للشرائح الاجتماعية المختلفة داخل الطبقة الواحدة، حيث يتحسن الوضع النسبي لبعض الشرائح على حين يتدهور الوضع النسبي لشرائح أخرى داخل نفس الطبقة، و هذا التمايز الذي يحدث بين الطبقة الواحدة يمكن أن نطلق عليه مصطلح التمايز الاجتماعي الأفقي، و يترتب على التمايز الاجتماعي بنوعيه- الراسي و الأفقي- حدوث خلخلة واضحة في البنيان الطبقي للاقتصاد الوطني.[1]

و هذه الخلخلة الناجمة عن احتدام التمايز الاجتماعي هي في الواقع نتاج طبيعي **لإعادة توزيع الثروة الوطنية و الدخل الوطني** التي يحدثها التضخم بطريقة عمياء لا ضابط لها، و قد كان من آثار الخلخلة انقسام المجتمع إلى فئتين: الفئة الأولى و هي التي تضر من التضخم، و الفئة الثانية و هي التي لا تضر من التضخم و سوف نعرض كلا الفئتين كما يلي:

(أ). الفئات التي تضر من التضخم:

مما لا شك فيه أن التضخم يسبب أضرارا لذوي المرتبات و الأجور من أصحاب الدخل الثابت و هم أرباب المعاشات و الإعانات الاجتماعية و حملة السندات، و أصحاب ودائع التوفير، و كاسبي الأجور و المرتبات بالجهاز الخدمي الحكومي و بشركات القطاع العام و الخاص.

فارتفاع الأسعار يفقد و يضعف القوة الشرائية للنقود، و من ثم يفقد أصحاب هذه الفئة أجزاء محسوسة من دخولهم، إذ تتدهور القوى الشرائية لدخولهم النقدية. و في المقابل يقل نصيبهم من الدخل الوطني الحقيقي و من هنا تكون خسارتهم مؤكدة، لهذا السبب أصبحت شعوب الدول الصناعية المتقدمة واعية اشد الوعي بالأخطار الاقتصادية و الاجتماعية التي تترتب على ارتفاع الأسعار بمعدلات أعلى من ارتفاع مستويات الأجور، و خير دليل هو إضراب عمال الفحم في بريطانيا في شهر فيفري 1974، و أيضا إضراب عمال الموانئ في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1973.

و من الفئات التي تضر أيضا من التضخم هي فئة الدائنين، فالدائن الذي يستحق دينه في وقت ارتفعت فيه الأسعار يحصل على نقود هي في واقع الأمر اقل من النقود التي دفعها إلى مدينه عند التعاقد على القرض، فقد كانت الأسعار في تلك الفترة منخفضة نسبيا.

[1]: مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سبق ذكره، ص ص: 80-81.

(ب). الفئات التي لا تضر من التضخم:

على عكس الفئة السابقة التي يصيبها الضرر نتيجة التضخم، فان هناك طائفة أخرى من الدخول تتغير و في اتجاه طردي مع التغير في المستوى العام للأسعار، فالارتفاع الطفيف في الأسعار يؤدي إلى تفاؤل رجال الأعمال مثل أصحاب المصانع و المشروعات التجارية و الزراعية و الخدمية، حيث تميل أسعار منتجاتهم إلى الارتفاع نتيجة إقبال الجماهير عليها مما يؤدي إلى تشجيعهم على زيادة استخدام العمالة و التوسع في أنشطتهم، و بالتالي تزداد دخولهم النقدية، كما أن طائفة المدينين يستفيدون من التضخم نظرا لأنهم سيسددون القرض في وقت انخفضت فيه قيمة النقود فيدفعون نقودا أقل مما أخذوها عند القرض.

2. هجرة الكفاءات الفنية البشرية إلى الخارج:

في ظل موجات ارتفاع الأسعار، و عدم إمكان مواكبة الأجور و المرتبات النقدية لهذا الارتفاع، فان الدخل الحقيقي لفئات عريضة من أفراد الطبقة الوسطى قد تعرض للتدهور الشديد، و خصوصا لموظفي الحكومة و القطاع العام و خريجي الجامعات حملة الشهادات العليا، و قد نتج عن ذلك أن عددا كبيرا من هؤلاء قد هاجر إلى الخارج نتيجة ارتفاع معدلات الأجور النقدية الحقيقية ارتفاعا لا يقارن بالمعدلات السائدة محليا. و حقيقة هذه الفئات في الغالب تكون من أكفأ العناصر، من حيث الخبرة و درجة التأهيل المهني العالية، و لا شك أنهم يمثلون خسارة كبيرة على الاقتصاد الوطني للبلاد نظرا لأنهم كانوا يمثلون احتياطا هاما لدفع عجلات التنمية في البلد. و ربما يذهب البعض إلى القول بان الهجرة إلى الخارج لها فوائد جليلة على الاقتصاد الوطني، إذ أنها تؤدي إلى زيادة حصيلة البلاد من العملات الأجنبية التي يتم تحويلها من قبل العاملين في الخارج، و بالرغم من هذا فان هناك من يرى أن وجود العناصر الأكثر كفاءة في البلاد اربح بكثير من تسربهم للخارج، لان إعداد عمالة أخرى مدربة يستغرق وقتا و تكاليف تؤثر على عملية التنمية الاقتصادية، و تعوق عملية الإنتاج إلى حد ما.

و فضلا عما تقدم يرافق ظاهرة الهجرة و العمل بالخارج مشكلة التفكك الأسري و انحلال الروابط العائلية، إذ كثيرا ما يضطر رب الأسرة لان يهاجر بمفرده تاركا أسرته، وقد تهاجر الزوجة هي الأخرى للعمل مثلا، و هذا كله سيؤدي إلى خلل في العلاقات الأسرية و من تأثير سلبي و سيء على تربية الأبناء و على القيم العائلية.

3. انتشار الرشوة و الفساد الإداري:[1]

يصاحب ظاهرة التضخم تفشي الرشوة و الفساد الإداري، فارتفاع مستويات الأسعار المحلية و ما ينتج عنها من انخفاض في القوة الشرائية للأفراد–خاصة أصحاب الدخول المحدودة و الثابتة– يؤدي إلى ظهور العديد من السلوكيات الاجتماعية السلبية المرتبطة بالأبعاد الاقتصادية كالرشوة، السرقة، الاختلاس و التهرب الضريبي و الجمروكي و إلى تدنى ولاء الموظفين لمنشآتهم و أعمالهم و البحث عن فرص أخرى للكسب المشروع أو غير المشروع بسبب إحساسهم بعدم عدالة الأجور، فهم يستخدمون هذه السلوكيات كأسلوب مضاد يخفف من حدة التضخم،و ذلك لكونهم كما ذكرنا، يفتقدون جزءا كبيرا من دخلهم لما يحدثه التضخم من إعادة توزيع الدخل الوطني، فيفكر هؤلاء في الالتجاء إلى هذه الأساليب كمصادر مساعدة – إضافية– للدخول لمواجهة ظاهرة الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

المطلب الثاني: العلاقة بين التضخم و البطالة (منحنى فيليبس).

كان من أهم النتائج التي تمخضت عنها النظرية العامة لكينز، تركيز التحليل الاقتصادي والسياسات الاقتصادية على قضية البطالة والتوظف. وكان ذلك أمرا منطقيا، لأن النظرية العامة لكينز كانت في الحقيقة انعكاسا لمشكلة البطالة، وافتقاد التوظف الكامل إبان أزمة الكساد الكبير بيد أنه عندما استعادت دول غرب أوروبا عافيتها الاقتصادية بعد عمليات إعادة البناء في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ،بدأت مشكلة التضخم في الظهور في الوقت الذي تراجعت فيه بالفعل معدلات البطالة ومن هنا بدأ عدد من الاقتصاديين يهتمون بدراسة العلاقة بين البطالة والتضخم.

في هذا السياق نشر البروفيسور" أ.و .فيليبس A. W. Phillips" في عام 1958 دراسة مهمة في مجلة الإيكونوميكا Economica تحت عنوان " العلاقة بين البطالة و معدلات الأجور النقدية في المملكة المتحدة للفترة 1861-1957 ". و هي العلاقة التي أصبحت تعرف فيما بعد " **بمنحنى فيليبس** (the Phillips curve)"، نسبة إلى مكتشفها.[2] و في الواقع ، يوجد منحنيان لفيليبس أحدهما في المدى القصير و الآخر في المدى الطويل.

[1]: أكرم حداد و مشهور هذلول، مرجع سبق ذكره، ص: 208، بتصرف الطالبة.

[2]: أسامة بشير الدباغ، **البطالة و التضخم: المقولات النظرية و مناهج السياسة الاقتصادية**، دار الأهلية، الأردن، الطبعة الأولى،2007، ص: 196.

أولا: منحنى فيليبس في المدى القصير:

و كما ذكرنا سلفا، فان الاقتصادي فيليبس قام سنة 1958 بنشر دراسة حول العلاقة بين البطالة من جهة و التغيرات في معدل الأجر النقدي الاسمي من جهة أخرى، و قد توصل في هذه الدراسة إلى وجود علاقة إحصائية قوية بين نسبة العاطلين إلى إجمالي السكان ومعدل التغير في أجر الساعة للعامل خلال مدة زمنية تقترب من القرن.وهذه العلاقة تنص على أنه في الفترات التي تقل فيها معدلات البطالة ترتفع معدلات الأجور النقدية، بينما على النقيض من ذلك حينما ترتفع معدلات البطالة تنخفض معدلات الأجور النقدية.[1]

و بتعبير آخر فإنه في الفترات التي تتزايد فيها البطالة يكون العمال على استعداد لقبول أجور منخفضة في سبيل الحصول على وظيفة بدلا من البقاء في حالة بطالة وبالتالي تتناقص معدلات الزيادة في الأجور، وعلى العكس في الفترات التي تقل فيها البطالة تتزايد فيها قدرة العمال على المطالبة بزيادة الأجور بدرجة كبيرة[2]، أي أن هناك علاقة عكسية بين معدلات نمو الأجور الاسمية (تضخم الأجور) و بين معدلات نمو البطالة.[3]

و فيما يلي شكل توضيحي لهذا المنحنى في صورته الأصلية.

الشكل رقم (2-4): منحنى فليبس الأصلي.

Source : A. W. Phillips, **"The Relation Between Unemployment and the Rate of Change of Money Wage Rates in the United Kingdom, 1861 - 1957"** , Economica, New series, Vol: 25,N°:100, 1958, p:285.

[1]: رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، سلسلة عالم المعرفة، الرقم: 226، الكويت، 1998، ص: 361.

[2]: لعراف فائزة و سعودي نجوى، **دراسة قياسية لمنحنى فليبس في الجزائر خلال الفترة 2003-2011**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي" إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة-الجزائر-، نوفمبر 2011، ص:03.

[3]: أحمد رمضان نعمة الله، محمد سيد عابد و إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص:288.

علاقة فليبس الأصلية ركزت على العلاقة بين الأجور النقدية و البطالة إلا أنه من سنة 1960، تم تحويل تلك العلاقة و استبدالها بعلاقة بين البطالة و معدلات التضخم، و هذا بالاستعانة بالعلاقة الموجودة بين الإنتاجية، الأجور النقدية و الأسعار[1]، حيث أن الأسعار تتحدد بناءا على متوسط تكلفة اليد العاملة لكل وحدة من المخرجات، و هذا يعني ضمنيا أن الأسعار تتناسب على الدوام مع معدل الأجر و إنتاجية اليد العاملة، و يمكن التعبير عن هذه العلاقة كما يلي:[2]

معدل التضخم = معدل نمو الأجر – معدل نمو الإنتاجية

يفيد منحنى فليبس في تحليل التحركات قصيرة المدى للبطالة و التضخم، و أبسط مثال لذلك موضح في الشكل رقم (2-5)، حيث على المحور الأفقي نرى معدل البطالة، أما المقياس العمودي الأيسر فنجد المعدل السنوي للتضخم و المقياس العمودي الأيمن يبين معدل تضخم الأجر النقدي. و خلف هذا المنحنى قطعة مهمة من حساب التضخم، حيث افرض أن إنتاجية العمال (المخرجات لكل عامل) ارتفعت بنسبة ثابتة مقدارها 2% سنويا، و بعد ذلك افرض أن الشركات وضعت الأسعار دائما بمقدار تغير متوسط تكاليف اليد العاملة لكل وحدة من المخرجات. فإذا كانت الأجور ترتفع بنسبة 6% سنويا و الإنتاجية ترتفع بنسبة 2%، عندها يرتفع متوسط تكلفة اليد العاملة بنسبة 4%، و بالتالي ترتفع الأسعار بنسبة 4%.

الشكل رقم (2–5): منحنى فليبس يوضح العلاقة بين التضخم و البطالة.

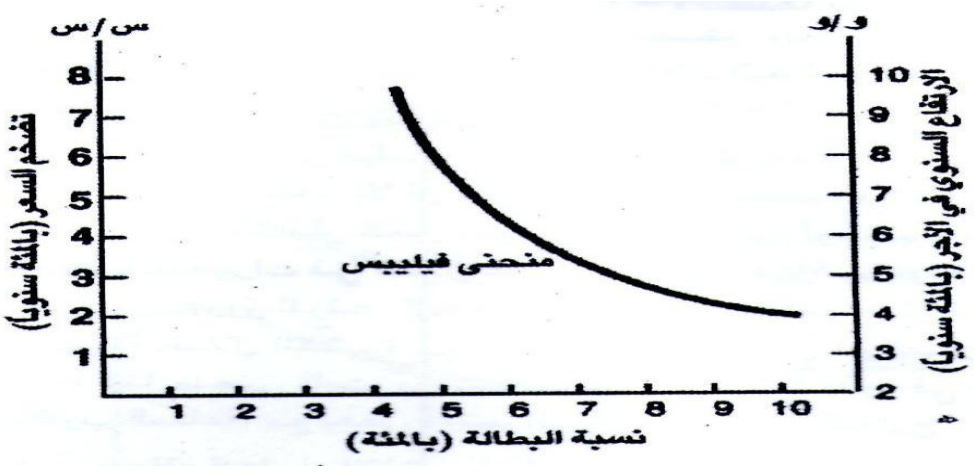

المصدر: بول.آ.ساموبلسون و ويليام.د.نورد هاوس ، المرجع السابق، ص:620.

[1] : Bernard Bernier, Yves Simon, **Initiation à la macroéconomie**, Dunod, paris, 9 édition, 2007, p:336.

[2]: بول.آ.ساموبلسون و ويليام.د.نورد هاوس، ترجمة: هاشم عبد الله و أسامة الدباغ، **الاقتصاد**، ترجمة الطبعة 15، دار الأهلية، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص:620.

ثانيا: منحنى فليبس في المدى الطويل:

على الرغم من أن منحنى فيليبس كان قد تمتع بمصداقية نظرية وعملية خلال الفترة 1959-1969، واعتبر بمنزلة أداة مهمة من أدوات التحليل الاقتصادي الكلي وأداة رئيسية في رسم وتحديد السياسات الاقتصادية، إلا أن تلك المصداقية قد تعرضت للاهتزاز الشديد وحام حولها شك كبير منذ أواخر عقد الستينيات وطوال عقد السبعينيات. ذلك أن العلاقة العكسية بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم التي كان يشير إليها منحنى فيليبس قد تعرضت للانهيار.[1] ففي السبعينيات لوحظ أن المستوى العام للأسعار ظل يتجه نحو الارتفاع المستمر، في الوقت الذي تزايدت فيه معدلات البطالة (الركود التضخمي) و هذا خاصة في دول غرب أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية، و هو أمر يتعارض مع منطق منحنى فليبس.

و كرد فعل على انهيار العلاقة التي يقوم عليها منحنى فليبس، اتجه البعض إلى تسليط الضوء و نقد المسلمات التي يستند إليها منحنى فليبس، و القائمة على أساس العلاقة الموجبة بين الطلب الكلي و التضخم، و ذلك ببيان خطأ تلك المسلمات على المدى الطويل، و قد مثل هذا الاتجاه على وجه الخصوص كل من "ملتون فريدمان" و "أدمون فيليبس".[2]

بحيث في تحليل الاقتصاديين لمنحنى فليبس، وجدوا انه إذا كان هناك علاقة تبادل بين التضخم و البطالة في المدى القصير، فانه في المدى الطويل هذه العلاقة تختفي و يصبح المنحنى عموديا في المدى الطويل، بحيث يكون المنحنى مرتبط بتوقعات التضخم و كذلك بمعدل البطالة الطبيعي، ذلك المعدل الذي عرف من قبل الاقتصاديين النقوديين و النيوكلاسيكيين بأنه ذلك المعدل غير المثير للتضخم، و بالنسبة للكينزيين عرف بمصطلح "NAIRU"*".[3]

و يتضمن تحليل منحنى فليبس في المدى الطويل، أن عند انحراف الاقتصاد عن وضع التشغيل الكامل سيؤدي إلى انحراف معدل البطالة عن المعدل الطبيعي و بالتالي سيؤدي إلى فجوة بين معدل التضخم الفعلي و معدل التضخم المتوقع. و يستجيب الأفراد توقعاتهم حول التضخم في ضوء معدلات التضخم المتحققة، هذه التغيرات في معدلات التضخم المتوقعة ستؤدي إلى انتقال منحنى فليبس قصير الأجل لليمين أو اليسار اعتمادا على اتجاه التغير في معدل التضخم المتوقع.

---

[1]: رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص:366.

[2]: أسامة بشير الدباغ، مرجع سبق ذكره، ص:218.

*: Non accelerating inflation rate unemployment ، و هو (معدل البطالة الطبيعي) ذلك المعدل الذي يتوافق مع معدل ثابت للتضخم و عنده تتوازن كل القوى التي تدفع السعر و الأجر نحو الارتفاع أو الانخفاض. بحيث يكون هذا المعدل يمثل حالة الاقتصاد عند التشغيل الكامل (طويل الأجل) و التي عندها تنمو الأسعار بمعدل ثابت يساوي المعدل المتوقع.

[3] :Bernard Bernier, Yves Simon, op.cit,p:338.

ففي حالة انخفاض البطالة إلى اقل من المعدل الطبيعي فان معدل التضخم الفعلي يزداد في نهاية الفترة، مما يدفع الأفراد في الفترات اللاحقة إلى تعديل توقعاتهم حول التضخم بحيث يرتفع المعدل المتوقع إلى انتقال موازٍ في منحنى فليبس قصير الأجل للأعلى(أو لليمين) و يحدث العكس في حالة انخفاض معدل التضخم المتوقع.[1]

و وفقا لنظرية معدل البطالة الطبيعي أي منحنى فيليبس في الأجل الطويل سيكون عموديا عند معدل البطالة الطبيعي، و الشكل رقم (2-6) يوضح هذه النتيجة. التوازن الأولي (طويل الأجل) للاقتصاد يتحقق عند النقطة e_1 حيث يحقق التشغيل الكامل(دون وجود أي فجوة انكماشية أو تضخمية). النقطة e_1 واقعة على منحنى فيليبس قصير الأجل SPC_1 و كذلك على الخط العمودي الساقط على معدل البطالة الطبيعي *U.

حدوث توسع في الاقتصاد (زيادة الإنتاج و الدخل الحقيقي عن المستوى الأمثل بسبب هزات من جانب الطلب أو العرض) تؤدي إلى انخفاض مؤقت في البطالة عن معدلها الطبيعي و ارتفاع في معدل التضخم مما يعني التحرك على منحنى فليبس قصير الأجل SPC_1 من e_1 إلى $é_1$. يتضح للأفراد في نهاية الفترة الأولى عند $é_1$إن معدل التضخم الفعلي أصبح اكبر من معدل لتضخم المتوقع فيبادروا إلى رفع توقعاتهم بخصوص معدل التضخم الذي سيسود في الفترة القادمة. الارتفاع الناتج في معدل التضخم المتوقع سيؤدي في بداية الفترة القادمة إلى انتقال منحنى فليبس للأعلى من SPC_1 إلى SPC_2 حيث تبقى البطالة في بداية الفترة التالية اقل من معدلها الطبيعي كما هو مبين عند النقطة $é_2$. و لكن بعد هذا الارتفاع في الأسعار و الأجور و ما يتبعه من ارتفاع مماثل في معدل التضخم المتوقع، يعود التساوي بين التضخم الفعلي الجديد و التضخم المتوقع الجديد مما يدفع الاقتصاد للتراجع خلال الفترة الثانية، و يستمر هذا التراجع حتى يعود الإنتاج و الدخل إلى مستواه الأمثل و ترتفع البطالة إلى معدلها الطبيعي، وبالتالي يتحرك الاقتصاد من النقطة $é_2$ إلى النقطة e_2 على منحنى فليبس الجديدSPC_2. و يلاحظ أن الاقتصاد في نهاية الفترة الثانية قد عاد إلى نقطة توازنية e_2 واقعة على الخط العمودي الساقط على معدل البطالة الطبيعي*U . و هذا التحرك من $é_2$ إلى e_2 خلال الفترة الثانية يؤدي إلى تخفيض معدل التضخم بسبب ارتفاع البطالة إلى معدلها الطبيعي.[2]

و يحدث عكس هذا التحليل في حال أدت هزات الطلب أو العرض إلى انخفا ض معدل التضخم المتوقع، فالبرغم من ارتفاع معدل البطالة في البداية عن وضعه الطبيعي إلا انه مع مرور الزمن و حال انتهاء تكيف معدل التضخم المتوقع إلى المعدل الفعلي سيعود الاقتصاد إلى وضع التشغيل الأمثل و البطالة عند معدلها الطبيعي.

[1]: طالب محمد عوض، **مدخل إلى الاقتصاد الكلي**، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، بدون طبعة، 2004، ص: 169.

[2]: طالب محمد عوض، نفس المرجع أعلاه، ص: 170.

الشكل رقم (2-6): منحنى فليبس في المدى الطويل.

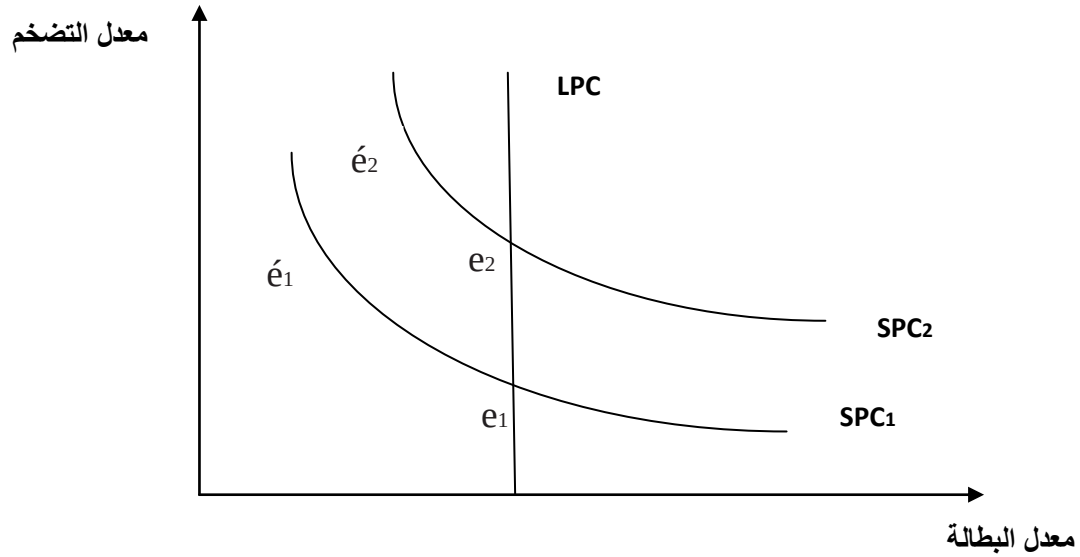

المصدر: طالب محمد عوض، المرجع السابق، ص:169.

المطلب الثالث: طرق و وسائل معالجة التضخم.

باعتبار التضخم حالة مرضية خطيرة في الاقتصاد الوطني، فإن هدف القضاء عليه أو على الأقل احتوائه و الحد منه أصبح من أولى أهداف السياسة الاقتصادية في الدولة التي تعاني منه، و هذا نظرا للأضرار الجسيمة التي يمكن أن يلحقها بالمجتمع من النواحي الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، و من اجل ذلك عادة ما تلجأ الحكومات إلى مجموعة من الوسائل للحد و التخفيف من التضخم و التي نجد من بينها:

أولا: السياسة النقدية:

السياسة النقدية هي عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود و الائتمان و تنظيم السيولة العامة للاقتصاد، أو بعبارة أخرى هي تعبر عن تلك الإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير في المعروض النقدي لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع بما يتفق مع الوضعية الاقتصادية.[1] كما تعرف بأنَّها العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النّقود من البنك المركزي كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.[2]

[1]: بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص:112.

[2]: صالح مفتاح، **السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي" السياسات الاقتصادية واقع وآفاق"، جامعة تلمسان– الجزائر–، ديسمبر، 2005، ص:1.

و تنطوي فكرة السياسة النقدية بهذا المعنى على ناحيتين: اتخاذ إجراءات معينة بواسطة السلطات النقدية لإحداث تأثير على المعروض النقدي في أي ناحية من نواحيه، و أن تهدف السلطات النقدية من وراء توجيه النقود بهذه الإجراءات إلى تحقيق غرض اقتصادي معين يتفق مع الوضعية الاقتصادية، فكل ما يتخذ من إجراء للتأثير في النقود سواء في نظامها أو كميتها، أو في علاقتها بالنقود الأجنبية، يعتبر من السياسة النقدية.

و فيما يتعلق بدور السياسة النقدية في ضبط التضخم، فان هذه السياسة تعتمد في عملها على مجموعة من الوسائل منها ما هي وسائل كمية و أخرى كيفية، و التي تهدف من خلالها على السيطرة في عرض النقود و التقليل منه لامتصاص الفائض في السيولة، و من أهم هذه الوسائل نجد:

1. سعر إعادة الخصم:

يعرف سعر إعادة الخصم بأنه "سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية".[1] حيث تلجأ البنوك التجارية إلى الاقتراض من البنك المركزي بهدف زيادة قدرتها على منح الائتمان، أو تقدم ما لديها من أوراق تجارية للخصم لدى البنك المركزي بهدف الحصول على السيولة النقدية اللازمة التي تمكنها من زيادة حجم الائتمان المقدم لعملائها، وعادة ما يكون سعر

إعادة الخصم اقل من سعر الفائدة السائد في السوق حتى تستطيع البنوك التجارية تغطية مصاريفها الإدارية و تحقيق هامش ربح معقول، ويتحدد سعر إعادة الخصم وفقًا للظروف الاقتصادية السائدة، والتي ترجع إلى رغبة البنك المركزي في زيادة مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان أو الحد منها، وذلك من خلال زيادة أو تخفيض تكاليف الحصول على تلك الاحتياطيات الإضافية التي تستخدمها البنوك التجارية. و بالتالي زيادة أو نقص المبالغ النقدية التي تكون تحت تصرفها.[2]

أما عن آلية استخدام هذه الأداة في حالة التضخم، فان البنك المركزي يعمل على تقليل حجم الائتمان المصرفي عن طريق رفع سعر إعادة الخصم، أي رفع تكلفة الائتمان الذي يقدمه للبنوك التجارية أو بعبارة أخرى أنه سيقرض البنوك التجارية بأسعار مرتفعة ، مما يقلل من قابلية ورغبة البنوك في الاقتراض، كما يؤدي إلى رفع أسعار فوائدها على القروض،الأمر الذي يقلل الطلب على القروض مما يؤدي إلى تقليل وسائل الدفع في الاقتصاد و هذا يساعد على الحد من التضخم. [3]

[1]: مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سبق ذكره، ص: 108.

[2]: نبيل الروبي، مرجع سبق ذكره، ص: 430.

[3]: هيثم الزغبي و حسين أبو الزيت، مرجع سبق ذكره، ص: 193.

و يشترط من أجل فاعلية سياسة إعادة الخصم بصفة عامة ألا تكون هناك مصادر أخرى للسيولة و الائتمان تلجأ لها البنوك التجارية عند الحاجة، بالإضافة إلى مدى اتساع سوق النقد بوجه عام وسوق الخصم بوجه خاص بمعنى وجود معاملات كثيرة بالأوراق التجارية، و هذا من اجل أن يكون اثر سعر إعادة الخصم فعال.

2. عمليات السوق المفتوحة:

يقصد بسياسة السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية والتجارية في الأسواق المالية، و ذلك بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة والتأثير في مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان.[1]

فعندما يرغب البنك المركزي في علاج الضغوط التضخمية، فانه يتدخل في السوق المالية عارضا أو بائعا للأوراق المالية (كأذون الخزانة)التي بحوزته ، وذلك بهدف امتصاص الفائض في السيولة، وتكون في المقابل البنوك التجارية هي المشترية لهذه الأوراق، وبالتالي تنخفض سيولتها ومقدرتها الإقراضية، والتي تؤدي بدورها إلى إنقاص حجم وسائل الدفع في الاقتصاد.

و تتوقف فاعلية سياسة السوق المفتوحة على مدى اتساع سوق الأوراق المالية و توفر الأوراق المالية لدى البنك المركزي لطرحها في السوق للبيع إذا ما أراد الحد من الائتمان، أو توفر هذه الأوراق المالية في السوق النقدية ليشتريها البنك المركزي في حالة رغبته زيادة قدرة المصارف على الاقتراض أي الرفع من الطلب على النقود.[2]

3. نسبة الاحتياطي القانوني:

تنصب التشريعات الحديثة التي تنظّم الائتمان على ضرورة احتفاظ البنوك التجارية بأرصدة لدى البنك المركزي تمثل نسبة معينة من الودائع لديها، وهي النسبة القانونية للاحتياطي النقدي، وتمثل الحد الأدنى لما يجب تحتفظ به البنوك التجارية من أرصدة نقدية مقابل ودائعها، ويحق للبنوك التجارية استخدام الزائد من الودائع عن هذا الاحتياطي في مختلف أعمال البنك؛كالقروض والاستثمارات وغيرها من مجالات الاستخدام.[3]

---

[1]: محمود يونس و عبد النعيم مبارك، مرجع سبق ذكره، ص: 326.

[2]: ملاي ختير رشيد، **السياسة النقدية في الجزائر واقع و آفاق**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي" السياسات الاقتصادية واقع وآفاق"، جامعة تلمسان –الجزائر–، ديسمبر 2005، ص: 7.

[3]: مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص: 110.

و تستخدم هذه الوسيلة بهدف الزيادة أو الحد من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان ومنح القروض لعملائها وذلك برفع أو خفض نسبة الاحتياطي القانوني.[1]

ففي حالة التضخم فإن البنوك المركزية تعمل على تخفيض كمية النقد في التداول، حيث تعمد البنوك المركزية إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع لدى البنوك التجارية، وذلك بهدف تخفيض مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان وتخفيض حجم وسائل الدفع في الاقتصاد، حيث تؤدي زيادة نسبة الاحتياطي القانوني إلى انخفاض تلك النسبة من الودائع التي تستخدمها البنوك سواء في تقديم القروض أو تنفيذ الاستثمارات المختلفة، وعادة ما تقوم البنوك المركزية باستخدام هذه الوسيلة إذا تأكد لها أن حجم الائتمان الذي قدمته البنوك التجارية قد تجاوز المستوى الطبيعي، وترى ضرورة العمل على تخفيضه بهدف الحد من تزايد الضغوط التضخمية في الاقتصاد، كما أن قيام البنوك المركزية برفع نسبة الاحتياطي القانوني دون أن يكون لدى البنوك التجارية فوائض نقدية لتغطية الزيادة في احتياطياتها النقدية القانونية يلزم البنوك التجارية على استدعاء بعض القروض لدى عملائها والتشديد في تقديم و منح القروض الجديدة.[2]

و تعد هذه الوسيلة على الرغم مما يصفها البعض بقلة المرونة – صعوبة إحداث تغييرات كبيرة كافية من الناحية العملية– أكثر أدوات السياسة النقدية الكمية فعالية في معالجة التضخم منها في تنشيط الحالة الاقتصادية، كونها تضع قيدا كميا مباشرا على مقدرة البنوك التجارية على التوسع في الائتمان. بالإضافة إلى أنها تتسم بأكثر فعالية من سياسة إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة كأدوات للسياسة النقدية وخاصة في البلدان النامية،[3] فهي لا تشترط أسواق مالية ونقدية متطورة، حيث تعتمد فعاليتها على القرارات التي تتخذها البنوك المركزية بهدف تحقيق الاستقرار النقدي في اقتصادياتها الوطنية.

أما فيما يتعلق **بالوسائل الكيفية أو النوعية**، فإنها تتمثل في أشكال متعددة تعمل على التأثير على وجوه استعمال الائتمان، و يمكن توضيح استخدامها في معالجة التضخم بإيجاز كما يلي:

– ترشيد البنك المركزي للجهاز المصرفي في منح الائتمان عن طريق الإقناع الأدبي.

– تحديد حد أقصى للقروض حسب أنواعها.

–الرقابة على شروط البيع بالتقسيط من خلال رفع قيمة المبلغ المقدم من ثمن السلع وتخفيض الرقابة مدة التقسيط و رفع سعر الفائدة، ذلك بدافع تخفيض حجم الطلب عليها.

---

[1]: مجيد ضياء، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، بدون طبعة، 2008، ص: 269.

[2] : نبيل الروبي، مرجع سبق ذكره، ص: 434، بتصرف الطالبة.

[3] : علي حافظ منصور، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الثقافة العربية، مصر، بدون طبعة، 1998، ص: 195.

ثانيا: السياسة المالية:

تستخدم السياسة المالية في علاج الضغوط التضخمية لتلافي قصور السياسة النقدية في مكافحة الضغوط التضخمية بمفردها، مما يجعل من الضرورة استخدام وسائل السياسة النقدية والمالية جنبًا إلى جنب بهدف القضاء على الضغوط التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد والعمل على تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، و تعتمد السياسة المالية من اجل تحقيق ذلك على أدوات أهمها ما يلي:

1. الرقابة الضريبية:[1] عند ظهور بوادر التضخم في الاقتصاد الناجمة عن الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، فإن الحكومة تلجأ إلى تقييد الزيادة في حجم الطلب من خلال الزيادة في معدلات الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة، وذلك بهدف امتصاص القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد، مما يعمل على تخفيض حجم الإنفاق الكلي على السلع والخدمات وإعادة التوازن إلى الاقتصاد. وتلجأ الدولة إلى استعمال الضرائب بنوعيها المباشرة وغير المباشرة، حيث تستخدم الضرائب المباشرة من خلال رفع الضرائب على دخول الأفراد وأرباح المؤسسات أو التخفيض من حجم الإعفاءات أو فرض ضرائب على فئات لم تخضع من قبل للاستقطاعات الضريبية. و بالنسبة للضرائب غير المباشرة فتكون من خلال فرض ضرائب مرتفعة على السلع والخدمات غير الضرورية بما يعمل على انخفاض الطلب عليها. وتجدر الإشارة إلى أن فعالية استخدام الضرائب كوسيلة هامة لعلاج التضخم في الاقتصاد يعتمد على مدى وضوح الأوعية الضريبية وتنامي الوعي الضريبي لدى الأفراد والمؤسسات ومحدودية التهرب من سداد الضرائب.

2. الرقابة على الإنفاق العام: تباشر السياسة المالية تأثيرها على التضخم من خلال الرقابة على الإنفاق الحكومي سواء الاستهلاكي أو الاستثماري و هذا يكون بتخفيضه و التقليل منه، بحيث تكون الرقابة بالتقليل من حجم الإنفاق في جانبه الاستهلاكي أقوى اثر و أكثر مفعولا من التأثير في جانبه الاستثماري.[2] و خفض الإنفاق العام يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض مستويات الدخول التي تولدها تلك النفقات وبالتالي انخفاض مستويات الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد، مما يساهم في تحقيق الاستقرار النسبي في مستويات الأسعار.

[1]: أحمد محمد صالح الجلال، مرجع سبق ذكره، ص:67.

[2]: بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص ص:161-162.

3. الرقابة على الدين العام: تقوم هذه السياسة على أساس تحويل القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد و وحدات القطاع الخاص إلى الحكومة بغرض استخدامها في تمويل الإنفاق العام.[1] وتعتمد الحكومة في تحويلها للموارد المالية من الأفراد ووحدات القطاع الخاص إلى خزينة الدولة على أسلوب عقد القروض وطرح الأسهم والسندات للاكتتاب فيها من قبل الجمهور، بحيث تؤدي هذه السياسة إلى سحب جزء من القوة الشرائية لدى الأفراد والمؤسسات المالية غير المصرفية، والذي ينعكس أثره في تخفيض حجم الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، وذلك بهدف خفض الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات والتي تفوق مقدرة العرض الحقيقي لجهاز الإنتاج المحلي، وبما يعمل على تخفيض فائض الطلب بهدف إعادة التوازن إلى الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

ثالثا: السياسة الأجرية:

عرفنا مما سبق أن التضخم الناجم عن زيادة النفقة ينشأ أساسا من الزيادة السريعة في أجور المشتغلين في الوقت الذي لا تحقق فيه إنتاجيتهم (أي قدرتهم على خلق السلع و الخدمات) نفس الزيادة في معدلات الأجور، فينبغي في هذه الحالة لتجنب التضخم ألا تفوق الزيادة في الأجور الزيادة في الإنتاجية.

و من هنا فانه لا يتيسر الوصول إلى تحقيق عدم زيادة الأجور عن الزيادة في الإنتاجية إلا إذا استخدمت وسيلة تؤدي إلى ربط معدلات الأولى بمعدلات الثانية، أي إتباع ما يسمى **بسياسة الدخول**، بمعنى أن ترتبط أي زيادة في أي دخل من دخول ملاك عوامل الإنتاج بالزيادة في إنتاجية هذا المالك، و من اجل ذلك اقترح خبراء الأمم المتحدة تدخل من جانب الحكومات و النقابات العمالية بهدف ربط الأجر بالإنتاجية.[2]

و في هذا الاتجاه، تم اقتراح إنشاء مجالس قومية للأجور و الأسعار و الكفاية الإنتاجية يكون غرضها تخطيط نمط الأجور بطريقة منسقة، و بذلك تعالج بعض المسائل غير المنظمة التي تسود سوق العمل، و تشكل هذه المجالس من ممثلين عن الاتحادات العمالية و أصحاب الأعمال و الحكومة للتوصل إلى تحديد دقيق للزيادة السنوية في معدل الأجور التي يمكن منحها دون أن يؤثر ذلك على استقرار الأسعار و ذلك على ضوء تقديرات الزيادة في الإنتاج الحقيقي المنتظر في السنة القادمة. بالإضافة إلى إتباع سياسات أخرى مثل سياسة المفاوضات في الأجور، حيث يتم التفاوض على ضرورة التقشف و عدم الزيادة في الأجور نظرا للتضخم، و كذلك سياسة تجميد الأجور التي تتركز في عدم السماح للأجور بالارتفاع، و يحدث هذا بصفة خاصة لما لا تستطيع الحكومات التوصل إلى اتفاق مع النقابات العمالية حول الأجور. [3]

[1]: عناية غازي حسين، مرجع سبق ذكره، ص: 169.

[2]: مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سبق ذكره، ص: 116.

[3]: نبيل الروبي، مرجع سبق ذكره، ص ص:448-449.

رابعا: سياسة القيود المباشرة:

من الطبيعي أن تحاول الدولة علاج مظاهر التضخم بوضع القيود المباشرة التي تمنع الأسعار من الارتفاع بحكم القانون، و تهدف هذه القيود أن تحل محل جهاز الثمن مؤقتا و من بين الوسائل التي تتبعها هذه السياسة ما يلي:

1. تثبيت الأسعار: يقصد بهذه الوسيلة أن تعمل الدولة على تثبيت الأسعار و إيقافها عند الحد الملائم أي تستهدف جعل الأسعار في مستوى اقل عما لو تركت لتفاعل العرض و الطلب. غير أن التجربة أثبتت أن هذه الوسيلة قد أخفقت في تحقيق الاستقرار المنشود، بحيث انتشرت حالات التعامل في السوق السوداء وتخزين السلع لحين ارتفاع أسعارها، ومنه أخفقت.

2. نظام البطاقات أو تقنين السلع: نظرا لما يصاحب سياسة تثبيت الأسعار من قيام للسوق السوداء، فان الأمر تطلب اللجوء إلى وسائل أخرى و المتمثلة في وضع الدولة نظام يقضي بتحديد الاستهلاك من السلع الضرورية و توزيع الموارد في المجتمع بموجب بطاقات. و قد طبقت هذه الوسيلة في دول كثير و خاصة في فترة الحروب مثل: بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية، و التي بالفعل أدت هذه الوسيلة إلى كبح الارتفاع في الأسعار.

3. منح الإعانات: في هذه السياسة تقوم الدولة بتحديد سعر ثابت للمواد الاستهلاكية الضرورية دون سعر التكلفة على أن تتحمل فرق السعر، و هذا الفرق يتمثل في الإعانة.

و على وجه العموم على الرغم من أن بعض الاقتصاديين، يرون عدم فاعلية هذه السياسة باعتبارها لم تمنع الارتفاع في الأسعار و لم تقضي على فائض الطلب في أحيان كثيرة، و البعض الآخر يرى بأنها فعالة كونها ساهمت في امتصاص الإنفاق خاصة في فترات الحرب، فانه يمكن القول أن سياسة القيود المباشرة تعمل على إبطاء معدل التضخم و إن كانت لا تنجح تماما في القضاء عليه، فهي عبارة عن قيود مؤقتة بحيث تزول بزوال الأسباب التي تدعوا إليها.

خلاصة الفصل الثاني:

خلصنا من هذا الفصل أن التضخم مصطلح اقتصادي له عدة تعاريف و ذلك بسبب الزوايا التي ينظر إليه منها، فالبعض يركز في تعريفه على الأسباب المنشئة له بينما البعض الآخر يركز على الآثار المترتبة عليه. و بصفة عامة هو يعبر عن ذلك الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار أو التدهور المستمر في القوة الشرائية لوحدة النقود. و هو عملية ديناميكية تنشأ أسبابها الأولية أو القوة المولدة لهذه الضغوط التضخمية بفعل عوامل نقدية أو حقيقية أو هيكلية. و يفسر ذلك وجود نظريات مختلفة، تركز كل منها على مصادر معينة باعتبارها أكثر أهمية في ظهور التضخم و تطور معدلاته عبر الزمن.

و التضخم كمشكلة اقتصادية، فإن له جملة من الآثار السلبية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أهمها التأثير على قيمة النقود، الادخار، الاستثمار و على إعادة توزيع الدخول. مما تطلب البحث عن أنجع السياسات الاقتصادية لمواجهته أو الحد من آثاره بما يضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي و التي من أهمها السياسة النقدية بمختلف أدواتها من أدوات كمية كسعر الخصم، نسبة الاحتياطي القانوني، عمليات السوق المفتوحة و كذلك أدوات كيفية من إقناع أدبي و تسقيف القروض ...الخ. و كذلك سياسة القيود المباشرة المتمثلة في تثبيت أو الرقابة على الأسعار، نظام البطاقات...الخ، بالإضافة إلى السياسة الأجرية. و في الأخير السياسة المالية بمختلف أدواتها من سياسة ضريبية، سياسة الرقابة على الدين العام و سياسة الإنفاق العام، هذه الأخيرة التي لها دور كبير في التأثير على التضخم سواء إيجابا أو سلبا و هذا حسب اتجاهها أي توسعية أو انكماشية. و على هذا الأساس فيما يتمثل أثر الإنفاق العام على التضخم بصفة عامة؟ أو بالأحرى ما هي العلاقة بين النفقات العامة و التضخم؟ و هل التوسع في النفقات العامة له آثار على المستوى العام للأسعار ؟ و ماذا عن التقشف؟ كل هذه الأسئلة سنحاول الإجابة عليها في الفصل القادم.

الفصل الثالث:

العلاقة بين الإنفاق العام و التضخم

تمهيد:

قامت الدراسة من خلال ما سبق بالإجابة عن مجموعة من الأسئلة، كان أهمها يتعلق بالأداة التي تستعملها الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و المتمثلة في سياسة الإنفاق العام. هذه السياسة التي تعد أحد أهم محاور السياسة المالية، المستعملة لإدارة الطلب الكلي و تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية التي تقود إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي بما فيه استقرار المستوى العام للأسعار، الذي يعتبر من بين أهداف السياسة الاقتصادية الكلية الذي ثار الجدل حول علاقته بالإنفاق العام و أثر هذا الأخير كسياسة عليه من خلال إحداثه لآثار اقتصادية قد تكون مرغوبة و غير مرغوبة.

فالواقع أن الأثر الاقتصادي للإنفاق العام بصفة عامة يتوقف على نوعيته (نفقة منتجة أو غير منتجة) أو بعبارة أخرى يتوقف على كيفية القيام به (أي درجة الكفاءة التي تستخدم بها الموارد التي تحصل عليها الدولة كمقابل للإنفاق العام في أداء الخدمة أو إنتاج السلعة التي تقوم الدولة بأدائها أو إنتاجها)، بالإضافة إلى حجمه (من حيث التوسع أو الانكماش في النفقات العامة)، و يتوقف كذلك على كيفية تمويله (أي بالنظر إلى الجانب الخاص بالسياسة الايرادية للدولة)، و في النهاية يتوقف على الحالة الاقتصادية العامة، أي على مستوى النشاط الاقتصادي في مجموعه ، فقد يترتب على إنفاق معين أثر تضخمي غير مرغوب فيه في ظروف التوسع الاقتصادي، و قد يترتب على نفس الإنفاق (نوعا و كما) أثر توسعي مرغوب فيه في ظروف انكماش النشاط الاقتصادي.

و ضمن هذا المنظور، ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: ظاهرة تزايد النفقات العامة؛
- ✓ المبحث الثاني: طرق تمويل النفقات العامة؛
- ✓ المبحث الثالث: تحليل أثر سياسة الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار؛

المبحث الأول: ظاهرة تزايد النفقات العامة.

تشكل ظاهرة الزيادة المتصاعدة في حجم النفقات العامة أكثر الظواهر المالية المعروفة و الشائعة في اقتصاديات المالية العامة في الدول كافة، بغض النظر عن فلسفتها الاقتصادية و التنموية أو درجة تقدمها الاقتصادي. و إن كانت هذه الزيادة في النفقات العامة تختلف شدة وطأتها من دولة إلى أخرى، و قد يكون لهيمنة الفلسفة الكينزية و دعمها لمنهج تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا، و عقد الاستقلال و التنمية في ستينات القرن الماضي في الدول النامية هو السبب الرئيسي لبداية بروز هذه الظاهرة.

إذ أن خرق قاعدة التوازن المحاسبي للميزانية العامة أعطى الضوء الأخضر للتوسع في الإنفاق العام تحت حجة تبرير تحقيق و استهداف التنمية الاقتصادية. إلى أن استفحلت هذه الظاهرة و خرجت عن السيطرة و أصبح منحنى الإنفاق العام يؤشر تصاعدا مزمنا بشكل يفوق الإيرادات العامة ليؤكد عجزا في الميزانية العامة. في هذا السياق سنحاول من خلال هذا المبحث أن نعرض النظريات المفسرة لهذه الظاهرة و من ثم أسبابها لنعرض في الأخير المؤشرات الكمية لقياس آثار النفقات العامة.

المطلب الأول: النظريات المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة.

ألفتت ظاهرة تزايد النفقات العامة انتباه شراح المالية العامة، و برز ذلك من خلال الدراسات و التفسيرات المختلفة المقدمة حولها و التي نجد من أهمها ما يلي:

أولا: تفسير فاجنر لتزايد الإنفاق العام:

يعد الاقتصادي الألماني **أدولف فاجنر Adolf Wagner** من أوائل الاقتصاديين الذين حاولوا تفسير ظاهرة ازدياد النفقات العامة بمرور الوقت و ذلك في عام 1893. حيث أطلق على تفسيره بقانون فاجنر "Wagner's Law"، و الذي يؤكد على أن حجم القطاع العام في الاقتصاد ينمو مع نمو الدخل الوطني، و هذه العلاقة حسبه ناتجة ضمنيا من أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تغيرات هيكلية في مختلف المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية، و إلى النمو في الطلب الكلي الذي يلبي جزء منه القطاع العام بشكل يؤدي إلى تزايد النفقات العامة في الاقتصاد.[1]

[1]: حمد بن محمد آل الشيخ، **العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في قانون فاجنر**– شواهد دولية–، مجلة جامعة الملك سعود، السعودية، العدد: 14، 2002، ص: 136.

و انطلاقا من الظروف الاقتصادية التي عايشها "فاجنر"، أين كانت الثورة الصناعية آنذاك في أوجها بأوروبا، فإنه قد اعتبر أن عملية التصنيع سوف تؤدي إلى تزايد النفقات العامة بمختلف أنواعها و بالتالي نمو القطاع العام في الاقتصاد و ذلك للأسباب التالية:[1]

- خلال عملية التصنيع تجد الدولة نفسها مجبرة على زيادة وظائفها الرقابية و الإدارية بشكل يؤدي إلى إحلال الأنشطة العامة محل الأنشطة الخاصة، باعتبار أن التصنيع يؤدي إلى بروز علاقات تعاقدية أكثر تطور و تعقيد توجب مراقبة و إدارة أكبر من الدولة، لضمان كفاءة أكبر للأداء الاقتصادي و هذا يزيد من نفقاتها العامة.
- النمو الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع ذات المرونة الدخلية المرتفعة كالتعليم و السلع و الخدمات الثقافية و الترفيهية و خدمات الصحة.
- ضرورة تدخل الدولة للمساهمة في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل ما يسمى بـ"الاحتكارات الطبيعية"، و هي مشروعات ذات تغيرات تقنية يحجم الاستثمار الخاص عن الاستثمار فيها لأسباب عديدة مما يزيد من نفقات الدولة.

و عليه بصفة عامة فإن قانون فاجنر ينص على "وجود اتجاه طبيعي لازدياد حجم و أهمية الإنفاق العام بمرور الوقت"، حيث يؤدي التقدم الاقتصادي و ارتفاع مستوى الدخل الحقيقي للفرد في المجتمع إلى زيادة طلبه على السلع و الخدمات بصفة عامة، و السلع و الخدمات العامة بصفة خاصة من خدمات التعليم و الصحة ..الخ، و الذي يؤدي في الأخير إلى زيادة بنسبة أكبر في الإنفاق العام لإشباع هذه الحاجات العامة.[2]

أي أن:[3] زيادة النمو الاقتصادي ⟵ زيادة الدخل الحقيقي للأفراد و المجتمع ⟵ زيادة الطلب على المنتجات العامة بنسبة أكبر من الزيادة في الدخل الحقيقي ⟵ زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من زيادة الدخل.

[1]: حمد بن محمد آل الشيخ، المرجع السابق، ص: 137.

[2]: المرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص: 77.

[3]: حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان و محمد عمر حماد أبو دوح، مرجع سبق ذكره، ص:274.

و يمكن توضيح قانون فاجنر من خلال الشكل (3-1)، و الذي يوضح العلاقة القائمة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و نسبة الإنفاق العام الحقيقي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كالآتي:

الشكل رقم (3-1): قانون فاجنر.

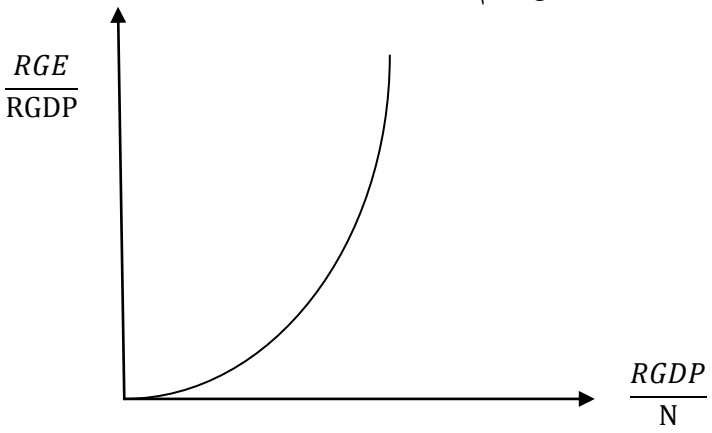

المصدر: كريم بودخدخ، مرجع سبق ذكره، ص: 58.

و لكن هذا القانون ألا و هو قانون فاجنر، قد تعرض إلى عدة انتقادات و التي نجد من أهمها:[1]

- ✓ يركز هذا القانون على العوامل الاقتصادية فقط في تفسيره لظاهرة تزايد الإنفاق العام بمرور الوقت، و يهمل الاعتبارات الأخرى خاصة السياسية و العسكرية منها، و التي تكون لها في كثير من الأحيان الاعتبار الأول في تحديد حجم الإنفاق العام.
- ✓ يهمل هذا القانون العلاقة المرتدة من الإنفاق العام إلى الدخل الوطني، بمعنى أنه في الكثير من الدول المتخلفة اقتصاديا تؤدي زيادة الإنفاق العام إلى نمو الدخل الوطني.
- ✓ يغفل قانون فاجنر توقيت الزيادة في النشاط الحكومي ، حيث تقترح نظرية " بيكوك و وايزمان – Alan Peacock and Jack Wiseman" أن الزيادة في الإنفاق العام لا تتم عادة بأسلوب مستمر و متدرج بل تتم بطريقة متقطعة و على فترات، و أن معظم الزيادة المطلقة أو النسبية في النشاط الحكومي قد تحققت في فترات الثورات و الاضطرابات السياسية و الاجتماعية حيث يحل الإنفاق العام محل الإنفاق الخاص. و أنه بعد الوصول إلى مستوى معين من الإنفاق العام يصعب التراجع إلى مستويات أقل بل أن توفر الإيرادات العامة و تقبل الأفراد تحمل العبء الضريبي يشجع الحكومات على زيادة الإنفاق العام. و بالنسبة للاختبارات التطبيقية لفرضية فاجنر فقد بينت أن السلع الحكومية لها مرونة دخلية موجبة فعلا و لكنها أقل من الواحد و هذا يعني أنها صحيحة جزئيا و أن الإنفاق العام يرتبط طرديا مع الدخل الوطني الحقيقي.

[1]: المرسي السيد حجازي، المرجع السابق، ص ص: 77-78.

ثانيا: تفسير بيكوك و وايزمان لتزايد الإنفاق العام:

لقد أوضح كل من بيكوك و وايزمان "Peacock and Wiseman" في دراسة لهما سنة 1961 (دراسة حول تطور الإنفاق العام في بريطانيا خلال الفترة 1890-1955) أن النمو الاقتصادي ليس هو العامل الوحيد المفسر لنمو و ازدياد الإنفاق العام بمرور الوقت و إنما هناك عوامل أخرى، هذه العوامل تتمثل في الاضطرابات و الهزات السياسية و الاجتماعية (حيث أن هذه العوامل قد اعتبرت هي العوامل الرئيسية في زيادة الإنفاق العام لدى الدول النامية خاصة).[1]

و في ظل هذه الدراسة، فإن كل منهما قد توصل إلى نتيجة مفادها أن النفقات العامة في تزايدها تأخذ شكل قفزات –بمعني أنها تزداد بطريقة متقطعة– بسبب ما يلي:[2]

1. أثر الإزاحة:

و يتمثل في إزاحة الإنفاق المرتفع و الإيرادات المرتفعة للإنفاق المنخفض و الإيرادات المنخفضة، و ذلك في فترات الحروب و الاضطرابات الاجتماعية أين تضطر فيها الدولة. ففي فترات السلم و الهدوء الاجتماعي تكون طاقة الحكومة الضريبية محدودة و لا تكون هناك حاجة لرفع نفقاتها العامة بشكل كبير، لكن خلال فترات الحروب و الاضطرابات الاجتماعية فإن معدلات الضرائب غير المقبولة في الأوقات السابقة تصبح أكثر قبولا بشكل يسمح للحكومة من التوسع في نفقاتها العامة إلى المستوى المرغوب فيه، و عقب زوال تلك الظروف فإنه يصعب على الحكومة العودة بمستويات الإنفاق العام إلى المستويات المنخفضة السابقة.

2. أثر التفتيش:

و ينتج هذا الأثر نتيجة ظهور نشاطات و حاجات جديدة تدفع بالدولة إلى رفع نفقاتها بحكم أنها تكون مجبرة على القبول بالحاجات الجماعية لأفراد المجتمع مهما تزايدت.

3. أثر التركيز:

إن رغبة الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية و بالتالي المساهمة في النشاط الاقتصادي هي من الدوافع الرئيسية لتزايد النفقات العامة.

---

[1]: حامد عبد المجيد دراز و المرسي السيد الحجازي، **مبادئ المالية العامة**، دون دار النشر، مصر، بدون طبعة، 2004، ص: 262.

[2]: كريم بودخدخ، مرجع سابق، ص: 59.

و يمكن توضيح فرضية بيكوك و وايزمان من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-2): فرضية بيكوك و وايزمان.

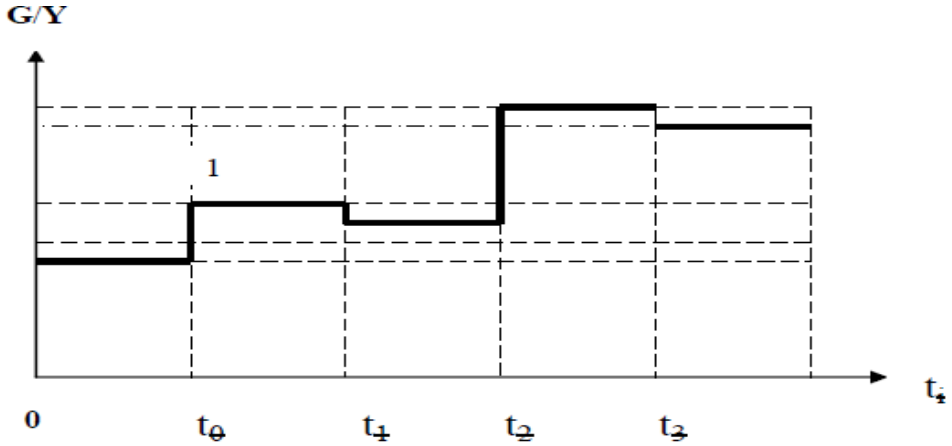

المصدر: بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص:39.

حيث أن : t_i : الزمن ؛

G/Y : نسبة الانفاق العام من الدخل الوطني ؛

$[t_0 - 0]$: فترة عدم حدوث الأزمة، t_0 بداية الأزمة بارتفاع G/Y إلى النقطة "1"؛

$[t_0 - t_1]$: استقرار قيمة G/Y و انخفاض طفيف عند t_1 ؛

$[t_1 - t_2]$: ازمة جديدة عند t_2 و تشهد ارتفاع اخر للقيمة G/Y؛

$[t_2 - t_3]$: فترة استقرار و ثبات G/Y؛

من خلال الشكل البياني أعلاه، نلاحظ أن الهزات و حالات التوتر الاقتصادية، السياسية و الاجتماعية التي تشهدها المجتمعات خلال الفترات الزمنية (t_3، t_2، t_1، t_0)، تكشف من جهة عن بروز احتياجات الانفاق العام لمواجهة متطلبات هذه الأزمات و الحروب، و من جهة أخرى تكشف عن بروز احتياجات عامة جديدة لمواجهة آثار هذه الأزمات (نفقات اعادة البناء و التأهيل، الاعانات، التعويضات....الخ).

ثالثا: قانون باركنسون " Parkinsons Law":

يوضح قانون باركنسون أن اتجاه الإدارات الحكومية للتوسع و التشعب هو ظاهرة وثيقة الصلة بتطور الإنفاق العام سواء في الأجل الطويل أو القصير على حد سواء. حيث يرى أن هناك إفراط في استخدام القوى البشرية من جانب الإدارات الحكومية المختلفة بشكل لا يتماشى مع متطلبات حاجات العمل.[1] ويفسر هذا القانون هذه الظاهرة في وجود ميل لدى بعض المسؤولين في الإدارات الحكومية لزيادة عدد العاملين في الإدارات التابعة لهم دون وجود حاجة ماسة لذلك و ربما يرجع ذلك إلى تقوية نفوذ هؤلاء المسؤولين و إضفاء مزيد من الأهمية على ما يشغلون من مراكز.

[1]: محمد البنا، **مدخل حديث في اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 2009، ص: 284.

و الواقع أن هذه الظاهرة التاريخية لا تنطوي على زيادة الإنفاق العام فحسب و لكنها تعني إساءة استخدام الموارد البشرية و تبديد جهود العاملين حيث عادة ما يشترك عدد كبير من العاملين أو الموظفين في أداء عمل يمكن أن ينجزه عدد أقل بكثير، بل أنه في كثير من الأحوال ما يترتب على هذه الظاهرة إعاقة كثير من المصالح الحكومية.

خلاصة القول لهذه التفسيرات، أن الفرضيات التي تفسر سلوك الإنفاق العام عبر الزمن يمكن أن تكمل بعضها البعض الآخر، فقانون فاجنر يمكن أن يفسر زيادة الإنفاق العام بصورة جيدة في الأوقات العادية بينما يصلح استخدام فرضية بيكوك و وايزمان في تفسير التغيرات في الإنفاق العام أوقات الاضطرابات و الهزات الاجتماعية و السياسية، و ما بعدها مباشرة و في جميع الأوقات تلعب الاعتبارات السياسية و الإدارية دورا هاما في تحديد حجم الإنفاق العام و في تحديد معدل نموه.

المطلب الثاني: أسباب تزايد النفقات العامة.

زادت بمرور الوقت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في كل من مجموعتي الدول المتخلفة اقتصاديا و الدول المتقدمة اقتصاديا على السواء. و على إثر ذلك قد حاول الاقتصاديون تفسير هذه الظاهرة و الوقوف على أسبابها سواء كانت أسبابا ظاهرية أو أسباب حقيقية، و سنتناول هذه الأسباب كالتالي:

أولا: الأسباب الظاهرية لازدياد النفقات العامة:

يقصد بالأسباب الظاهرية، تلك الأسباب التي تؤدي إلى تضخم الرقم الحسابي للنفقات العامة، دون أن يقابلها زيادة في كمية السلع و الخدمات المستخدمة في إشباع الحاجات العامة. و بعبارة أخرى هي تمثل تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم النفقات العامة دون أن ينتج عنها زيادة الحاجات العامة التي تشبعها الدولة، أو أن تؤدي إلى زيادة عدد الأفراد الذين يستفيدون من النفقات العامة و بالتالي لا تؤدي إلى زيادة في كمية الخدمات العامة المقدمة للأفراد و لا في تحسين نوعية تلك الخدمات[1]، فهي لا تعدو أن تكون مجرد زيادة رقمية.

[1]: خالد شحادة الخطيب و أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل، الأردن، الطبعة الثالثة، 2007، ص: 78.

و يمكن إرجاع تلك الزيادة إلى الأسباب الظاهرية التالية:

1. تدهور و انخفاض قيمة النقود:

قد يكون تضخم أرقام النفقات العامة راجعا إلى تدهور و انخفاض قيمة النقود أي انخفاض القوة الشرائية للنقود. و يترتب على ذلك أن الدولة لكي تحصل على نفس القدر من السلع و الخدمات عليها أن تدفع عددا من وحدات النقد أكبر مما كانت تدفعه من قبل للحصول على نفس المقدار.[1]

و يترتب على انخفاض قيمة النقود أن يكون جزء من الزيادة في رقم النفقات العامة زيادة ظاهرية، أي لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع المتحقق من هذه النفقات أو زيادة في أعباء التكاليف العامة للأفراد.

2. تغير قواعد الفن المالي أو تغير القواعد الفنية لإعداد الميزانية العامة:

قد يكون من أسباب الزيادة الظاهرية للنفقات العامة التغير الذي يطرأ على الموازنة العامة للدولة كأن تختلف طريقة إعدادها – كأن يدرج بها صافي الإيرادات (أي بعد تخفيض جبايتها) ثم صار يدرج بها كافة المصروفات– حيث أن الميزانية العامة الحديثة أصبحت تتبع مبدأ وحدة أو عمومية الميزانية العامة، الذي يقضي بضرورة ظهور كافة نفقات الدولة و إيراداتها–دون تخصيص–في الميزانية العامة. و من ثم فإن الزيادة في النفقات العامة في هذه الحالة تعد زيادة ظاهرية اقتضتها تغيير طرق المحاسبة المالية في الميزانية الحديثة.[2]

3. اتساع إقليم الدولة:

يؤدي اتساع رقعة الدولة، و زيادة مساحة الإقليم التابعة لها (بانضمام إقليم أو أقاليم جديدة) إلى اتجاه النفقات العامة نحو الزيادة، لمواجهة مطالب الأقاليم الجديدة. و تعد هذه الزيادة في النفقات العامة زيادة ظاهرية رقمية لأنها لم تؤد إلى زيادة نصيب الفرد منها رغم ازدياد أرقامها.[3]

ثانيا: الأسباب الحقيقية لازدياد النفقات العامة:

أما الأسباب الحقيقية، فيقصد بها تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم النفقات العامة المصحوبة بزيادة فعلية فيما يحصل عليه الفرد من استهلاك للخدمات العامة المقدمة له أي زيادة نصيب الفرد من النفقات العامة و تحسن مستوى الخدمات المقدمة له. هذا و تتنوع الأسباب الحقيقية لازدياد النفقات العامة إلى أسباب اقتصادية، اجتماعية، مالية، إدارية، سياسية و عسكرية و التي سنعرض كل منها بإيجاز فيما يلي:

[1]: زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص:57.

[2]: هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص: 186.

[3]: خالد شحادة الخطيب و أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص:80.

1. الأسباب الاقتصادية: تتمثل هذه الأسباب في زيادة الدخل الوطني من جهة و تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من جهة أخرى.

– ازدياد الدخل الوطني: من الطبيعي أنه يترتب على نمو الدخل الوطني ازدياد موارد الدولة ومن ثم إنتاجها. فكلما ازدادت دخول الأفراد اتسعت أوعية الضرائب و قلت مقاومة الأفراد لما تفرضه الدولة من ضرائب و رسوم، مما يسهل لها اقتطاع مبالغ كبيرة من دخولهم تخصصها لتحسين خدماتها العامة كما و كيفيا. فزيادة الإيرادات يشجع الدولة على زيادة حجم نفقاتها في الأوجه المختلفة. [1]

– ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية: فكلما حرصت الدولة على التدخل بصورة موسعة في الحياة الاقتصادية كلما زاد حجم الإنفاق العام. و من الملاحظ بوجه عام في الآونة الحاضرة، أنه تتدخل الدولة للحفاظ على التوازن الاقتصادي و لدفع عجلة التنمية الاقتصادية للأمام، و هذا الأخير الذي يعتبر من الأسباب الرئيسية لازدياد حجم الإنفاق العام. و بصفة خاصة فإن التوسع في إقامة المشاريع العامة الاقتصادية للحصول على موارد للخزينة العامة أو للتحكم في مسار اقتصادياتها قد نتج عنه ازدياد حجم النفقات العامة بمعدلات سريعة. و بالإضافة إلى ذلك فإن حرص معظم الدول على محاربة الكساد و البطالة و تحقيق معدلات تنمية عالية يدفعها في الكثير من الأحوال إلى زيادة إنفاقها العام.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن **التنافس الاقتصادي الدولي** هو الآخر يؤدي إلى زيادة النفقات العامة إما في صورة إعانات اقتصادية للمشروعات الوطنية لتشجيعها على التصدير و منافسة المشروعات الأجنبية في الأسواق الدولية. و إما في صورة إعانات للإنتاج لتمكين المشروعات الوطنية من الصمود من حيث الجودة في وجه المنافسة الأجنبية في الأسواق الوطنية.[2]

2. الأسباب الاجتماعية: عادة ما تلعب العوامل الاجتماعية دورا بارزا في زيادة المطالبة بتحسين الخدمات العامة و رغبة الأفراد في تطوير مستوى معيشتهم و ليس أمام الدولة الراعية و المتدخلة سوى الرضوخ لهذه المطالب من خلال زيادة الإنفاق العام لإشباع الحاجات العامة المتنوعة و المتجددة و التي عادة ما تتغير بفعل ما يلي:[3]

– تطور الوعي الاجتماعي: ترتب على انتشار التعليم في عصرنا الحاضر ازدياد وعي الأفراد بحقوقهم فأصبحوا يطالبون الدولة بتأمينهم ضد البطالة، المرض، العجز و الشيخوخة.

---

[1]: مجدي شهاب، **أصول الاقتصاد العام: المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص: 221.

[2]: سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص:65.

[3]: مجدي شهاب، **أصول الاقتصاد العام: المالية العامة**، المرجع السابق، ص ص: 221-222.

و بإعانة الفقراء، اليتامى و الأرامل، بحيث ترتب على قيام الدول بهذه الواجبات الاجتماعية الجديدة زيادة النفقات العامة بصورة ملحوظة.

– **تركز السكان في المدن:** أدى انتشار الصناعة و تركزها في المدن و ضواحيها إلى ازدياد عدد سكان المدن ازديادا كبيرا. و من المعروف كلما ازدحمت المدن بالسكان كلما كثرت نفقاتها المحلية سواء ما تعلق منها بالخدمات الصحية و التعليمية، أو ما تعلق بخدمات النقل و الكهرباء و الغاز و الأمن العام. و يرجع ذلك إلى أن حاجات سكان المدن أكبر و أكثر تعقيدا من حاجات سكان الريف فهم عادة أرفع ذوقا و أكثر طلبا للرفاهية و أكثر إثارة للمشاكل من سكان القرى.

– **ازدياد عدد السكان:** تؤدي زيادة عدد السكان إلى زيادة الإنفاق العام نتيجة توسع الدولة في خدماتها لمواجهة مطالب السكان الجدد. و نظرا لأن نسبة الازدياد في السكان تكون عادة أعلى في الطبقات الفقيرة (المحتاجة أكثر للخدمات العامة) منها في الطبقات الغنية، فإن ازدياد السكان يتطلب من الدولة تنمية خدماتها بصورة واسعة و يؤدي من ثم لتزايد كبير في حجم الإنفاق العام.

3. الأسباب المالية: تتمثل الأسباب المالية في عنصرين، من جهة سهولة الاقتراض و من جهة أخرى في وجود فائض في الإيرادات العامة.

– **سهولة الاقتراض:** كانت القروض فيما مضى وسيلة استثنائية لتغطية النفقات العامة نظرا لأن الدول كانت تعاني الكثير في سبيل الحصول عليها، إذ كانت تضطر غالبا إلى اللجوء لكبار الماليين لإقراضها. و كان هؤلاء يفرضون العديد من الشروط القاسية التي كانت تدفع الحكومات أحيانا لتجنب عقد القروض، و بطبيعة الحال فقد كان ذلك يجعلها تحد من الإنفاق العام حتى لا تحتاج لعقد القروض. أما الآن و قد تقدمت الأساليب الفنية لإصدار القروض العامة، فإن الدول تستطيع بسهولة و اطمئنان أن تلجأ لهذا الأسلوب لسداد أي عجز في إيراداتها، و قد شجعها ذلك مرارا على التوسع في الإنفاق العام مما ترتب عليه زيادة حجمه.

– **وجود فائض في الإيرادات العامة:** يؤدي وجود فائض في الإيرادات العامة غير مخصص لغرض معين لإغراء الحكومة بالتوسع في الإنفاق العام عن طريق تنمية خدماتها و تحسين مستواها.

4. الأسباب الإدارية: أدى التوسع في وظائف الدولة و مهماتها إلى اتساع جهازها الإداري و زيادة عدد العاملين فيه من عمال و موظفين، و رافق ذلك ارتفاع حجم المستلزمات السلعية و الخدمية اللازمة لتسهيل مهمة هذا الجهاز. و مما لاشك فيه أن هذا التوسع يؤدي إلى زيادة النفقات العامة سواء ما كان منها في شكل رواتب و أجور أو ما كان منها ثمنا لمشتريات الحكومة.[1]

و من العوامل الإدارية التي تساهم في زيادة النفقات العامة، سوء التنظيم الإداري و ازدياد عدد العاملين و هي ظاهرة ملموسة في كثير من الدول النامية. و الأمر الذي يزيد سوءا هو انخفاض إنتاجية العمل و كفاءة العاملين في أجهزة الدولة في تلك الدول، و بخاصة الخدمات الحكومية التي تقدمها الدولة تعتمد على كثافة عنصر العمل، مما يزيد الحاجة إلى عدد أكبر من العاملين و زيادة حجم الأجور و الرواتب المدفوعة و بالتالي زيادة النفقات العامة للدولة و هو ما يطلق عليه قانون باركنسون (سبق التطرق له).

5. الأسباب السياسة:

تؤثر بعض العوامل السياسية في ازدياد النفقات العامة، و أهم تلك العوامل هي انتشار المبادئ و النظم الديمقراطية، نمو مسؤولية الدولة و ازدياد نفقات التمثيل الخارجي، و شرحها كالتالي:[2]

- **انتشار المبادئ و النظم الديمقراطية:** يقود انتشار المبادئ الديمقراطية بصفة عامة إلى توسع نشاطات الدولة مما ينجم عنه زيادة في نفقاتها العامة، فالحكومات المنتخبة تحاول دائما إرضاء الرأي العام كي تستطيع أن تجدد فترات حكمها. و هي بالتالي ملزمة بالتوسع في الإنفاق العام و توسيع مجالات الخدمات التي تقدمها لأفراد الشعب.
- **نمو مسؤولية الدولة:** إن تغير النظرة إلى الدولة من دولة غير مسؤولة تتمتع بالسيطرة على الأفراد إلى دولة تقدم خدمات، نجم عن ذلك زيادة الحالات التي تتكفل فيها الدولة بتعويض الأفراد عن الأضرار التي تصيبيهم من جراء نشاط المصالح.

و من أهم العوامل التي قادت إلى هذا التطور و النمو في مسؤولية الدولة نجد:

- انتشار الديمقراطية: مع تنامي الوعي السياسي و الاقتصادي أضحى من الضروري على الفرد أو جماعات المجتمع المدني التأكد أن النفقات العامة تنفق في سبيل دعم أوضاعهم الاجتماعية و لهم الحق في المحاسبة إذا وجهت لغير ذلك.

[1]: خالد شحادة الخطيب و أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص:82.

[2]: نوازد عبد الرحمن الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج،الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص ص:58-59.

- توسع الدولة في وظائفها و ازدياد تدخلها في شؤون الأفراد، فبعد أن كانت تقتصر على القيام بالأمن و الدفاع و القضاء أصبحت لها مهام جديدة و على رأس هذه المهام ضمان توفير فرص عمل و تقليل معدلات البطالة.

– **ازدياد نفقات التمثيل الخارجي**: أدى تطور العلاقات الدولية و رغبة الدول في توسيع رقعة التمثيل الدبلوماسي و زيادة الرغبة في استضافة المؤتمرات الدولية و الاشتراك في المنظمات و المؤسسات الدولية من أجل تعزيز هذا الدور الدولي إلى زيادة التخصيص المالي من النفقات العامة لتمويل التمثيل الخارجي.

6. الأسباب العسكرية (الأسباب الحربية):

و أخيرا الأسباب العسكرية، و التي هي لا تقل أهمية عن الأسباب المقدمة إن لم تكن أهمها جميعا في وقتنا الحالي بالنظر إلى اتساع نطاق الحروب و الاستعداد لها و ما ينجم عن ذلك من تزايد للإنفاق العسكري في الدولة، و هذا ليس فقط في أوقات الحروب فحسب، بل و أيضا في فترات السلام . و لقد أكدت هذه الحقيقة الحربان العالميتان الأولى و الثانية و الحروب السابقة عليهما، و كذلك الظروف الراهنة الناجمة عن التوتر العالمي في كافة دول العالم. و تتفاوت الزيادة في النفقات العامة اللازمة للحروب أو تسوية أثارها بين مختلف الدول و هذا حسب ظروف كل دولة و مركزها السياسي و الاقتصادي وسط جوانب الصراع الدولي. و تتأكد لنا ظاهرة التزايد المستمر في النفقات العسكرية إلى حجم الإنفاق العام من خلال النظر إلى تطور هذه النفقات في الميزانية العامة لبعض الدول الكبرى.[1]

و إذا كان تزايد النفقات العامة بسبب توالي الحرب يعتبر أمرا تداولته الكتابات المالية، فإن نشوء فكرة "السلم المسلح La Paix militarisée "يعد عاملا لا يقل في خطورة آثاره عن حالة الحرب نظرا لاستمراره لفترات زمنية طويلة لا يعلم مداها– و هو ما يحدث من آثار تراكمية في المدى الزمني الطويل– و لعدم إمكان حصر نطاقه في عصرنا الحالي.

حيث يرجع منشأ هذه الظاهرة (السلم المسلح) إلى تكرار الحروب بين الدول و فشل المحاولات المستمرة لحل الخلافات الدولية بالطرق السلمية فيما بينها، و لهذا فقد تسابقت كثير من الدول في مضمار التسلح في غير حالات الحرب (السلم) أخذا بالاحتياط و الاستعداد للعدوان.

[1]: عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص ص:102-103.

و تتضمن النفقات العسكرية بصفة عامة النفقات الموجهة إلى رواتب و أجور العاملين من عسكريين و فنيين، و إلى قيمة الآلات و المعدات و نفقات الصيانة سواء في فترة الحرب أم في فترة السلم، كذلك تشمل المعاشات للمحاربين المتعاقدين و تعويضات لمنكوبي ضحايا الحرب، و ما تدفعه الدولة سدادا للديون الخارجية و الداخلية التي ترتبت بذمتها نتيجة الحرب، و كذلك ما تقدمه من مساعدات للاقتصاد الوطني في وقت الحرب.[1]

و عليه في الأخير، يمكن تلخيص أسباب تزايد الإنفاق العام من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-3): أسباب تزايد الإنفاق العام

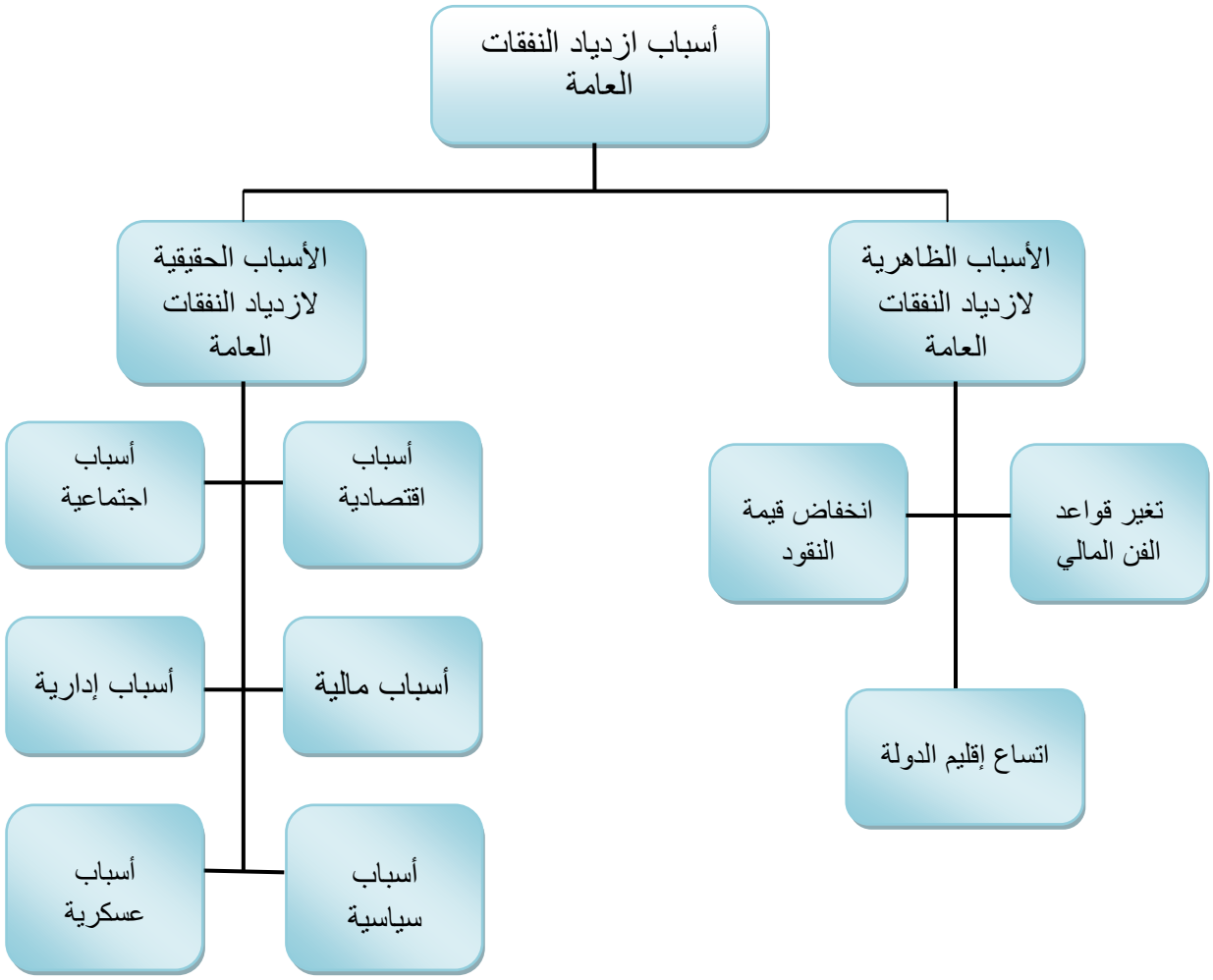

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق.

[1]: خالد شحادة الخطيب و أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص:87.

المطلب الثالث: المؤشرات الكمية لقياس آثار النفقات العامة.

يمكننا قياس آثار النفقات العامة في الاقتصاد الوطني من خلال مجموعة من المؤشرات الكمية و التي من أهمها:

أولا: الميل المتوسط للنفقات العامة: و هو يعبر عن نسبة النفقات العامة إلى الدخل الوطني، حيث يستخدم هذا المؤشر لقياس درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و يتم التوصل إليه من خلال العلاقة التالية:[1]

$$\text{الميل المتوسط للنفقات العامة} = \frac{\text{النفقات العامة في سنة معينة}}{\text{الدخل الوطني للسنة نفسها}}$$

إذا كانت قيمة هذا المؤشر تفوق نسبة 50% فهذا يعني أن الدولة في هذا البلد ذات توجهات تدخلية في النشاط الاقتصادي و تسعى للعب دور في التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال مؤسسات القطاع العام، أما إذا انخفضت قيمة هذا المؤشر عن 50% فهذا دليل على عدم رغبة الدولة في هذا البلد في التدخل في النشاط الاقتصادي، و يعني أن مبادرة القطاع العام من خلال استخدام الإنفاق العام كأداة مؤثرة في النشاط الاقتصادي محدودة.[2]

ثانيا: الميل الحدي للنفقات العامة: يوضح هذا المؤشر ذلك الجزء من الزيادة في الدخل الوطني الذي يذهب لإشباع الحاجات العامة،[3] بمعنى أنه يكشف عن معدل التغير في الإنفاق العام عندما يتغير الدخل الوطني بمقدار وحدة واحدة. و يمكن احتساب هذا المؤشر باستخدام الصيغة التالية:

$$\text{الميل الحدي للنفقات العامة} = \frac{\text{الزيادة}(\Delta)\text{ في النفقات العامة}}{\text{الزيادة}(\Delta)\text{ في الدخل الوطني}}$$

و يمكن التعبير عن الميل الحدي بمعامل عددي تتراوح قيمته ما بين الصفر و الواحد صحيح، فارتفاع الميل الحدي يؤثر على تجنيد جزء كبير من الزيادة في الدخل الوطني لأغراض الإنفاق العام، و كما يعبر عن اهتمام الدولة بالحاجات العامة.

---

[1]: خالد شحادة الخطيب و أحمد زهير شامية، المرجع سابق، ص:109.

[2]: نوازد عبد الرحمن الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص:71.

[3]: طلال كداوي، **الاتجاهات العامة للنفقات الاعتيادية في العراق**، مجلة تنمية الرافدين، العراق، 1987، ص:155.

في حين أن انخفاض معامل الميل الحدي يؤثر على انخفاض النسبة المخصصة من الزيادة في الدخل الوطني إلى النفقات العامة، مما يوحي بقلة الاهتمام بالحاجات العامة. و يمكن استخدام المعامل العددي للميل الحدي للنفقات العامة في إجراء المقارنات فيما بين الدول و كذلك داخل الدولة عبر فترات زمنية مختلفة.[1]

ثالثا: متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة: و يستخدم هذا المؤشر لقياس مستوى الرفاه الاجتماعي الذي يتمتع به الفرد من خلال قيمة الخدمات الصحية و التعليمية و المعاشية المقدمة له و يمكن الوصول له من خلال المعادلة التالية:

$$\text{متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة} = \frac{\text{النفقات العامة في سنة معينة}}{\text{عدد السكان للسنة نفسها}}$$

ويلاحظ من العلاقة أعلاه أن عدد السكان يلعب دورا بارزا في تحديد هذا المؤشر إذ أن زيادة عدد السكان بنسبة تفوق الزيادة في النفقات العامة سوف يؤدي إلى تراجع نصيب الفرد من هذه النفقات و بالتالي تراجع مستوى الرفاه الذي يتمتع به.

المبحث الثاني: طرق تمويل النفقات العامة.

إن ظاهرة تزايد النفقات العامة تجبر الدولة على البحث عن إيرادات أخرى لتمويل هذه النفقات، وبغض النظر عن الإيرادات المتأتية من أملاك الدولة و التي من الصعب زيادتها والتأثير فيها، تلجأ الدولة إلى ثلاثة طرق رئيسية لتمويل نفقاتها المتزايدة باستمرار، وتتمثل هذه الطرق في التمويل بالضرائب، التمويل بالقروض العامة و التمويل بالإصدار النقدي "التمويل بالعجز". ولكل طريقة من هذه الطرق آثارها الخاصة بها على الاقتصاد سواء كانت آثارا إيجابية أو سلبية، كما أنه لكل طريقة حدودها والتي لا يجب تجاوزها لأن تجاوز تلك الحدود يحدث آثارا سلبية على الاقتصاد. و في هذا المبحث سنحاول التطرق إلى كل طريقة من هذه الطرق في تمويل النفقات العامة .

[1]: نوازد عبد الرحمن الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع السابق، ص:72.

المطلب الأول: التمويل عن طريق الضرائب.

تعد الضرائب أحد أهم مصادر تمويل النفقات العامة و من بين أهم موارد الإيرادات العامة في العصر الحديث، وذلك من خلال ثبات حصيلتها نسبيا مقارنة بباقي المصادر و كذا دورية تحصيلها. و في ظل المنطق الاقتصادي فإن اتساع الأهمية النسبية للضرائب في تمويل الخزينة العامة يعبر عن نشاط اقتصادي ذات أداء مرتفع و مقدرة تحملية عالية للمواطنين المكلفين بدفع الضريبة و درجة تطور اقتصادي متقدمة. و لأهمية هذا المورد و المصدر المالي، سنحاول التعرض لمحاوره كما يلي:

أولا: ماهية الضريبة:

تتعدد التعريفات التي أوردها الكتاب للضريبة و برغم ذلك تبقى الخصائص العامة المستقاة من تلك التعاريف واحدة فلا تتعدى أن تكون الضريبة هي" فريضة مالية يدفعها أشخاص معنوية أو طبيعية بصورة إجبارية و نهائية و بلا مقابل إلى الدولة أو إحدى هيئاتها العامة، و ذلك لتغطية نفقاتها العامة".[1]

و من خلال التعريف السابق يمكن تحديد خصائص الضريبة بما يأتي:

1. **الضريبة فريضة مالية:** يقصد أنها استقطاع مالي من ثروة أو دخل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين. وبما أنها فريضة مالية فإن ما يتم جبايته من الأفراد يجب أن يأخذ صفة المال، سوءاً كان الاقتطاع في شكل نقدي أو عيني.[2]

ففي النظم الاقتصادية القديمة، كانت الضريبة تفرض و تحصل في صورة عينية، نظرا لأن الظروف الاقتصادية السائدة وقتئذ كانت تقوم على أساس التعامل بالصورة العينية، و إذا كان هذا هو الوضع الشائع في ذلك الوقت تماشيا مع طبيعة الاقتصاديات العينية و عدم انتشار استخدام النقود، فإن الوضع قد اختلف تماما في العصور الحديثة. حيث أصبحت النقود هي أداة التعامل الأساسية الأكثر شيوعا مما استوجب بطبيعة الحال أن تدفع الضرائب في شكل نقدي، باعتبار أن كافة المعاملات تتم بصورة نقدية. و فرض الضريبة و جبايتها بالطريقة النقدية لا يعني بحال من الأحوال عدم إمكان جبايتها بالصورة العينية. كل ما هنالك أن هذا الأمر كان لا يتم إلا في أضيق نطاق و في الظروف الاستثنائية البحتة حالة الحروب مثلا. و هذا الاستثناء من الأصل العام يجب عدم التوسع فيه، و فيما عدا الحالات الاستثنائية المحدودة فإن الضريبة تأخذ الشكل النقدي باعتباره يلائم الظروف و الأنظمة الاقتصادية و النظام المالي الحديث.

---

[1] : Abdelkader Bouderbal, **la fiscalité a la portée de tous** , la maison des livres, Alger, 3 édition, 1987, p : 29.

[2]: سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة** ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 118-119.

و من بين مبررات دفع الضريبة نقدا بدلا من الدفع في الصورة العينية فهو كالأتي:

- أن الدولة تتحمل تكاليف و نفقات باهظة قد تفوق قيمة الضريبة العينية و هي في سبيلها لجمع و نقل و تخزين المحاصيل بالإضافة إلى إمكانية تعرضها للتلف، و كلها أمور لا تقابلها عندما تأخذ الضريبة الشكل النقدي.
- أن الضريبة العينية تنافي فكرة العدالة، إذ هي تلزم الأفراد بتقديم جزء من المحصول دون الأخذ بعين الاعتبار الظروف الشخصية لكل فرد من حيث نفقة الإنتاج الحقيقية التي يتكلفها كل فرد لإنتاج محصوله.
- عدم ملائمة الضريبة العينية للأنظمة المالية الحديثة.

2. **الضريبة فريضة جبرية:** فالدولة هي الجهة الوحيدة المخولة بفرض الضريبة و يتم ذلك بالقانون و بصفة جبرية بمعنى أن المكلف ليس حرا في دفعها من عدمه بل هو ملزم بالدفع و إن امتنع عن ذلك يعتبر متهرب من الضريبة بنص القانون.[1]
3. **الضريبة فريضة نهائية:** بمعنى لا يستطيع المكلف دافع الضريبة المطالبة باسترجاع المبلغ الضريبي المدفوع مهما كانت الظروف و الأحوال.
4. **الضريبة فريضة بلا مقابل:** فلا يتوقع المكلف دافع الضريبة أن تعود عليه بمنفعة خاصة مباشرة. و لكن المنفعة تعود عليه بشكل غير مباشر بصفته عضو في المجتمع، من خلال المنفعة العامة التي تعود على جميع المواطنين.
5. **الضريبة لها أهداف:** فعندما تفرض الدولة الضرائب فإنها تضع نصب عينيها أهداف محددة، قد تختلف من دولة إلى أخرى حسب الظروف التي تعيشها كل دولة منفردة.

و بشكل عام فإن من **أهداف** الضرائب ما يلي:[2]

- **الهدف المالي للضريبة:** بمعنى الحصول على الأموال (الضرائب كمصدر للإيرادات العامة) لتغطية النفقات العامة فهي تعتبر الممول النقدي الأول للنفقات العامة، وهذا من خلال خاصيتها النقدية فهي تلعب دور محدد و موجه للقدرة الشرائية للأفراد وتعتبر أداة ضغط من خلالها يكبح أو يوسع النشاط الاقتصادي.

[1]: طارق الحاج، مرجع سابق، ص: 47.

[2]: هزرشي طارق و لباز الأمين، **دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الوضعي**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي "الاقتصاد الإسلامي الواقع و الرهانات المستقبلية"، جامعة غرداية-الجزائر-، فيفري 2011، ص:13.

- **الهدف الاقتصادي للضريبة:** أن الضريبة قد توجه لتشجيع بعض القطاعات الاقتصادية و ذلك بتخفيض الضرائب على مستلزمات الإنتاج في هذه القطاعات و على منتوجاتها، إلى جانب أنها قد توجه للتخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية كمحاربة التضخم من خلال توجهيها لامتصاص الفائض من القدرة الشرائية برفع الضرائب و العكس في حالة الركود.

- **الهدف الاجتماعي للضريبة:** يتمثل الهدف في استخدام الضريبة كأداة لإعادة توزيع الدخل الوطني لفائدة الفئات الفقيرة محدودة الدخل باعتبارها اقتطاع من المكلفين الأغنياء موجه لتحقيق النفع العام.

ثانيا: أنواع الضرائب:

يعد تقسيم الضرائب إلى ضرائب مباشرة و غير مباشرة من أهم تقسيمات الضرائب على الإطلاق، فهناك إجماع شبه تام بين الكتاب الاقتصاديين على أن الضرائب المباشرة هي ضرائب على الدخل و الثروة، بينما الضرائب غير المباشرة هي ضرائب على التداول و الإنفاق.[1]

1) **الضرائب المباشرة:** هي كل اقتطاع قائم مباشرة على الأشخاص أو على الممتلكات، أي أنها تكون تمس الملكية و الدخل، و التي يتم تحصيلها بواسطة قوائم اسمية و تنتقل مباشرة من المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية.
2) **الضرائب غير المباشرة:** هي اقتطاعات تفرض على الاستهلاك بحيث تقع في معظم الأحيان على عناصر الاستهلاك أو الخدمات المؤداة و بالتالي يتم تسديدها بطريقة غير مباشرة، من طرف الشخص الذي يود استهلاك هذه الأشياء أو استعمال الخدمات الخاضعة للضريبة، مثل الضرائب على الواردات، النقل، البيع،..الخ.

[1]: محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص:205.

و يمكن توضيح الاختلاف بين الضرائب المباشرة و غير المباشرة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1): المقارنة بين الضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة

وجه المقارنة	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة
من حيث التعريف	هي التي يدفعها المكلف بصورة مباشرة إلى الجهات الحكومية.	هي التي يتحمل عبئها المكلف الفعلي من خلال تحمله ارتفاع أسعار المنتجات و الخدمات.
من الناحية الإدارية	يتم استخدام القوائم و السجلات لتوثيق قيمها و تاريخ سدادها	لا تستخدم فيها القوائم و لا توثق في دائرة الضريبة لأنها مرتبطة بالأسعار.
من حيث الثبات	تتميز بالثبات و الاستقرار لأنها معلومة النسبة.	لا تتميز بالثبات لأنها مرتبطة بتقلبات مستوى الأسعار.
من حيث مراعاة المقدرة المالية	تأخذ بعين الاعتبار المقدرة المالية للمكلف.	لا تأخذ بعين الاعتبار المقدرة المالية للمكلف بل يتساوى الجميع في تحمل عبئها.
تحقيق العدالة	تستخدم كأداة لتقليل التفاوت في الدخل	تعمل على زيادة حدة التفاوت في الدخل .

المصدر: نوازد عبد الرحمن الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص:115.

ثالثا: القواعد الأساسية للضريبة :

الضريبة العصرية هي ضريبة تدخلية تلعب دورا مهما في السياسة الاقتصادية و الاجتماعية للدولة، و في توجيه الاستثمارات الإنتاجية و هي قبل كل شيء مورد تعتمد عليه السلطات في تغذية الخزينة و من ثم في تمويل النفقات العامة. و لما كان للضريبة كل هذه الأهمية، فقد وضع لها قواعد على المشرع الضريبي أن يأخذها بعين الاعتبار عند وضعه للنظام الضريبي. و واضع هذه القواعد الاقتصادي الانجليزي"آدم سميث" في كتابه المشهور ثروة الأمم، و التي هي كالآتي:[1]

1. قاعدة العدالة أو المساواة في المقدرة: تنطلق هذه القاعدة من القدرة المالية التكليفية لدافع الضريبة (المكلف) في المساهمة في الأعباء العامة، بحيث تكون مساهمة المكلفين في الأعباء العامة متناسبة مع دخولهم.

[1]: خالد شحادة الخطيب و أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص ص:158-159.

فمن يحصل على دخل وفير يحصل بالمقابل على حماية الدولة له و عليه بذلك أن يساهم في نفقات الدولة بقسط أكبر مما يساهم به المكلف الذي لا يحصل إلا على دخل قليل، و من لا دخل له يعفى من دفع الضريبة.

2. **قاعدة اليقين و الوضوح:** على أية ضريبة مفروضة أن تكون واضحة معلومة حق العلم، من حيث مقدارها، موعد دفعها و كيفية هذا الدفع حتى تكون الضريبة بعيدة عن التعسف و عن التجاوز، و بذلك لا يجوز للضريبة أن تكون مبهمة قابلة لتأويلات السلطة الإدارية و تحكمها.
3. **قاعدة الملائمة:** على الضريبة أن تجبى في أكثر الأوقات ملائمة للمكلف و بالكيفية الأكثر تيسيرا له، و يعتبر الوقت الذي يحصل فيه المكلف على دخله أكثر الأوقات ملائمة لدفع الضريبة، كأن تجبى ضريبة الرواتب و الأجور من المكلفين في أوقات استلام أجورهم ، وتجبى ضريبة الأرباح الصناعية التجارية في نهاية الدورة المالية و عند تحقيق الربح...الخ.
4. **قاعدة الاقتصاد:** المقصود هو الاقتصاد بنفقات الجباية، بحيث يكون الفرق بين ما يدفعه المكلفون من ضرائب و ما يدخل منها إلى الخزينة العامة في أقل مبلغ ممكن.

رابعا: حدود الاعتماد على الضرائب كمصدر لتمويل النفقات العامة:

تعتبر الضريبة من أهم وسائل تمويل الإنفاق العام، وذلك إما بالتوسع في الأوعية الضريبية لضمان حصيلة تتناسب مع مقدار الزيادة في الإنفاق العام، أو بزيادة معدلات الضريبة و فرض ضرائب جديدة. ولكن هذا التوسع في الوعاء الضريبي والزيادة في معدلات الضريبة له حدود، إذ لا يمكن للدولة التوسع في حصيلة الضريبة بدون قيد أو شرط، لأن ذلك سيؤثر على النشاط الاقتصادي و على ممولي هذه الضرائب. فمثلا إذا تم تمويل الإنفاق العام من خلال الزيادة في الضرائب على أرباح المؤسسات الخاصة، فإن القطاع الخاص سوف يحول هذه الزيادة في الضرائب إلى المستهلكين النهائيين وذلك برفع أسعار السلع المنتجةحتى يحافظ على هامش الربح السابق، وهذا ما يضعف القوة الشرائية للأفراد بحيث يطالبون برفع أجورهم بمقدار يكافئ مقدار الزيادة في ارتفاع أسعار السلع و الخدمات(معدلات التضخم)، مما يؤدي إلى انخفاض هوامش الربح بالنسبة للمؤسسات باعتبار الأجور جزء من تكاليف الإنتاج.[1]

[1]: ضيف أحمد، **انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو و التشغيل في الجزائر (1994-2004)**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2005، ص: 43.

و كذلك غني عن البيان أنه لا يصح للدولة اللجوء إلى فرض المزيد من الضرائب عندما تكون الضرائب قد بلغت حدودها القصوى بحيث تكون القدرة التكليفية أو الطاقة الضريبية* قد استنفذت تماما. فإذا لم تمتنع الدولة رغم ذلك، فإنها ستتسبب حتما بتدهور المستوى المعيشي و بشلل النشاط الاقتصادي.

و عليه فالزيادة في الضرائب سيكون لها **آثار** اقتصادية متباينة، يصعب في الواقع تحديدها تحديدا دقيقا بسبب تشابك الحياة الاقتصادية وتأثرها بعوامل متعددة تتداخل مع بعضها، و عليه سنشير فيما يلي بإيجاز إلى هذه **الآثار** على النحو التالي:

1. أثر الضريبة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: تعمل الضرائب على تحقيق الاستقرار الاقتصادي سواء لمعالجة حالة الكساد أو لمعالجة حالة التضخم كما يلي:[1]

– دور الضرائب في حالة التضخم:

يتحدد من خلال العمل على امتصاص القوة الشرائية الزائدة أي العمل على خفض الطلب الكلي، و لا يتم ذلك إلا من خلال زيادة الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة. و من المعروف أن الضرائب عديدة و متنوعة و زيادة حجم كل منها يؤثر في اتجاه معين، فزيادة ضريبة الدخل مثلا عن طريق زيادة نسب الاستقطاعات الضريبية سيؤدي إلى انخفاض حجم الإنفاق الاستهلاكي للأفراد و العائلات مما يؤدي إلى تقليص ملحوظ في الفجوة بين إجمالي الإنفاق الوطني(الطلب)، و إجمالي الإنتاج الوطني(العرض)، أي تقليص الفجوة التضخمية.

– دور الضرائب في حالة الانكماش:

في حالة الانكماش تتم المعالجة بإجراءات معاكسة لحالة التضخم، بحيث يتم زيادة الإنفاق العام و خفض الضرائب بهدف رفع الطلب الفعلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل، أو بعبارة أخرى العمل على خلق القوة الشرائية بهدف القضاء على الفجوة الانكماشية.

2. أثر الضريبة على الاستهلاك و الادخار:

إن فرض الضرائب يؤدي بشكل عام إلى تخفيض الاستهلاك وخاصة استهلاك أصحاب الدخول المحدودة، لأن اقتطاع جزء من دخولهم على شكل ضرائب يحد من قوتهم الشرائية كون الدخول المعدة للإنفاق سوف تنخفض.[2]

---

*: **الطاقة الضريبية** نعني بها مقدرة الأفراد على تحمل العبء الضريبي. انظر إلى :طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص:140.

[1]: عادل العلي، **المالية العامة و القانون المالي و الضريبي**، مرجع سبق ذكره، ص ص : 266-267.

[2]: طارق الحاج، مرجع سابق، ص:97.

إلى جانب أثر الضرائب على الاستهلاك يوجد أثر على الادخار، ولكن المتضرر من ذلك هم الأغنياء لأن بإمكانهم أن يقتطعوا جزء من دخلهم على شكل ادخار، فزيادة الضرائب يؤدي إلى تخفيض ادخارهم أما الفقراء فإن تأثرهم يكون قليلا جدا لأن ادخارهم منخفض جدا.

3. أثر الضريبة على التوزيع:

قد يترتب على الضريبة أن يعاد توزيع الدخل و الثروات بصورة غير عادية لصالح الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة، ويحدث هذا بالنسبة للضرائب غير المباشرة باعتبارها أشد عبئا على الطبقات الفقيرة، أما الضرائب المباشرة فهي تؤثر على الطبقات الغنية ومستوى الادخار. ومما هو جدير بالذكر، أن الطريقة التي تستخدم بها الدولة الحصيلة الضريبية تؤثر على نمط التوزيع، فإذا أنفقت الدولة هذه الحصيلة في صورة نفقات تحويلية، بمعنى تحويل الدخول من طبقات اجتماعية معينة إلى طبقات أخرى دون أي زيادة في الدخل بحيث تستفيد منها الطبقات الفقيرة فإن هذا يؤدي إلى تقليل التفاوت بين الدخول.[1]

4. أثر الضريبة على الأثمان:

يترتب على أن الضريبة تقتطع جزءا من دخول الأفراد، فيقل الطلب على سلع و خدمات معينة من جانب هؤلاء الأفراد و بالتالي يؤدي ذلك إلى انخفاض أسعار هذه السلع، بشرط أن لا تدخل الدولة الحصيلة الضريبة في مجال التداول. بمعنى أن تستخدمها الدولة في تسديد قروض خارجية مثلا، أو تكوين احتياط معين. فإن التيار الإنفاق النقدي يقل و بالتالي يقل الطلب و تنخفض الأسعار و خاصة في فترات التضخم. أما في فترات الانكماش حيث تلجأ الدولة إلى تقليل الاقتطاع الضريبي من دخول الأفراد رغبة منها في تشجيع الإنفاق، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال و بالتالي يؤدي إلى ارتفاع الأثمان.

المطلب الثاني: التمويل عن طريق القروض العامة.

من المعلوم أن الموارد العادية هي المبالغ الطبيعية التي تغطي بها الدول نفقاتها العامة. و لكن الدول كثيرا ما تضطر إلى صرف مبالغ ضخمة بصفة استثنائية كتمويل لخطة التنمية الاقتصادية أو إقامة مشاريع هامة للبيئة الأساسية مثلا، لا تستطيع فيها الموارد العادية تغطيتها و خصوصا الضرائب، فتسعى بذلك الدول إلى اللجوء إلى القروض العامة كمصدر لتمويل النفقات العامة، هذا المصدر الذي يعتبر أحد المصادر الاستثنائية التي تلجأ إليها الدول في ظروف استثنائية و محددة لتعويض القصور في المصادر الأخرى و خاصة الضرائب.

[1] : سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص:223.

و لأهمية هذا المصدر المالي، سنحاول التعرض لمحاوره كما يلي:

أولا: ماهية القروض العامة:

تعتبر القروض العامة كما سبق و ذكرناه من الإيرادات الاستثنائية التي غالبا ما تلجأ إليها الدولة ، حيث يقصد بالقروض العامة تلك"المبالغ التي تستدينها الدولة و تتعهد بسدادها وسداد فوائدها و ذلك وفق شروط محددة".[1] و بعبارة أخرى هي "المبالغ المالية التي تحصل عليها الدولة من الغير، مع التعهد بردها إليه عند حلول ميعاد استحقاقها وبدفع فوائد عنها "[2]. حيث أن هذه الأموال تقترضها الدولة أو إحدى هيئاتها العامة من الأفراد أو من الهيئات الخاصة الوطنية أم الأجنبية أو من المؤسسات الدولية نظير التزامها برد المبالغ المقترضة و دفع الفوائد المستحقة عنها، حسبما يتم الاتفاق.[3]

و من خلال التعاريف السابقة يمكن توضيح **خصائص** القروض العامة كما يلي:[4]

- يتم إبرام القرض بصورة اختيارية، فالدولة لها مطلق الحرية في طلب الحصول على قرض من عدمه. كما أن الجهة المقرضة لها الحرية في منح القرض للدولة الطالبة له و لها الحق في رفضه، و هذا هو الأساس في القرض خاصة القروض الخارجية.
- يدفع القرض بشكل مبلغ من المال، و الشائع في القروض أن تدفع بشكل نقدي سواء بالعملة المحلية أو بأي عملة أخرى و يورد إلى خزينة الدولة بهذا الشكل النقدي.
- تتعهد الدولة بإعادة القرض إلى الدائن مع الفوائد السنوية المترتبة عليه ضمن الشروط المتفق عليها.
- يستند القرض إلى تشريع، فتقوم الحكومة بإبرام القرض استنادا إلى إذن مسبق يصدر من قبل السلطة التشريعية.

و من **الدوافع** التي تدعو الدول إلى اللجوء إلى الاقتراض العام ما يلي:

✓ الحالة التي تعجز فيها الإيرادات العادية من تغطية النفقات العامة و خاصة في حالة الأزمات و الكوارث التي قد لا تكفي فيها الإيرادات العادية بسبب الظروف التي تمر بها الدولة.

✓ عندما لا تستطيع الدولة زيادة الضرائب أو فرض ضرائب جديدة لتمويل النفقات العامة و ذلك إما لأنها قد وصلت إلى حدها الأقصى بحيث لا يصح للدولة بعدها أن تلجأ إلى المزيد من الضرائب و إلا أدى ذلك إلى تدهور النشاط الاقتصادي و مستوى المعيشة، أو لأنها قد يترتب عن زيادتها ردود فعل سياسية أو

[1]: هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص: 174.

[2]: سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، بدون طبعة، 2000، ص: 241.

[3]: محمد شاكر العصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص: 357.

[4]: طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص ص: 104-105.

اقتصادية و خاصة عند الأسعار المرتفعة بالإضافة إلى طول إجراءات فرض الضرائب و تحصيلها لذا تلجأ الدولة إلى الاقتراض في مثل هذه الحالة بدل الضرائب.

- ✓ لرغبة الدولة في امتصاص جزء من القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد و المشروعات(أي محاربة التضخم في الاقتصاد)، كأن تلجأ الدولة بخصم جزء من رواتب و أجور العمال و الموظفين أو بإلزام الشركات و المؤسسات بتخصيص جزء من أرباحها لشراء سندات القرض العام.
- ✓ لرغبة الدولة في الحصول على العملات الأجنبية و هذا خاص بالقرض الخارجي.

ثانيا: أنواع القروض العامة:

تنقسم القروض العامة تبعا للمعيار الذي ينظر إليها منها إلى عدة أنواع، أهمها:

1/ من حيث مصدرها :[1]

- **القرض الداخلي:** و هي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين فوق أراضيها و تتمتع الدولة عادة بحرية كبيرة بهذا النوع من القروض، لأنها تستطيع وضع الشروط التي تجدها ملائمة، حيث تبين المزايا المختلفة للمقترض و تحدد أجل القرض و معدل الفائدة و كيفية السداد....الخ.
- **القرض الخارجي:** هي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من شخص طبيعي أو اعتباري مقيم في خارج البلاد أو من حكومات أجنبية. حيث تلجأ الدول إلى مثل هذه القروض عندما تكون بحاجة إلى رؤوس الأموال، عدم كفاية الإيرادات الداخلية و عدم كفاية المدخرات الوطنية، كذلك تلجأ للقروض الخارجية عند حاجة الدولة إلى عملات أجنبية لتغطية العجز في ميزان المدفوعات أو لدعم نقدها الوطني و حمايته من تدني قيمته..الخ.

2/ من حيث الحرية في الاكتتاب في القرض:[2]

- **القروض الاختيارية:** هي التي تعلن الدولة عن مقدارها و شروط الاكتتاب بها و موعد سدادها ثم تترك للجمهور حرية الإقراض أو عدمه.
- **القروض الإجبارية:** فهي تلك القروض التي تستعمل فيها الدولة ما لها من سلطة في إجبار الجمهور على إقراضها. و قد يتحقق الإجبار في القرض بصفة مباشرة، حينما تلزم الدولة مواطنيها بالاكتتاب بقروضها على أساس وعد منها برد تلك القروض.

[1]: خالد شحادة الخطيب و أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 239-240.

[2]: عادل العلي، **المالية العامة و القانون المالي و الضريبي**، مرجع سبق ذكره، ص: 274.

و قد يتحقق الإجبار بشكل غير مباشر حينما تعمل الدولة على فرض رقابة شديدة على الائتمان الخاص بقصد تقييده و توجيه المدخرات الفائضة إلى القروض العامة.

و يمكن أن نرد أهم الظروف التي تلجأ الدولة فيها إلى القروض الإجبارية إلى ثلاثة أمور:[1]

- ✓ حالات ضعف ثقة الأفراد في الدولة، بحيث لو تركت القروض اختيارية لعزف الأفراد عن الاكتتاب فيها. و يكون هذا عادة في فترات عدم الاستقرار الاقتصادي أو الأزمات، بحيث يشعر الأفراد بعدم الطمأنينة اتجاه الدولة و قدرتها على الوفاء بالقرض.
- ✓ في حالة الحروب و الأزمات و الذي تحتاج معها إلى نفقات عامة لمواجهة هذه الأزمات و هي نفقات ضرورية، لذا تلجأ الدولة إلى القرض الإجباري عند عدم حصولها على الأموال الكافية لذلك.
- ✓ في حالات التضخم حيث يرتفع مستوى الأسعار نتيجة تدهور قيمة النقود، فإن الدولة تلجأ إلى القروض الإجبارية من أجل امتصاص أكبر قدر من النقود السائلة لمحاربة التضخم.

3/ من حيث أجل القروض:[2]

-**القروض المؤبدة:** يقصد بها تلك التي لا تحدد الدولة أجلا للوفاء بها، مع التزامها بدفع الفوائد المستحقة عليها طوال فترة القرض إلى أن يتم الوفاء بها. حيث أن صفة التأبيد هي حق للدولة فقط دون المكتتبين، فيكون للدولة بمقتضاها و بإرادتها المنفردة تحديد تاريخ الوفاء دون أن يكون للمكتتب حق مطالبتها باسترداد قيمة القرض.

- **القروض المؤقتة:** هي تلك التي تحدد الدولة موعدا معينا للوفاء بها و تلتزم به أمام المكتتبين في القرض، حتى لو لم يكن هذا الميعاد ملائما لظروفها الاقتصادية و المالية. هذا و يمكن تقسيم القروض المؤقتة من حيث الأجل إلى:
  - **القروض قصيرة الأجل:** و تعرف هذه القروض بالقروض السائرة، و تصدر الدولة هذه القروض لمدة لا تتجاوز في أغلب الأحيان السنتين من أجل الوفاء باحتياجاتها المؤقتة خلال السنة المالية. و تسمى السندات التي تصدر بها هذه القروض بأذونات الخزينة و غالبا ما تلجأ الدولة إلى إصدارها لمواجهة العجز الموسمي في الميزانية.
  - **القروض متوسطة و طويلة الأجل:** يقصد بها تلك القروض التي تعقد لمدة تزيد عن السنتين و تقل عن عشرين عاما و يطلق على هذين النوعين بـ" القروض المثبتة".

[1] : سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 297-298.

[2] : محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 356-358.

حيث تعقد الدولة هذا النوع من القروض لتغطية عجز دائم أو طويل الأجل في الميزانية العامة، بحيث لا تكفي الإيرادات العادية بالسنة المالية لتغطيته.

ثالثا: حدود الاعتماد على القروض العامة كمصدر لتمويل النفقات العامة:

إن معظم الدول تلجأ إلى الاقتراض من أجل تمويل نفقاتها العامة، سواء من خلال طرح أوراق مالية للاكتتاب العام أو الاقتراض من المؤسسات الدولية، ويستند البعض في اللجوء إلى الاقتراض العام إلى نظرية الاستهلاك الذاتي للقروض و التي مفادها أن القروض تمحوا نفسها بمرور الزمن، نظرا لكون العبء الحقيقي للقرض يتناقص بصفة مستمرة بسبب الزيادة المضطردة في عدد السكان، وفي حجم الثروة الوطنية أو بسبب تدهور قيمة النقود.[1]

ولكن الاعتماد على القروض العامة في تمويل النفقات العامة له حدود، فلا يمكن للدولة أن تقترض مبالغ كبيرة بدون دراسة لمدى تأثير هذا الاقتراض على الاقتصاد الوطني وكذا على ميزانيتها، لأن هذه القروض ستتحول إلى نفقات عندما يحين تاريخ استحقاقها، وبالتالي تزيد النفقات العامة ويصبح هناك عجز في الميزانية. كما أن زيادة الاقتراض من طرف الدولة لأجل تمويل النفقات العامة يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة مما يضعف الاستثمار الخاص، وهذا ما يعرف بأثر المزاحمة، وأنه قد يقترن عن التوسع في القروض العامة زيادة في كمية النقود و من ثم عند الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل فإنه قد تتولد ضغوط تضخمية.

و بصفة عامة للقروض العامة **آثار** واسعة و متباينة على النشاط الاقتصادي، و يمكن تلخيصها كما يلي:[2]

1. **أثر القروض على الاستثمار:** يترتب على عقد القروض، وما يستتبعه من دفع فوائد و أصل الدين إلى المقرضين، انخفاض الأرباح المحتملة و من ثم انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال، و بالتالي انخفاض الميل للاستثمار. أضف إلى ذلك أن التوسع في القروض العامة يجعل الدولة ترفع من سعر الفائدة كوسيلة لجذب الأفراد للاكتتاب في سندات القروض العامة. و ارتفاع سعر الفائدة يؤثر بالسلب في الميل للاستثمار الخاص. فالأفراد المكتتبون في القروض العامة يسحبون أموالهم من الاستثمارات الخاصة، مما يمثل ضررا على الاستثمارات الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، فإن القروض العامة يكون لها تأثير كبير على النشاط الاقتصادي، و خاصة فيما تعلق بإنفاق حصيلة هذه القروض في مجالات التنمية المختلفة.

[1]: عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص:223.

[2]: سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص: 264، بتصرف الطالبة.

2. أثر القروض في توزيع العبء المالي العام: يترتب عن القرض العام نوعين من الأعباء، عبء على الخزينة العامة للدولة أي التزامات الخزينة اتجاه المقرضين و تتمثل في دفع فوائد القرض، و رد أصله و يسمى هذا العبء "بالعبء المالي للقرض". أما النوع الثاني فهو عبء على الاقتصاد الوطني، أي مدى ثقل القرض على الحياة الاقتصادية بكل جوانبها منذ لحظة الإصدار حتى السداد. و يعرف هذا العبء "بالعبء الاقتصادي للقرض"، فالقرض هنا لا يلقي عبئا اقتصاديا على الاقتصاد الوطني بل يوزعه على الفئات المختلفة و الأجيال المختلفة أي يوزع العبء المالي للقرض بين المقرضين و المكلفين بالضرائب، حيث أن العبء المالي للقرض يتحمله الجيل الحالي المتمثل في المقرضين و تضحياتهم، و الأجيال المستقبلية المتمثلة في المكلفين بدفع الضرائب المفروضة عليهم.

3. أثر القروض على كمية النقود: تقترن القروض التي تقدمها البنوك إلى الدولة بزيادة كمية النقود المطروحة في التداول، و يترتب على ذلك أنه في حالة وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل فإنها تحدث أثارا تضخمية بالغة الخطورة، ويشكل هذا النوع من القروض نسبة كبيرة من مجموع القروض العامة. فاكتتاب البنوك في القروض العامة يتم عادة عن طريق خلق كمية جديدة من النقود، و كذلك تؤدي إعادة خصم أذون الخزانة لدى البنك المركزي إلى زيادة كمية النقود.

المطلب الثالث: التمويل عن طريق الإصدار النقدي الجديد.

قد تضطر الدولة في بعض الأحيان، لمواجهة نفقاتها المتزايدة و عجز الميزانية العامة إلى اللجوء لطريقة الإصدار النقدي الجديد، و ذلك حينما لا تستطيع أن تواجه الزيادة في نفقاتها استنادا إلى مصادر الإيرادات العامة من ضرائب و قروض عامة. فتلجأ الدولة بذلك إلى الإصدار النقدي الجديد أو ما يطلق عليه **بالتمويل بالتضخم** و الذي يعرف لدى العامة بـ"طبع العملة"، ولتوضيح أكثر لهذا المصدر نتعرض إلى المحاور التالية:

أولا: ماهية الإصدار النقدي الجديد:

يتمثل الإصدار النقدي الجديد في إصدار كمية جديدة من النقود تضاف إلى الكتلة النقدية المتوفرة في البلاد[1]، أي خلق كمية إضافية من النقد الورقي تستخدمها الدولة في تمويل نفقاتها العامة. و تستند الدولة في هذا الصدد على البنك المركزي كهيئة مسؤولة على الإصدار النقدي، حيث يتمتع هذا الأخير باحتكار إصدار الأوراق النقدية، إذ لا يسمح القانون لأي بنك أخر القيام بهذه الوظيفة التي تعتبر من أهم وظائف البنك المركزي في الوقت الحاضر.

[1]: فوزي عطوي، **المالية العامة:النظم الضريبية و موازنة الدولة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، بدون طبعة، 2003، ص:139.

هذه الطريقة أو الأسلوب يطلق عليها "**بالملاذ الأخير**"، لأن الحكومة تتردد كثيرا قبل أن تتخذ قرار الإصدار النقدي الجديد لأنه قد يولد زيادة كبيرة في المعروض النقدي تفوق الزيادة في الإنتاج مما يولد **ضغوط تضخمية** قد تصل إلى حد انهيار العملة الوطنية.

لذا فهي تستخدمه في نطاق ضيق و في ظل ظروف قاهرة، لأنها تأخذ بعين الاعتبار أنها ممكن أن تواجه النتائج التالية:[1]

- ✓ تدهور القوة الشرائية و زيادة التفاوت في الدخل بين الأفراد لصالح الدخول المتحركة التي تستفيد من التضخم.
- ✓ انخفاض قيمة العملة بشكل يولد عزوف عن تداولها، مما يؤدي إلى ارتفاع أثمان الواردات و الإضرار بميزان المدفوعات. و كذلك يؤدي إلى ارتفاع أثمان الصادرات في الخارج فينتج عنه ضعف صمودها أمام المنافسة الأجنبية.
- ✓ آثار اجتماعية خطيرة مثل ذوبان الطبقة المتوسطة و صعود طبقات تعتمد على أرباح المضاربة كوسيلة للكسب مما يضر بالتوازن الاجتماعي.
- ✓ تفاقم العجز بالميزانية العامة بسبب ارتفاع كلفة الخدمات العامة في حين أن الحصيلة الضريبية لا تستجيب للزيادة في الأسعار لضعف الجهاز الضريبي فتجد الدولة و هي تستخدم التضخم لسد العجز في الميزانية أو تمويل الإنفاق العام أن هذا الإصدار النقدي أي التمويل بالتضخم أصبح مصدر للعجز في الميزانية العامة.

ثانيا: أنظمة الإصدار النقدي:

لقد شهد القرنان 19 و 20 عدة نظريات تبحث في القواعد و الأسس الصالحة لتنظيم إصدار العملة الورقية، حتى أن كل دولة أو مجموعة من الدول باتت تتبع نظرية خاصة بها، و في هذا الشأن نجد من أهم هذه الأنظمة ما يلي:[2]

1. نظام الغطاء الذهبي الكامل: هذا النظام الصارم متفق مع ما نادت به المدرسة النقدية من مبادئ، تحتم أن تكون النقود الورقية التي يصدرها بنك الإصدار مغطاة بالذهب بنسبة 100%،حيث في هذه الحالة تصبح الأوراق النقدية نائبة عن الذهب. و لا يجوز لبنك الإصدار أن ينقص في حال من الأحوال هذه النسبة من التغطية الذهبية.

[1]: نوازد عبد الرحمن و منجد عبد الطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص:135.

[2]: فوزي عطوي، مرجع سابق، ص ص: 142-150. / ضياء مجيد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 248-249.

2. نظام التغطية الذهبية النسبية أو الجزئية: يقضي هذا النظام بأن يحدد القانون النسبة المئوية التي يجب أن تتوافر فيما بين التغطية الذهبية (المعدني الثمين) و الورق النقدي المصدر، ومن هنا سمي هذا النظام بنظرية التغطية الذهبية النسبية أو المعدل القانوني للتغطية، مع العلم أن المعدل القانوني للتغطية لم يكن واحدا في جميع الدول، خصوصا و أن الظروف الاقتصادية و السياسات الإنمائية تختلف من بلد إلى آخر.

3. نظام الحد الأقصى القانوني أو نظام السقف النقدي: وفقا لهذا النظام، تقوم الحكومة نفسها بتقرير الحد الأقصى للإصدار النقدي على ضوء عدد من الاعتبارات الاقتصادية و السياسية، و بذلك تصبح السلطة النقدية ممثلة في بنك الإصدار البنك المركزي ملزمة بالتقييد بالقرار السياسي المتخذ، و بالتالي فلا يكون في وسعها أن تتجاوز الحد الأقصى الذي تقرره الحكومة لحجم الإصدار النقدي الورقي. و مما هو جدير بالذكر أن هذا النظام لا ينص بالضرورة على وجوب تغطية العملة الورقية المصدرة بأي من عناصر التغطية (سواء من نوع الاحتياط الذهبي، أو سندات حكومية)، و تكون الحكومة في ظل هذا النظام تراعي في رسم الحد الأقصى واقع الاقتصاد الوطني.

4. نظام الإصدار الحر: في هذه الحالة يرتبط حجم الإصدار النقدي بمستوى النشاط الاقتصادي، حيث تقوم السلطات النقدية بإصدار الكمية الضرورية اللازمة لتغطية حاجات الاقتصاد الوطني من النقود. ففي نظام الإصدار الحر لم يعد الإصدار النقدي معتمداً على احتياطي المعدن الثمين، لأن احتياجات الدولة الحديثة إلى النقود أصبحت كبيرة جدا لتحقيق أهدافها الاقتصادية المتعددة. وأن تحقيق مثل هذه الأهداف يتطلب القيام بمشاريع اقتصادية متعددة و بالتالي تزداد الحاجة إلى كميات كبيرة من النقود. مما أدى بالضرورة إلى فصل الغطاء عن الإصدار.

ثالثا: حدود الاعتماد على الإصدار النقدي الجديد كمصدر لتمويل النفقات العامة:

كما ذكرنا سابقا، فإن الحكومة تتردد كثيرا قبل أن تتخذ قرار الإصدار النقدي الجديد لأنه قد يولد زيادة كبيرة في المعروض النقدي تفوق الزيادة في الإنتاج مما يولد **ضغوط تضخمية**، و على إثر ذلك فقد ثار خلاف في الفقه المالي بشأن استخدام وسيلة الإصدار النقدي كمصدر لتمويل النفقات العامة، فكان هناك من يعارض هذه الوسيلة و آخر من يؤيد هذه الوسيلة.

و يمكن توضيح ذلك كما يلي:

1. الاتجاه المعارض:

لقد عارض الفكر المالي و الاقتصادي التقليدي لجوء الدولة إلى الإصدار النقدي الجديد بوصفها وسيلة لتمويل النفقات العامة، منطلقين من أسباب عدة أهمها أن النظرية التقليدية تفترض تلقائية التوازن الاقتصادي و من ثم الاستخدام الكامل، فإذا قامت الدولة بالإصدار النقدي الجديد سينجم عن ذلك زيادة في الإنفاق النقدي و حدوث التضخم الذي يشل عمل العوامل الكفيلة بتحقيق التوازن التلقائي و بخاصة جهاز الأسعار.[1]

ففي حالة وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل أو عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، فإنه يكون من غير الملائم الالتجاء إلى الإصدار النقدي الجديد، لأن ذلك سيولد ارتفاع في الطلب يتجاوز العرض مما يولد ضغوط تضخمية، وبالتالي من غير الملائم اللجوء إلى التضخم كوسيلة لتمويل النفقات العامة، لتفادي الآثار التضخمية الضارة التي تحدث لهذا الاقتصاد.

بالإضافة إلى ما سبق، فقد كان هناك من الكتاب من عارض فكرة لجوء الدول المتخلفة خاصة إلى هذه الوسيلة من أجل التنمية، كالأستاذ " Haberler" الذي يرى أن لجوء الدول المتخلفة إلى هذه الوسيلة يعني أنها ستنفق أكثر مما تتيحه مواردها الأمر الذي يجعلها فريسة لزيادة كبيرة في الأسعار تعرقل النمو الاقتصادي. و في ذات السياق يذهب الأستاذ "Hans Singer" إلى التقرير إلى أنه لم توجد حالة واحدة ناجحة من حالات التنمية كانت مقترنة بالتضخم.[2]

2. الاتجاه المؤيد:

لما ظهرت النظرية الاقتصادية الحديثة (انطلاقا من النظرية الكينزية) غيرت من تلك المفاهيم، و أصبح بإمكان الدول اللجوء إلى الإصدار النقدي في حالة وجود موارد اقتصادية عاطلة بشرية كانت أم مادية. على أنه من الضروري التفرقة بين إمكانية الدول المتقدمة اقتصاديا و الدول النامية في إتباعها أسلوب الإصدار النقدي الجديد المذكور.[3]

ففي الدول الرأسمالية المتقدمة ليس ثمة خطر من استخدام الإصدار النقدي الجديد كمصدر تمويل للنفقات العامة، و هذا لكون الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة تمتلك جهازا إنتاجيا ضخما ذا مرونة عالية و لكنه في حالة تعطل مما يسمح باستيعاب كمية إضافية من النقود.

---

[1]: عادل العلي، **المالية العامة و القانون المالي و الضريبي**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 302-303.

[2]: نبيل الروبي، مرجع سبق ذكره، ص: 312.

[3]: عادل العلي، **المالية العامة و القانون المالي و الضريبي**، نفس المرجع أعلاه، ص:303.

حيث يترتب عليها زيادة الطلب على أموال الاستهلاك و أموال الاستثمار و من ثم ارتفاع حجم التشغيل و الإنتاج الكلي، نتيجة انتقال الجزء الذي كان معطلا من الجهاز الإنتاجي إلى حالة التشغيل. كما أن هناك عددا من العوامل التي تساعد الحكومة على وقف استخدام هذه الوسيلة بعد فترة زمنية معينة. و تتلخص هذه العوامل في انخفاض سعر الفائدة كنتيجة لزيادة كمية النقود المعروضة الأمر الذي يترتب عليه زيادة الاستثمار الخاص، وكذلك فإنه قد ينجم عن زيادة الإنفاق العام زيادة في الدخول الخاصة وهي الزيادة التي تستتبعها زيادة الاستهلاك. ونتيجة لزيادة كل من الاستثمار والاستهلاك الخاص يزداد الطلب الخاص. مما يضطر الحكومة إلى إيقاف التمويل بواسطة الإصدار النقدي الجديد.

أما الدول النامية فإن التحليل قد يقودنا إلى القول بإمكانية استفادة هذه الدول من الإصدار النقدي الجديد، إذ توجد فيها موارد ثروة معطلة ومهمة التنمية الاقتصادية في هذه الدول هي تشغيل تلك الموارد. والنقود الإضافية بإمكانها أن تسهم في تشغيل الموارد غير المستغلة لغرض زيادة الإنتاج وعلى ذلك فلن يحدث الارتفاع غير المرغوب فيه بالأسعار.

إلا أن هذا القول يغفل حقيقة أساسية و يتجاهل الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته في الدول النامية وينتج من هذا الوضع زيادة الطلب الناجم من الإصدار النقدي الجديد لا تقابلها زيادة في المعروض السلعي فترتفع الأسعار، ومن ثم يأتي التضخم.

خلاصة القول، أنه يمكن الالتجاء إلى التضخم كوسيلة من وسائل تمويل النفقات العامة و ذلك في حالة الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ذات الجهاز الإنتاجي المرن و حالة نقص التشغيل بمقدار محدود و لمدة محدودة حتى تصل هذه الاقتصاديات إلى مستوى التشغيل الكامل.[1] أما الدول النامية فإنه يصعب عليها الاعتماد على هذه الوسيلة، كون جهازها الإنتاجي يتميز بعدم المرونة مما قد يؤدي إلى حدوث التضخم بآثاره السيئة.[2]

[1]: عادل العلي، **المالية العامة و القانون المالي و الضريبي**، المرجع السابق ، ص: 304.

[2]: سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص:274.

فاللجوء إلى طريقة الإصدار النقدي (التمويل بالتضخم) يجب أن يتم في أضيق نطاق ممكن و بحذر شديد لتلافي الآثار السيئة التي تنتج عنه، و عليه لابد من التمييز بين ثلاث فرضيات يتم على أساسها الإصدار النقدي:[1]

– **الفرضية الأولى:** هي أن الكتلة النقدية الإضافية سوف تجد مقابلا لها في زيادة سريعة للإنتاج. وفي هذه الحالة لا تكون أية أثار تضخمية لأن العرض بإمكانه أن يستجيب لزيادة الطلب.

– **الفرضية الثانية:** هي أن الكتلة الإضافية سوف تكتنز أو تدخر، وفي هذه الحالة لا تكون هناك آثار تضخمية لأنه ليس هناك ارتفاع في الطلب إلا أن هذا يبقى مؤقتا، إذ هناك احتمال ضخ هذه المبالغ في أي لحظة في القنوات الاقتصادية مما يؤدي إلى ارتفاع مباشر و سريع في الطلب مما يؤدي إلى إحداث صدمة تضخمية.

– **الفرضية الثالثة:** وهي أن الكتلة النقدية الإضافية سوف توزع في شكل ارتفاع في المداخيل بما يؤدي إلى زيادة الحاجات الاستهلاكية و الطلب عليها، وينتج عن ذلك تسارع في ارتفاع الأسعار وبذلك حدوث صدمة تضخمية.

في النهاية تتحدد آثار التمويل عن طريق الإصدار بما إذا كان الأمر يتعلق بالاستثمارات آنية أو قريبة المردودية أو غير منتجة أصلا، حيث أن الفارق الزمني بين وقت الإصدار و آجال مردودية الاستثمار ذو أهمية كبرى في تقدير حجم آثار هذا النوع من التمويل.[2]

المبحث الثالث: تحليل أثر سياسة الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار.

في هذا المبحث سنحاول تحليل كل من الأثر التوسعي و الانكماشي للنفقات العامة على المستوى العام للأسعار و من ثم نتطرق إلى سرد أهم الدراسات التجريبية حول ذلك لنتطرق في الأخير إلى فكرة موقع سياسة الإنفاق العام من منحنى فيليبس.

[1]: قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص:228.

[2]: موسى رحماني، **نحو ميزة نسبية للاقتصاد الجزائري عن طريق تفعيل أدوات السياسة المالية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي"السياسات الاقتصادية واقع و آفاق"، جامعة تلمسان– الجزائر–، ديسمبر 2005، ص:5.

المطلب الأول: تحليل كيفية تأثير الإنفاق العام في المستوى العام للأسعار

يتحدد أثر النفقات العامة على المستوى العام للأسعار على ضوء حجم الإنفاق العام، هدف هذا الإنفاق و أسلوب و طريقة تغطيته، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي العام.[1] بحيث تؤثر النفقات العامة على الأسعار بشكل متفاوت تماشيا مع التفاوت في مستوى النشاط الاقتصادي العام. فمثلا يكون أثر الزيادة في النفقات العامة على الأسعار قليل في حالة الركود الاقتصادي، و يكون هذا الأثر كبير في حالة الازدهار الاقتصادي و من ثم يحدث التضخم.[2]

لذا يرى الكثير من علماء المالية العامة بضرورة إتباع سياسة مالية مفادها زيادة النفقات العامة و التوسع فيها في فترات الكساد الاقتصادي و تخفيضها فترات الانتعاش الاقتصادي. و فيما يلي سنحاول تحليل الأثر التوسعي و الانكماشي للإنفاق العام على المستوى العام للأسعار.

أولا: تحليل الأثر التوسعي للنفقات العامة على المستوى العام للأسعار.

إن التوسع في النفقات العامة كأسلوب لدعم الإنعاش الاقتصادي و علاج الركود* كان له العديد من الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الوطني، و لعل أهم أثر أثار الجدل هو أثره الكبير على المستوى العام للأسعار مسببا بذلك مشكلة التضخم الذي يعبر عن حالة الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار.

بحيث يتفق الجميع على أن التوسع في الإنفاق العام يكون مسببا للتضخم تحت ظروف خاصة، و هذه الظروف توصف في كلمتين "عمالة كاملة" و تعني اقتصادا يكون متاحا فيه عدد قليل من العمال بالنسبة للأجور الجارية، و تستخدم فيه المصانع و المعدات بطاقاتها الطبيعية. و عليه إذا وجدت ظروف كهذه، فإن الإنفاق العام الزائد سيرفع الأسعار و بالتالي تظهر بوادر التضخم.[3]

---

[1]: قحطان السيوفي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار طلاس للدراسات و الترجمة، دمشق، الطبعة الأولى، 1989 ، ص:333.

[2]: طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص:145.

*: لقد تم الحديث عن هذه الفكرة سابقا و بالضبط ص ص: 32-34.

[3]: روبرت هيلبرونر و ليستر ثارو، ، **الاقتصاد المبسط**، دار غريب، مصر، بدون طبعة، بدون سنة نشر، ص: 115.

و بشكل مفصل يمكن توضيح، أن التوسع في النفقات العامة (إتباع سياسة إنفاق عام توسعية) يرفع من المستوى العام للأسعار و ُ يحدث التضخم (خاصة في الدول النامية) من خلال الاتجاهات التالية:

1. من ناحية مدى مرونة الجهاز الإنتاجي:

بالإضافة إلى وضعية الاقتصاد و المتمثلة خاصة في حالة التشغيل الكامل التي تلعب دورا مهما في حدوث التضخم في ظل التوسع في النفقات العامة، فإنه هناك عامل آخر مهم يلعب هذا الدور من ناحية مدى حثه على حدوث التضخم من عدمه في ظل التوسع في النفقات العامة ألا و هو "مدى مرونة الجهاز الإنتاجي" في الدول (خاصة لدى الدول النامية).

فالمقاربة الكينزية تقوم على افتراض أساسي وهو مدى الاستجابة السريعة للآلة الإنتاجية المحلية للطلب الإضافي على السلع و الخدمات الناتج عن زيادة الإنفاق العام ومدى توفر اقتصاد البلد على فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية والخدمات المرتبطة بها، بحيث أن هذا الانتظار يجب أن لا يطول كثيرا لأن ذلك من شأنه أن يدفع بمعدلات التضخم إلى الارتفاع.[1]

و عليه إذ كان الجهاز الإنتاجي جامد (أي ثبات الإنتاج)، فإن نفقات الدولة في هذه الحالة تمثل طلبا متزايدا على السلع و الخدمات إلى جانب طلب القطاع الخاص المتزايد نتيجة توزيع الدولة لدخول، مما يدفع مستوى الأسعار نحو الزيادة و حتى إذا كانت النفقات العامة ذات طبيعة منتجة فإن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي نتيجة تحقيق التشغيل الكامل أو وجود نقاط اختناق فإن ذلك سينعكس في ارتفاع الأسعار، ذلك أن حالة التشغيل الكامل تعني استخدام عناصر الإنتاج بالكامل، و أن النفقات تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع و على عناصر الإنتاج مما يرفع من أسعارها و يزيد من الكلفة و بالتالي زيادة المستوى العام للأسعار فيما بعد، و نفس الشيء يحدث لو أن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي تكون نتيجة وجود اختناق أو نقص في الفن و الكفاءة و التي تتميز بها خاصة الدول النامية.

أما إذا كان العرض مرنا أي تكون هناك استجابة للزيادة في الطلب ، فإن النفقات العامة تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بزيادة كل من الاستثمار و الاستهلاك مما يمكن من تحقيق استغلال أفضل للموارد و زيادة في الإنتاج و من ثم استقرار في المستوى العام للأسعار، و هذه الحالة تحدث خاصة لدى الدول الرأسمالية المتقدمة.

[1] :كمال عايشي و سليم بوهيدل، **الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع آفاق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2010**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي" إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة–الجزائر–، نوفمبر2011، ص ص: 6-7، بتصرف الطالبة.

2. من ناحية نوع النفقات العامة و مدى إنتاجيتها:

حيث أن زيادة بعض أنواع النفقات العامة دون غيرها من ناحية، و ضعف إنتاجيتها من ناحية أخرى يؤدي إلى زيادة الموجات التضخمية،[1] و المقصود هنا هو تلك النفقات غير المنتجة التي لا تحقق إيراد بعد صرفها أو بعبارة أخرى لا تضيف ثروة جديدة و لا تزيد من الإنتاج.

فإنتاجية النفقة العامة* فكرتها تتبلور في الفرق بين القيمة الاجتماعية للسلع و الخدمات التي تنتج عن نشاط الدولة و بين القيمة الاجتماعية للسلع و الخدمات التي تستهلكا الدولة في سبيل قيامه بنشاطها. هذه الإنتاجية تتوقف على مدى فعالية الإنفاق العام، أي على كفاءة استخدام إنفاق معين في سبيل الحصول على نتيجة معينة، فكلما كانت النتيجة أكبر أو كلما كانت النفقة أقل كلما زادت كفاءة الإنفاق العام و من ثم زادت فعالية أثره المواتي على الناتج الوطني أي زادت إنتاجيته.[2]

و عليه تتمثل هذه النفقات غير المنتجة خاصة في: النفقات الجارية (النفقات التسييرية) اللازمة لتسيير شؤون الدولة و إشباع الحاجات العامة مثل: الأجور و الرواتب، مدفوعات الفوائد و الإعانات الاجتماعية. بالإضافة إلى النفقات الحربية أو العسكرية التي لا تقتصر على مخصصات الأجور و الرواتب و المستلزمات السلعية و الخدمية التي تلزم القوات المسلحة فحسب، بل و أيضا النفقات المخصصة لاستيراد السلاح و كلفة الصيانة للمعدات.[3]

فالإنفاق الحربي أو العسكري كقاعدة عامة هو من قبيل الإنفاق غير المنتج – إذ هو يتمثل في إنفاق نقدي يخلق دخولا نقدية لا يقابلها زيادة في إنتاج السلع و خاصة السلع الاستهلاكية–، حيث أنه يلعب دورا لا يستهان به في دفع النفقات العامة نحو النمو في العديد من الدول من ناحية، و ظهور موجات التضخم من ناحية أخرى.

فتأثير النفقات العسكرية على المستوى العام للأسعار يكون مرتبط بالأوضاع الاقتصادية السائدة في الدولة، فعندما يصل اقتصاد دولة ما إلى مرحلة العمالة الكاملة، فإن هذه النفقات ستؤدي إلى حدوث آثار تضخمية و ارتفاع للمستوى العام للأسعار.

---

[1]: زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص:63.

* : La productivité des dépenses publiques

[2]: محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي: الاقتصاد المالي**، الجزء الرابع، منشورات حلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى،2002، ص:138.

[3]: حسن الحاج، **عجز الموازنة: المشكلات و الحلول**، سلسة دورية –جسر التنمية–، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد:63، 2007، ص:9.

أما عند حالة نقص التشغيل فإنها تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني، نتيجة للتوسع في الصناعات الحربية و الفروع الأخرى التي تتوقف عليها و بالتالي تشغيل العمال المتعطلين، و لكن هذا الأثر الايجابي يكون في الدول المتقدمة فقط. بينما تؤثر بالسلب على الدول النامية التي تعتمد في إعداد جيوشها و معداتها على الدول الخارجية من خلال الاستيراد، مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان مدفوعاتها، و عجز في ميزانياتها العامة قد يصاحبه آثار تضخمية.[1]

3. من ناحية تركز و توجه النفقات العامة:

كذلك توجيه النفقات العامة و تركزها يمثل عامل مهم في التأثير على المستوى العام للأسعار و بالتالي يساهم في حدوث التضخم من عدمه، فمثلا إذا تركزت النفقات العامة على تشجيع الاستثمار فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض في سعر الناتج النسبي، و السبب في ذلك يعود إلى زيادة العرض عن الطلب فيتكون التوازن العام عند المستوى من الأسعار أقل من المستوى السابق لها. أما إذا تركزت النفقات العامة و تم توجيهها نحو الاستهلاك و تشجيعه، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة أسعار المنتوجات بسبب زيادة الطلب عليها[2]، و هذا يكون خاصة لدى الدول النامية المتميزة بالجمود و اللامرونة في الجهاز الإنتاجي الذي يعجز عن الاستجابة على هذا الطلب الزائد مما يتولد عنه ضغوط تضخمية. بينما قد تتوقف هذه الزيادة في الأسعار و تبدأ بالانخفاض إذا ما كان ارتفاعها حافزا للمنتجين للتوسع في الإنتاج، و هذه الحالة نجدها خاصة في الدول المتقدمة ذات الجهاز الإنتاجي المرن.

4. من ناحية الطريقة التي تم بها تمويل الإنفاق العام:

إن تأثير الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار يتوقف بصورة أساسية على الوسيلة التي يتم بها تمويله، فالزيادة المضطردة في النفقات العامة أدت إلى ضرورة البحث عن مصادر إضافية للإيرادات العامة غير الإيرادات العادية كالضرائب لتغطية هذه الزيادة، بحيث لجأت معظم الدول إلى التوسع في إصدار القروض العامة الداخلية و الخارجية، و إلى مصدر آخر كملاذ أخير و الذي هو " الإصدار النقدي الجديد" المعروف بالتمويل بالتضخم، هذا الأخير الذي ثار جدلا واسعا في الفكر المالي بين مؤيد و معارض له.*

و كقاعدة عامة فانه إذا تم تمويل الإنفاق العام عن طريق خلق قوة شرائية جديدة (الإصدار النقدي)، فإن الأسعار ترتفع بصورة ملحوظة إذا كان الاقتصاد قد بلغ حالة التشغيل الكامل للقوى الإنتاجية، أو كان يعاني من اختناقات معينة- نتيجة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي- تجعله عاجزا عن الاستجابة للطلب المتزايد الناتج

[1]: سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص:73-74، بتصرف الطالبة.

[2]: طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص: 145.

*: سبق التطرق بالتفصيل إلى طرق التمويل المعتمدة (مع ذكر حجج كل من المؤيدين و المعارضين)، انظر للمبحث الثاني من هذا الفصل.

عن الإنفاق العام الإضافي. أما إذا تمويله عن طريق تحويل جزء من القوة الشرائية من الإنفاق الخاص إلى الإنفاق العام، فإن المستوى العام للأسعار يتأثر بدرجة أقل- و قد لا يتأثر على الإطلاق- من الإنفاق العام الإضافي.[1]

فسياسة تمويل الإنفاق العام من خلال خلق النقود يتم إتباعها من قبل العديد من دول العالم. و تكتسب هذه السياسة أهمية خاصة في الدول التي تكون غير قادرة على تفعيل برامج الضرائب أو إدارتها بصورة فعالة من أجل الحصول على الإيرادات الكافية. و هناك فرضية سائدة في الأدبيات الاقتصادية فحواها أن هذا النوع من تمويل العجز يسبب ضغوطا تضخمية من خلال زيادة الكمية المعروضة من النقود. و كلما ازدادت معدلات التضخم ازداد الإنفاق العام بمعدلات أسرع من الإيرادات الحكومية، مما يدفع بالحكومة لإصدار المزيد من النقود.

و السبب في ذلك أن إيرادات الحكومة بالقيم الاسمية تعتبر ثابتة في المدى القصير، ومن ثم فإن قيمها الحقيقية تنخفض في مواجهة معدلات التضخم العالية. و في الوقت ذاته، فإن التزامات الحكومة المتمثلة في أوجه الإنفاق العام المختلفة غالبا ما تكون بالقيم الحقيقية، مما يعني أن الإنفاق بالقيم الاسمية يرتفع بالتزامن مع الزيادة في الأسعار.[2] و حتى لو تمت مساواة الإيرادات العامة مع النفقات العامة في المدى الطويل، فإن هيكل التباطؤ في آلية الموازنة الحكومية تخلق عجزا بالقيم الحقيقية و كذلك الاسمية في ظل وجود التضخم.

يمكن توضيح أثر التمويل بالتضخم على المستوى العام للأسعار في كل من الدول المتقدمة و المتخلفة و كذلك في ظل حالة العمالة الكاملة من خلال الأشكال البيانية كما يلي:

الشكل رقم (3-4): تأثير التمويل التضخمي في ظل مرونة لانهائية لعرض الإنتاج الوطني على المستوى العام للأسعار (حالة الدول المتقدمة).

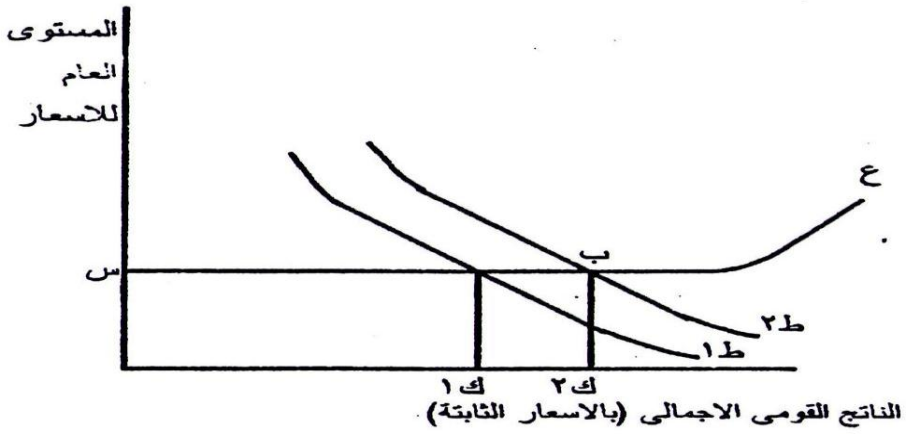

المصدر: المرسى السيد حجازي، **مبادئ الاقتصاد العام**، مرجع سبق ذكره، ص:272.

[1]: مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي: نظرية مالية الدولة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، بدون طبعة، 1999، ص:93.

[2]: عبد الرزاق الفارس، **الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الثانية، 2001، ص: 146.

لو حللنا ظروف الدول المتقدمة لوجدنا أنه توجد بها عادة القاعدة الصناعية، و تتوفر على الكفاءات و المهارات الإدارية و التنظيمية، كما توجد بها الإمكانيات الرأسمالية للتوسع الإنتاجي بمعنى أنه إذا ما واجهت الدولة أزمة من أزمات الركود و الانكماش فيكون في هذه الحالة استخدام التمويل بالتضخم بصورة مؤقتة علاجا ملائما، كما أنه لا يؤدي إلى زيادة هامة في المستوى العام للأسعار حيث ترتفع درجة مرونة عوامل الإنتاج. فإذا افترضنا جدلا وجود درجة لانهائية من مرونة العرض الإنتاج الوطني فإن منحنى العرض للناتج الوطني يأخذ في هذه الحالة شكل الخط المستقيم الموازي للمحور الأفقي، و يعني ذلك أن التمويل التضخمي لن يؤدي إلى زيادة مستوى الأسعار و إنما سيؤدي فقط إلى زيادة الناتج الوطني الحقيقي كما يظهر في الشكل رقم (3-4)، بحيث يوضح أن التمويل بالتضخم في ظل المرونة اللانهائية لعرض الإنتاج الوطني يؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني من المستوى **ك1** إلى المستوى **ك2** بينما يظل مستوى الأسعار ثابتا عند **س1**.

بينما لا تتوفر مثل هذه الظروف الاقتصادية في الدول المتخلفة، حيث تكون مرونة عرض الإنتاج الوطني منخفضة بسبب الافتقار إلى قطع الغيار التي يتم استيرادها عادة و نقص المهارات التنظيمية و الإدارية و عدم توافر الكفاءات العمالية الماهرة اللازمة لأي توسع اقتصادي و أخيرا الافتقار إلى الصرف الأجنبي اللازم للتوسعات الرأسمالية السريعة. من أجل ذلك يكون منحنى العرض في تلك الدول يقترب من الخط الرأسي كما يوضحه الشكل رقم (3-5)، و الذي يوضح أن استخدام التمويل بالتضخم لن يؤدي إلى زيادة كبيرة في حجم الإنتاج الوطني (أي حوالي ك1ك2) بينما يؤدي إلى زيادة كبيرة في الأسعار و ذلك لضآلة مرونة عرض الإنتاج الوطني في تلك الدول للأسباب السالف ذكرها.

الشكل رقم (3-5): تأثير التمويل التضخمي على المستوى العام للأسعار في الدول المتخلفة.

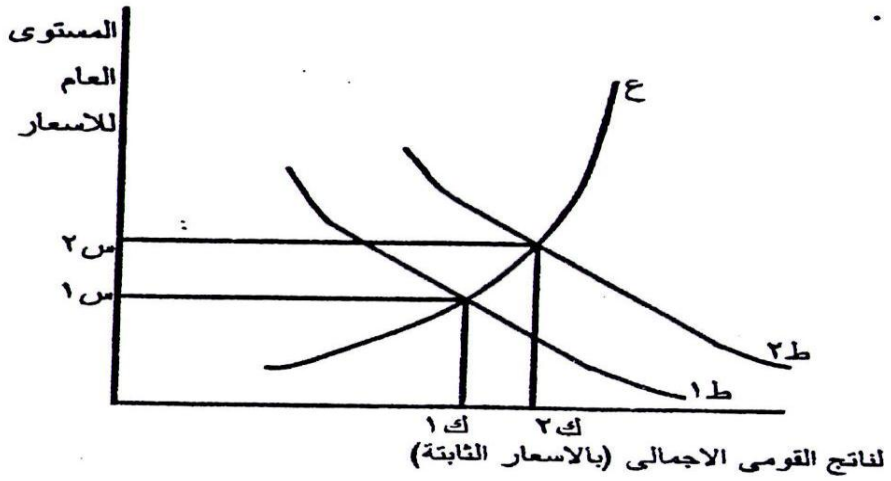

المصدر: المرسي السيد حجازي، المرجع السابق، ص:273.

أما في حالة العمالة الكاملة لعوامل الإنتاج، فإن استخدام التمويل بالتضخم سيؤدي إلى زيادة عرض النقود و هذه الأخيرة سيؤثر بشكل مباشر على المستوى العام للأسعار و الذي يرتفع بصورة كبيرة و ذلك لأن مستوى الإنتاج الوطني لا يمكن زيادته كما يظهر في الشكل أسفله، حيث يتضح لنا من خلاله أن مرونة العرض عند مستوى الطلب الكلي على الإنتاج الوطني تعادل الصفر، بحيث يأخذ منحنى العرض شكل الخط الرأسي و نتيجة للتمويل التضخمي فإن الأثر الوحيد الذي سيترتب على ذلك هو زيادة مستوى الأسعار من س1 إلى س2 بينما يظل حجم الإنتاج الوطني ثابتا عند مستوى العمالة الكاملة ك*.

الشكل رقم (3-6): تأثير التمويل التضخمي على المستوى العام للأسعار في حالة العمالة الكاملة.

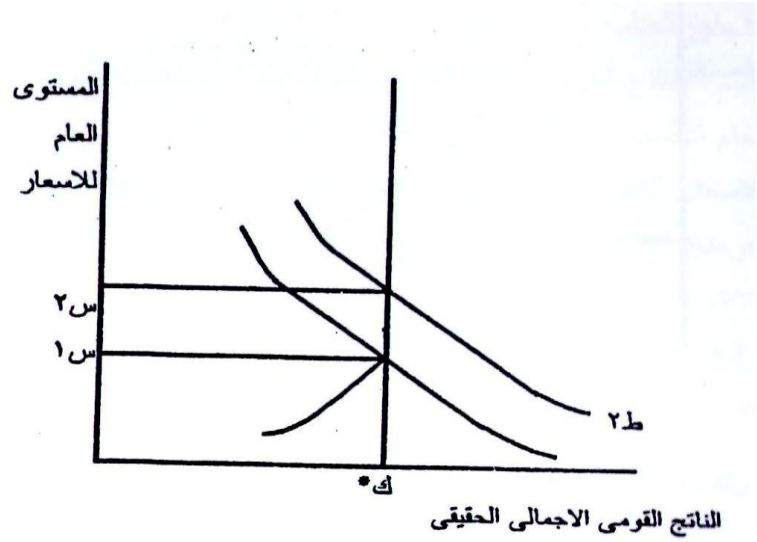

المصدر: المرسي السيد حجازي، المرجع السابق، ص:275.

و مما هو جدير بالذكر في الأخير كخلاصة قول، أن الأثر التوسعي للنفقات العامة على المستوى العام للأسعار يختلف من دولة لأخرى و هو يعتمد على جملة من العوامل منها: هيكل كل من الإيرادات و النفقات، هيكل السياسات المالية والنقدية، و كذلك على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي و حالة الاقتصاد.

ثانيا: تحليل الأثر الانكماشي للنفقات العامة على المستوى العام للأسعار.

تهدف سياسة الإنفاق العام بصفة عامة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و الذي يتضمن بدوره تحقيق للاستقرار في المستوى العام للأسعار و بالتالي التحكم في التضخم. و هذا طبعا يكون من خلال حسن استخدام النفقات العامة من ناحية حجمها و اتجاهها.

فالتوسع في النفقات العامة هو أسلوب يتم استخدامه لمعالجة الكساد و الركود، و هذا تطبيقا للمنهج الكينزي الذي يعتبر أهم من أشار إلى فعالية السياسة المالية وبالخصوص من خلال التوسع في النفقات العامة في دعم الإنعاش الاقتصادي، بحيث أن هذا الاتجاه يؤثر على المستوى العام للأسعار بشكل كبير من خلال أنه يعمل على ارتفاعه ، بحيث يتزايد أكثر لما يصل الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل أو في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، مما يؤدي في النهاية إلى ظهور ضغوط تضخمية .

أما التخفيض في النفقات العامة فهو أسلوب يتم استخدامه لعلاج التضخم و التخفيف منه، فسياسة الإنفاق العام الآن لم تعد مقتصرة فقط على علاج أزمات الركود و إنما امتدت لعلاج أزمات التضخم أيضا، ففي فترات التضخم أين يزيد الطلب زيادة تفوق قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع و الخدمات لابد من أن تتجه السياسة المالية إلى تقييد الطلب عن طريق خفض الإنفاق العام حتى يمكن وقف الضغط التضخمي و إعادة التوازن و الاستقرار إلى النظام الاقتصادي.

فتخفيض الإنفاق العام يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات باعتبار أن الإنفاق العام أو الحكومي هو جزء من الطلب الكلي، و انخفاض هذا الأخير يدفع بالمعدل العام للأسعار نحو الانخفاض و منه وقف الضغط التضخمي. و بالتالي فإن الأثر الانكماشي للنفقات العامة يؤدي إلى تخفيض المستوى العام للأسعار.

و طبعا يكون هذا التخفيض باستحداث فائض في الميزانية، يتوقف على حجم الفجوة التضخمية المراد القضاء عليها، أو بالتأثير على حجم الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري، و بما أن كبح الاستثمار يعني تخفيض الإنتاج و الزيادة في مشكل البطالة، يبقى الاستهلاك الخاص هو محور عمل السياسة المالية بأداتها الانفاقية لسهولة التأثير فيه و تسييره كذلك. بحيث تقوم الحكومة بوقف الزيادة في الأجور، رفع معدلات الضرائب المباشرة و غير المباشرة، رفع قيمة الاشتراكات الاجتماعية و خفض في الإعانات الاجتماعية و قروض الاستهلاك.[1]

[1]:سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة- الجزائر-، 2006، ص:74.

و لكن من جانب آخر يمكن أن تلجأ الدولة إلى نوع آخر من النفقات العامة الذي يساهم بطبيعته في تثبيت المستوى العام للأسعار ألا و هو الإعانات الاقتصادية، التي تعمل على إبقاء أثمان بعض السلع الأساسية منخفضة و تمكن المستهلك من الحصول على هذه السلع في النهاية بهذه الأثمان المنخفضة، حيث أن هذه الإعانة قد تمنح في إحدى مراحل الإنتاج ، إما في مرحلة إنتاج السلعة النهائية (الاستهلاكية) و إما في مرحلة إنتاج السلع الأساسية التي تستخدم كمدخلات في إنتاج السلعة النهائية. مثال ذلك إعانات الاستغلال التي تمنح لمنتجي السلع النهائية بقصد تمكينهم من بيعها للمستهلكين بأقل من ثمن التكلفة.[1]

و يمكن توضيح الأثر الانكماشي للنفقات العامة على المستوى العام للأسعار من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-7): الأثر الانكماشي للنفقات العامة على المستوى العام للأسعار.

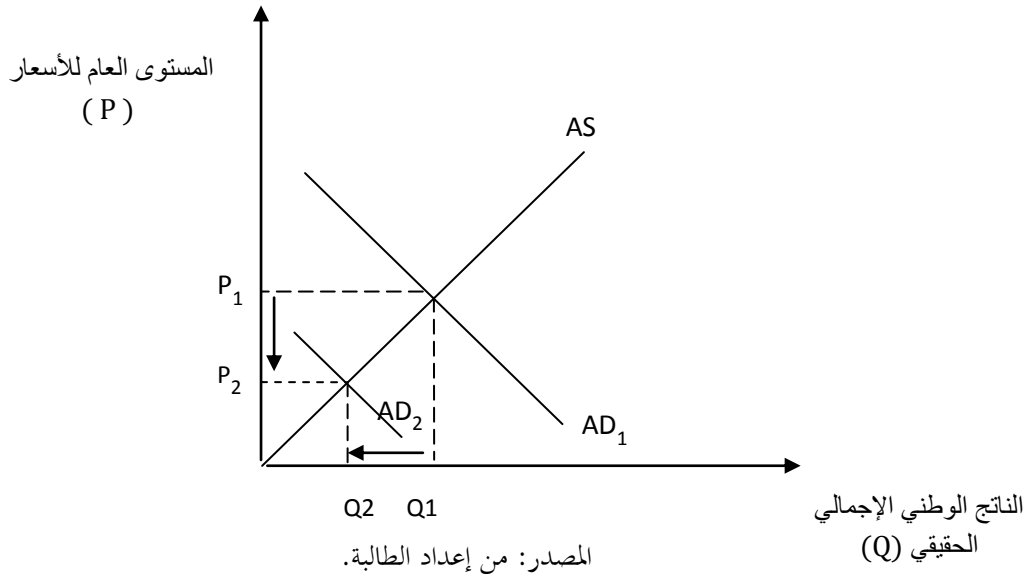

المصدر: من إعداد الطالبة.

كما يوضح الشكل أعلاه، فإن تخفيض الإنفاق العام أدى إلى انخفاض الطلب الكلي(باعتبار الإنفاق العام هو جزء من الطلب الكلي) بحيث انتقل من AD1 إلى AD2، و هذا الأخير دفع الأسعار إلى الانخفاض من المستوى P1 إلى P2 مع انخفاض نسبي للناتج الوطني الإجمالي من Q1 إلى Q2 .

[1]: محمد دويدار،مرجع سبق ذكره، ص ص: 145.

المطلب الثاني: أهم الدراسات التجريبية حول العلاقة بين الإنفاق العام و التضخم.

الحجم الأمثل للإنفاق العام هو أحد المواضيع الأكثر جاذبية في دراسات السياسة المالية و المالية العامة، و هذا نظرا لدوره و آثاره الكبيرة و المؤثرة على الاقتصاد بشكل عام. و عليه فإنه قد قدمت عدة دراسات تجريبية حول ذلك و التي من بينها دراسات حول آثاره على التضخم و علاقته به، باستخدام مفاهيم التكامل المشترك و السببية لجرا نجر- مرتكزة في ذلك على بلدان و فترات زمنية مختلفة- إلا أن المثير للجدل و الانتباه هو أن النتائج التجريبية للدراسات كانت مختلفة من بلد إلى آخر، مختلفة من ناحية اتجاه العلاقة السببية و الآثار قصيرة الأجل مقابل الطويلة.

و عليه تكملة للإطار النظري الخاص بموضوعنا، سنحاول فيما يلي سرد أهم الدراسات التجريبية التي لها علاقة بموضوعنا ألا و هي المتناولة لـ "الأثر أو العلاقة بين الإنفاق العام و التضخم" في العديد من الدول سواء النامية أو المتقدمة.

أولا: تحليل قياسي لأثر الإنفاق العام (الجاري و الرأسمالي) على التضخم في نيجيريا:[1]

قامت هذه الورقة بدراسة أثر الإنفاق العام بشقيه الجاري و الرأسمالي(الاستثماري) على التضخم في نيجيريا للفترة 1980-2006، حيث أخذت معدل التضخم (INF) كمتغير تابع بينما الإنفاق العام بشقيه الجاري (REXP) و الرأسمالي (CEXP) كمتغيرات مستقلة، و عليه أخذ النموذج الشكل الرياضي التالي:

$$INF= f (REXP, CEXP)$$

اتبعت الدراسة **خطوات** التحليل القياسي التالية: اختبار ديكي فولر (ADF) للاستقرارية، ثم اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المشترك و من ثم تقدير النموذج في النهاية. و عليه كانت **أهم النتائج** كما يلي: كافة متغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الأولى عند المستوى 5%، وجود 3 معادلات تكاملية (cointegrating equations) عند المستوى 5% تدل على وجود علاقة تكامل متزامن ما بين المتغيرات في المدى الطويل، و عليه اتجهت الدراسة إلى نموذج تصحيح الخطأ (ECM) بتحليل ديناميكي، و عند تقديره اتضح أن بعض التأخيرات (من 1 إلى 5) قد أعطت نتائج متباينة في اتجاه تأثير كل من الإنفاق الجاري و الرأسمالي نحو معدل التضخم و هذا ما بين تأثير طردي و آخر عكسي، و كان معامل التحديد المعدل $\bar{R}^2$ قد أخذ نسبة 93.1 %: بمعنى أن المتغيرات المستقلة تتحكم بنسبة عالية في التغيرات التي تحدث في معدل التضخم.

[1] : Nwaoha , William Chimee, **An econometric analysis of the effect of puplic spending (recurrent & capital) on inflation in Nigeria**, working paper, department of business studies, Abia state polytechnic, Nigeria.

ثانيا: تحليل نقدي لأثر الإنفاق العام و عرض النقود على معدل التضخم في غانا:[1]

قامت هذه الرسالة بدراسة أثر الإنفاق العام و عرض النقود على معدل التضخم في غانا خلال الفترة 1985-2005، معتمدة في ذلك على تقنيات الاقتصاد القياسي. حيث من أجل ذلك تم اعتبار أن كل من الإنفاق العام (مأخوذ كنسبة من PIB) ذو الرمز (GE) و عرض النقود(مأخوذ كمعدل نمو) ذو الرمز (MS) متغيرات مستقلة، بينما معدل التضخم (Y)متغير تابع، و عليه أخذ نموذج الدراسة الشكل التالي:

$$Y_t == \beta_0 + \beta_1 GE_1 + \beta_2 MS_2 + \varepsilon_t$$

فالرسالة قد **اعتمدت** على نموذج الانحدار المتعدد، و عند تقديره **تبين** وجود علاقة عكسية مابين المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع، بمعنى أنه كلما زادت الحكومة من الإنفاق كلما انخفض معدل التضخم في غانا ونفس الشيء بالنسبة لعرض النقود مع التضخم.كذلك تبين أنه لا توجد معنوية إحصائية للنموذج، حيث أن احتمالات المتغيرات كانت أكبر بكثير من الاحتمال 5%, بالإضافة إلى أنه تبين أن المتغيرات المستقلة تتحكم في التغيرات التي تحدث في معدل التضخم بنسبة ضئيلة قدرت بـ 7% استنادا على قيمة معامل التحديد.

و عليه خلصت الرسالة إلى أن كل من المتغيرين المستقلين ألا و هما الإنفاق العام و عرض النقود لا يؤثران في معدل التضخم في الاقتصاد الغاني.

ثالثا: اختبار السببية بين النمو الاقتصادي، الإنفاق العام و معدل التضخم في نيجيريا: [2]

تناولت هذه الدراسة الموضوع أعلاه في نيجيريا خلال الفترة 1970- 2010، معتمدة في ذلك على ثلاث متغيرات هي: النمو الاقتصادي (gdp)، الإنفاق العام (gxp) و معدل التضخم (inf)، و مستخدمة نموذج (VAR) من أجل تحليل العلاقات السببية بين المتغيرات المذكورة، وعليه فإن نموذج الدراسة قد أخذ الشكل التالي:

$$U\,(VAR) = (gdp, gep, inf)$$

اتبعت الدراسة من أجل ذلك، **خطوات** التحليل القياسي التالية: دراسة استقرارية المتغيرات باستخدام اختبار (ADF) و P.Perron، اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن ثم في الأخير اختبار السببية لجرا نجر.

[1] : Francis Agbewali, **Critical analysis of the impact of government expenditure & money supply on inflation rate in Ghana**, master thesis (MBA), Maastricht university, Netherland, 2011.

[2] : Olaiya, Sam, Ayo, Nwasa**, A trivariate causality test among economic growth,government expenditure & inflation rate in Nigeria**,paper, Research Journal of Finance & Accounting, 2012.

و عليه كانت **أهم النتائج** كالتالي:

- كافة المتغيرات مستقرة أو بالأحرى متكاملة من الدرجة الأولى.
- اختبار التكامل المتزامن أظهر وجود علاقة تكامل متزامن في المدى الطويل بين المتغيرات و عليه اتجه النموذج نحو نموذج معامل تصحيح الخطأ (VECM).
- اختبار السببية أظهر وجود تدفق ثنائي الاتجاه بين النمو الاقتصادي و الإنفاق العام في المدى القصير و الطويل، تدفق أحادي الاتجاه لكل من الإنفاق العام و النمو الاقتصادي نحو معدل التضخم في المدى القصير بينما لايوجد أي رد فعل من معدل التضخم نحو المتغيرات الأخرى.

و في الأخير خلصت الدراسة إلى أنه في ظل هذه النتائج، لابد من الدولة أن تقوم بترشيد و تخفيض الإنفاق العام للتحكم و التخفيض من معدلات التضخم.

رابعا: العلاقة بين الإنفاق العام و التضخم في البلدان المتوسطية:[1]

درست هذه الورقة الموضوع أعلاه خلال الفترة 1970-2009 للبلدان الأوروبية المتوسطية (اسبانيا، البرتغال، فرنسا، ايطاليا، اليونان، قبرص، مالطا)، مستخدمة في ذلك متغيرين هما التضخم (مؤشر أسعار المستهلك) ذو الرمز(NCPI) و الإنفاق العام (مأخوذ كنسبة من PIB) ذو الرمز(TEGG).

اتبعت الدراسة في تحليلها القياسي **الخطوات** التالية: دراسة وصفية للمتغيرات، اختبار الارتباط بين المتغيرات، دراسة استقرارية المتغيرات، اختبار التكامل المشترك أو المتزامن لجوهانسن و اختبار السببية لجرانجر.

و عليه كانت **أهم النتائج** كما يلي:

– الإنفاق العام متكامل من الدرجة الأولى بالنسبة لخمسة دول(قبرص، فرنسا، اليونان، البرتغال، اسبانيا) و متكامل عند الدرجة صفر بالنسبة لايطاليا و مالطا، بينما معدل التضخم كان متكامل من الدرجة الثانية عند كافة الدول باستثناء مالطا.

– اختبار التكامل المتزامن أظهر وجود علاقة تكامل متزامن في المدى الطويل بين المتغيرات في البرتغال فقط. و بالنسبة لاختبار السببية فقد أظهر نتائج متباينة، حيث أظهر وجود تدفق ثنائي الاتجاه بين المتغيرات عند ايطاليا(المستوى 1%، في المدى القصير)، تدفق أحادي الاتجاه من التضخم نحو الإنفاق العام عند البرتغال (في المدى الطويل) بينما تدفق أحادي الاتجاه من الإنفاق العام نحو التضخم في المدى القصير لكل من فرنسا (المستوى1%)، قبرص (المستوى10%)، مالطا (المستوى1%) و اسبانيا (المستوى 5%).

[1] : Francesco, Roberto, Gian, The **nexus between puplic expenditure & inflation in the Mediterranean countries**, paper, Cosimo magzzino, Roma, Italy, 2011.

في الأخير **خلصت** الدراسة إلى أنه لا يوجد دليل واضح على أن اتجاه التأثير يكون دائما من الإنفاق العام إلى التضخم و العكس صحيح كذلك. حيث أن ما قيل و افترض في النظريات الاقتصادية ليس مطابق على بلدان البحر الأبيض المتوسط، و أنه بالتأكيد النتيجة تخضع للفترة الزمنية و طبيعة الإحصائيات بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة كذلك.

المطلب الثالث: سياسة الإنفاق العام و موقعها من منحنى فيليبس.

من خلال دراستنا لمنحنى فلييبس، فإنه توصلنا إلى نتيجة مهمة تتمثل في أن راسمي السياسة الاقتصادية يجب عليهم القيام بالمراجحة؛ الدفاع عن استقرار الأسعار و السماح بارتفاع معدلات البطالة أو العكس، إلا أن سنوات السبعينيات و الثمانينات أدخلت الشك في مصداقية منحنى فيليبس بسبب حدوث ظاهرة الركود التضخمي، لذلك سنقوم باستعراض القراءات المتباينة لموقع سياسة الإنفاق العام من منحنى فيليبس لدى أهم المدارس الاقتصادية الحديثة.

أولا: القراءة الكينزية لموقع سياسة الإنفاق العام من منحنى فيليبس:

في ظل النظام الكينزي فإن سياسة التوسع في الطلب الكلي المتمثلة في زيادات متتالية في الإنفاق العام يترتب عليه سلسلة من الانتقالات في الطلب الكلي و ينتقل الأثر بدوره إلى منحنى فيليبس حيث أنه بارتفاع الطلب الكلي الناتج عن سياسة الإنفاق العام التوسعية ستؤدي إلى زيادات في الناتج و التشغيل و الأسعار، فتنخفض معدلات البطالة و تزداد الأجور النقدية، و النتيجة التي نخلص إليها أن النموذج الكينزي يقر أيضا بالإحلال المتبادل بين البطالة و التضخم، فمعدلات نمو عالية في الطلب سيناظرها مستويات منخفضة من البطالة و مستويات مرتفعة من التضخم، و نمو بطيء في الطلب يعني معدلات تضخم منخفضة و معدلات بطالة مرتفعة.[1]

و لكن السؤال المطروح في هذا المجال، بما أن التحليل كان في الأجل القصير، هل تنطبق هذه العلاقة في الأجل الطويل؟ إن افتراضنا الأساسي أن مستوى الأسعار المتوقع ثابت في الأجل القصير، حيث أن هذا الأخير يتوقف على سلوك الأسعار في الماضي، و لكن مع مرور الوقت فإن مستوى الأسعار سيرتفع و بالتالي فإنه في الأجل الطويل تتواءم الأسعار المتوقعة مع الأسعار الفعلية، فعارضو العمل يدركون التضخم الذي وقع –زوال الخداع النقدي[*] – نتيجة سياسة الإنفاق العام التوسعية، و يعود الدخل التوازني إلى المستوى الأولي بمعنى

[1]: وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**،مكتبة حسن العصرية، لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص:188.

[*]: و هو الانتقاد الذي وجهه فريدمان للسياسة التوسعية الكينزية حيث قال:" يمكننا أن نخدع الجميع لفترة معينة أو بعض الأفراد لمدة طويلة، و لكن أن نخدع الجميع لمدة طويلة فهذا مستحيل"، حيث أوضح من خلال هذا، أن سياسة الإنفاق العام التوسعية غير فعالة في الأجل الطويل و ذلك بسبب الخداع النقدي.

أنه طالما أن عارضي العمل يقدرون التضخم الناتج عن سياسة الإنفاق العام بصفة دقيقة فإنهم يطالبون بارتفاع أجورهم النقدية بنفس نسبة ارتفاع مستوى الأسعار، و عند هذه النقطة فإن الأجور الحقيقية ستعود إلى مستواها الأولي.

و يمكننا تفسير الآثار طويلة الأجل من خلال نظرية NAIRU*، حيث أنه إذا كان هناك اختلاف بين معدل البطالة الفعلي و بين NAIRU فإن معدل التضخم سيرتفع حتى يتساوى معدل البطالة مع NAIRU، و طالما ظلت البطالة أقل من NAIRU سيميل التضخم نحو الارتفاع، و العكس في حالة ارتفاع البطالة عن NAIRU، و بالتالي فإن منحنى فليبس في الأجل الطويل هو خط رأسي يمد عند NAIRU.[1] و نستنتج من هذا أن هناك حدا أدنى لمستوى البطالة يمكن للاقتصاد المواصلة عنده على المدى الطويل حيث أنه لا يمكن للدولة أن تدفع بمعدل البطالة أدنى من NAIRU لفترة دون استثارة التضخم.

ثانيا: قراءة الكلاسيكيون الجدد لموقع سياسة الإنفاق العام من منحنى فيليبس:

إن السمة الرئيسية لتحليل هذه المدرسة، يتجلى فيما يعرف بفرضية التوقعات الرشيدة** التي تم استخدامها في تحليل الطلب الكلي و العرض الكلي، و الفرضية الأساسية التي تقوم عليها هذه المدرسة هي المرونة التامة للأجور و الأسعار، فارتفاع الأسعار ينتج عنه فورا ارتفاع في الأجور و ذلك لغياب الخداع النقدي، حيث أن العمال يطالبون برفع أجورهم الحقيقية مساوية للأجور الاسمية و يقر هذا النموذج بأن السياسة المتوقعة ليس لها أثر على الناتج، فقط السياسة غير المتوقعة هي التي لها أثر على الناتج.[2]

1. فعالية سياسة الإنفاق العام المتوقعة و غير المتوقعة:

إن قيام الحكومة بزيادة الإنفاق العام سيؤدي إلى انتقال منحنى الطالب الكلي إلى اليمين و أصبح التوازن عند النقطة "2" و ارتفع كل من الناتج و المستوى العام للأسعار، حيث أن هذا الانتقال غير متوقع، و في حالة ما إذا توقع الأفراد قيام الحكومة بهذه الزيادة في الإنفاق العام لتخفيض معدلات البطالة، فسياسة الإنفاق العام تكون متوقعة، و نظرا لأن توقعات العمال رشيدة فإنهم يعلمون أن ارتفاع منحنى الطلب الكلي سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار مما يجعلهم يطالبون برفع أجورهم مما ينقل منحنى العرض الكلي إلى اليسار و بالتالي فإن الناتج لن يزيد نتيجة سياسة الإنفاق العام التوسعية المتوقعة و هذا ما يوضحه الشكل التالي:

---

*: هو يمثل معدل البطالة الطبيعي (سبق شرحه في الفصل الثاني)، انظر ص: 87.

[1]: بول.آ.ساموبلسون و ويليام.د.نورد هاوس، مرجع سبق ذكره، ص: 623، بتصرف الطالبة.

**: نظر الاقتصاديون –خاصة النقديين– للتوقعات على أنها توقعات موائمة تكون نتيجة لخبرة سابقة من خلال تحليل الماضي.

[2]: وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص: 189.

الشكل رقم (3-8): الآثار قصيرة الأجل لسياسة الإنفاق العام التوسعية المتوقعة.

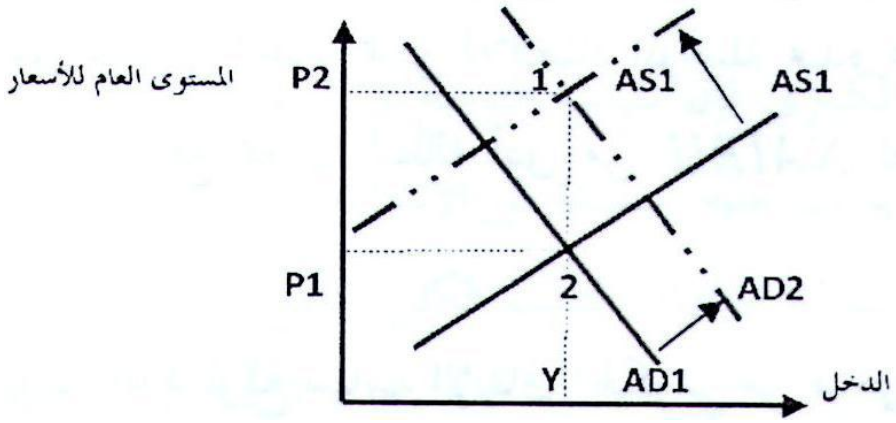

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، المرجع السابق، ص:190.

و النتيجة التي نخلص إليها أن سياسة الإنفاق العام المتوقعة ليس لها أثر على الاستقرار الاقتصادي حيث هذه النتيجة سميت بفرض عدم فعالية السياسة.

2. الأثر السلبي لسياسة الإنفاق العام التوسعية:

يمكن لسياسة الإنفاق العام التوسعية أن تؤثر سلبا على الاقتصاد، فلو أن الأفراد كانت توقعاتهم عن سياسة الإنفاق العام التوسعية أكثر من تلك المنفذة، فهنا يمكن لهذه السياسة أن تخفض الناتج و بالرجوع إلى الشكل التالي(3-9) فإن زيادة الإنفاق العام تنقل منحنى الطلب الكلي إلى AD_2 و كما رأينا سابقا أن التوقعات الرشيدة للعمال تنقل منحنى العرض إلى AS_2 بسبب توقع ارتفاع الأسعار، و لنفترض أن السياسة التوسعية للإنفاق العام حققت فعلا أقل ما كانت تتوقع الحكومة، حيث أن الطلب الكلي لم ينتقل إلا إلى AD_2 فإن الاقتصاد سيظل عند النقطة "3" و هذا ما يؤدي إلى انخفاض الناتج إلى Y_3بينما ترتفع للأسعار إلى P_3.

الشكل رقم (3-9): الآثار السلبية للسياسة الإنفاق العام في ظل نموذج الكلاسيكيون الجدد.

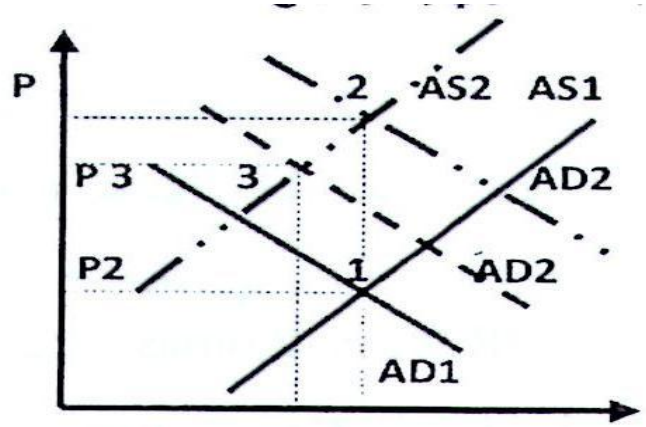

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، المرجع السابق، ص:190.

إن النتيجة التي نخلص إليها من تحليلنا السابق هي أن واضعي السياسة الاقتصادية في ظل هذا النموذج يستطيعون أن يعلموا نتائج قراراتهم دون معرفة توقعات الأفراد بالنسبة لهم.

خلاصة الفصل الثالث:

خلصنا من هذا الفصل بأن النفقات العامة تؤثر على الأسعار بشكل متفاوت تماشيا مع التفاوت في مستوى النشاط الاقتصادي العام. فمثلا يكون أثر الزيادة في النفقات العامة على الأسعار قليل في حالة الركود الاقتصادي، و يكون هذا الأثر كبير في حالة الازدهار الاقتصادي مما يؤدي في النهاية إلى إمكانية حدوث تضخم.

فأثر الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار بصفة عامة يتحدد على ضوء حجم الإنفاق العام و اتجاهه (توسعي أو انكماشي) –الذي يتماشى مع الوضعية الاقتصادية حيث تزيد من الإنفاق العام في أوقات انكماش النشاط الاقتصادي حين يحجم الأفراد عن القيام بالنشاط الاستثماري، و تحد من الإنفاق العام في أوقات التوسع الاقتصادي للحد من التضخم–، نوعية هذا الإنفاق و مدى إنتاجيته، تركز و توجه الإنفاق العام، مدى مرونة الجهاز الإنتاجي، دون نسيان كذلك الطريقة التي يمول بها و التي يتوقف عليها التأثير بصورة أساسية، فإذا كان التمويل يكون عن طريق خلق قوة شرائية جديدة فإن الأسعار ترتفع بصورة ملحوظة خاصة إذا كان الاقتصاد قد بلغ حالة التشغيل الكامل أو كان يعاني من اختناقات معينة. أما إذا تم تمويله عن طريق تحويل جزء من القوة الشرائية من الإنفاق الخاص إلى الإنفاق العام، فان المستوى العام للأسعار يتأثر بدرجة أقل.

و بعد الانتهاء من دراسة الإطار النظري لمحوري الدراسة و المتمثلين في الإنفاق العام و التضخم و تحليل أثر سياسة الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار أو بالأحرى على التضخم، و الوصول إلى نتائج نظرية، أصبح من اللازم معرفة مدى انطباق هذه النتائج النظرية على معطيات الاقتصاد الجزائري. و هذا ما سنتطرق إليه في الفصل القادم و الأخير من هذه الرسالة.

الفصل الرابع:

انعكاس سياسة الإنفاق العام في الجزائر على معدلات التضخم للفترة 2011-1990

تمهيد:

لقد استعرضت الدراسة في الفصول السابقة الإطار النظري لسياسة الإنفاق العام و مدى تأثيرها على المستوى العام للأسعار و بالتالي تأثيرها في معدلات التضخم، بحيث توصلنا من خلال الجانب النظري لهذه الرسالة إلى مجموعة من النتائج النظرية التي يتوجب علينا التأكد من مدى انطباقها على الاقتصاد الجزائري. لذلك تقوم الدراسة من خلال هذا الفصل بداية باستعراض أهم المراحل التي مرت بها السياسة الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري مع التركيز على نقاط الانعطاف التي أثرت على الاتجاه العام لهذه السياسة بصفة عامة، و سياسة الإنفاق العام بصفة خاصة.

و عليه تنطلق الدراسة من مرحلة التوجه و الانتقال إلى اقتصاد السوق عقب أزمة 1986م التي تعد نقطة الانعطاف الأولى، حيث تلتها مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية لمواجهة اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي. أما نقطة الانعطاف الثانية فكانت مع الارتفاع الطفيف لأسعار النفط سنة 1999م، و من بعد تشكيل القاعدة النظرية للسياسة الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري تنطلق الدراسة في المبحث الثاني في تحليل أثر هذه السياسة ألا و هي سياسة الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار في الجزائر(تحليل مباشر للأثر) و هذا يكون من خلال تحليل تطور كل من الإنفاق العام و معدل التضخم في الجزائر على طول فترة الدراسة بالإضافة إلى قياس أثر هذه السياسة على معدلات التضخم في الجزائر، لنتطرق في الأخير بتحليل مفصل لأثر و دور سياسة الإنفاق العام في حدوث التضخم من عدمه في الجزائر خلال فترة الدراسة، من خلال دراسة دورها في حدوث فجوة الطلب الكلي المحلي، الفجوة التضخمية النقدية و كذلك من ناحية مدى مساهمة نوعيتها في حدوثه.

و منه فإن هذا الفصل يكون مقسم إلى المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: السياسة الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2011؛
- ✓ المبحث الثاني: تحليل الأثر المباشر لسياسة الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار في الجزائر للفترة 1990-2011؛
- ✓ المبحث الثالث: تحليل دور سياسة الإنفاق العام في حدوث التضخم في الجزائر للفترة 1990-2011؛

المبحث الأول: السياسة الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2011.

شهد النصف الثاني للثمانينات من القرن 20، تغيرات عديدة في البنية الاقتصادية الدولية من تدهور في معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية، ضعف التجارة الدولية و انهيار أسعار المواد الأولية و بالأخص أسعار النفط سنة 1986 التي انخفضت إلى أقل من 13 دولار أمريكي للبرميل الواحد، و الذي انعكس بدوره على الدول النامية و منها الجزائر، بحيث أخذت مظاهر الأزمة الاقتصادية فيها شكلا جديدا وخطيرا كأحد أهم إفرازات السياسة الاقتصادية و الإستراتيجية المتبعة فيها آنذاك (تخطيط مركزي).

و في ظل ذلك، نتج في الجزائر عن هاته الوضعية أزمات هيكلية عميقة على مستوى: عجز الميزانية العامة، اختلال هيكل الأسعار ، عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات. بالإضافة إلى أزمة المديونية التي أصبحت تهدد الاستقرار الاقتصادي ، السياسي والاجتماعي، فمن جهة خدمة المديونية أصبحت تلتهم نسبة كبيرة من من حجم الصادرات الجزائرية الكلية ، ومن جهة ثانية أصبحت الدولة تقترض من أجل خدمة ديونها.

هذا الأمر استدعى الجزائر إلى إعادة رسم السياسة الاقتصادية من خلال تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص و ذلك بإتباع إصلاحات ذاتية مبنية على الأسعار كمؤشرات نسبية، لكن هذه الإصلاحات كانت بطيئة و محدودة نتيجة استفحال أزمة 1986 و زيادة حدتها. مما أجبر السلطات الجزائرية على اللجوء إلى المنظمات العالمية و التي من بينها صندوق النقد الدولي، من خلال تبنيها لجملة من الإصلاحات الاقتصادية العميقة امتدت من سنة 1989 إلى غاية 1998، ثم لتأتي مرحلة جديدة ابتداءا من سنة 1999 و التي تغيرت فيها السياسة الاقتصادية من اتجاه انكماشي إلى توسعي مستغلة في ذلك التحسن في أسعار النفط و كذلك تحسن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، و هذا ما سنحاول التطرق له في هذا المبحث بهدف التعرف على السياسات الاقتصادية المتبعة في الجزائر خلال الفترة 1990-2011.

المطلب الأول: المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري 1986-1989.

ارتأينا أنه من البديهي قبل التطرق إلى فحوى الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر في ظل برامج الصندوق النقد الدولي و كذلك الإصلاحات التي اتبعتها بعد ذلك، إلى إعطاء نظرة وجيزة للوضع الاقتصادي قبيل سنة 1990، لأن التطرق إلى ذلك يمكننا من فهم طبيعة و مسببات الإجراءات التي اتبعت بعد 1990.

فبالرغم من المجهودات المعتبرة التي بذلتها الدولة خلال فترة الستينات و السبعينات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية و بناء اقتصاد قوي من خلال إتباع أسلوب التنمية المخططة و إنشاء قطاع صناعي عمومي قوي. إلا أنه لوحظ أن الاقتصاد الوطني بدأ يعاني جملة من المشاكل و الصعوبات ابتداء من فترة الثمانينات, كان أبرزها مشكلة المديونية التي تفاقمت أعباؤها نتيجة إتباع الحكومة لسياسة التمويل الخارجي لمخططات التنمية المتعاقبة ، و كذا الركود الذي أصاب كل من القطاع الصناعي العمومي نتيجة للخلل الهيكلي الذي عانت منه المؤسسات العمومية و القطاع الزراعي بسبب عوامل طبيعية كالجفاف و عدم الاستغلال الأمثل للمستثمرات الفلاحية التابعة للدولة. و كانت أبرز مشكلة عانى منها الإقتصاد الوطني اعتماده شبه المطلق على أداء قطاع المحروقات سواء من حيث مدى مساهمة هذا القطاع في صادرات البلد أو من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، كل ذلك جعل الإقتصاد الوطني عرضة للصدمات الخارجية التي تحدث نتيجة تقلب أسعار المحروقات باعتبار أن أسعارها تحدد خارجيا، و هو ما حدث خلال سنة 1986 ، إذ أدى الانخفاض الحاد لأسعار المحروقات إلى أقل من 13 دولار أمريكي للبرميل الواحد إلى تعرض الاقتصاد الوطني لأزمة خطيرة أدت إلى اختلال التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني.[1]

حيث خلقت هذه الأزمة سلبيات في الإنتاج والاستثمار، الاستهلاك، التشغيل، الأسعار...الخ. وكانت هذه السلبيات أكثر وقعا في سنتي 87- 1988 أين سجلت تأثيراتها على الإنتاج الداخلي الخام خارج المحروقات الذي انخفض بنسبة 2.5% سنة 1987، و3.4% سنة 1988، و الاستثمار هو الآخر الذي انخفض سنة 1988 بنسبة 2.7%. و بالنسبة للمبادلات فقد ازداد الاستيراد من ناحية القيمة في سنة 1988(+10% لمواد الاستهلاك و12% لمواد التجهيز)، كما ارتفعت أسعار الاستهلاك 10% في حين ازداد التضخم 40% ما بين سنتي 1985-1988.[2]

---

[1]: نبيل بوفليح، **آثار برامج التنمية الاقتصادية على موازنات الدول النامية: دراسة حالة برنامج الإنعاش الاقتصادي: الجزائر2004/2001**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف-الجزائر-، 2005، ص:84.

[2]: دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص:365.

في حين بلغت الديون الخارجية في نهاية المخطط الرباعي الثاني (74-1977) حوالي 12مليار دولار لترتفع بعد ذلك ارتفاعا سريعا منتقلة من 19.8 مليار دولار سنة 1985 إلى 26.8 مليار دولار سنة 1989، و انتقلت نسبة خدمة المديونية من 50% إلى 75% سنة 1988. و يعود هذا النمو في حجم الديون إلى النمو السالب للناتج الداخلي الخام الذي ميز النصف الثاني من سنوات 1980، و تدهور سريع لملاءة الجزائر في السوق المالي الدولي، و بالنسبة للتوازنات الداخلية سجل عجز مالي بـ 14 مليار دج في قانون المالية لسنة 1986 بعد الفائض المسجل سنة 1985، و عجز في ميزانية سنة 1987بـ 12 مليار دج.[1]

هذه الوضعية الصعبة التي عرفها الاقتصاد الوطني في نهاية الثمانينات التي كانت ناتجة عن تشوّهات هيكلية عميقة و بالإضافة إلى التوترات الشديدة التي شهدها الاقتصاد العالمي والذي تميّز بفشل النظام الاشتراكي، بينت و أبرزت الحاجة الماسة إلى سياسة تصحيحية. و عليه هكذا اعتمدت الجزائر على سياسة تصحيحية ذاتية تعمل على تحرير الآلة الاقتصادية من قبضة الإدارة البيروقراطية والانتقال من الاقتصاد الموجه الذي أثبت فشله ليس في الجزائر فقط بل حتى في الدول العظمى إلى الاقتصاد الحرّ أي اقتصاد السوق بهدف إعادة التوازن الداخلي والخارجي وتحسين الأداء للاقتصاد الكلي.

- **الإصلاحات الذاتية المتخذة في ظل هذه الفترة:**

اعتمدت الجزائر ابتداء من سنة 1988 برنامجا تصحيحيا ذاتيا بغية تحقيق اللامركزية تدريجيا في عملية صنع القرار وتطوير آليات السوق هذا من جهة ومن جهة أخرى إزالة الاختلالات التي تعاني منها مالية الدولة والناتجة عن الفترة السابقة في ظل النظام الاقتصادي الموجه، و ترجم ذلك بصدور العديد من القوانين، الأوامر و المراسيم و القرارات التي تمس كل جوانب اشتغال الاقتصاد الوطني:

- قانون رقم19/87 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987 بخصوص السماح بالانتفاع الدائم بأراضي التسيير الذاتي و حل التعاونيات الفلاحية الاشتراكية و خوصصة تسييرها لصالح العمال. بالإضافة إلى وضع أسس لنظام جديد لتسيير أراضي الأملاك العامة الذي يرتكز على مبدأ عدم تدخل الدولة في تسيير التعاونيات و من ثم عدم تدخل الدولة لمساعدة التعاونيات العاجزة ماليا، و إمكانية رهن الأراضي من طرف البنك الممول في حالة العجز المالي المتكرر، و يستفيد المنتجون من ملكية جزء من الأصول الزراعية (آلات، عقارات) و حق الانتفاع بهذه الأراضي العمومية الممنوحة لهم.[2]

[1]: عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري : **الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص:103.

[2] : نفس المرجع أعلاه، ص: 104.

- قانون رقم 29/88 المؤرخ في 19 جويلية 1988 بخصوص التجارة الخارجية و فتح المجال للشركات الوطنية لإنجاز المبادلات مع الخارج و وضع حدا لإحتكار الدولة للتجارة الخارجية.
- قانون 1990 يخص علاقات العمل و الذي أضفى نوعا من المرونة على علاقات العمل من حيث التوظيف، التسريح.....الخ
- قانون رقم 01/88 المؤرخ في 1988/01/12 بخصوص استقلالية المؤسسات العمومية و الذي يهدف إلى تحقيق اللامركزية في اتخاذ القرارات، حيث يمنح هذا القانون المؤسسات درجات واسعة من الحرية (إلغاء الوصاية القطاعية في طبيعة الخدمة العامة، حرية تحديد أسعار منتوجاتها و أجور عمالها، إمكانية تحقيق استثمارات بدون المرور بالهيئة المركزية للتخطيط كما في السابق).[1]
- قانون رقم 12/89 المؤرخ في 5 جويلية 1989 يتعلق بنظام الأسعار، حيث تم التفرقة بين نظامين هما:نظام الأسعار القانونية الإدارية الموجهة أساسا لتدعيم القدرة الشرائية بشكل مباشر أو غير مباشر للأفراد أو النشاط الإنتاجي و نظام الأسعار الحرة الموجهة لتحسين عرض السلع (تشجيع مباشر للإنتاج).

المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري تحت مظلة برامج الإصلاحات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي 1989-1998.

كما سبق و أشرنا فإنه نتيجة لتراجع أسعار النفط و ارتفاع أعباء خدمة الديون الخارجية، واجه الاقتصاد الوطني صعوبات اقتصادية حادة خاصة خلال الفترة 1986-1988 جعلت السلطات المعنية آنذاك باتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات التصحيحية في المجالات المالية والنقدية ، ومجالات الأسعار والأجور وإصلاح المؤسسات العمومية سعيا منها لاستعادة التوازن الاقتصادي، وزيادة اعتماد الاقتصاد تدريجيا على قوى السوق. إلا أن نتائج هذه الإصلاحات الذاتية كانت محدودة، وما ساعد على تكريس ذلك هو تدهور الوضع السياسي والأمني، وهذا ما جعل لجوء الجزائر إلى المؤسسات المالية الدولية في نهاية 1989 أمرا حتميا، مستنجدة بسياساتها و توجيهاتها في إطار الإصلاح.

[1]: صالح مفتاح، **تطور الاقتصاد الجزائري و سماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول " الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية"، جامعة بشار- الجزائر-، أفريل 2004، ص:5.

أولى بدايات هذا الإصلاح تمت بعقد اتفاقيتين هما على التوالي:

- **برنامج الاستعداد الائتماني الأول (Stand by 1) من 31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990:**

في ضوء الأزمة الاقتصادية التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانينات ومع توقف منح القروض والمساعدات الاقتصادية للجزائر، وإصرار الجهات المانحة لهذه القروض على التوصل إلى اتفاق مع الهيئات المالية الدولية. أدى ذلك بالجزائر إلى اللجوء إلى هيئة صندوق النقد الدولي حاملة رسالة النية و الرضوخ للمبادئ العامة للصندوق، حيث تم عقد هذا الاتفاق الذي ارتكز محتواه على ما يلي:[1]

- ضرورة تخلي الدولة على السياسة الميزانية التوسعية لأنها مصدرا للتضخم و العجز الخارجي و رمز لاقتصاد المديونية، و يتم ذلك من خلال ضغط عجز الميزانية العامة و تقليل النفقات و تحرير الأسعار تدريجيا و رفع الدعم عنها.
- تبني سياسة نقدية صارمة (بخصوص تسيير الكتلة النقدية و أسعار الفائدة) .
- مراجعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي، و اقتصاره على دور المعدل و المنظم للنشاط الاقتصادي خلال فترة التحول، أي العمل على ترسيخ قواعد اقتصاد السوق.

و إن إجراءات هذا الاتفاق تمثلت فيما يلي:[2]

- ✓ تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع والخدمات وذلك برفع الدعم التدريجي على المواد المدعمة ، و من خلال قانون المالية 1990 تراجعت الجزائر عن دعم بعض القروض الموجهة للمؤسسات العمومية، إدخال بعض التعديلات وخاصة فيما يخص السجل التجاري، و كذلك إصلاح المنظومة الضريبية و الجمروكية بإصدار بعض الأحكام الجبائية، اعتماد الوكلاء لدى مصالح الجمارك و منح رخص الاستيراد للمتعاملين الخواص تمهيدا للتحرير التدريجي للتجارة الخارجية.
- ✓ إجراء تغييرات هيكلية في مجال السياسة النقدية وذلك بصدور قانون رقم 90/10 المؤرخ في 90/04/14 المتعلق بالنقد و القرض الذي يعتبر المحور الذي تدور حوله مجموع البرامج، و الذي أعطى استقلالية للبنك المركزي و حرر الدائرة الاقتصادية من التداخلات السياسية و وضع حد لآلية تمويل العجز الميزاني، بحيث جاء في المادة 78 من نفس القانون أنّ قيمة التسبيقات المقدمة للخزينة من طرف البنك المركزي نسبة لا تتعدى 10% من الإيرادات العادية للموازنة التي تعود للسنة المالية الفارطة والهدف من هذا الإجراء هو وضع حدّ للجوء الخزينة إلى البنك المركزي بهدف تمويل النفقات العامة.
- ✓ السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين جزائرية.

[1]: عبد الله بلوناس، مرجع سابق، ص: 168.

[2]: مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية**، دار الهومة، الجزائر، بدون طبعة، 2008، ص ص: 110-111.

- **برنامج الاستعداد الائتماني الثاني (Stand by 2) من 3جوان 1991 إلى 30 مارس 1992**:

لجأت الجزائر مجددا إلى صندوق النقد الدولي من أجل حصولها على الأموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية بغية إيجاد التوازنات على المستوى الكلي و عليه اتفقت الجزائر مع الصندوق على بعض الإجراءات يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

- ✓ إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي والجمركي والاستقلالية المالية للبنك المركزي (حيث قامت الجزائر بإدخال بعض التغييرات على بعض المراسيم التي تمس الرسوم على الخدمة العامة).
- ✓ تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري.
- ✓ تحرير التجارة الخارجية وكذلك الداخلية والعمل على رفع صادرات النفط.
- ✓ تشجيع أنواع الادخار والتخفيض من الاستهلاك.
- ✓ تحرير أسعار السلع و الخدمات، والحد من تدخل الدولة و ضبط عملية دعم السلع واسعة الاستهلاك بتقليل الإعانات (حيث قامت الجزائر **بتحرير** أكثر من 75% من الأسعار الخاصة بكل فروع النشاط الاقتصادي خاصة المواد الغذائية إلى جانب المواد الوسيطة و الكمالية).
- ✓ إصدار بعض التشريعات التي تحدد شروط التدخل في نطاق التجارة الخارجية والداخلية من استيراد وتصدير وفتح الحسابات بالعملة الصعبة وتنظيم تجارة الجملة.

وخلال هذه المدة تحققت النتائج التالية:[2]

- استقرار في المديونية الخارجية – المرتفعة أصلا- حيث انتقلت من 28.379 مليار دولار سنة 1990 إلى 27.67 سنة 1991 إلى 26.7 مليار دولار سنة 1992، مع ارتفاع خدمة المديونية من 73.9% سنة 1991 إلى 76.5% سنة 1992.
- بلغ رصيد الميزانية 14 مليار دينار كفائض نتيجة تطبيق سياسة الترشيد في النفقات العامة وإلى ارتفاع الإيرادات.
- تسجيل فائض في الميزان التجاري بلغ 4.70 مليار دولار حيث كانت الصادرات 12.73 مليار دولار والواردات 8.03 مليارات دولار.

[1]: مدني بن شهرة، المرجع السابق، ص ص: 112-113، بتصرف الطالبة.

[2]: مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي و سياسات التشغيل**: (التجربة الجزائرية) دار الحامد،الأردن، الطبعة الأولى،2009 ، ص: 134.

لكن ابتداءا من سنة 1992 عرفت الإصلاحات تعثرا مفاجئا كان له الأثر البالغ في عودة الاختلالات للمتغيرات الكلية، و ذلك نتيجة اعتماد الحكومة سياسة مالية توسعية تتنافى مع مسار الإصلاح، حيث قامت بزيادة الاستهلاك الحكومي بنسبة 2% من إجمالي الناتج المحلي بسبب الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الأساسية التي شكلت 5% من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1992-1993, مما أدى بالدولة إلى إصدار النقد لتغطية العجز في ميزانية الدولة. و هذا تسبب في تغيير قيمة الدينار بسبب ارتفاع الكتلة النقدية بحوالي 21.2% و مسببا كذلك ارتفاع في معدل التضخم، هذا الأخير الذي سجل في سنة 1989 معدل قدره 9.3% ليرتفع سنة 1990 إلى 17.9%، ثم ليصل في سنة 1992 إلى أعلى مستوى له بمعدل 31.7% و هو ما يؤكد التعامل بسعر فائدة حقيقي سالب.

أمام هذه الوضعية اتضح فشل الاتفاقيتين السابقتين مع مؤسسات النقد الدولية، و ذلك تحت ضغط الأزمة الاقتصادية و المالية من ناحية و الأزمة الأمنية و السياسية من ناحية أخرى. جعل السلطات الجزائرية تلجأ مرغمة إلى صندوق النقد الدولي و البنك العالمي لإبرام اتفاقية في إطار برنامج الاتفاق الموسع أو ما يسمى ببرنامج التعديل الهيكلي الذي يمتد على مرحلتين:

- مرحلة التثبيت الهيكلي 1994-1995:

من خلالها عملت الجزائر على تحقيق الأهداف التالية:[1]

- القضاء على عجز الموازنة العمومية أو على الأقل تخفيضها عن طريق ترشيد الإنفاق الحكومي.
- تخفيض الدعم الموجه للأسعار و تثبيت كتلة أجور الوظيف العمومي، إصلاح هيكل الإيرادات العمومية عن طريق توسيع القاعدة الضريبية و تحسين طرق تحصيل الضرائب.
- إصلاح السياسة النقدية و مراجعة سعر صرف الدينار الجزائري للوصول إلى قيمته الحقيقية، حيث تم تخفيض قيمته بنسبة: 40.17% في سنة1994، و كذا الحد من التضخم النقدي عن طريق التحكم في معدل نمو الكتلة النقدية و تحرير أسعار الفائدة الاسمية.
- تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق اللجوء إلى التمويل الخارجي مع إعادة الجدولة لكل الديون الخارجية المتعلقة بفترة البرنامج.
- تحرير التجارة الخارجية و إلغاء كل المعوقات التي تحول دون قيام الخواص بعملية التصدير أو الاستيراد.

[1] : بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص:195.

– مرحلة التعديل الهيكلي 1995-1998:

جاء هذا البرنامج إثر نهاية البرنامج الأول مباشرة، وكان البرنامج المشروط المسمى ببرنامج التصحيح أو التعديل الهيكلي يحتوي على إجراءات تتمم وتعمق أسس الاستقرار الاقتصادي، و كذا تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية والعمومية –عموما– ومواصلة و تعميق التحريري الاقتصادي وفي الوقت نفسه العمل على ضمان الحماية اللازمة للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات.

و تمثلت المحاور الكبرى للبرنامج فيما يلي:[1]

- ✓ إنشاء سوق ما بين البنوك بالعملة الصعبة وإنشاء مكاتب الصرف.
- ✓ تخفيف الضريبة الجمركية بنسبة 50% كحد أقصى.
- ✓ تحرير الأسعار وإعادة إصلاح نظام دعم الأسعار الزراعية .
- ✓ ترشيد الإنفاق العام والتركيز على تقليص الأجور.
- ✓ الحد من زيادة قيمة الدينار.
- ✓ إنشاء الصندوق الوطني لتشغيل الشباب بالتعاون مع الصندوق والبنك الدولي، وكذا تدعيم نشاط نظام التأمين على البطالة ، والتقاعد المبكر.
- ✓ رفع الدعم نهائيا على أسعار الحبوب ، الحليب و إصلاح النظام العقاري الخاص بالقطاع الفلاحي.
- ✓ تحرير التجارة الخارجية و تخفيض الرسوم الجمروكية.

حيث تعتبر مجموعة البنود والإجراءات المذكورة أعلاه مكملة لبرنامج التثبيت الأول، و يتطلب أيضا هنا إتباع إجراءات أخرى لتعميق الإصلاح و التي من شأنها أن تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، أهمها ما يلي:

- إتباع سياسة مالية تقشفية صارمة من أجل تحقيق فائض في الرصيد العام .
- إتباع سياسة نقدية صارمة من أجل مواصلة الضغط على التضخم وتحفيز الأعوان الاقتصاديين على رفع مدخراتهم.
- إصلاح القطاع العام وتطوير التجارة الخارجية.
- إعادة هيكلة نظام الحماية الاجتماعية بالنسبة للطبقات المحرومة.

[1]: عبد السلام مخلوفي ، **أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية"، أفريل 2004، جامعة بشار–الجزائر–، ص:16.

نتج عن هذا البرنامج الإصلاحي الموسع المعروف ببرنامج التعديل الهيكلي نتائج يمكن وصفها بالمقبولة على مستوى مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي، و من المفيد أن نشير إلى أن استرجاع التوازنات المالية الداخلية والخارجية لم يعتمد فقط على حسن تنفيذ برنامج التعديل, وإنما يعود أيضا إلى تحسن أسعار النفط, والتحسن في قيمة الدولار الأمريكي بالنسبة للعملات الأخرى. و قد سجل في هذا الشأن الجدول التالي الذي يوضح تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 1994-1998 .

الجدول رقم (4-1):تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1994-1998

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998
نمو اقتصادي%	-0.9	3.9	4	1.1	4.5
صادرات	8.9	10.3	13.2	13.8	10.1
واردات	9.2	10.1	9.1	8.1	8.6
رصيد الميزان ت	-0.3	+0.2	+4.1	+5.7	+1.5
احتياطي الصرف	1.1	2.3	4.5	8.3	7
ديون خارجية	29.5	31.6	33.7	31.2	30.5
معدل التضخم%	29.0	29.8	18.7	5.7	5
رصيد الموازنة العامة % (1)	-89148	-147806	+100918	-84700	-75221
معدل البطالة% (2)	24.4	27.9	27.99	25.4	28.21

المصدر: - بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره ،ص:219.

- (1): عبد القادر بن حمادي، **تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات دراسة حالة الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة،جامعة البليدة- الجزائر- ، ماي 2002، ص:6.
- (2): مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية للدول الإسلامية، نقلا عن الموقع: www.sesric.org/baseind

من خلال الجدول نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري عرف تحسنا انطلاقا من سنة 1995 بتسجيل فوائض، و السبب في ذلك يعود إلى انخفاض الواردات من جهة (بسبب انخفاض الطلب على السلع الأجنبية نتيجة انخفاض استهلاك العائلات)، وزيادة الصادرات من جهة أخرى نتيجة ارتفاع حصيلة النفط. و فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، فبعد أن كان سالبا 0.9% سنة 1994 بدأ بالتحسن و أصبح موجبا منذ 1995حيث بلغ 3.9 % ثم ليصل سنة 1998 معدل 4.5% .

– و بالنسبة لاحتياطي الصرف فنلاحظ ارتفاعه من 1.1مليار$ سنة1994الى 7 مليار$ سنة 1998 كما نلاحظ ارتفاع المديونية الخارجية من 29مليار دولار سنة1994 إلى 30.47مليار دولار سنة1998، وهذا بسبب الانخفاض المفاجئ في مداخيل الصادرات، التي بلغت حوالي 10مليار دولار.

– أما معدل التضخم فقد نجحت الجزائر في تقليصه، إذ عرف انخفاضا من 29% سنة 1994 إلى 5.7% سنة 1997 ثم إلى 5 % سنة 1998 وهذا بفضل السياسات الصارمة و التقشفية التي نفذتها الجزائر.

– فيما يخص رصيد الموازنة العامة فيلاحظ أن الرصيد السالب قد غطى على موازنات هذه الفترة، فالفترة 1994-1995 تميزت بوجود عجز موازني نتيجة لاستمرار زيادة إجمالي النفقات العامة عن حصيلة الإيرادات العامة التي تأثرت باستمرار جراء تدهور سعر برميل النفط الذي وصل سنة 1995 إلى 17 $ بالرغم من الاستمرار في سياسة تخفيض الدينار أمام الدولار، ليتميز الرصيد بفائض قدر بـ 100918مليون دج سنة 1996، و هذا راجع للزيادة التي مست الإيرادات العامة للبلاد بانتعاش سعر برميل النفط الذي وصل إلى 21$. أما في سنة 1997و 1998، فبمقارنة عجز الموازنة العامة من حيث قيمة هذا العجز بالنسبة لسنوات الفترة الماضية يعتبر مقبول ، و يرجع ذلك لعودة تدهور سعر برميل النفط الذي وصل في سنة 1998 إلى ما دون 12.7 $ و بذلك كان له تأثيرا سلبيا على إيرادات الموازنة العامة.

– أما معدلات البطالة فقد عرفت تزايد مستمرا خلال سنوات البرنامج بسبب عمليات التسريح الجماعي التي مست شريحة واسعة من العمال نتيجة حل و خوصصة العديد من المؤسسات العمومية حيث تجاوز عدد العمال المسرحين 500 ألف عامل.[1]

[1]:روابح عبد الباقي و غياط شريف، **الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول" الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة"، جامعة البليدة– الجزائر–، ماي 2002، ص:7.

المطلب الثالث: الاقتصاد الجزائري من خلال برامج الإنفاق العام انطلاقا من سنة 2001

بعد انتهاء فترة العمل ببرامج الإصلاح الاقتصادي مع المؤسسات المالية الدولية سنة 1998، تميزت الوضعية الاقتصادية الجزائرية بشيء من التناقض فمن جهة هناك تحسن في أداء بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كميزان المدفوعات، احتياطي الصرف، معدلات التضخم، و من جهة أخرى نجد أن هناك تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي مصحوبة بارتفاع معدلات البطالة.

و أمام هذا الواقع اتخذت الجزائر منذ بداية الألفية الجديدة منحنى جديدا في سير السياسة الاقتصادية بإتباع سياسة مالية ترتكز بالأساس على التوسع في النفقات العامة، سياسة تستند على الفكر الكينزي الذي يرتكز على أهمية دور الدولة من خلال نفقاتها العامة في دعم النشاط الاقتصادي و إنعاشه. وقد كان للوفرة المالية الكبيرة التي حققتها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط بداية الألفية الثالثة[1] دورا هاما في إتباع هذه السياسة التي كان لها على غرار البعد الاقتصادي بعدا اجتماعيا كبيرا، خصوصا و أن الفترة السابقة شهدت ترديا كبيرا في الوضع الاجتماعي على غرار الوضع الاقتصادي بحيث تراوح متوسط معدل البطالة خلال الفترة 1995-2000 في حدود 28% بشكل يعكس الوضعية الصعبة التي كان عليها النشاط الاقتصادي في الجزائر.

وقد تجلت هذه السياسة المرتكزة على التوسع في النفقات العامة في كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009، بالإضافة إلى برنامج التنمية الخماسي 2010- 2014 الذي هو بصدد التنفيذ، بهدف تحسين معدلات النمو الاقتصادي، الحد من معدلات البطالة و تحسين المستوى المعيشي للأفراد . و عليه يمكن توضيح كل منها كما يلي:

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE [*]) للفترة 2001-2004:

أقر هذا البرنامج في افريل 2001، و هو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004 بنسب متفاوتة، بلغت قيمتها الإجمالية 525 مليار دج أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي، حيث خصصت معظمها للهياكل القاعدية و التشغيل و التنمية الريفية.[2]

[1]: لمزيد من التفاصيل انظر إلى الملحق رقم (04).

[*]: programme de soutien à la relance économique.

[2]: une décennie de réalisations "Algérie 1999-2008 ", rapport, MAEP/Focal national, Novembre 2008, p :12 .

وترتكز المخصصات المالية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالأساس على أربعة أوجه رئيسية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (4-2): مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

الوحدة: مليار دج

السنوات/ القطاع	2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ	المجموع %
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	201.5	**40.1**
تنمية محلية و بشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	.204.2	**38.8**
قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	**12.4**
دعم الإصلاحات*	30.0	15.0	-	-	45.0	**8.6**
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص107.

من خلال الجدول أعلاه، يتضح أن قيمة البرنامج ارتكزت بشكل كبير على قطاع البناء والهياكل القاعدية نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري قبيل بداية الألفية الجديدة من تدهور في البنى التحتية القاعدية، إضافة إلى أهميتها الكبرى في التأسيس لمحيط ملائم لنهوض وتطور النشاط الاقتصادي الذي كان الهدف الرئيسي من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، كما اهتم كذلك البرنامج بالتنمية المحلية والبشرية نظرا لما يكتسيه هذا الجانب من أهمية كبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم سبل التنمية الاقتصادية.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (PCSRE) للفترة 2005-2009:**

جاء هذا البرنامج في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها بداية سنة 2001، خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة. واعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في التاريخ الاقتصادي الجزائري وذلك من حيث قيمته المرتفعة، والتي بلغت ما يقارب 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار.[1]

---

*: شملت تطوير و تحديث الإدارة الضريبية، تهيئة المناطق الصناعية، وضع نماذج للتوقعات على المدى المتوسط و الطويل...الخ

**: programme complémentaire de soutien à la relance économique.

[1]: محمد سلامنة، كريم بودخدخ، **أثر التوسع في النفقات العامة على معدلات البطالة في الجزائر** 2001-2009، مداخلة ضمن الملتقى الدولي " إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة-الجزائر-، نوفمبر 2011، ص:11.

مع العلم أن هذا البرنامج بعد إقراره فإنه قد تدعم ببرنامجين خاصين، أحدهما رصد بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج و آخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج.[1]

وقد تركزت المخصصات المالية لهذا البرنامج في خمسة محاور رئيسية تتمثلت فيما يلي:

الجدول رقم (4-3) : مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ	النسب %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	1.1
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، بوابة الوزير الأول، نقلا عن الموقع:
www.premier-ministre.gov.dz

هذا البرنامج كان يهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان، و هو ما نلاحظه من خلال احتلال هذا المحور النسبة الأكبر من قيمة هذا البرنامج. و هو يعتبر تكملة لما جاء به برنامج الإنعاش الاقتصادي في برامج التنمية المحلية و البشرية، ليحتل بعد ذلك محور تطوير المنشآت الأساسية النسبة الأكبر بعد المحور الأول، و هو ما يعكس مدى الأهمية التي تليها الدولة لقطاع البنى التحتية و ذلك لما لها من دور هام في دعم الاستثمار و عمليات الإنتاج. أما محور التنمية الاقتصادية فكان يتضمن دعم كل من قطاع الفلاحة و الصناعة و الصيد البحري، بالإضافة إلى الاهتمام بالسياحة و هذا كله من أجل مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي. أما المحور الأخير و المتمثل في تطوير الخدمة العمومية، فتضمن تطوير الخدمات المقدمة: البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال لفك العزلة عن المناطق النائية، و كذلك تطوير مصالح الأمن و الحماية المدنية فيما يخص الخدمة المقدمة، و الاهتمام بقطاع العدالة (المحاكم والقضاء).

[1] : World Bank **: a public expenditure review**, report N° 36270, vol 1, 2007,p:2.

ثالثا: برنامج التنمية الخماسي (PDQ*) للفترة 2010-2014:

هو برنامج إرساء النمو الاقتصادي، حيث خصص له غلاف مالي لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصص له حتى الآن و المقدر بحوالي 21214 مليار دج أي ما يعادل حوالي 286 مليار دولار أمريكي و هو يشمل شقين:[1]

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار $.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار $.

ركز هذا البرنامج على قطاع التنمية البشرية بحيث خصص أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية، و يمكن توضيح المخصصات المالية لهذا البرنامج من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-4): مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014.

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ	النسب
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:	9903	45.5
- السكن	3700	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	1898	
- الصحة	619	
- تحسين وسائل و خدمات الإدارة العمومية	1800	
- باقي القطاعات [2]	1886	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	8400	38.52
- قطاع الأشغال العمومية و النقل.	5900	
- قطاع المياه	2000	
- قطاع التهيئة العمرانية	500	
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية:	3500	16.05
- الفلاحة و التنمية الريفية	1000	
- دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
- دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التشغيل	500	

المصدر: نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر للفترة 2000-2010**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية الإنسانية،الشلف-الجزائر-، العدد:9، 2013، ص:48.

* : programme de développement quinquennal.

[1]: بيان اجتماع مجلس الوزراء الصادر 24 ماي 2010 المتضمن: الموافقة على برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

[2]: تضم قطاع الشباب و الرياضة، التضامن الوطني، المجاهدين،تطوير وسائل الإعلام و الاتصال، الشؤون الدينية و قطاع الثقافة.

هذه البرامج في مجموعها تمثل سياسة إنعاش اقتصادي ترتكز أساسا على التوسع في النفقات العامة قصد تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن إجمالها انطلاقا من مستهدفات برامج التنمية الثلاثة كما يلي:[1]

- تنشيط الطلب الكلي و تحسين النمو الاقتصادي.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة و مناصب الشغل، عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي و في المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة و المتوسطة.
- تهيئة و إنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية و تغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.
- تحسين ظروف معيشة السكان(السكن، التربية و التعليم، التعليم العالي، التكوين المهني و الصحة، تحسين وسائل و خدمات الإدارة العمومية).

هذه الأهداف في مجملها تدخل ضمن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر و البطالة و عدم التوازن الجهوي من خلال تقوية التجهيزات الاجتماعية للبلديات الأكثر فقرا و عزلة و الذي يؤدي إلى رد الاعتبار لمفهوم الخدمة العمومية و التوازن الجهوي.

المبحث الثاني: تحليل الأثر المباشر لسياسة الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار في الجزائر للفترة 1990-2011.

تقوم الدراسة من خلال هذا المبحث بتحليل الأثر المباشر لسياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر على طول فترة الدراسة، من تحليل في البداية لتطور الإنفاق العام بمختلف مؤشراته في الجزائر و من ثم تحليل تطور معدلات التضخم على طول فترة الدراسة هو الآخر. لنقوم في الأخير بتحليل و قياس هذا الأثر مستخدمين في ذلك شقيه ألا و هما الإنفاق العام الجاري (الاستهلاكي أو نفقات التسيير) و الإنفاق العام الاستثماري (نفقات التجهيز) معتمدين في ذلك على تقنيات الاقتصاد القياسي.

[1]: عبد السلام مخلوفي، العرابي مصطفى، **برنامج الإنعاش الاقتصادي الجزائري 2001-2014: الحلقة المفقودة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي**، ورقة بحثية ضمن المؤتمر الدولي التاسع " النمو، الإنصاف و الاستقرار(رؤية إسلامية)"، تركيا، سبتمبر 2013، ص:6، بتصرف الطالبة.

المطلب الأول: تحليل تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2011؛

أولا: تحليل تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2011:

أكدت الدراسات المتعلقة بالإنفاق العام الاتجاه العام لنموه في مختلف دول العالم، فهل ينطبق هذا على واقع الاقتصاد الجزائري؟ هذا ما سنقوم باستنتاجه من خلال تحليلنا لمعطيات الجدول رقم (4-5) و الشكل رقم (4-1).

الشكل رقم (4-1): تطور الإنفاق العام الكلي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1990-2011

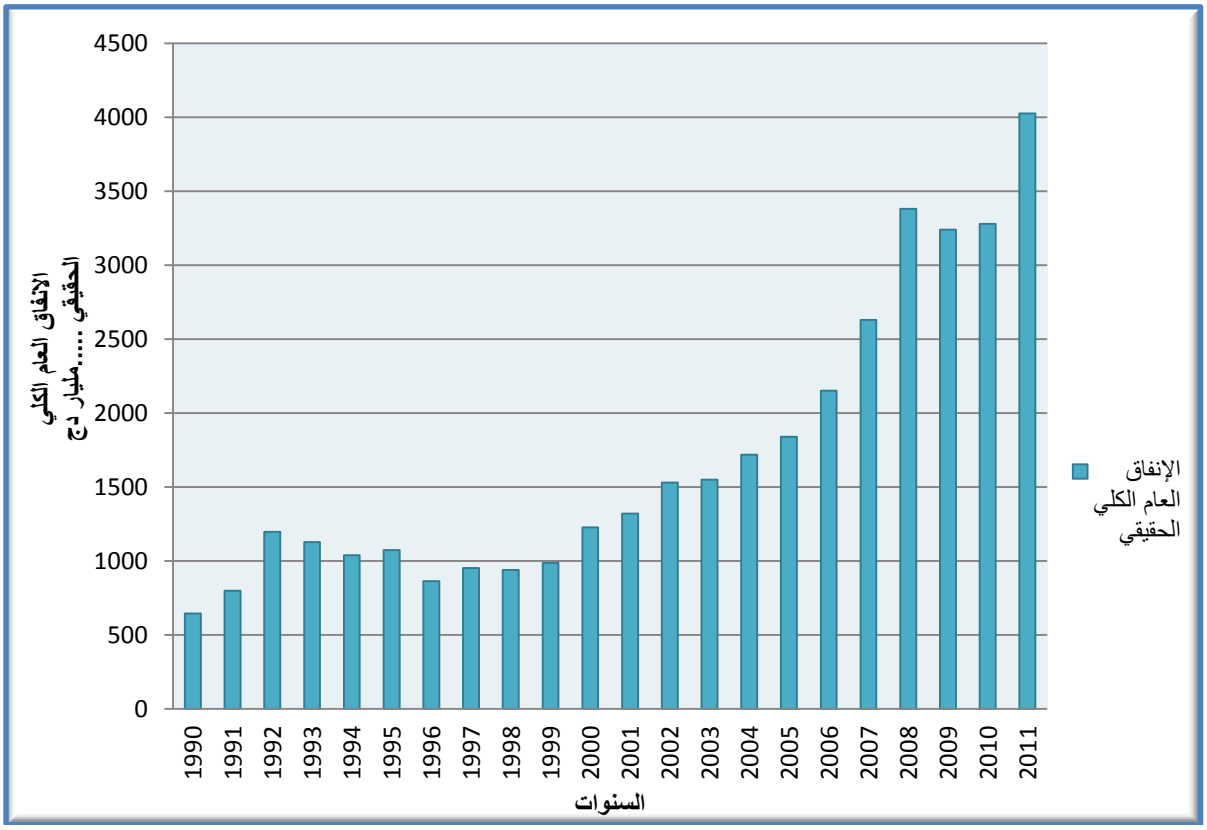

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4-5)

الجدول رقم (4-5): تطور الإنفاق العام الحقيقي بنوعيه الجاري و الاستثماري في الجزائر خلال الفترة 1990-2011

السنوات	الإنفاق العام الكلي *الحقيقي (بالأسعار الثابتة) مليار دج	معدل نمو الإنفاق العام الحقيقي %	الإنفاق الجاري (نفقات التسيير) بالأسعار الثابتة مليار دج	معدل نمو الإنفاق العام الجاري الحقيقي %	نسبة نفقات التسيير من النفقات العامة الكلية%	الإنفاق الاستثماري (نفقات التجهيز) بالأسعار الثابتة مليار دج	معدل نمو الإنفاق العام الاستثماري الحقيقي %	نسبة نفقات التجهيز من النفقات العامة الكلية %
1990	**643.9**	- 7.4	**418.9**	-6.5	65.1	**225**	-9.1	34.9
1991	**797.4**	23.8	**578.2**	38.0	72.5	**219.2**	- 2.6	27.5
1992	**1196.9**	50.1	**786.6**	36.0	65.7	**410.3**	87.2	34.3
1993	**1126.7**	- 5.8	**688.9**	- 12.4	61.1	**437.8**	6.7	38.8
1994	**1039.1**	- 7.8	**606.2**	- 12.0	58.3	**432.8**	- 1.1	41.6
1995	**1072.9**	3.2	**669.0**	10.3	62.4	**403.8**	- 6.7	37.6
1996	**862.6**	- 19.6	**655.5**	- 2.0	75.9	**207.1**	- 48.7	24.0
1997	**951.8**	10.3	**724.8**	10.6	76.1	**227.0**	9.6	23.8
1998	**938.6**	- 1.4	**711.5**	- 1.8	75.8	**227.1**	0.04	24.2
1999	**986.4**	5.1	**809.5**	13.8	80.5	**195.4**	-13.9	19.4
2000	**1227.2**	24.4	**891.9**	10.2	72.7	**335.3**	71.6	27.3
2001	**1321.0**	7.6	**963.6**	8.0	72.9	**357.4**	6.6	27.0
2002	**1529.2**	15.8	**1082.5**	12.3	70.8	**446.6**	25.0	29.2
2003	**1549.4**	1.3	**1061.2**	-1.9	68.5	**488.2**	9.3	31.5
2004	**1718.7**	10.9	**1138.2**	7.2	66.2	**580.5**	18.9	33.8
2005	**1840.4**	7.1	**1116.7**	-1.9	60.7	**723.7**	24.7	39.3
2006	**2151.7**	16.9	**1261.3**	12.9	58.6	**890.4**	23.0	41.4
2007	**2629.9**	22.2	**1393.4**	10.5	53.0	**1213.7**	36 .3	46.1
2008	**3379.8**	28.5	**1788.5**	28.3	52.9	**1591.3**	31.1	47.1
2009	**3239.0**	- 4.2	**1754.4**	-1.9	54.2	**1484.6**	- 6.7	45.8
2010	**3279.7**	1.3	**1952.3**	11.3	59.5	**1327.3**	- 10.6	40.5
2011	**4025.1**	22.7	**2666.5**	36.5	66.2	**1358.5**	2.4	33.7

المصدر: من إعداد الطالبة (العمليات الحسابية الخاصة بالخانات) استنادا على الملحق رقم (03) و بالاعتماد على :

- Rétrospective *statistiques :* 1962 – 2011 ; finances publiques, rapport de l'ONS

* : الإنفاق العام الحقيقي لسنة ما = الإنفاق العام الاسمي لنفس السنة/ الرقم القياسي للأسعار لنفس السنة.

نلاحظ من خلال ما سبق، المنحنى التصاعدي للإنفاق العام الكلي الحقيقي في الجزائر و نموه المتصاعد من سنة إلى أخرى على طول الفترة 1990-2011، بحيث انتقل من 634.9 مليار دج سنة 1990 إلى 4024.1 مليار دج سنة 2011، و يمكن تقسيم التحليل إلى ثلاثة مراحل أساسية هي كالتالي:

- **المرحلة الأولى (1990- 1994)**: و هي تمثل مرحلة اتفاقات الاستعداد الائتماني، بحيث نلاحظ خلال هذه الفترة أن قيم الإنفاق العام الحقيقي المطلقة لم تكن بشكل كبير حيث بلغ أقصاه سنة 1992 و سجل ما يساوي1196.9 مليار دج، و لكن من ناحية أخرى عرفت أعلى معدل نمو سنوي للإنفاق العام على طول فترة الدراسة بـ50.1% سنة 1992 نتيجة زيادة نمو كل من الإنفاق الجاري و الاستثماري بـ 36% ، 87.2% على التوالي.
- **المرحلة الثانية (1995-1999):** و هي تمثل مرحلة تطبيق الإصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي الرامية إلى تقليص الإنفاق العام و رفع أشكال الدعم المقدمة من الدولة، و هذا ما يفسر المنحنى المنخفض لتزايد و نمو الإنفاق العام من خلال الشكل السابق و حتى الجدول، حيث بلغ متوسط معدل النمو الحقيقي السنوي على طول هذه الفترة 0.5- % فقط و هو معدل منخفض إذا ما قارناه بالفترة السابقة التي بلغ فيها متوسط معدل النمو الحقيقي السنوي 10.6 % .
- **المرحلة الثالثة (2000-2011):** هي تمثل مرحلة تطبيق برامج الإنعاش و دعم النمو الاقتصادي، حيث خلالها نلاحظ زيادة متسارعة و رهيبة للإنفاق العام الذي انتقل من 986.4 مليار دج سنة 1999 إلى 1840.4مليار دج سنة 2005 و إلى 4025.1مليار دج سنة 2011، أي بمعدل نمو حقيقي بلغ 50% خلال الفترة 2000-2005 و معدل نمو حقيقي87.1 % خلال الفترة 2006-2011، وبمتوسط معدل نمو حقيقي سنوي خلال هذه المرحلة بـ 13.8%. و ما يفسر هذا التزايد و النمو في الإنفاق العام هو تحسن أسعار النفط(انتقل سعر النفط من 28.5 $سنة 2000 إلى 54.5$ سنة 2005 ثم إلى 97.3$ سنة 2008 و إلى 111.3 $ سنة 2011)[1] و كذلك قيام السلطات بتسطير برامج الإنعاش و دعم النمو الاقتصادي التي تقوم على أساس ضخ موارد مالية ضخمة في الاقتصاد[2].

[1]: لمزيد من التفاصيل انظر إلى الملحق رقم (04).

[2] : انظر للمبحث الأول من هذا الفصل ص ص: 158-162 .

ثانيا: تحليل تطورات الإنفاق العام الجاري و الاستثماري في الجزائر خلال الفترة 1990-2011:

يمكن توضيح تطور كل منهما من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (4-2): تطورات نسب كل من الإنفاق العام الجاري و الاستثماري إلى الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2011.

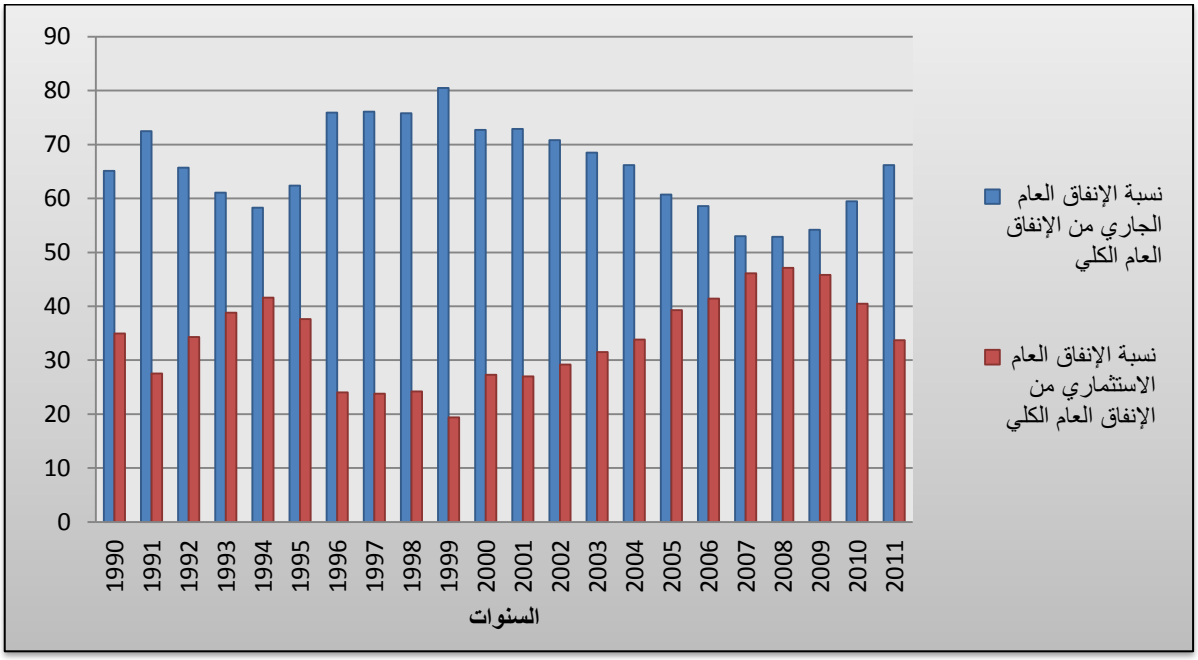

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-5).

من خلال تحليل الشكل أعلاه، نلاحظ أنه خلال فترة الإصلاحات الهيكلية زادت حصة الإنفاق العام الجاري كنسبة من الإنفاق العام الكلي، حيث انتقلت من58.3 %سنة 1994 إلى 76 %سنة 1997 و إلى 80.5 %سنة 1999 و في المقابل انخفضت حصة الإنفاق العام الاستثماري حيث انتقل من 41.6 %سنة 1994 إلى23.8 % سنة 1997 و إلى19.4 % سنة 1999، و هذا راجع أساسا إلى برنامج الإصلاح الهيكلي المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي الذي فرض بندا يهدف إلى تقليص دور الدولة الاقتصادي و فتح المجال أمام القطاع الخاص، الأمر الذي أثر على هيكل الإنفاق العام في الجزائر، و ابتداءا من سنة 2000 عرف هيكل الإنفاق العام تغيرا ملحوظا لصالح الإنفاق الاستثماري، حيث ارتفعت حصته من 19.4% سنة1999 إلى 27 % سنة 2001 و إلى39.3 % سنة 2005 و47.1 % سنة 2008 و بلغ متوسط معدل نموه السنوي الحقيقي خلال الفترة 2000-2011 ما يقارب19.3% (ذلك بسبب تنفيذ مشاريع البنية التحتية و المشاريع الأخرى التي تمت في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي و دعم النمو من 2001-2014)، في حين عرفت حصة الإنفاق العام الجاري انخفاض من 80.5 %سنة 1999 إلى 66.2 %سنة 2011.

ثالثا: تحليل هيكل الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1993-2011:

يكتسي التبويب أو التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة اهتمامًا كبيرًا لدى السلطات العليا بالنظر لكونه عامل مهم في تحليل الوضعية الاقتصادية، و كما ذكرنا سابقا (الفصل الأول) فإن النفقات العامة تقسم في ميزانية الجزائر إلى قسمين: نفقات التسيير و نفقات التجهيز، بحيث الأولى تمثل إنفاق جاري أو استهلاكي والذي يعبر عن تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية و التي تكون غير منتجة، بينما نفقات التجهيز فهي تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار و التي تحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني. و في هذا الصدد يمكن توضيح تطور هيكل الإنفاق العام في جانبيه الجاري و الاستثماري من خلال الأشكال التالية:

1- هيكل الإنفاق العام الجاري في الجزائر: يمكن توضيحه من خلال ما يلي:

الشكل رقم (4-3): هيكل الإنفاق العام الجاري في الجزائر خلال الفترة 1993-2011

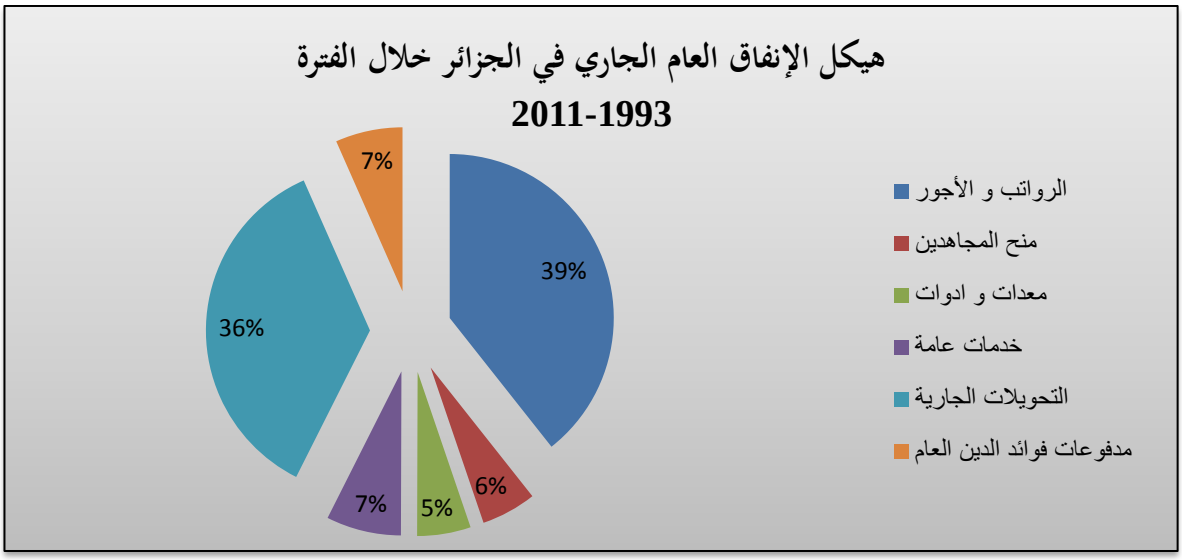

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (05)*

يتضح من خلال الشكل السابق أن الإنفاق العام الجاري ينقسم إلى ستة أبواب رئيسية، حيث يأتي في المرتبة الأولى الرواتب و الأجور بحصة تقارب 39% لتليها التحويلات الجارية بحصة تقارب 36 %، و من ثم الخدمات العامة و مدفوعات فوائد الدين العام بحصة تقارب 7 % لكل منهما، منح المجاهدين بـ 6 % و في الأخير المعدات و الأدوات بنسبة 5%.

*: **النسب المحسوبة** عبارة عن قسمة القيمة الإجمالية لكل صنف خلال الفترة 1993-2011 على القيمة الإجمالية للإنفاق الجاري لنفس الفترة في 100.

و يتضح جليا من خلال الشكل السابق الأهمية النسبية لكل من الرواتب و الأجور و التحويلات الجارية* في الإنفاق العام الجاري، و هذا يعني نظريا أن زيادة الإنفاق العام الجاري من خلال زيادة الرواتب و الأجور و التحويلات الجارية سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي و تنشيطه و الذي يساهم في تحريك العجلة الاقتصادية و زيادة الناتج المحلي من خلال آلية المضاعف، و طبعا هذا يكون في ظل توفر شرطين مهمين في الاقتصاد الوطني هما مرونة الجهاز الإنتاجي و عدم الوصول إلى حالة التشغيل الكامل و إلا فإن الأمور ستؤول إلى الأسوء بظهور ضغوط تضخمية تكون ناتجة عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي.

2- هيكل الإنفاق العام الاستثماري في الجزائر: يمكن توضيحه من خلال ما يلي:

الشكل رقم (4-4): هيكل الإنفاق العام الاستثماري في الجزائر خلال الفترة 1993-2011

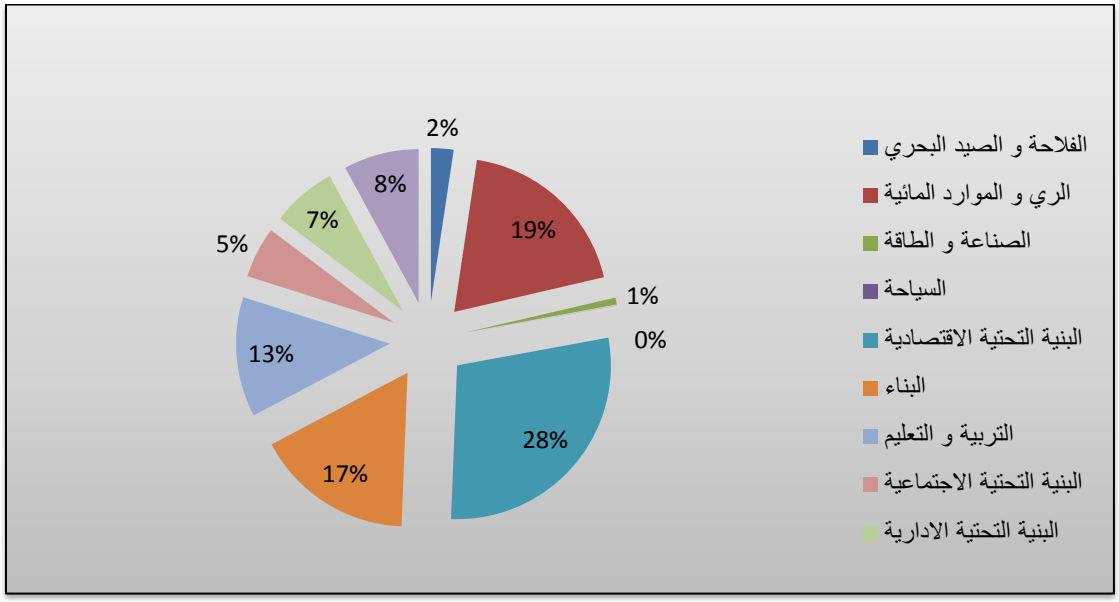

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (06)

يتضح من خلال الشكل السابق أن الإنفاق العام الاستثماري ينقسم إلى عشرة أبواب رئيسية، حيث أنه خلال الفترة 1993-2011 بلغت حصة البنية التحتية الاقتصادية المرتبة الأولى بـ 28%من إجمالي الإنفاق العام الاستثماري، تليها الري و الموارد المائية بحصة تقارب 19%، ثم قطاع البناء بـ17%، كما أن قطاع التربية و التعليم كانت له حصة كبيرة نسبيا حيث بلغت ما يقارب13% من إجمالي الإنفاق العام الاستثماري، و بالنسبة للتهيئة العمرانية فقد بلغت8 %، البنية التحتية الإدارية بـ 7% و البنية التحتية الاجتماعية بـ 5 %، أما بقية القطاعات كالفلاحة و الصناعة و السياحة فقد كانت حصتها ضعيفة جدا خلال هذه الفترة.

* : تتكون من تحويلات لدعم النشاط التعليمي و الثقافي، صندوق الكوارث الطبيعية، دعم المنتجات الغذائية، الصندوق الخاص بالتضامن الوطني و صندوق تشغيل الشباب.

و لقد جاء هذا التقسيم تماشيا مع السياسة الاقتصادية المتبعة، و تلبية لاحتياجات الجزائر من مشاريع الإسكان و البنية التحتية و تحديث المرافق العامة و ترقية مستوى التعليم، و ذلك لتحقيق تنمية شاملة لجميع القطاعات الاقتصادية الإنتاجية و الخدمية، و هذا ما يؤكد دور الإنفاق العام على الاستثمارات في عمليات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

و بالتالي فإن النتيجة التي نخلص إليها هي أن الإنفاق العام عرف تزايدا و نموا على طول فترة الدراسة، لكن هذا النمو و التزايد عرف تذبذبا بسبب الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي التي فرضت على الدولة تقليص الإنفاق العام خاصة الاستثماري منه، و أنه انطلاقا من سنة 1999 استعادت الدولة دورها الاقتصادي و الذي تجلى في تسارع معدلات نمو الإنفاق الاستثماري على حساب الإنفاق الجاري تجسيدا لسياسة الإنعاش الاقتصادي.

رابعا: تحليل تطور مؤشرات الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2011:

إن تحليل تطور حجم الإنفاق العام في أية دولة يكشف عن ظاهرة اتجاه تلك النفقات إلى التزايد عام بعد عام، و من أجل وصل و ربط هذا التزايد بالتطور الاقتصادي و آثاره بصفة عامة سيتم الاعتماد على بعض المؤشرات الهامة التي سبق و أن تم التطرق لها في الجانب النظري[1] من مؤشر: الميل المتوسط للإنفاق العام، الميل الحدي للإنفاق العام و متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام.

و يمكن توضيح ذلك من خلال الملحق رقم (07)، حيث نلاحظ أن **الميل المتوسط للإنفاق العام** على طول فترة الدراسة عرف تذبذبا، بحيث شكل ما نسبته 25.4 %من الدخل الوطني الإجمالي سنة 1990 ليرتفع سنة 1993 إلى42.4%، و مع بداية فترة الإصلاحات الهيكلية سنة 1994 انخفض دور الدولة في النشاط الاقتصادي و الذي تمثل لنا في انخفاض نسبة الإنفاق العام إلى الدخل الوطني الإجمالي حيث انتقلت هذه النسبة من 42.4 %سنة 1993 إلى 31.2 % سنة 1999، و هذا راجع دائما إلى السياسة المالية الصارمة التي اتبعتها الدولة و التي كانت مبنية على تخفيض الإنفاق العام.

و انطلاقا من سنة 1999 عرفت الأهمية النسبية للإنفاق العام ارتفاعا ملحوظا بارتفاع الميل المتوسط للإنفاق العام من سنة إلى أخرى، و خاصة خلال الفترة 2005-2011 بوصوله نسبة أقصاها 43.3 %سنة 2011، وهذا راجع إلى أنه خلال هذه الفترة تم تنفيذ برنامجين لدعم النمو عرفا باعتمادهما على ميزانية مالية كبيرة في ظل سياسة مالية توسعية هدف من خلالها إلى تحسين معدل النمو الاقتصادي و الحد من البطالة.

[1]: انظر للفصل الثالث، ص ص:111-112.

أما فيما يتعلق **بالميل الحدي للإنفاق العام** نسبة إلى الدخل الوطني فنلاحظ من خلال الملحق أنه خلال الفترة1990-1994 كان الميل الحدي للإنفاق العام متذبذبا ما بين التوجه في نفس الاتجاه و عكسه، حيث هذا عكس التذبذبات و التقلبات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة. ليتضح الاتجاه بعد ذلك خلال الفترة 1994-1999 باتجاه منخفض بشكل عام: بانتقاله من 2.54 سنة 1994 إلى 0.15 سنة 1999 و هذا كنتيجة لمشروطية صندوق النقد الدولي القاضية بتقليص الإنفاق العام، ثم ليرتفع بصفة عامة خلال الفترة 2000-2011 بوصوله إلى أقصاه سنة 2001 بـ 1.97 و كذلك في نهاية الفترة ببلوغه 0.95 انعكاسا لسياسة الإنعاش الاقتصادي. و هذا يعكس في النهاية الحساسية الكبيرة للإنفاق العام اتجاه التغير في الدخل الوطني الإجمالي.

و بالنسبة لمؤشر **متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام الحقيقي** فنلاحظ أنه على طول فترة الدراسة عرف تزايدا و نموا مستمرا من سنة إلى أخرى، إلا أن معدل النمو من فترة إلى أخرى قد اختلف بحيث خلال الفترة 1990-1993 كان معدل نمو نصيب الفرد من الإنفاق العام كبيرا إذ بلغ معدل 62.6 % و هذا راجع بالأساس إلى الإصلاحات الذاتية التي تم تطبيقها خلال هذه الفترة و التي تطلبت زيادة الإنفاق العام للنهوض بالاقتصاد من خلال زيادة الأجور بغية تحفيز الطلب الكلي الذي يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن هذه الفرضية لم تتحقق في الفترة التي تلت سنة 1994، إذ أن معظم الزيادة في الطلب الكلي الناتجة عن زيادة الإنفاق العام ذهبت إلى الواردات[1]، الأمر الذي أدى إلى ضرورة الرجوع إلى صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1994-1998 و التي خلالها طبقت الجزائر برنامج التعديل الهيكلي الذي تميز بصرامة كبيرة في الإنفاق العام الأمر الذي انعكس على معدلات نمو نصيب الفرد من الإنفاق العام بانخفاضها مقارنة بالفترة السابقة إذ وصل معدل نمو نصيب الفرد على طول هذه الفترة 15.5 - %.

أما خلال الفترة 1999-2011، فنلاحظ بصفة عامة أن معدلات نمو نصيب الفرد من الإنفاق العام الحقيقي عادت للارتفاع مجددا، إذ خلال الفترة 1999-2004 سجلت معدل للنمو قدر بـ62.8% ثم ليرتفع معدل نمو نصيب الفرد بصورة كبيرة و يصل خلال الفترة 2005-2011 ما يقارب 96 % الذي هذا راجعا أساسا لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، دعم النمو الاقتصادي و برنامج التنمية الخماسي ذو السياسة الانفاقية العامة التوسعية.

[1]: انظر للملحق رقم (27).

المطلب الثاني: تحليل تطور معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2011.

تقوم الدراسة من خلال هذا المطلب بتحليل تطورات معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة1990-2011، مع تحليل العلاقة الموجودة بين معدل التضخم ومعدل البطالة على طول فترة الدراسة، و الشكل رقم (4-5) سيوضح لنا تطورات معدل التضخم.

الشكل رقم(4-5): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2011

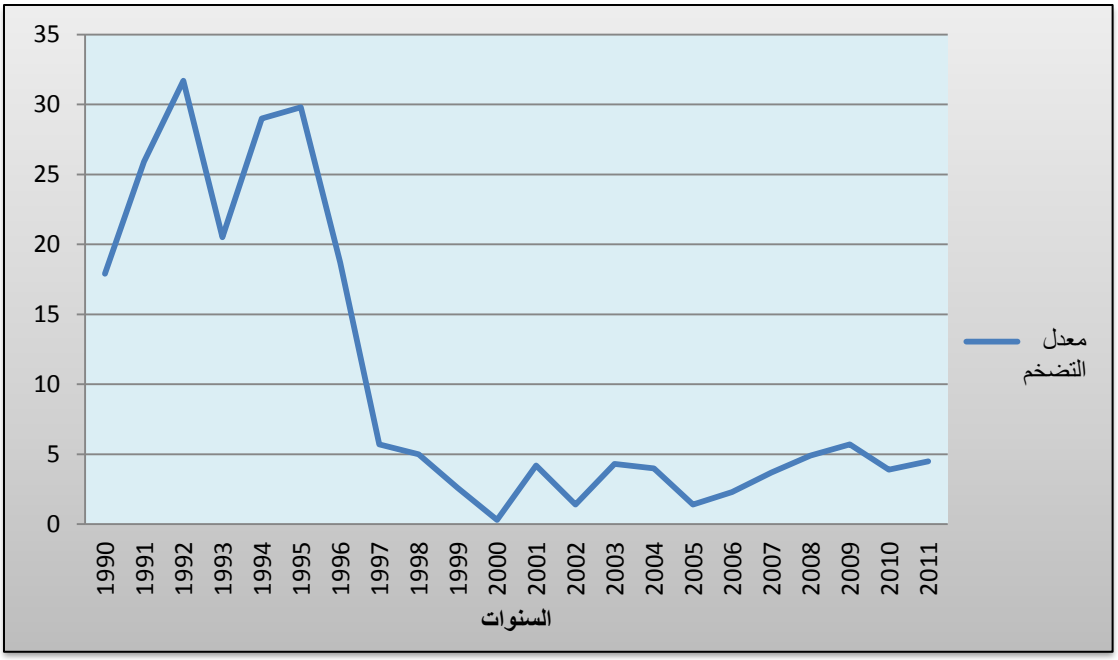

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-6).

الجدول رقم (4-6): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2011

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل التضخم %	17.9	25.9	31.7	20.5	29.0	29.8	18.7	5.7	5.0	2.6
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم %	0.3	4.2	1.4	4.3	4.0	1.4	2.3	3.7	4.9	5.7
السنوات	2010	2011								
معدل التضخم %	3.9	4.5								

Source : Statistiques économiques: indice des prix à la consommation, collections statistiques N°178/2013, source ; 0NS.

مع نهاية عقد الثمانينات و بداية التسعينيات عرف الاقتصاد الجزائري ضغوط تضخمية شديدة، التي عادت أسبابها بالأساس لكون معدلات التضخم كانت مكبوتة خلال مرحلة الاقتصاد المخطط بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تتحدد بطريقة إدارية، و أنه مع تحول اقتصاد الجزائر نحو اقتصاد السوق استدعى منها الأمر تحرير الأسعار بشكل تدريجي لتتحدد وفق آليات العرض و الطلب في السوق مما أدى منطقيا إلى ارتفاع الأسعار و بالتالي ظهور الضغوط التضخمية، و هذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول و الشكل السابقين، حيث بالرجوع إليهما يمكننا تحليل تطورات معدلات التضخم بتقسيمها إلى ثلاث فترات رئيسية:

- **المرحلة الأولى (1990-1994):** خلال هذه الفترة نلاحظ أنه تم تسجيل معدلات تضخم مرتفعة جدا، إذ انتقلت من 17.9 % سنة 1990 إلى 31.7 % سنة 1992 (أقصى معدل تضخم سجل على طول فترة الدراسة) و إلى 29 %سنة 1994، حيث سجل معدل تغير وسطي خلال هذه الفترة قدره 25% و السبب يعود في ذلك إلى أنه خلال هذه الفترة تم تنفيذ برامج للاستقرار و التثبيت الاقتصادي التي في مجملها انطوت على سياسات صارمة لإدارة الطلب الكلي و إجراء تخفيض كبير في قيمة العملة بنسبة تزيد عن 40%، التحرير الجزئي للأسعار المحلية للسلع و الخدمات و إلغاء الدعم، و بالتالي هذه كلها عوامل ساهمت أو أدت إلى نتيجة منطقية ألا و هي ارتفاع المستوى العام للأسعار و بالتالي ارتفاع معدلات التضخم.

مع العلم أن معدل التضخم المرتفع الذي سجل سنة 1992 عادت أسبابه لكون السلطات قامت بدعم النشاط الاقتصادي بإتباع سياسة مالية توسعية[1] أدت إلى حدوث عجز موازني قدر بـــ 1.2% و8.7% سنتي 1992و1993على التوالي و التي تمت تغطيته بإصدار النقد، حيث أن معدل نمو M2 قدر سنتي 1992-1993 على التوالي بـ24.2% و21.6%.

- **المرحلة الثانية (1995-2000)**: هذه الفترة شهدت انخفاض واضح في معدلات التضخم مقارنة بالفترة السابقة، إذ سجل معدل تغير وسطي قدره 10.35 % و السبب في ذلك يعود إلى برامج الإصلاح الهيكلي الذي طبقته الجزائر خلال هذه الفترة و الذي بدأ يعطي ثماره على التضخم في المدى المتوسط و الطويل، حيث بلغ معدل التضخم في نهاية البرنامج 5% أي بفارق كبير مقارنة مع بدايته (29.8 %سنة 1995) و وصل إلى 0.3% سنة 2000 كأدنى مستوى له على طول فترة الدراسة، و هذا كون أن الهدف الأساسي للبرنامج كان الحد من ارتفاع معدلات التضخم من خلال العمل على تقليص نمو الكتلة النقدية والحد من زيادة قيمة الدينار.

[1]: سبق التحدث عنها، المبحث الأول من هذا الفصل، ص:154.

بالإضافة العمل على تخفيض الطلب الكلي بتقليص الأجور و الإنفاق العام (تخفيض مشتريات الحكومة من السلع و الخدمات و كذلك تخفيضها للمدفوعات التحويلية اتجاه القطاعات، تقليص ميزانية النفقات الموجهة لدعم الأسعار،تقليص و ترشيد نفقات التسيير خاصة باعتبارها نفقات غير منتجة، بالإضافة إلى تجميد أجور الوظيف العمومي و تقليصها)، و التي في مجملها كانت توصيات من قبل صندوق النقد الدولي.

- **المرحلة الثالثة (2001-2011)**: هي تمثل مرحلة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي انطلاقا من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو إلى غاية برنامج التنمية الخماسي الذي هو بصدد التنفيذ حاليا، و التي خلالها نلاحظ أن معدلات التضخم عرفت نوعا ما ارتفاعا نسبيا مقارنة بنهاية المرحلة الثانية، حيث انتقلت من0.3%سنة2000 إلى4.3% سنة2003 ثم إلى 5.7%سنة 2009 و إلى 4.5%سنة2011، و يفسر ذلك كون أن هذه المرحلة بصفة عامة في ظل تنفيذها لهذه البرامج توسعت في الإنفاق العام من خلال الأجور و الرواتب و عرفت نموا في الكتلة النقدية M2 خاصة سنوات 2001،2007،2011 من جهة و نقص في العرض الكلي إضافة إلى ارتفاع الواردات (تضخم مستورد)،[1] بالإضافة إلى أن هذه البرامج في مجملها هدفت إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة نسبيا و هو ما يوضحه الشكل التالي ذو الرقم (4-6).

الشكل رقم (4-6): العلاقة بين التضخم و البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2011

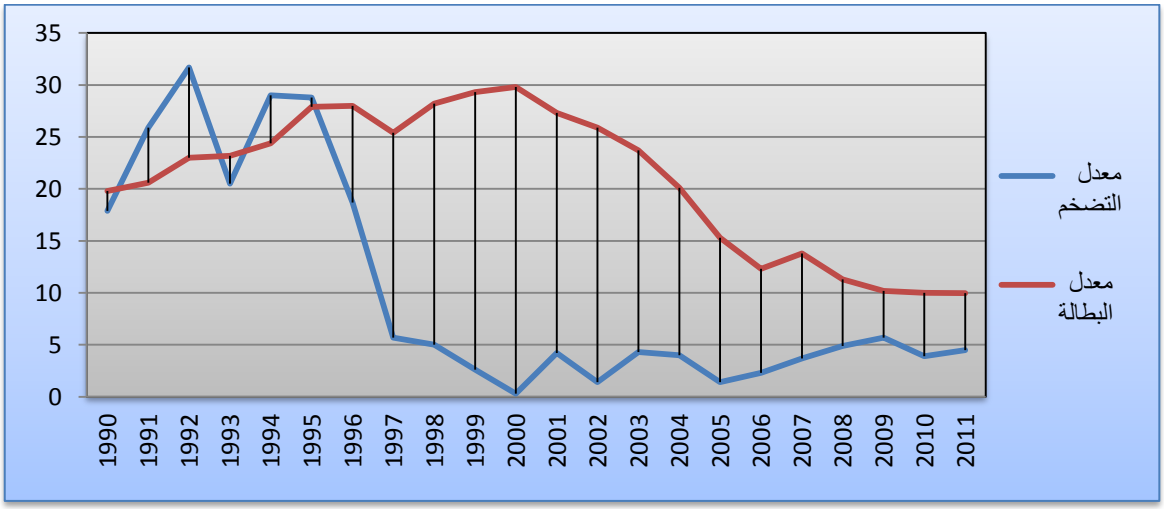

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-6) و الملحق رقم (08).

[1]: يمكن توضيح هذا الجانب أكثر من خلال المبحث الأخير من هذا الفصل من ناحية نمو الكتلة النقدية و الإنفاق العام و كذلك فكرة الواردات.

يتضح من خلال الشكل أعلاه وجود علاقة عكسية بين كل من معدلي البطالة والتضخم، إذ نلاحظ أنه مع كل زيادة في معدل التضخم يصاحبه انخفاض في معدل البطالة، حيث خلال الفترة 1990-1994 عندما سجلت معدلات تضخم مرتفعة قابلتها معدلات بطالة منخفضة، ليحدث بعد ذلك العكس حيث نلاحظ أنه خلال الفترة 1995-1999 أن معدلات التضخم بدأت بالانخفاض مقابل ارتفاع معدلات البطالة و هذا كون أن برامج الإصلاح الهيكلي التي أوصى عليها صندوق النقد الدولي كان هدفها الأساسي هو الحد من معدلات التضخم بغض النظر عن بقية المؤشرات تطبيقا للسياسة التقشفية،وعند سنة 2000 أين تم تسجيل أدنى معدل تضخم 0.3 % نلاحظ أنه في المقابل تم تسجيل أعلى معدل للبطالة بـ 29.8%، لنشهد بعد ذلك انطلاقا من سنة 2001 ارتفاعا محسوسا لمعدلات التضخم مع انخفاض لمعدلات البطالة و هذا راجع إلى أن السلطات في هذه المرحلة أولت اهتماما كبيرا لمكافحة البطالة من خلال برامج الإنعاش بصفة عامة مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة نوعا ما في ظل التوسع في الإنفاق العام بمختلف أشكاله.

و بصفة عامة، يرى بعض المحللين الاقتصاديين أن أهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر يمكن حصرها فيما يلي:[1] التوسع في مكونات الإنفاق الكلي من إنفاق استهلاكي و عام بالإضافة إلى توجيه الاستثمارات في مشاريع غير إنتاجية؛ الزيادة في التكاليف الإنتاجية (بسبب انخفاض الإنتاجية و ارتفاع كتلة الأجور)؛ نمو الكتلة النقدية .

المطلب الثالث: تحليل قياسي للأثر المباشر للإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2011.

سنحاول من خلال هذا المطلب قياس الأثر المباشر للإنفاق العام بشقيه على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2011، و بالاعتماد على النظرية الاقتصادية و الدراسات السابقة التجريبية ستكون خطوات الدراسة القياسية كما يلي:

أولا: تعيين النموذج:

طبقا لموضوع دراستنا و المتمثل في أثر الإنفاق العام على معدلات التضخم، سيكون المتغير التابع هو معدل التضخم و الذي يرمز له بـ INF (مؤشر أسعار الاستهلاك)، أما المتغير المستقل أو المفسر هو الإنفاق العام بشقيه الجاري(نفقات التسيير) و الاستثماري(نفقات التجهيز) أي سيكون لدينا متغيران مستقلان (مأخوذان كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)[2]، حيث يرمز للإنفاق العام الجاري بـ CUREX و الإنفاق العام الاستثماري بـ CAPEX.

[1]: Benachnhou Mourad**, inflation, dévaluation, marginalisation**, dar Elcharifa, Alger,1993,p: 5.

[2]: الإحصائيات موجودة في الملحق رقم (09)، و التحليل البياني لها سيتم شرحه في المطلب الأخير من المبحث الثالث.

و بالنسبة للشكل الرياضي الذي سيأخذه النموذج فسيكون كالآتي:

$$INF = F(CUREX, CAPEX)$$

ثانيا: دراسة وصفية للسلاسل الزمنية المدروسة: يكون من خلال عرض أهم الخصائص الإحصائية للمتغيرات المدروسة، المتوسط، الانحراف المعياري، أقصى وأدنى قيمة، إضافة إلى الوسيط و التي هي موضحة كالتالي: [1]

1. **سلسلة معدل التضخم (INF):** تتكون السلسلة INF من 22 مشاهدة تمتد من سنة 1990 إلى سنة 2011، بمتوسط 10.29 وقيمة عظمى 31.7 سجلت سنة 1992 وقيمة صغرى 0.3سجلت سنة 2000، بينما ينصف هذه السلسلة وسيط قيمته 4.7 ، وتتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 10.55.
2. **سلسلة الإنفاق العام الجاري (CUREX):** تتكون السلسلة CUREX من 22 مشاهدة تمتد من سنة 1990إلى سنة2011، بمتوسط 21.5 وقيمة عظمى 26.2سجلت سنة 2011 وقيمة صغرى16 سجلت سنة 1990، بينما ينصف هذه السلسلة وسيط قيمته22.15 ، وتتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 2.98.
3. **سلسلة الإنفاق العام الاستثماري (CAPEX):** تتكون السلسلة CAPEX من 22 مشاهدة تمتد من سنة 1990إلى سنة2011، بمتوسط 10.45 وقيمة عظمى 19.4سجلت سنة 2009 وقيمة صغرى5.8 سجلت سنة1999، بينما ينصف هذه السلسلة وسيط قيمته10.45 ، وتتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 3.95.

ثالثا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

يعد الاستقرار شرطا أساسيا في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية، ففي حالة غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار الذي نحصل عليه يكون زائفا، و عليه سنقوم بإجراء اختبار ديكي- فولر ADF المطور من أجل ذلك، حيث أنه في حالة عدم تحقق خاصية الاستقرارية للسلاسل يتم اللجوء إلى الفروق من الدرجة الأولى ثم الثانية ... وإجراء الاختبار بعد كل مرحلة إلى أن تستقر المتغيرات.

[1]: انظر إلى الملحق رقم (10).

1- دراسة استقرارية سلاسل المتغيرات المدروسة عند المستوى باستخدام اختبار ديكي–فولر المطور: يمكن تلخيص نتائج اختبار ديكي–فولر المطور للسلاسل الزمنية الأصلية الخاصة بمتغيرات الدراسة من خلال:

الجدول رقم (4–7): نتائج اختبار ديكي–فولر المطور ADF للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة

السلسلة	النموذج	درجة التأخير	المعامل	إحصائية المعامل	القيمة الحرجة	الاحتمال	التفسير
INF	3	1	B	-	-	0.462	نقبل فرضية العدم أي أن مقدر معامل الاتجاه العام لا يختلف معنويا عن الصفر و بالتالي نرفض أن تكون السلسلة من نوع TS.
			Q	-1.54	-3.65	0.778	نقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي.
	2	1	C	-	-	0.625	نقبل فرضية العدم و بالتالي السلسلة من نوع DS بدون انحراف.
			Q	-1.59	-3.80	0.468	نقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي، و منه فالسلسلة INF غير مستقرة.
	1	1	Q	-1.80	-1.95	0.068	نقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي، و منه فالسلسلة INF غير مستقرة.
CUREX	3	0	B	-	-	0.56	نقبل فرضية العدم بالتالي نرفض أن تكون السلسلة من نوع TS.
			Q	-2.57	-3.64	0.29	نقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي.
	2	0	C	-	-	0.01	لا نقبل فرضية العدم و بالتالي السلسلة من نوع DS بانحراف.
			Q	-2.55	-3.01	0.11	نقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي و بالتالي السلسلة غير مستقرة.
	1	0	Q	0.50	-1.95	0.81	نقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي، و منه فالسلسلة غير مستقرة.
CAPEX	3	0	B	-	-	0.56	نقبل فرضية العدم بالتالي نرفض أن تكون السلسلة من نوع TS.
			Q	-1.76	-3.64	0.68	نقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي.
	2	0	C	-	-	0.10	نقبل فرضية العدم و بالتالي السلسلة من نوع DS بدون انحراف.
			Q	-1.69	-3.01	0.41	نقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي، و بالتالي السلسلة غير مستقرة.
	1	0	Q	-0.18	-1.95	0.60	نقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي، و منه فالسلسلة غير مستقرة.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 7، انظر إلى الملحق رقم (11، 12، 13)

من خلال الجدول السابق ذو الرقم (4-7)، يتبين لنا أن كل من سلسلة INF لمعدل التضخم، سلسلة CAPEX للإنفاق العام الاستثماري و سلسلة CUREX للإنفاق العام الجاري غير مستقرة عند المستوى، مما يستوجب علينا اللجوء إلى اختبار استقرارية الفروق من الدرجة الأولى، و هذا بالاعتماد على نفس الاختبار السابق ألا و هو اختبار ديكي- فولر ADF.

2- دراسة استقرارية سلاسل المتغيرات المدروسة بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى باستخدام اختبار ديكي–فولر المطور ADF: يمكن تلخيص نتائج اختبار ديكي–فولر المطور لسلاسل المتغيرات المدروسة بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4–8): نتائج اختبار ديكي–فولر المطور ADF للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى

السلسلة	النموذج	درجة التأخير	المعامل	إحصائية المعامل	القيمة الحرجة	الاحتمال	التفسير
d(INF)	6	1	B	-	-	**0.125**	نقبل فرضية العدم و بالتالي نرفض أن تكون السلسلة من نوع TS
			Q	-4.47	-3.67	**0.011**	نقبل الفرضية البديلة بعدم وجود جذر وحدوي.
	5	0	C	-	-	**0.391**	معامل الثابت لا يختلف معنويا عن الصفر أي نقبل فرضية العدم و منه السلسلة من نوع DS بدون انحراف.
			Q	-4.60	-3.02	**0.001**	نقبل الفرضية البديلة بعدم وجود جذر وحدوي.
	4	0	Q	-4.56	-1.95	**0.0001**	نرفض فرضية العدم بعدم وجود جذر وحدوي، و منه **فالسلسلة مستقرة**.
d(CUREX)	6	0	B	-	-	**0.97**	نقبل فرضية العدم بالتالي نرفض أن تكون السلسلة من نوع TS
			Q	-4.06	-3.65	**0.02**	نقبل الفرضية البديلة بعدم وجود جذر وحدوي.
	5	0	C	-	-	**0.51**	نقبل فرضية العدم و منه السلسلة من نوع DS بدون انحراف.
			Q	-4.24	-3.02	**0.003**	نقبل الفرضية البديلة بعدم وجود جذر وحدوي.
	4	0	Q	-2.54	-1.95	**0.0002**	نرفض فرضية العدم بعدم وجود جذر وحدوي و منه **فالسلسلة مستقرة**.

d(CAPEX)	6	3	B	-	-	**0.11**	نقبل فرضية العدم بالتالي نرفض أن تكون السلسلة من نوع TS
			Q	-4.00	-3.71	**0.03**	نرفض فرضية العدم بعدم وجود جذر وحدوي.
	5	0	C	-	-	**0.67**	نقبل فرضية العدم و بالتالي السلسلة من نوع DS بدون انحراف.
			Q	-3.63	-3.02	**0.01**	نقبل الفرضية البديلة بعدم وجود جذر وحدوي.
	4	0	Q	-3.68	-1.95	**0.0009**	نرفض فرضية العدم بعدم وجود جذر وحدوي و منه **فالسلسلة مستقرة**.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 7، انظر إلى الملحق رقم (15،13،16).

من خلال الجدول رقم (4-8)، يتضح لنا أن السلسلة d(INF) مستقرة عند إجراء الفروق من الدرجة الأولى، و هذا يعني أن سلسلة INF متكاملة من الدرجة الأولى عند مستوى 5%، و كذلك نفس الشيء بالنسبة لكل من السلسلتين d(CAPEX) و d(CUREX)، حيث يعني أن كل منهما متكامل من الدرجة الأولى عند المستوى 5%، و هذا كله لكون أن هذه السلاسل كانت خالية من الجذر الوحدوي.

رابعا: اختبار السببية لجراجر Granger:

للتأكد من اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات ألا و هم الإنفاق العام بشقيه الجاري و الاستثماري و معدل التضخم، فإننا استخدمنا اختبار Granger و الذي نتائجه مبينة في الملحق رقم (17).

من خلال هذا الاختبار و بالاعتماد على الملحق رقم(17)، نلاحظ أنه في الحالة الأولى (الشطر الأول) أن الاحتمال المقابل لقيمة F المحسوبة هي (prob :0.19 >0.05) و هذا يعني قبولH_0 ، و في الشطر الثاني منها فكان الاحتمال (prob :0.36 >0.05)و هذا يعني قبول H_0. و منه فإن المتغير CUREX المعبر عن الإنفاق العام الجاري لا يسبب في المتغيرINF المعبر عن معدل التضخم و معدل التضخم هو الآخر لا يسبب في المتغير CUREX. و بالنسبة للحالة الثانية فإننا نلاحظ أنه في الشطر الأول منها الاحتمال كان (prob :0.003 <0.05) و الذي يعني رفض H_0 ، أما الشطر الثاني فكان الاحتمال (prob :0.78 >0.05) و بالتالي فإن هذه الحالة تدل على أن المتغير CAPEX المعبر عن الإنفاق العام الاستثماري يسبب في معدل التضخم بينما هذا الأخير لا يسبب فيه. و في الحالة الأخيرة نلاحظ أن الاحتمالات كلها أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود تأثير متبادل بين نوعي الإنفاق العام في الاتجاهين.

إذن وفقا لهذا الاختبار يتضح لنا أن الإنفاق العام بصفة عامة يؤثر في معدل التضخم في اتجاه وحيد و لكن بشكل كبير في شقه المتمثل في الإنفاق الاستثماري (نفقات التجهيز)، هذا الأخير الذي كما سبق التعرف عليه هو عبارة عن تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار و التي تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة.

حيث أن زيادة الإنفاق العام الاستثماري تعني زيادة الطلب الاستثماري المتمثل في زيادة الطلب على التجهيزات (آلات و معدات و أدوات ..الخ) و أنه في ظل خصائص الاقتصاد الجزائري (اقتصاد نامي: ضعف القطاعات الصناعية و التكنولوجية...الخ) فإن معظم الطلب سيتم سده من الواردات الأجنبية، و نعلم أن هذه الأخيرة أسعارها تتحدد خارجيا وفق السوق العالمي و بالتالي ارتفاع أسعارها يؤدي إلى التأثير على مستوى الأسعار المحلية و بالتالي الحث على ظهور بوادر التضخم (تضخم مستورد).

خامسا: اختبار التكامل المتزامن لـ JOHANSEN : مما سبق وجدنا أن متغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، أي أن هذه المتغيرات تنموا بنفس وتيرة الاتجاه على المدى الطويل. وبالتالي إمكانية وجود تكامل متزامن بين المتغيرات المستقرة من نفس الدرجة واردة، و التي نستطيع تأكيدها باستعمال اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن، هذا الأخير الذي يقوم على تحديد درجة التأخير المثلى (Optimal Lag) ثم اختبار التكامل المتزامن.

1- تحديد درجة التأخير المثلى :نقوم أولا بتحديد درجة تأخير المتغيرات، ويتم هذا التحديد باستخدام عدة معايير منها ما يلي:

الجدول رقم (4-9): تحديد درجة التأخير المثلى

Lag Order Selection Criteria
Date: : 04/14/14 Time: 17:11
Sample: 1990 2011
Included observations: 19

Lag	LR	AIC	SC
0	NA	17.61072	17.75984
1	49.15547	15.28105	15.87754
2	23.99086*	14.22918	15.27304*
3	12.28253	13.81183*	15.30305

* indicates lag order selected by the criterion
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

المصدر: بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 7.

من خلال المعايير أعلاه ، يتضح لنا أن درجة التأخير المثلى هي الدرجة الثانية لكون أغلب المعايير دلت على ذلك، باعتبار أن أقل قيمة كانت في الدرجة الثانية و منه سيكون P= 2.

2- اختبار التكامل المتزامن لجوهانسنJOHANSEN : وجدنا في المرحلة السابقة أن درجة التأخير المثلى هي الدرجة الثانية، و عليه نجري مباشرة اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن، حيث الجدول التالي سيلخص نتائجه:

الجدول رقم (4-10): نتائج اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن

Max-eigenvalue test			Trace test			H1	H0
الاحتمال	القيمة الحرجة %5	القيمة المحسوبة	الاحتمال	القيمة الحرجة %5	القيمة المحسوبة		
0.001	21.13	31.45	0.00	29.79	51.86	**r=1**	**r= 0**
0.16	14.26	10.80	0.008	15.49	20.40	**r= 2**	**r≤ 1**
0.001	3.84	9.60	0.001	3.84	9.60	**r= 3**	**r≤ 2**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 7، انظر للملحق رقم (18)

يشير الجدول أعلاه إلى رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تكامل متزامن عند المستوى 5%، و كذلك فرضية وجود متجه واحد على الأكثر و متجهين على الأكثر، مما يدل على وجود 3 متجهات للتكامل المتزامن و هذا حسب قيمة Trace test المحسوبة التي كانت أكبر من القيم الحرجة في الحالات الثلاث. في حين اختبار **Max-eigenvalue** (النسبة الاحتمالية العظمى) فقد قبل الفرضية الصفرية في الشطر الثاني الدالة على وجود متجه واحد على الأكثر للتكامل المتزامن و بالتالي هذا يعني و يؤكد على وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات الداخلة في النموذج و عليه يمكن تشكيل نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

سادسا: تقدير النموذج و تشخيصه :

1- تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) : من خلال النتيجة السابقة، فإنه يمكننا تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن، من خلال تمثيلها بنموذج لتصحيح الأخطاء. و من أجل الزيادة في تحسين النموذج سوف نعتمد على النموذج الديناميكي بدلا من النموذج الساكن أين المعادلة تصبح على الشكل التالي:

$$\Delta INF_t = a_0 + B.e_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} a_i \ \Delta INF_{t-i} + \sum_{j=1}^{n} a_j \, \Delta CUREX_{t-j} + \sum_{j=1}^{n} a_j \, \Delta CAPEX_{t-j} + \varepsilon_t$$

حيث: e_{t-1} يمثل حد تصحيح الخطأ و الذي يشير ضمنيا إلى سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل speed of adjustment، أي يشير إلى "مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة".

و عليه من أجل ذلك لابد من تحديد درجة التأخير المثلى، و مما سبق فان درجة التأخير المثلى هي P= 2 و عليه سنقوم مباشرة بتقدير نموذج تصحيح الخطأ بالاستعانة بـبرنامج EVIEWS 7 ، و النتائج مبينة في الملحق رقم (19).

حيث من خلال نتائج التقدير ذات التحليل الديناميكي تحصلنا على الصيغة القياسية التالية:[1]

$$\Delta INF_t = -3.01 - 0.198.e_{t-1} - 0.37\,\Delta INF_{t-1} - 0.17\Delta INF_{t-2} + 0.15\Delta CUREX_t - 0.81\,\Delta CUREX_{t-1} - 0.01\,\Delta CUREX_{t-2} - 0.11\,\Delta CAPEX_t + 1.22\Delta CAPEX_{t-1} + 0.83\;\Delta CAPEX_{t-2}$$

2- تشخيص النموذج: ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج و ذلك بإجراء الاختبارات التشخيصية التالية:[2]

- من خلال اختبار ستيودنت يتضح لنا القيمة الاحتمالية لمعلمات النموذج (ما عدا $\Delta CUREX$ $\Delta CAPEX(-2), \Delta INF(-1), \Delta INF(-2), \Delta CAPEX$) أقل من الاحتمال 0.05 و منه فإن معاملات النموذج لها معنوية إحصائية.
- يدل اختبار فيشر على أن النموذج بأكمله له معنوية إحصائية و ذلك لكون أن القيمة الاحتمالية لفيشر 0.01 أقل من الاحتمال 0.05.
- اختبار قوة التأثير الذي يستند على قيمة معامل التحديد المعدل $\bar{R}^2 = 0.667$، فإنه يدل على إن المتغيرات المستقلة تتحكم بنسبة 67 % من التغيرات التي تحدث في معدل التضخم.
- إحصائية دوربن–واتسن $DW = 2.47$ تشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى، كون القيمة الإحصائية داخل مجال الثقة $[1.42 < \mathbf{2.47} < 2.58]$.
- اختبار مضاعف لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي**[**Breush-Godfrey **(*BG*)]** : يوضح لنا خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي حيث أن الاحتمال المقابل لقيمة F أكبر من القيمة الحرجة : ($prob = 0.23 \rangle 0.05$) ومنه لا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط تسلسلي للبواقي .
- اختبار الانحدار الذاتي المشروط بثبات التباين (*ARCH*): نجد أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر أكبر من0.05 ($prob = 0.43 \rangle 0.05$) وعليه تشير إحصائية *ARCH* إلى عدم رفض فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.
- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي بالاعتماد على اختبار" Jarque-Bera": اتضح لنا أن الاحتمال المقابل للإحصائية *JB* ($prob = 0.54 \rangle 0.05$) أكبر من 0.05 ومنه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي.
- اختبار مدى ملائمة تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج [Ramsey RESET]: اتضح لنا أن قيمة الاحتمال المقابل لقيمة F هو $prob = 0.19 \rangle 0.05$ ،ومنه يشير إحصاء اختبار *RESET* إلي صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج.

[1]: سيتم شرح و تفسير هذه النتيجة لاحقا إحصائيا و اقتصاديا، و الاختبار موضح في الملحق رقم (19).

[2]: الاختبارات موضحة انطلاقا من الملحق رقم (20) إلى غاية الملحق رقم (26).

- اختبار الارتباط بين المتغيرات المفسرة "Klein ": بتفحص مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات المفسرة، نلاحظ أنه كل معاملات الارتباط البسيطة بين مختلف المتغيرات المفسرة أصغر من معامل التحديد للنموذج $R^2 = 0.83$ ، و عليه لا توجد مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات.
- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج : يتم استخدام اختبارين هما اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتكررة(*CUSUM*)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتكررة (*CUSUMSQ*) ، حيث من خلال الملحق رقم (25) يتضح لنا أن المعاملات المقدرة للنموذج مستقرة هيكليًا عبر الفترة محل الدراسة، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوي معنوية 5 %.
- اختبار الأداء التنبؤي للنموذج المقدر: الأداء الجيد يمكن تتبعه بمجرد النظر إلى الشكل الموجود في الملحق رقم (26) الذي يوضح سلوك القيم الفعلية والمقدرة لمعدلات التضخم حيث نجدها عموما متطابقة، ومن ثم يمكن الاعتماد علي نتائج هذا النموذج لأغراض التنبؤ.

سابعا: التحليل الإحصائي و الاقتصادي لنتائج التقدير:

من خلال نتائج التقدير السابقة ذات التحليل الديناميكي تحصلنا على الصيغة القياسية التالية:

$$\Delta INF_t = -3.01 - 0.198.e_{t-1} - 0.37\,\Delta INF_{t-1} - 0.17\Delta INF_{t-2} + 0.15\Delta CUREX_t - 0.81\,\Delta CUREX_{t-1} - 0.01\,\Delta CUREX_{t-2} - 0.11\,\Delta CAPEX_t + 1.22\Delta CAPEX_{t-1} + 0.83\;\Delta CAPEX_{t-2}$$

- بفحص المعلمات المقدرة للنموذج من خلال اختبار ستيودنت تبين لنا أن ليس كل المعلمات لها معنوية إحصائية، حيث كان البعض منها قيمها الاحتمالية أكبر من 0.05 (سبق ذكرها بالتفصيل) و في حين البعض الآخر كان له معنوية إحصائية ($c, \Delta CAPEX_{t-1}, e_{t-1}, \Delta CUREX_{t-1}$)
- وفقا لقيمة الثابت c لما يكون الإنفاق العام بشقيه معدوما يسجل معدل التضخم انخفاض بمقدار 3.01 نقطة .
- بالنسبة لأثر الإنفاق العام الجاري على معدل التضخم و علاقته به فإنه يختلف من فترة إلى أخرى، فالملاحظ أن تأثيره على التضخم بصفة عامة هو ضعيف و أن اتجاه تأثيره يختلف من فترة إلى أخرى. فحسب نموذجنا هناك أثر عكسي ضعيف للإنفاق العام الجاري المتأخر بسنة باتجاه معدل التضخم الحالي: إذ عندما يتغير الإنفاق المتأخر بسنة بنقطة واحدة يتغير معدل التضخم بـ 0.81 نقطة في الأجل القصير.
- أما أثر الإنفاق العام الاستثماري على معدل التضخم و علاقته به فهو الآخر نفس الشيء، حيث تأثيره يختلف من فترة إلى أخرى. فحسب نموذجنا هناك أثر طردي نوعا ما قوي للإنفاق العام الاستثماري المتأخر بسنة باتجاه معدل التضخم الحالي: حيث إذا تغير الإنفاق العام الاستثماري المتأخر بسنة بنقطة واحدة يتغير معدل التضخم بـ 1.22 نقطة في الأجل القصير.

- بما أن المتغيرة e_{t-1} جاءت لها **معنوية إحصائية** (احتمالها أقل من 0.05) **كما أنها سالبة** "0.20-" هذا يؤكد على وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات و على وجوب استعمال نموذج ECM في التقدير .و في هذا الصدد تدل هذه القيمة بأنه يتم في كل فترة (سنة) تعديل ما يقترب عن 20 % من إختلالات توازن معدل التضخم في المدى الطويل، و هذا ما يدعم فرضية التكامل المتزامن. أو بعبارة أخرى يتغير معدل التضخم.بـ 0.20 وحدة لما تنحرف قيمة المتغيرات المستقلة في الأجل القصير عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة.
- بالنسبة للقوة التفسيرية فإنه من خلال قيمة معامل التحديد المعدل $\bar{R}^2 = 0.67$ يتبين لنا أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في الإنفاق العام بشقيه الجاري و الاستثماري تتحكم بنسبة 67% من التغيرات التي تحدث في معدل التضخم أما الباقي تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج و متضمنة في حد الخطأ.

ثامنا: التفسير الاقتصادي لنتائج الدراسة:

إن النتائج المتوصل لها سابقا من حيث أثر الإنفاق العام بشقيه الجاري و الاستثماري على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2011، يعتبر مقبولا من الناحية القياسية استنادا على نتائج التقدير و الاختبارات الإحصائية للنموذج المقدر، إلا أنه كان هناك تحفظات من الناحية الاقتصادية من حيث مدى مطابقة بعض النتائج للنظرية الاقتصادية. و عليه يمكن إرجاع و تفسير هذه النتائج كما يلي:

- ✓ لابد من التأكيد و الإشارة في البداية على أن النتائج تكون تخضع للفترة الزمنية قيد الدراسة، طبيعة الإحصائيات من حيث مدى صحتها و واقعيتها بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة .
- ✓ بالنسبة للأثر القوي للإنفاق العام الاستثماري على معدل التضخم أكثر من الإنفاق العام الجاري (استنادا لاختبار السببية لجرانجر) فيمكن تفسيره و إرجاعه إلى الفترة الزمنية قيد الدراسة المتميزة بشقين: اتجاه انكماشي (خلال الفترة 1990-2000: التي تميزت بتطبيق الإصلاحات الاقتصادية تحت إشراف صندوق النقد الدولي ذات الطابع التقشفي خاصة في جانب الإنفاق العام الاستثماري) واتجاه توسعي (خلال 2001-2011: التي تميزت بتنفيذ جملة من البرامج الانفاقية التوسعية خاصة من جانب الإنفاق الاستثماري سيرا على المنهج الكينزي الذي نادى بضرورة تطبيق ذلك لإنعاش الاقتصاد و معالجة الركود.) إضافة إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري و خصوصيته حيث:

- وجود الأثر القوي للإنفاق العام الاستثماري (نفقات التجهيز) على معدل التضخم و علاقته الطردية به هو راجع إلى: أنه نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي هو اقتصاد نامي يتميز بضعف قطاعاته الاقتصادية و بالأخص الصناعية (التكنولوجية) و الفلاحية، و كذلك تميزه بعدم مرونة جهازه الإنتاجي و تدني كفاءة مؤسساته الخاصة و العمومية . فإنه عند زيادة الإنفاق العام الاستثماري أي زيادة الطلب الاستثماري (التجهيزات) سيتم تغطيته و سده من خلال الواردات الأجنبية كون الاقتصاد الجزائري ليس باقتصاد إنتاجي.

مما يعني أن الأثر الاقتصادي الايجابي له على الاقتصاد الوطني (زيادة معدلات النمو الاقتصادي و الناتج) يكون مثبط وأن أثره على المستوى العام للأسعار المحلية لا يظهر إلا من خلال الدور الذي تلعبه أسعار الواردات الأجنبية وفق السوق العالمي (بمعنى ارتفاعها يؤدي إلى حدوث التضخم المستورد).

و هذا التحليل هو يناسب خاصة الفترة الأخيرة التي شهدت توسع في الإنفاق الاستثماري المعبر عن الطلب على التجهيزات و الآلات و الذي تمت تغطيته أكثر بالواردات[1] و التي أسعارها تكون في الغالب مرتفعة مما تؤدي في النهاية إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج و منه تكاليف الإنتاج و بالتالي التأثير على الأسعار المحلية.

- أما بالنسبة للأثر الضعيف للإنفاق العام الجاري (نفقات التسيير) على معدل التضخم، فيمكن تفسيره و إرجاع ذلك لكون أن على طول فترة الدراسة تميز الإنفاق العام الجاري بترشيده سواء خلال الفترة الأولى(1990-1998) أو خلال الفترة الثانية (2001-2011: الذي تم التركيز فيه على التوسع في الإنفاق الاستثماري أكثر من الجاري). فالإنفاق العام الجاري لم يعرف خلال فترة الدراسة زيادة مطردة ظاهرة التي من شأنها أن تؤثر طرديا و بقوة على معدل التضخم باستثناء سنة 1992 (التي خلالها الإنفاق العام بشقيه كان المسبب الرئيسي في حدوث التضخم) . و أنه حتى و لو كانت هناك زيادة في الإنفاق العام الجاري فإن هذا عادي و لا يمكن تجنبه لأنه يؤمن السير العادي لمختلف المصالح العمومية، التي يجب أن تبقى وبصفة إجبارية مضمونة.

كذلك لابد الإشارة إلى أن الإنفاق العام بشقيه ليسا هما فقط العاملان الوحيدان المسببان في حدوث التضخم من عدمه، بحيث هناك عدة عوامل محفزة لحدوث التضخم و الذي بعضها يعتبر إحدى قنوات تأثير الإنفاق العام على التضخم بشكل غير مباشر من: السياسة النقدية المصاحبة له(المعروض النقدي بما فيه من قروض عامة و إصدارات نقدية جديدة) إضافة إلى الإنفاق العسكري و الواردات التي سيتم الإشارة لها كلها في المبحث القادم.

[1]: سيتم توضيح هذه الفكرة (فكرة سد فائض الطلب المحلي من خلال الواردات) في المبحث الأخير من هذا الفصل، ص: 189.

المبحث الثالث: تحليل دور سياسة الإنفاق العام في حدوث التضخم في الجزائر للفترة 1990-2011.

بعد أن قمنا بتحليل الأثر المباشر للإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر في المبحث السابق، سنحاول من خلال هذا المبحث الوقوف على دور الإنفاق العام في تفسير حدوث التضخم من عدمه في الجزائر على طول فترة الدراسة بتحليل مفصل نوعا ما، حيث سيتم التطرق إلى تحليل أثر هذا الإنفاق على إحداث فجوة الطلب الكلي المحلي، ثم دراسة أثره على إحداث الفجوة التضخمية النقدية في إطار السياسة النقدية المصاحبة لسياسة الإنفاق العام أو بالأحرى في إطار الطريقة التي مول بها، لنتطرق في الأخير إلى تحليل دور نوع الإنفاق العام و مدى مساهمته في إحداث التضخم.

المطلب الأول: أثر سياسة الإنفاق العام على إحداث فجوة الطلب الكلي المحلي.

سيتم تحليل دور سياسة الإنفاق العام في التأثير على المستوى العام للأسعار من خلال دراسة الفجوة التضخمية الناتجة عن فائض الطلب المحلي، بحيث أنه إذا زاد مجموع الإنفاق الوطني بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فإن الفرق يشكل فائض طلب محلي و هذا الفائض ينعكس بدوره في ارتفاع الأسعار الجارية،[1] و هذا المقياس يشدد في جوهره على المنطلقات الأساسية لنظرية كينز في الطلب الفعال،[*] في تحديد المستوى العام للأسعار.

و عليه يمكن اعتبار نسبة إجمالي فائض الطلب المحلي إلى قيمة الناتج المحلي بالأسعار الثابتة بمثابة مقياس للحجم النسبي للفجوة التضخمية فكلما كبرت هذه النسبة دل ذلك على حصول ضغط متزايد على الموارد المحلية مما يعرض الأسعار للارتفاع، و لتحليل الفجوة التضخمية الناتجة عن زيادة الطلب الكلي المحلي في الجزائر و معرفة مدى مساهمة الإنفاق العام بأنواعه في الفجوة التضخمية، سيتم الاعتماد على مؤشر إجمالي فائض الطلب المحلي الذي تطرقت إليه الدراسة في الجانب النظري[**]، و بتطبيق هذه المعادلة على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2011 ظهرت النتائج كما هي ممثلة في الجدول التالي:

[1]: وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص:332.

[*]: و التي تقر بأنه إذا لم يترتب عن الزيادة في الطلب الكلي الفعال زيادة مناظرة في حجم الإنتاج، انصب الأثر كله على الزيادة في الإنفاق زيادة تتناسب مع زيادة الطلب الفعال، و هذا ما يؤدي إلى حالة تضخم حقيقي.

[**]: انظر إلى الفصل الثاني ص: 61.

الجدول رقم (4-11): فائض الطلب المحلي الإجمالي و نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي(بالأسعار الثابتة) في الجزائر خلال الفترة 1990-2011. الوحدة :مليار دج

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة: (1)	الإنفاق الوطني الإجمالي بالأسعار الجارية: (2)	إجمالي فائض الطلب المحلي: (3)=(1)-(2)	الفجوة التضخمية %(4) =(1) /(3)
1990	213.4	564.1	**350.7**	**164.3**
1991	210.9	797.9	**587.0**	**278.3**
1992	214.7	1,033.0	**818.3**	**381.1**
1993	210.2	1,181.7	**971.5**	**462.2**
1994	208.3	1,544.0	**1,335.7**	**641 .2**
1995	216.2	2,046.3	**1,830.1**	**846.5**
1996	225.1	2,420.5	**2,195.4**	**975.3**
1997	227.5	2,514.1	**2,286.6**	**1005.1**
1998	239.1	2,828.7	**2,589.6**	**1083.1**
1999	246.8	3,137.0	**2,890.2**	**1171.2**
2000	252.3	3,306.1	**3,053.8**	**1210.4**
2001	263.9	3,606.9	**3,343.0**	**1266.8**
2002	278.7	4,076.1	**3,797.4**	**1362.5**
2003	298.8	4,497.4	**4,198.6**	**1405.1**
2004	311.6	5,263.3	**4,951.7**	**1589.1**
2005	330.0	5,812.8	**5,482.8**	**1661.4**
2006	335.6	6,215.4	**5,879.3**	**1752.0**
2007	347.0	7 ,276.7	**6,929.7**	**1997.0**
2008	354.0	8,916.4	**8,562.4**	**2418.7**
2009	360.0	10,025.9	**9,665.9**	**2684.9**
2010	372.9	11,149.5	**10,776.6**	**2889.9**
2011	382.6	13,068.3	**12,685.7**	**3315.6**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: www.databank.worldbank.org

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إجمالي فائض الطلب المحلي في الجزائر قد عرف ارتفاعا متزايدا خلال فترة الدراسة، حيث عرف معدل نمو خلال الفترة 1990-1994 بـ280.9%, أما خلال الفترة 1995-1999 فقد انخفض معدل نمو فائض الطلب المحلي و بلغ 57.9%, و هذا كنتيجة لبرامج إدارة الطلب الكلي التي أشرف عليها صندوق النقد الدولي المتميزة بالسياسة التقشفية، و انطلاقا من سنة 1999 فقد استرجعت معدلات نمو فائض الطلب المحلي الإجمالي اتجاهها المتسارع، حيث بلغ معدل نموها خلال الفترة 1999-2011 معدل338.9% , و هذا راجع لبرامج الإنعاش الاقتصادي التي تبنتها الجزائر بغية إنعاش الاقتصاد و تنشيط الطلب الكلي.

و إذا اعتبرنا أن نسبة إجمالي فائض الطلب الكلي إلى الناتج المحلي بالأسعار الثابتة كمؤشر على وجود فجوة تضخمية في الاقتصاد فنلاحظ أن هذه النسبة عرفت ارتفاعا مخيفا بحيث انتقلت من 164.33%سنة 1990 إلى 641.24%سنة 1994 و إلى 1589.1%سنة 2004 ثم إلى3315.6% سنة 2011.

و للتعرف على تأثير الإنفاق العام في رفع مستويات الأسعار يجب معرفة حجم مساهمة هذا الإنفاق في تكوين فائض الطلب المحلي الإجمالي و الجدول التالي يوضح هذا:

الجدول رقم (4-12): حجم و نسبة مساهمة الإنفاق العام في إجمالي فائض الطلب المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2011. / **الوحدة: مليار دج.**

السنوات	إجمالي فائض الطلب المحلي	الإنفاق العام الجاري		الإنفاق العام الاستثماري		مجموع الإنفاق العام	
		حجم المساهمة	النسبة %	حجم المساهمة	النسبة %	حجم المساهمة*	النسبة %
1994-1990	4,063.2	905.0	22.3	532.5	13.1	1,437.0	35.4
1999-1995	15,817.4	3,795.0	24.0	1,295.5	8.2	5,090.7	32.2
2004-2000	19,344.5	4,932.8	25.5	2,131.8	11.0	7,064.7	36.5
2011-2005	60,195.0	14,747.9	24.5	10,521.6	17.5	25,295.6	42.0

المصدر: من إعداد الطالب(حساب القيم) بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم (4-5) و رقم (4-11).

الشكل رقم(4-7): نسب مساهمة الإنفاق العام بنوعيه في إجمالي فائض الطلب المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2011.

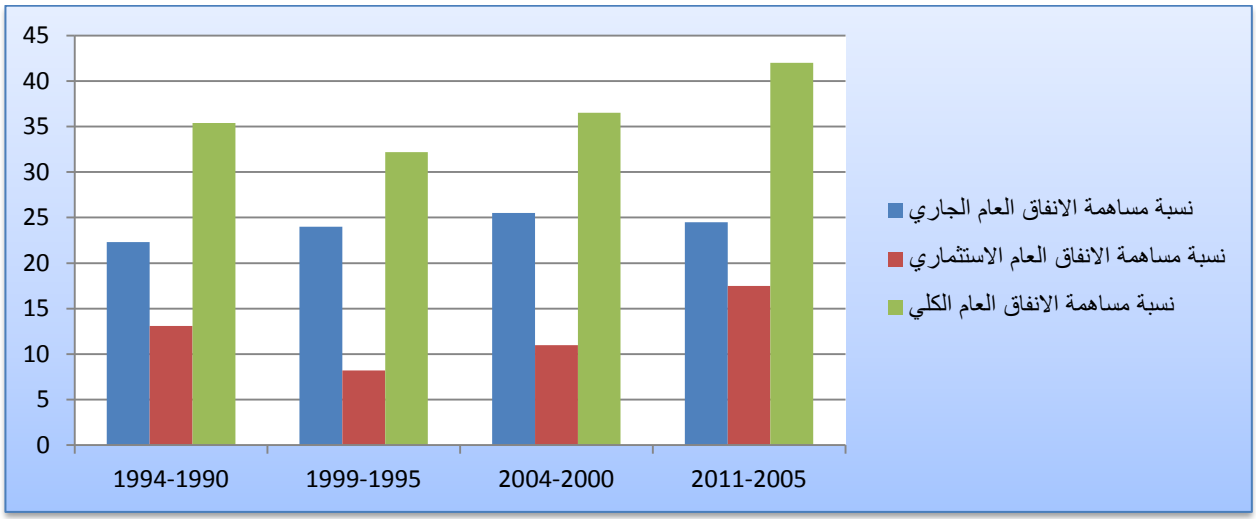

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-12).

*: حجم المساهمة = (مجموع الإنفاق العام / مجموع الإنفاق الكلي) x مجموع فائض الطلب المحلي، بالاعتماد على: وليد عبد الحميد عايب،مرجع سبق ذكره، ص:334.

يتضح من خلال الجدول و الشكل السابقين أن حجم مساهمة الإنفاق العام الإجمالي في فائض الطلب المحلي الإجمالي انتقل من 1,437.0مليار دج في الفترة 1990-1994 إلى 5,090.7 مليار دج في الفترة 1995-1999، أي بمعدل نمو قدره 254.2 % ثم إلى 25,295.6 مليار دج في الفترة 2005-2011. و انتقلت نسبة مساهمته في فائض الطلب المحلي الإجمالي من 35.4 % في الفترة 1990-1994 إلى 42.0% في الفترة 2005-2011، و لقد كانت معظم هذه المساهمة ناتجة عن الإنفاق الجاري أي الاستهلاكي الذي انتقلت نسبة مساهمته من 22.3% إلى 24 %خلال الفترتين الأولتين، ثم لتصل إلى 24.5%خلال الفترة الأخيرة 2005-2011. هذا الارتفاع كان بفعل برامج الإنعاش الاقتصادي التي تبنتها الجزائر بداية من الألفية التي اتسمت بصفة عامة في التوسع في الإنفاق العام قصد تحقيق التنمية, الحد من البطالة و تحسين المستوى المعيشي للأفراد...الخ. و بالنسبة للإنفاق الاستثماري الذي و إن انخفض خلال الفترة 1995-1999 بفعل برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي الداعية إلى تقليص الإنفاق العام الاستثماري، فقد استعاد مكانته و انتقلت مساهمته في فائض الطلب المحلي الإجمالي من 11%خلال الفترة 2000-2004 إلى 17.5%خلال الفترة 2005-2011، بفعل برامج الاستثمار الحكومي التي أطلقتها الدولة خلال الفترتين الأخيرتين.

و بالتالي فإن النتيجة التي نخلص إليها أن الإنفاق العام سواء كان جاريا أو استثماريا فإنه يساهم في إحداث فائض الطلب المحلي الإجمالي بنسب متفاوتة خلال فترة الدراسة و من ثم فإنه يساهم في رفع معدلات التضخم في الجزائر.

ملاحظة: لابد من الإشارة إلى أن هذا الفائض في الطلب المحلي سيؤدي إلى زيادة حجم الواردات لسده، و بالتالي يكون هناك تسرب كبير للإنفاق العام خارج الاقتصاد الوطني الذي من شأنه في ظل جمود الجهاز الإنتاجي، تدني أداء المنشآت الحكومية، التذبذبات التي تحدث في سعر صرف العملة المحلية مع العملات الرئيسية المتداولة في الاقتصاد العالمي و ارتفاع أسعار الواردات في السوق العالمي أن تلعب دورا في التأثير على مستوى الأسعار المحلية و بالتالي الحث على ظهور بوادر التضخم (تضخم مستورد). و في هذا الصدد فقد شهدت الجزائر ارتفاع رهيب في الواردات[*] خاصة خلال الألفية الأخيرة استجابة لفائض الطلب المحلي الذي تعرفه ، و الذي هو انعكاس لسياسة الإنعاش و متطلباتها المتولد عن النمو الكبير للإنفاق العام الاستثماري الذي عرفه خلال الآونة الأخيرة (سبق تأكيد دور الإنفاق العام الاستثماري و أثره على التضخم قياسيا).

[*]: للتوضيح أكثر انظر إلى الملحق رقم (27).

المطلب الثاني: أثر السياسة النقدية المصاحبة لسياسة الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 1990-2011

تقوم الدراسة في هذا المطلب بتحليل دور الإنفاق العام في زيادة عرض النقود في الجزائر في إطار السياسة النقدية المصاحبة و مدى مساهمتها في إحداث الفجوة التضخمية النقدية التي تؤدي مباشرة إلى ارتفاع الأسعار كنتيجة مباشرة، و تستخدم الدراسة مجموعة من المؤشرات التي تم التطرق إليها في الجانب النظري[1] بالإضافة إلى الاعتماد على المفهوم الضيق (M1) و الواسع (M2) لعرض النقود، و الجدول التالي يوضح لنا تطور حجم عرض النقود بالمفهوم الضيق و الواسع في الجزائر.

الجدول رقم (4–13): تطور حجم عرض النقود (بالمفهوم الضيق M1 و المفهوم الواسع M2) و الإنفاق العام الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1990–2011.

السنوات	الإنفاق العام الحقيقي مليار دج	معدل نمو الإنفاق العام الحقيقي %	عرض النقود بالمفهوم الضيق M1 *		عرض النقود بالمفهوم الواسع M2**	
			الحجم (مليار دج)	معدل النمو السنوي %	الحجم (مليار دج)	معدل النمو السنوي %
1990	**643.9**	–	**270.08**	-	**343.00**	-
1991	**797.4**	23.8	**324.99**	20.33	**415.27**	21.07
1992	**1196.9**	50.1	**369.72**	13.76	**515.90**	24.23
1993	**1126.7**	- 5.8	**446.90**	20.88	**627.43**	21.62
1994	**1039.1**	- 7.8	**475.83**	6.47	**723.51**	15.31
1995	**1072.9**	3.2	**519.11**	9.10	**799.56**	10.51
1996	**862.6**	- 19.6	**589.10**	13.48	**915.06**	14.44
1997	**951.8**	10.3	**671.57**	14.00	**1,081.52**	18.19
1998	**938.6**	- 1.4	**826.37**	23 .05	**1,592.46**	47.24
1999	**986.4**	5.1	**905.18**	9.54	**1,789.35**	12.36
2000	**1227.2**	24.4	**1,048.18**	15.80	**2,022.53**	13.03
2001	**1321.0**	7.6	**1,238.51**	18.16	**2,473.52**	22.30
2002	**1529.2**	15.8	**1,416.34**	14.36	**2,901.53**	17.30
2003	**1549.4**	1.3	**1,630.38**	15.11	**3,354.42**	15.61
2004	**1718.7**	10.9	**2,160.58**	32.52	**3,738.03**	11.44
2005	**1840.4**	7.1	**2,421.42**	12.07	**4,157.58**	11.22
2006	**2151.7**	16.9	**3,167.64**	30.82	**4,933.74**	18.67
2007	**2629.9**	22.2	**4,233.57**	33.65	**5,994.61**	21.50
2008	**3379.8**	28.5	**4,964.93**	17.28	**6,955.97**	16.04
2009	**3239.0**	- 4.2	**4,944.16**	-20.77	**7,173.05**	3.13
2010	**3279.7**	1.3	**5,756.46**	16.43	**8,280.74**	15.44
2011	**4025.1**	22.7	**7,141.70**	24.06	**9,929.19**	19.91

Source: Bulletin statistique de la banque d'Algérie, situation monétaire 1964-2011, Juin 2012.

[1]: انظر للفصل الثاني ص: 60.

*: M1 = النقد المتداول + ودائع تحت الطلب. **: M2 = M1 +أشباه النقود (ودائع لأجل).

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه تطور العرض النقدي بمفهوميه الضيق و الواسع في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2011، حيث شهدت الفترة 1990-1993 معدلات نمو سنوية تتراوح بين 20% بالنسبة للمفهوم الضيق أما المفهوم الواسع فقد عرف معدلات نمو سنوية تتراوح بين 21% و24 %. لتشهد فترة 1994-1999 انخفاض في معدلات نمو المعروض النقدي بمفهوميه، بحيث شهدت بداية هذه الفترة نمو المعروض النقدي M_1 بمعدل 6.47 % ثم 9.10% سنة 1995 ثم في نهاية الفترة معدل نمو قدر بـ 9.54 %، و بالنسبة للمعروض النقدي M_2 هو الأخر قد عرف معدلات نمو سنوية منخفضة مقارنة بالفترة السابقة، فبداية هذه الفترة سجلت معدل نمو 15.31 % ثم 10.51 % سنة 1995 و في نهاية الفترة سجل معدل نمو 12.36%. و هذا كله راجع إلى انطلاق برنامج الاتفاق الموسع أو ما يسمى ببرنامج التعديل الهيكلي الذي يمتد على مرحلتين: برنامج التثبيت و التكييف الهيكلي الهادفة و الرامية إلى تقليص نمو الكتلة النقدية.

و انطلاقا من سنة 2000 شهدت معدلات نمو المعروض النقدي M_1 و M_2 ارتفاعا نسبيا، و هذا نتيجة الانتعاش الذي عرفه الاقتصاد الوطني انطلاقا من سنة 1999 بارتفاع أسعار النفط و ارتفاع احتياطات الصرف التي تعتبر الغطاء الذي يتم على أساسها الإصدار النقدي (مع ملاحظة أن الدولة في هذه الفترة كانت حذرة و حريصة من ناحية التوسع في المعروض النقدي نظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري).

و بعد هذا العرض الموجز لتطور عرض النقود وجد أنه من المناسب الوقوف على حجم الفجوة التضخمية النقدية في الاقتصاد الجزائري و التي تظهرها المعادلة الكمية للنقود وفق معيار الاستقرار النقدي. و بتطبيق هذه المعادلة على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2011 تم تشكيل الجدول الموجود في الملحق رقم (28)، الذي من خلاله تم ملاحظة ما يلي:

على طول فترة الدراسة تم تسجيل فجوات تضخمية، غير أن حدتها اختلفت من سنة إلى أخرى أو بالأحرى من فترة إلى أخرى، حيث أخذت أعلى قيم لها في السنوات (98،93،92،91) بـ (0.22،0.22، 0.24، 0.42). و هذا ما يعبر عن عدم التناسب بين معدل نمو كمية النقود و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الأمر الذي أدى إلى حدوث اختلال ما بين الطلب و العرض الكليين و من ثم بروز الضغوط التضخمية (25.9%, 31.7%، 20,5% ،5%). و الواقع أن السبب الرئيسي لبروز هذه الفجوات خاصة في المرحلة الأولى لـ 90 هو النمو السالب للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و التخفيض الكبير للعملة دون نسيان النمو الكبير للمعروض النقدي خاصة سنتي 1992،1998. لتشهد بعد ذلك الألفية الجديدة (2000) انخفاض في حدة الفجوات التضخمية مقارنة بالفترة السابقة، و هذا نتيجة لتحسن معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي من جهة و الحرص الشديد من قبل السلطات في التوسع في المعروض النقدي في ظل فترة الانتعاش.

و فيما يتعلق العلاقة بين الإنفاق العام و عرض النقود فيمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (4-8): تطور كل من الإنفاق العام الحقيقي و عرض النقود في الجزائر خلال الفترة 1990-2011

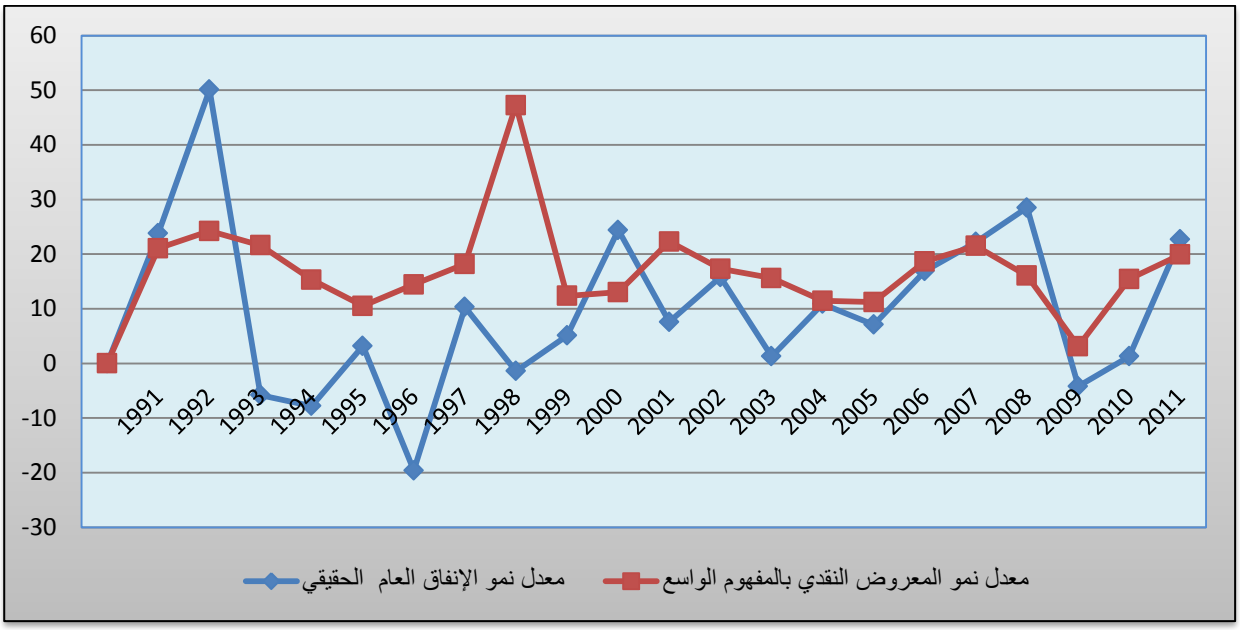

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-13)

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا العلاقة الموجودة بين الإنفاق العام و تطورات المعروض النقدي خاصة خلال الفترة 1999-2011 أين كان الاتجاه العام لنموهما في تزايد نسبي معتبر، فالارتفاع النسبي لمعدلات نمو الإنفاق العام قابلها ارتفاع نسبي في معدلات نمو المعروض النقدي نتيجة لسياسة الانتعاش المنتهجة خلال هذه الفترة و التي تطلبت ذلك. و بالنسبة لمرحلة التسعينيات فقد كان اتجاههما معا متباين نوعا ما من سنة إلى أخرى و لكن بصفة عامة في بداية التسعينيات كان الاتجاه الغالب لهما متزايد، فأعلى قيمة لنمو الإنفاق العام (50 %) خلال فترة الدراسة قابلها معدل مرتفع لنمو المعروض النقدي (24.2 %)، لتشهد الفترة 1994-1997 بشكل عام انخفاض لكل من معدلات نموهما مقارنة بالفترة السابقة، و هذا بسبب برامج التعديل الهيكلي الذي طبقته الجزائر خلال هذه الفترة و الذي كان متميز بسياسة اقتصادية تقشفية ترتكز على فكرة تقليص الإنفاق العام من جهة وتقليص نمو الكتلة النقدية أي المعروض النقدي بصفة عامة و بالتالي وجوب عدم الاعتماد على الإصدار النقدي كوسيلة لتمويل الإنفاق العام و هذا كله من أجل محاربة التضخم الذي كانت معدلاته في هذه الفترة و ما قبلها مرتفعة(خاصة سنة 1992 الذي بلغ 31.7%).

أما عن دور الإنفاق العام في تشكيل الفجوة التضخمية النقدية في الاقتصاد فيكون من خلال أثر هذا الإنفاق على زيادة عرض النقود و الذي يمكن توضيحه و إبرازه أكثر من خلال تحديد نسبة صافي ديون الحكومة من مجموع الائتمان المصرفي الممنوح خلال الفترة 1990-2011، و هو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (4-14): تطور نسبة صافي ديون الحكومة من مجموع الائتمان المصرفي الممنوح في الجزائر خلال الفترة 1990-2011.

السنوات	صافي ديون الحكومة مليار دج	موجودات الجهاز المصرفي مليار دج	نسبة صافي ديون الحكومة من موجودات الجهاز المصرفي %
1994-1990	1,549.2	3,194.1	**48.5**
1999-1995	2,676.9	7,778.3	**34.4**
2004-2000	2,228.7	17,787.1	**12.5**
2011-2005	-18,346.1	64,402.7	**-28.5**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- Bulletin statistique de la banque d'Algérie, situation monétaire1964-2011, Juin 2012

يبين الجدول السابق أن موجودات الجهاز المصرفي (صافي الأصول الخارجية، صافي الديون أو القروض إلى الحكومة و قروض للاقتصاد) آخذة بالارتفاع من سنة إلى أخرى، إذ بلغ حجمها في الفترة 1990-1994 مقدار 3,194.1 مليار دج لترتفع بعد ذلك و تصل إلى 7,778.3مليار دج في الفترة1995-1999، و تسجل في الفترة 2005-2011 حجما قدر بـ64,402.7 مليار دج، إلا أن الملاحظ من جهة ثانية أن صافي الديون الحكومية يتناقص من فترة إلى أخرى و هذا انطلاقا من سنة 2000 أين نلاحظ أن صافي الديون الحكومية قد انخفض من 2,676.9 مليار دج في الفترة 1995-1999 إلى 2,228.7 مليار دج في الفترة 2000-2005 ثم إلى 18,346.1- مليار دج بالسالب في الفترة 2005-2011، و هو ما تؤكده نسب صافي الديون الحكومية من موجودات الجهاز المصرفي التي انخفضت من 48.5 %في الفترة 1990-1994 إلى 28.5-% في الفترة 2005-2011، و طبعا يعود هذا بصفة عامة لكون أنه في الفترة الأولى و الثانية و كنتيجة منطقية لانخفاض مداخيل البلاد من المحروقات تم اللجوء حينها إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي لتمويل الميزانية العامة كون أنها خلال تلك الفترة كان رصيدها عجز[1]، لتنخفض بعد ذلك و هذا انطلاقا من سنة 2000 نتيجة تحسن أسعار النفط و بالتالي مداخيلها و منه قل اللجوء إلى الجهاز المصرفي من قبلها.

[1]: تمت الإشارة إليه في المبحث الأول من هذا الفصل ص:156.

و منه في الأخير، يمكن القول أن الحكومة بصفة عامة تعتمد في تمويلها للميزانية و منه الإنفاق العام على مداخيل المحروقات و الذي يؤثر بشكل كبير على رصيد الموازنة العامة، و أنه في حال انخفاضه تلجأ الدولة إلى القروض و الإصدار النقدي كبديل له، و هذا ما يدفعنا في النهاية إلى القول بأن السياسة النقدية المصاحبة لسياسة الإنفاق العام أو طريقة التمويل المعتمدة تلعب دور لا يستهان به في حدوث الضغوط التضخمية في الجزائر و هذا طبعا في ظل الجمود الذي يتميز به الجهاز الإنتاجي الجزائري و كذلك تدني مستوى المؤسسات الجزائرية الإنتاجية. فنمو الكتلة النقدية دون أن يقابلها نمو مساو في الإنتاج هو الذي يسبب و يولد الضغوط التضخمية إذ يكون هناك تدفق نقدي أكبر من التدفق الحقيقي و بالتالي يحدث فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي مما ينعكس في الأخير على المستوى العام للأسعار المحلية و منه حدوث التضخم.

المطلب الثالث: تحليل دور و أثر نوع الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 1990-2011.

لقد اتضح لنا من خلال ما سبق في الجانب النظري* أن نوع النفقة العامة و مدى إنتاجياتها يلعب دور مهم في التأثير على المستوى العام للأسعار، بحيث أن زيادة بعض أنواع النفقات العامة دون غيرها من ناحية، و ضعف إنتاجيتها من ناحية أخرى قد يؤدي إلى زيادة الموجات التضخمية. و طبعا كل هذا يكون مرتبطا بالأوضاع الاقتصادية السائدة في الدولة (الوصول إلى مرحلة العمالة الكاملة أو دون ذلك) و طبيعة اقتصادها (دولة نامية أو متقدمة).

و في هذا الصدد كما هو معلوم نجد شقين رئيسين للإنفاق العام كتقسيم له في الجزائر هما الإنفاق العام الجاري (ميزانية التسيير) و كذلك الإنفاق العام الاستثماري (ميزانية التجهيز). ومما سبق فقد تم تحليل أثر الإنفاق العام بشقيه في الجزائر على معدل التضخم تحليلا قياسيا و عليه سنحاول الآن تأكيد ذلك التحليل، بتحليل إحصائي بياني إن صح القول من خلال الشكل التالي:

* : انظر للفصل الثالث، ص: 132.

الشكل رقم (4-9): تطور كل من الإنفاق العام الجاري، الاستثماري و معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2011.

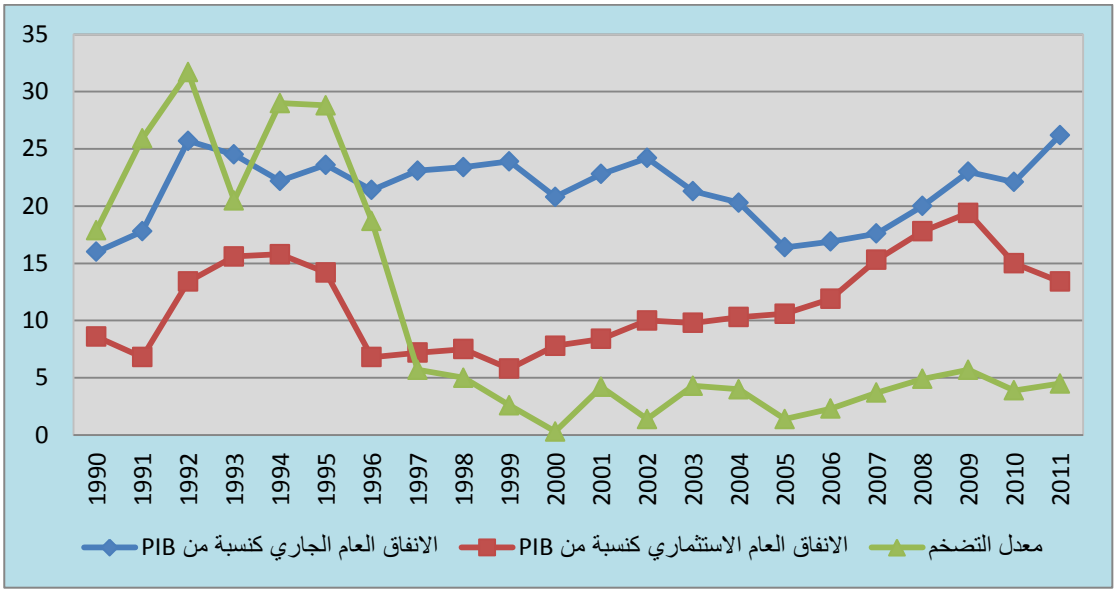

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (09)

من خلال الشكل أعلاه يمكن تأكيد و تدعيم النتائج التي تحصلنا عليها في التحليل القياسي لأثر الإنفاق العام بشقيه على معدل التضخم. حيث نلاحظ جليا أن الفترة الزمنية وميزاتها (من حيث توجه سياسة الإنفاق العام) لعبت دورا في حصولنا على تلك النتائج، من ناحية أنه خلال الفترة الأولى(1990-2000) نجد بأن الإنفاق العام الجاري كان عاملا مؤثرا في التضخم و مساهما في حدوثه في معظم الفترة تقريبا، فمثلا في سنة 1992 أين تم تسجيل أعلى معدل للتضخم 31.7% عاد سببه إلى ارتفاع نسبة الإنفاق العام الجاري بـ 25.7 % (أعلى نسبة على طول الفترة)، و أنه لما سجل أدنى معدل للتضخم سنة 2000 بـ 0.3% سجل معدل نمو سنوي سالب لنسبة الإنفاق العام الجاري بـ (0.13%-). و أما بالنسبة للإنفاق العام الاستثماري فكان دوره محدود خلال هذه الفترة و هذا كله انعكاسا لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها الجزائر في هذه الفترة المتميزة بالتقشفية خاصة في جانبه.

لنشهد انطلاقا من سنة 2001 توجها آخر لسياسة الإنفاق العام ، توجها تمثل في التركيز أكثر على الإنفاق العام الاستثماري و هذا بالتوسع فيه تطبيقا للفكر الكينزي من أجل إنعاش الاقتصاد و معالجة الركود. و عليه خلالها انقلبت الأدوار، حيث أصبح الإنفاق العام الاستثماري هو العامل الأكثر تأثيرا في التضخم من خلال نسبه المرتفعة التي تظهر بوضوح من خلال الشكل و الذي رافقه ارتفاع نسبي في معدلات التضخم، فالبرغم من أن الإنفاق الاستثماري اقتصاديا هو يعتبر من قبيل الإنفاق المنتج و أنه لا يعتبر عامل محفز لحدوث التضخم إلا أنه في ظل خصوصية الاقتصاد الجزائري لعب دورا، و هذا من خلال علاقته بالواردات و تأثير هذه الأخيرة على الأسعار المحلية.[1]

[1]: ارتفاع أسعار الواردات الأجنبية يؤثر على الأسعار المحلية و بالتالي ظهور التضخم (التضخم المستورد) ، لمزيد من التوضيح انظر للملحق رقم (29).

بالإضافة إلى ما سبق ذكره هناك نوع من أنواع النفقات العامة لابد من التطرق إليه كنوع منفرد ألا و هو الإنفاق العسكري أو الحربي، الذي أثار جدلا في الفكر المالي من ناحية مدى إنتاجيته و بالتالي دوره في حدوث الموجات التضخمية من عدمها باعتباره كقاعدة عامة هو من قبيل الإنفاق غير المنتج – إذ هو يتمثل في إنفاق نقدي يخلق دخولا نقدية لا يقابلها زيادة في إنتاج السلع و خاصة السلع الاستهلاكية– . فهو بالتالي يلعب دورا لا يستهان به في دفع النفقات العامة نحو النمو في العديد من الدول من ناحية، و ظهور موجات التضخم من ناحية أخرى.

و عليه يمكن توضيح و اقتفاء أثره على معدل التضخم من خلال دراسة معدل نموه من ناحية و علاقته بالتضخم، و هذا بالاعتماد على الملحق رقم (30) و كذلك الشكل الآتي:

الشكل رقم (4-10): تطور كل من الإنفاق العسكري الحقيقي و معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2011.

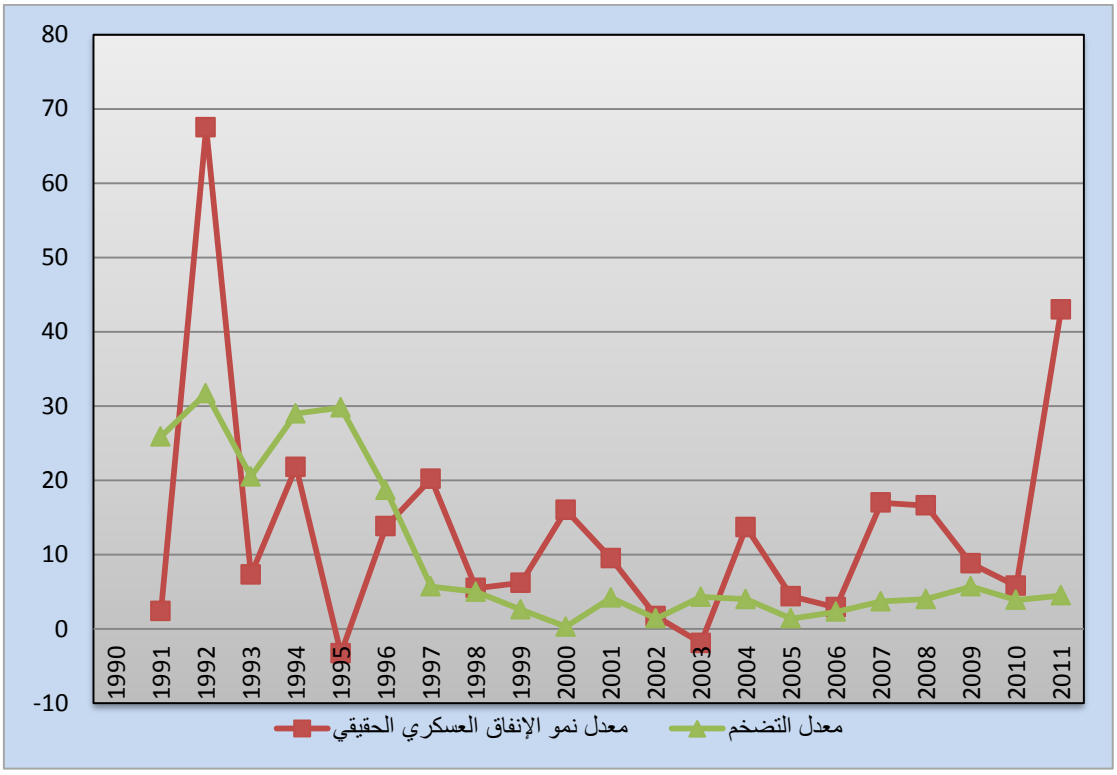

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (30).

من خلال الملحق رقم (30) و الشكل أعلاه، يتبين لنا أن الإنفاق العسكري قد عرف تزايدا في قيمه الحقيقية في الجزائر على طول الفترة 1990-2011، بحيث انتقل من 38.2 مليار دج سنة 1990 إلى 120مليار دج سنة 1998، ثم إلى 191.9 مليار دج سنة 2005 ليصل الى أعلاه سنة 2011 بمقدار 443.1 مليار دج و لكن بمعدلات نمو متفاوتة من سنة الى أخرى، كان اقصاها سنة 1992 بـ 67.5 % و اقلها سنة 1995 بـ 3.3- %. و ما يلاحظ جليا هو أن معدلات نمو الانفاق العسكري كانت مرتفعة نوعا ما بشكل ملفت خاصة في سنوات التسعينيات، و ما يعكس هذا الارتفاع هو الأوضاع الأمنية التي تميزت بها الجزائر خلال هذه العشرية و ما تطلبت من تجنيد و تسليح لمواجهة هذا الانفلات و الاضطراب الأمني.

أما خلال الألفية الجديدة (انطلاقا من سنة 2000) فنلاحظ أن معدلات نموه كانت متفاوتة، إلا أنه بصفة عامة يمكن القول أنها كانت منخفضة مقارنة بالفترة السابقة ماعدا في بعض الفترات أين كانت مرتفعة خاصة خلال الفترة الأخيرة 2007-2011 (فكرة السلم المسلح [*]: أخذا بالاحتياط و الاستعداد للعدوان) مستغلة في ذلك تحسن أسعار النفط خلال هذه الفترة.

و أما فيما يخص علاقته و أثره على المستوى العام للأسعار أو بالأحرى على التضخم فيمكن ملاحظته من خلال الشكل السابق، حيث نلاحظ أنه عندما سجل الإنفاق العسكري أعلى معدل نمو له بـ67.5 % سنة 1992 بالضبط، قابله في نفس السنة تسجيل أعلى معدل للتضخم بـ 31.7%، و أنه بعد تلك السنة لما كان الاتجاه العام لمعدلات نمو الإنفاق العسكري متناقص نسبيا سجل في ذات السياق اتجاه عام متناقص لمعدلات تضخم.

و ما يمكن قوله في هذا الصدد و كما سبق التطرق له في الفصل الثالث، فإنه بصفة عامة تأثير النفقات العسكرية على المستوى العام للأسعار يكون مرتبط بالأوضاع الاقتصادية السائدة في الدولة، فعندما يصل اقتصاد دولة ما إلى مرحلة العمالة الكاملة فان هذه النفقات ستؤدي إلى حدوث آثار تضخمية و العكس صحيح. كما يكون مرتبط بمدى طبيعة التقدم الاقتصادي للدول، ففي ظل الدول النامية كحالة الجزائر سيؤثر الإنفاق العسكري بالسلب كونها تعتمد في إعداد جيوشها و معداتها على الدول الخارجية من خلال الاستيراد، مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان مدفوعاتها، و عجز في ميزانياتها العامة قد يصاحبه آثار تضخمية.

[*]: لمزيد من التوضيح لهذه الفكرة، انظر إلى الفصل الثالث ص: 109.

خلاصة الفصل الرابع:

تطرقت الدراسة في الفصل الرابع إلى تحليل انعكاس سياسة الإنفاق العام في الجزائر على معدلات التضخم للفترة 1990-2011، من خلال التطرق في البداية إلى اتجاه سياسة الإنفاق العام في الجزائر على طول الفترة، إذ اتضح أنه نتيجة لأزمة 1986 قامت الجزائر بإعادة رسم سياستها الاقتصادية من خلال تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص و ذلك بإتباع جملة من الإصلاحات (1989-1998) التي كان طابعها العام سياسات تقشفية: من تقليص للإنفاق العام و الكتلة النقدية، تخفيض الدعم الموجه للأسعار و تثبيت كتلة أجور الوظيف العمومي. ثم لتأتي بعد ذلك مرحلة جديدة ابتداءا من سنة 1999 بلجوء الحكومة إلى إتباع سياسة اقتصادية جديدة تمثلت في سياسة الإنعاش الاقتصادي المرتكزة أساسا على التوسع في النفقات العامة بهدف تحسين معدلات النمو الاقتصادي و الحد من معدلات البطالة.

لتقوم الدراسة في مرحلة ثانية بتحليل الأثر المباشر لسياسة الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار في الجزائر على طول فترة الدراسة، و من خلالها اتضح أن أثر الإنفاق العام بشقيه على التضخم كان نوعا ما قويا، بدليل أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في شقي الإنفاق العام تتحكم بنسبة 67% من التغيرات التي تحدث في معدل التضخم أما الباقي تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

أما في المبحث الثالث، فقد تم تحليل و تفسير دور الإنفاق العام في حدوث التضخم من عدمه في الجزائر خلال فترة الدراسة تحليلا غير مباشر، من خلال تحليل دوره في حدوث فجوة فائض الطلب المحلي و إبراز مساهمته بشقيه في حدوثها و الذي اتضح أنه كان له دور لا يستهان به في حدوثه خاصة خلال الفترة 2000-2011. و كذلك تحليل أثره على الفجوة التضخمية النقدية من خلال تحليل أثر السياسة النقدية المصاحبة على الفجوة التضخمية النقدية و التي تبين أنه في فترات معينة كان نمو الكتلة النقدية بما فيه ديون للحكومة قد ساهم في حدوث التضخم خاصة في بداية التسعينيات و أنه بعد ذلك و نتيجة لتحسن أسعار النفط قل لجوء الحكومة إلى الجهاز المصرفي. لنتطرق في الأخير إلى تحليل دور نوع الإنفاق العام في حدوث التضخم من عدمه و خلاله تبين أن الإنفاق العام الجاري كان عاملا مؤثرا على التضخم خاصة في بداية التسعينيات بينما الإنفاق العام الاستثماري كان أثره أقوى خلال الألفية الأخيرة من خلال علاقته بالواردات (التضخم المستورد)، كما اتضح أن الإنفاق العسكري كنوع من الإنفاق العام لعب هو الأخر دورا في حدوثه، و أنه عرف نموا لا يستهان به في الجزائر خاصة في فترة التسعينيات نظرا للأزمة الأمنية و كذلك خلال الفترة 2007-2011 نظرا لتحسن مداخيل المحروقات.

خاتمة

اتضح بعد أزمة الكساد العظيم سنة 1929، ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و هذا باستخدامها النفقات العامة كوسيلة أساسية لهذا التدخل، على أساس أن الطلب الكلي الفعال يتدهور من فترة إلى أخرى بسبب تدهور الميل للاستثمار مسببا في ذلك الأزمات الاقتصادية، و أن الدولة من خلال إنفاقها العام هي الكفيلة بمواجهة هذا التدهور لضمان تحقيق التوظيف الكامل، الاستقرار الاقتصادي و التنمية الاقتصادية بحكم أن الإنفاق العام هو أحد مكونات الطلب الكلي.

و ضمن هذا الإطار فإن الجزائر باعتبارها دولة من الدول النامية وفي ظل سعيها المتواصل للحاق بركب الدول المتقدمة و تحقيقها للتنمية الاقتصادية و الاستقرار الاقتصادي فإنها قد طبقت و اعتمدت على هذه السياسة ألا و هي سياسة الإنفاق العام باتجاهيها الانكماشي و التوسعي تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية، ومما لا شك فيه فإن هذه السياسة قد ترتب عن تنفيذها آثار مرغوبة و غير مرغوبة على الاقتصاد الوطني. وعليه من خلال دراستنا هذه حاولنا إبراز الأثر الذي تتركه هذه السياسة على المستوى العام للأسعار و مدى مساهمتها في حدوث التضخم من عدمه خلال الفترة 1990-2011 مستعينين من أجل ذلك بتقنيات الاقتصاد القياسي.

نتائج الدراسة: من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية يمكن استخلاص النتائج التالية:

– بصفة عامة يتحدد أثر الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار على ضوء حجم الإنفاق العام و اتجاهه الذي يتماشى مع الوضعية الاقتصادية، نوعية هذا الإنفاق و مدى إنتاجيته ، مدى مرونة الجهاز الإنتاجي، مدى الوصول إلى حالة التشغيل الكامل، دون نسيان كذلك الطريقة التي يمول بها و التي يتوقف عليها التأثير بصورة أساسية. فإذا كان التمويل يكون عن طريق خلق قوة شرائية جديدة فإن الأسعار ترتفع بصورة ملحوظة خاصة إذا كان الاقتصاد قد بلغ حالة التشغيل الكامل أو كان يعاني من اختناقات معينة. أما إذا تم تمويله عن طريق تحويل جزء من القوة الشرائية من الإنفاق الخاص إلى الإنفاق العام، فإن المستوى العام للأسعار يتأثر بدرجة أقل.

– أن الإصلاحات الاقتصادية إلى غاية سنة 1995 قد أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم بسبب سياسات جانب الطلب الكلي و التخفيض الكبير لقيمة العملة و التحرير التدريجي لأسعار السلع و أسعار الفائدة، و أنها بدأت تعطي ثمارها انطلاقا من سنة 1995 و هذا راجع إلى السياسة التقشفية المتشددة في إدارة الطلب الكلي المتضمنة أساسا السياسة المالية الصارمة الانكماشية بجانبيها الانفاقي و الضريبي.

– أن تسطير الدولة لبرامج الإنعاش، دعم النمو الاقتصادي و التنمية الخماسي خلال الفترة 2001-2014 جاء بهدف تغطية النقص الذي عرفه برنامج التمويل الموسع، حيث سعت هذه البرامج إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي و القضاء على البطالة بالتوسع في الإنفاق العام بشقيه و هذا تجسيدا منها للاتجاه الكينزي المبني على أساس سياسات إنعاش الطلب الكلي. و لقد أعطت هذه البرامج الأولوية لخفض معدلات البطالة مع القبول بمعدلات تضخم مرتفعة نوعا ما و هو ما بينته الدراسة، حيث ساهمت في تخفيض معدلات البطالة (من 29.8% سنة 2000 إلى 10% بالتقريب نهاية سنة 2011) مع ارتفاع نسبي في معدلات التضخم (من 0.3 % سنة 2000 إلى 5.7% سنة 2009 ثم إلى 4.5% سنة 2011).

–حجم الإنفاق العام بصفة عامة (و بصفة خاصة حجم الإنفاق العام الاستثماري) كان له دور في إحداث فائض الطلب المحلي الإجمالي و بالتالي الفجوة التضخمية، حيث عرفت نسبة مساهمته في حدوث الفائض ارتفاع متزايد و بدرجة مخيفة خاصة في الآونة الأخيرة (انطلاقا من سنة 2001)، و طبعا هذا كله في ظل الجمود الذي تميز به الجهاز الإنتاجي الجزائري و عدم مرونته (و الذي بدا واضحا من خلال الفرق الكبير بين مجموع الإنفاق الوطني بالأسعار الجارية و الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة) لدرجة أن ذلك أدى إلى نمو الواردات من أجل سده مما صاحبه ارتفاع نسبي في معدلات التضخم.

– الإنفاق العام الجاري في الجزائر ساهم نموه في بعض فترات الدراسة في ارتفاع معدلات التضخم بالأخص خلال الفترة (1990-2000) إلى جانب الإنفاق العسكري هذا الأخير الذي نموه كان ملفت خلال هذه الفترة ، لتنقلب الأدوار فيما بعد لصالح الإنفاق العام الاستثماري انطلاقا من 2001 الذي عرف نموا مستطردا بفعل برامج الاستثمار الحكومي التي أطلقتها الدولة خلال هذه الفترة و الذي لعب دورا كبيرا في توليد الضغوط التضخمية نتيجة علاقته بالواردات و أثر هذه الأخيرة على الأسعار المحلية من خلال ارتفاع أسعارها من جهة كمنتج، و من جهة دورها في رفع تكاليف الإنتاج و بالتالي أسعار السلع المحلية المنتجة.

– طريقة التمويل المعتمدة أو بعبارة أخرى السياسة النقدية المصاحبة و المتمثلة في كل من القروض العامة و الإصدار النقدي كان لها دور مهم في حدوث التضخم في الجزائر في فترات معينة، خاصة في بداية التسعينيات حيث أنه و كنتيجة منطقية لانخفاض مداخيل البلاد من المحروقات تم اللجوء حينها إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي و الإصدار النقدي لتمويل الميزانية العامة كون أنها خلال تلك الفترة كان رصيدها عجز، و أنه بعد ذلك و نتيجة لتحسن أسعار النفط (انطلاقا من سنة 2000) قل لجوء الحكومة إلى الجهاز المصرفي ومنه قل دورها في حدوث و تحفيز التضخم.

-اتضح لنا أن الإنفاق العام بصفة عامة يؤثر في معدل التضخم في الجزائر و لكن بشكل كبير في شقه المتمثل في الإنفاق العام الاستثماري (نفقات التجهيز) أكثر من الإنفاق العام الجاري خلال فترة الدراسة و هذا استنادا على اختبار السببية لجرانجر.

- تبين لنا وجود علاقة تكامل متزامن في المدى الطويل بين الإنفاق العام بشقيه الجاري و الاستثماري و معدل التضخم في الجزائر استنادا على اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن.

- في ظل تحليلينا القياسي اتضح لنا أنه في كل فترة (سنة) يتم تعديل ما يقترب عن 20 % من إختلالات توازن معدل التضخم في المدى الطويل أو بعبارة أخرى يتغير معدل التضخم.بـ 0.20 وحدة لما تنحرف قيمة المتغيرات المستقلة في الأجل القصير عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة.

- اتضح لنا أن أثر الإنفاق العام بشقيه على التضخم كان قوي نوعا ما بدليل أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في الإنفاق العام بشقيه الجاري و الاستثماري تتحكم بنسبة 67% من التغيرات التي تحدث في معدل التضخم أما الباقي تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج و متضمنة في حد الخطأ.

اختبار الفرضيات: من خلال نتائج الدراسة و الإحاطة شبه الكاملة بموضوع دراستنا، فإنه يمكننا اختبار الفرضيات كما يلي:

- **الفرضية الأولى**:" إن الإفراط في الإصدار النقدي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، لما لا يقابل هذه الزيادة نفس النمو في الإنتاج"، ثبتت صحة هذه الفرضية فالإصدار النقدي كمصدر تمويلي هو يعتبر المسبب الرئيسي في ظهور الضغوط التضخمية خاصة إذا كان الاقتصاد قد بلغ حالة التشغيل الكامل أو كان يعاني من اختناقات معينة في جهازه الإنتاجي.
- **الفرضية الثانية**: " العلاقة بين الإنفاق العام و التضخم طردية وحيدة الاتجاه من الإنفاق العام نحو التضخم" ثبت أن هذه الفرضية ليست صحيحة تماما، فهذه الفرضية تشكلت من جزأين : الأول تمثل في وجود علاقة طردية بينهما حيث استنادا للدراسات التجريبية حول هذه العلاقة فإنه قد اتضح أنه ليس هناك دائما علاقة طردية بين الإنفاق العام و التضخم فقد يكون العكس أي علاقة عكسية، فالواقع هو أن هذه العلاقة و الأثر يتوقف على عدة عوامل و التي في مقدمتها مدى الوصول إلى حالة التشغيل الكامل و مرونة الجهاز الإنتاجي. و بالنسبة للجزء الثاني المتمثل في وجود علاقة وحيدة الاتجاه فإنه قد اتضح أن الاتجاه الأكثر شيوعا هو هذا الاتجاه و هو ما أثبتته دراستنا القياسية التي أوضحت وجود علاقة وحيدة الاتجاه من الإنفاق العام بصفة عامة نحو التضخم استناد على اختبار السببية لجرانجر.

- **الفرضية الثالثة:** " الإنفاق العام الجاري (نفقات التسيير) هو الأكثر تأثيرا على التضخم في الجزائر مقارنة بالإنفاق العام الاستثماري (نفقات التجهيز)" هذه الفرضية ليست صحيحة تماما، حيث صحيح أن هناك أثر للإنفاق العام بشقيه في التضخم و هذا من خلال نتائج اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن الذي أثبت وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات في المدى الطويل إلا أن النوع الأكثر تأثيرا في التضخم فهو الإنفاق العام الاستثماري و هذا استنادا على نتائج اختبار السببية لجرانجر .

الاقتراحات:

على ضوء دراستنا لموضوع البحث، وبعد استعراضنا لنتائجه المتوصل إليها، يمكن في هذا المجال تقديم الاقتراحات التالية:

- ✓ ينبغي ترشيد الإنفاق العام بصورة عامة من خلال تقليل النفقات غير الضرورية كنفقات التمثيل الخارجي والدبلوماسي و البرلماني والحد من الإنفاق العام الترفي غير الضروري.
- ✓ العمل على زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري من خلال تحفيز و تدعيم القطاعات الإنتاجية كالزراعة، الصناعة، الصناعات الصغيرة و المتوسطة و كذلك من خلال العمل على تحقيق التوزيع العادل لموارد الاقتصاد الوطني عبر كافة القطاعات الاقتصادية.
- ✓ لابد من توجيه الإنفاق العام نحو القطاعات المنتجة التي تلعب دورا بارزا في التنمية الاقتصادية من خلال العمل على زيادة الإنفاق الاستثماري المنتج من جهة.
- ✓ الحد من زيادة الإنفاق العام على بند الأجور و الرواتب للحد من الضغوط التضخمية، بمعنى لابد من إتباع سياسة أجور واضحة.
- ✓ العمل على تخفيض الإنفاق العسكري و الحربي الذي يأخذ حصة مالية كبيرة، بحيث لابد للجزائر أن توظف الأموال و الأرباح في جوانب أخرى تساعد على النهوض بالاقتصاد و تشجع البحث العلمي الذي بإمكانه أن يرسي القواعد الصناعية العسكرية المحلية.
- ✓ يتعين على الحكومة تنويع مصادر تمويل برامج التنمية الاقتصادية باعتبار أن اقتصار هذه المصادر على إيرادات الجباية البترولية سيؤدي إلى تعطيل هذه البرامج في حالة انهيار أسعار المحروقات.
- ✓ يجب أن تتزامن مع سياسة الإنفاق العام سياسة نقدية حريصة و هادفة، نابعة من سلطة نقدية مستقلة التي بدورها تقوم بالمحافظة على استقرار معدل التضخم عند مستوى محدود، بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق التنمية و الاستقرار الاقتصاديين.

- ✓ ضرورة إصلاح هيكل الاقتصاد الوطني و جعله أكثر توازنا من حيث مشاركة جميع القطاعات في خلق القيمة المضافة، فتزداد الأوعية الضريبية التي تسمح للدولة بفرض الضرائب عليها و تجنب الاعتماد على مورد واحد كما هو الحال بالنسبة للجباية البترولية.
- ✓ يجب على الدولة زيادة فعالية سياسة الإنفاق العام باتخاذ التدابير التالية:
  - وضع برنامج لتحديث و إصلاح الإدارة العامة من أجل زيادة فعالية الاستثمار العام حيث يسمح هذا الإجراء بزيادة درجة تنفيذ الإنفاق العام الاستثماري.
  - مراقبة المسار المالي و كيفية تنفيذ الإنفاق العام باتخاذ إجراءات المراقبة و المتابعة و هذا ما يسمح بزيادة الشفافية و بالتالي القضاء على الفساد و التهريب.
  - ضرورة تخفيض الميل الحدي للاستيراد (التقليل من الواردات) باستخدام سياسة مالية ضريبية و تجارية صارمة.

آفاق الدراسة:

بعد معالجتنا لموضوع الدراسة، نرى أن هناك العديد من الموضوعات تناولتها الدراسة بصورة مختصرة بما يخدم موضوع الدراسة يمكن التعمق فيها و تحتاج إلى مزيد من البحث والتوسع، من أهمها ما يلي:

- دراسة السياسة النقدية المصاحبة للإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.
- دراسة تحليلية و قياسية لعلاقة الواردات بالتضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.
- دراسة تحليلية لعلاقة هيكل الواردات بالإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.
- دراسة قياسية لأثر الإنفاق العسكري على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.
- دراسة قياسية وتحليلية لمنحنى فليبس في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.
- تحليل فعالية الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الخارجي في الجزائر.

و في الأخير نرجو أن نكون قد وفقنا في دراستنا، سائلين الله عز و جل التوفيق و السداد

و ما توفيقي إلا بالله ، عليه توكلت و إليه أنيب .....الحمد لله رب العالمين

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I. الكتب:

1. أحمد رمضان نعمة الله ، عفاف عبد العزيز عايد و إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 2004.
2. أحمد رمضان نعمة الله، محمد سيد عابد و إيمان عطية ناصف، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 2002.
3. أحمد زهير و خالد الخطيب، **المالية العامة**، دار زهران، الأردن، بدون طبعة، 1997.
4. أحمد فوزي ملوخية، **مبادئ الاقتصاد**، مركز الإسكندرية، بدون طبعة، 2009.
5. أسامة بشير الدباغ، **البطالة و التضخم: المقولات النظرية و مناهج السياسة الاقتصادية**، دار الأهلية، الأردن، الطبعة الأولى،2007.
6. أكرم حداد و مشهور هذلول، **النقود و المصارف: مدخل تحليلي و نظري**، دار وائل، الأردن، الطبعة الأولى، 2005.
7. بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2008.
8. بول.آ.ساموبلسون و ويليام.د.نورد هاوس، ترجمة: هاشم عبد الله و أسامة الدباغ، **الاقتصاد**، ترجمة الطبعة 15، دار الأهلية، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.
9. حازم البلاوي، **دور الدولة في الاقتصاد**، دار الشروق، مصر، بدون طبعة، 1998.
10. حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 2003.
11. حامد عبد المجيد دراز و المرسي السيد الحجازي، **مبادئ المالية العامة**، دون دار النشر، مصر، بدون طبعة،2004.
12. حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان و محمد عمر حماد أبو دوح، **مبادئ المالية العامة**،الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 2003.
13. حربي محمد مرسي عريقات، **مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي**، دار وائل، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
14. خالد شحادة الخطيب و أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل، الأردن، الطبعة الثالثة، 2007.
15. خالد واصف الوزني و أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق**، دار وائل، الأردن، الطبعة الثانية، 2004.
16. رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، سلسلة عالم المعرفة، الرقم: 226، الكويت، 1998.
17. زينب حسين عوض الله، **أساسيات المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، بدون طبعة، 2006.
18. سلوى سليمان، **السياسة الاقتصادية**، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الأولى، 1973.
19. سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، بدون طبعة، 2000.
20. سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية،لبنان، الطبعة الأولى، 2008.

21. سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، منشورات حلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2006.

22. السيد عبد المولى، **المالية العامة**، دارا لنهضة العربية، مصر، بدون طبعة، 1993.

23. السيد محمد السريتي و علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مؤسسة رؤية للطباعة، مصر، الطبعة الأولى،2008.

24. صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي**، دار الفجر، مصر، الطبعة الأولى، 2006.

25. طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء، الأردن، الطبعة الأولى ، 1999.

26. طالب محمد عوض، **مدخل إلى الاقتصاد الكلي**، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، بدون طبعة، 2004.

27. عادل احمد حشيش، **أساسيات المالية العامة: مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام**، دار الجامعة الجديدة، مصر، بدون طبعة، 2006.

28. عادل العلي، **المالية العامة و القانون المالي و الضريبي**، الجزء الأول، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

29. عادل فليح العلي، **مالية الدولة**، دار زهران، الأردن، بدون طبعة، 2008.

30. عبد الرزاق الفارس، **الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الثانية،2001.

31. عبد الكريم البشير، **مدخل للاقتصاد الكلي**، دار الهومة، الجزائر بدون طبعة، 2010.

32. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة،2006.

33. عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 2005.

34. عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي: تحليل كلي**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2003.

35. عبد المطلب عبد الحميد،**السياسات الاقتصادية: تحليل جزئي و كلي**، مكتبة زهراء الشرق، مصر، بدون طبعة، 1997.

36. عقيل جاسم عبد الله، **النقود و المصارف**، دار مجدلاوي، الأردن، الطبعة الثانية، 1999.

37. علي حافظ منصور، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الثقافة العربية، مصر، بدون طبعة، 1998.

38. غادة صالح، **مبادئ الاقتصاد**، دار الوفاء، مصر، الطبعة الأولى، 2008.

39. غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، بدون طبعة، 2006.

40. فوزي عطوي، **المالية العامة:النظم الضريبية و موازنة الدولة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، بدون طبعة، 2003.

41. مجيد ضياء، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، بدون طبعة، 2008.

42. مجدي عبد الفتاح سليمان، **علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام**، دار غريب، مصر، بدون طبعة، 2002.

43. مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي: نظرية مالية الدولة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، بدون طبعة، 1999.

44. مجدي محمود شهاب، **أصول الاقتصاد العام: المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، مصر،بدون طبعة، 2004.

45. مجدي محمود شهاب، **اقتصاديات النقود و المال: النظرية و المؤسسات النقدية**، دار الجامعة الجديدة، مصر، بدون طبعة، 2002.

46. محمد البنا، **مدخل حديث في اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 2009.

47. محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق**، دار الفجر للنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2006.

48. محمد حلمي الطوابي، **أثر السياسات المالية الشرعية**، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة الأولى،2007.

49. محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي: الاقتصاد المالي**، الجزء الرابع، منشورات حلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى،2002.

50. محمد شاكر العصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

51. محمد طاقة و هدى العزواي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى،2007.

52. محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005.

53. محمد عزت غزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار النهضة العربية، لبنان،الطبعة الأولى، 2002.

54. محمد يونس و عبد النعيم مبارك، **مقدمة في النقود وأعمال البنوك و الأسواق المالية**، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة،2003.

55. محمدي فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات**، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 2004.

56. محمود حسين الوادي و زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

57. مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية**، دار الهومة، الجزائر، بدون طبعة، 2008.

58. مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي و سياسات التشغيل(التجربة الجزائرية)**، دار الحامد، الأردن، الطبعة الأولى،2009.

59. المرسي السيد حجازي، **النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية للنشر، لبنان،بدون طبعة، 2001.

60. المرسي السيد حجازي، **مبادئ الاقتصاد العام**، الكتاب الأول، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 2000.

61. ناظم محمد نوري الشمري، **النقود و المصارف و النظرية النقدية**، دار زهران، الأردن، بدون طبعة، 2006.

62. نبيل الروبي، **نظرية التضخم**، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، الطبعة الثانية، 1984.

63. نزار سعد الدين العيسى و إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي: مبادئ و تطبيقات**،دار الحامد، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

64. نعمة الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الاقتصاد**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، الطبعة الثانية، 2006.

65. نوازد عبد الرحمن الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج،الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

66. هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية: دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر**، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة الأولى، 2006.

67. هيثم الزعبي و حسن أبو الزيت، **أسس و مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الفكر، الأردن، الطبعة الأولى، 2000 .

68. وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مكتبة حسين العصرية، لبنان، الطبعة الأولى، 2010.

II. رسائل جامعية:

- أطروحات دكتوراه:

69. دراوسي مسعود، **السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر:1990-2004**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2004.

70. عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري : **الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

- رسائل ماجيستر:

71. أحمد محمد صالح الجلال، **دور السياسة النقدية و المالية في مكافحة التضخم في الدول النامية: دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)**،رسالة ماجيستر في علوم التسيير،جامعة الجزائر،2006 .

72. بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف: دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر للفترة 2001/2009**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان-الجزائر-، 2010.

73. نبيل بوفليح، **آثار برامج التنمية الاقتصادية على موازنات الدول النامية: دراسة حالة برنامج الإنعاش الاقتصادي: الجزائر2001/2004**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2005.

74. ضيف أحمد، **انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو و التشغيل في الجزائر (1994-2004)**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2005.

75. كريم بودخدخ، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 2001-2009**، رسالة ماجيستر في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010.

76. محمد كمال حسين رجب، **أثر السياسة الانفاقية في التضخم في فلسطين**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة غزة – فلسطين-، 2011.

III. الملتقيات:

77.أحمد زكان و رابح بلعباس، **العلاقة بين الإنفاق العام و البطالة: دراسة قياسية لحالة الجزائر من 1973-2008**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي " إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة-الجزائر-، نوفمبر، 2011.

78.روابح عبد الباقي و غياط شريف، **الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، ، جامعة البليدة- الجزائر-،ماي،2002.

79. شوقي أحمد دنيا، **التضخم و الربط القياسي: دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي و الاقتصاد الإسلامي**، مداخلة ضمن ندوة " قضايا معاصرة في النقود و البنوك و المساهمة في الشركات"، السعودية – جدة- ، أفريل 1994.

80. صالح مفتاح، **السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي "السياسات الاقتصادية واقع وآفاق"، جامعة أبوبكر بلقايد-تلمسان- ، الجزائر، ديسمبر، 2005.

81. صالح مفتاح، **تطور الاقتصاد الجزائري و سماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول:الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية، جامعة بشار- الجزائر-، أفريل،2004.

82. عبد السلام مخلوفي ، **أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية، ، جامعة بشار- الجزائر-، أفريل 2004.

83. عبد القادر بن حمادي، **تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات دراسة حالة الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة- الجزائر- ،ماي،2002.

84. كمال عايشي و سليم بوهيدل، **الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع آفاق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2010**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي " إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة-الجزائر-، نوفمبر، 2011.

85. لعراف فائزة و سعودي نجوى، **دراسة قياسية لمنحنى فليبس في الجزائر خلال الفترة 2003-2011**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي" إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة-الجزائر-، نوفمبر، 2011.

86.لعجال العمرية، **الإنفاق العام و أثره على مستوى التشغيل**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي "إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة-الجزائر-، نوفمبر 2011.

87. محمد سلامنة، كريم بودخدخ، **أثر التوسع في النفقات العامة على معدلات البطالة في الجزائر** 2001-2009، مداخلة ضمن الملتقى الدولي " إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة-الجزائر-، نوفمبر، 2011.

88. ملاي ختير رشيد، **السياسة النقدية في الجزائر واقع و آفاق**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي "السياسات الاقتصادية واقع وآفاق"، جامعة أبوبكر بلقايد -تلمسان- ، الجزائر، ديسمبر، 2005.

89.موسى رحماني، **نحو ميزة نسبية للاقتصاد الجزائري عن طريق تفعيل أدوات السياسة المالية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي " السياسة الاقتصادية واقع و آفاق"، جامعة تلمسان، الجزائر، ديسمبر، 2005.

90.هزرشي طارق و لباز الأمين، **دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الوضعي**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي " الاقتصاد الإسلامي الواقع و الرهانات المستقبلية"، جامعة غرداية- الجزائر- ، فيفري 2011.

91.وصاف سعيدي، **الدور الاقتصادي الجديد للدولة في ظل العولمة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي " اقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة"، جامعة سطيف- الجزائر-، أكتوبر، 2004.

IV. مجلات و أوراق بحثية:

92.حسن الحاج، **عجز الموازنة: المشكلات و الحلول**، سلسة دورية -جسر التنمية-، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد:63، 2007.

93.حمد بن محمد آل الشيخ، **العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في قانون فاجنر**- شواهد دولية-، مجلة جامعة الملك سعود، العدد: 14، السعودية، 2002.

94.عبد السلام مخلوفي، العرابي مصطفى، **برنامج الإنعاش الاقتصادي الجزائري 2001-2014**: الحلقة المفقودة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي،ورقة بحثية ضمن المؤتمر الدولي التاسع : النمو، الإنصاف و الاستقرار(رؤية إسلامية)، تركيا، سبتمبر 2013.

95.عبد الله حاسن الجابري، **سياسة الإنفاق العام التي انتهجها الخليفة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه و آثارها الاقتصادية الكلية: دراسة مقارنة بالفكر المالي الحديث**، مجلة جامعة أم القرى ، السعودية، مجلد:15، العدد:25، شوال 1423هـ.

96.طلال كداوي، **الاتجاهات العامة للنفقات الاعتيادية في العراق**، مجلة تنمية الرافدين، العراق، 1987.

97.قاسم الحموري، **التضخم من منظور إسلامي**، مجلة أبحاث اليرموك و سلسلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجلد:8، العدد:4، الأردن، 1992.

98.نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر للفترة 2000-2010**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية الإنسانية، العدد:9، الشلف، الجزائر،2013.

V. قوانين و مراسيم و منشورات:

99. المادة 24 و35 من قانون رقم: 84 – 17 المؤرخ في 8 شوال 1404هـ الموافق لـ 7 جويلية 1984 ، المتعلق بقوانين المالية الصادر في الجريدة الرسمية عدد: 28 الصادرة بتاريخ: 10 جويلية 1984.

100. قانون رقم10-13 المؤرخ في2010/12/29 المتضمن قانون المالية لسنة 2011.

101. بيان اجتماع مجلس الوزراء الصادر 24 ماي 2010 المتضمن: الموافقة على برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

I. Livres :

102. Abdelkader Bouderbal, **la fiscalité a la portée de tous** , la maison des livres, Alger, 3 édition, 1987,

103. Benachnhou Mourad**, inflation, dévaluation, marginalisation**, dar Elcharifa, Alger,1993

104. Bernard Bernier, Yves Simon, **Initiation à la macroéconomie**, Dunod, paris, éd:9,2007.

105. Dominick salvadore, eugene diulio : **principes d'économie**. " cours et problème, séries schaum ", MG graw. Hill, paris, 1984.

106. Douglas Greeworld, **Dictionnaire économique**, Economica, Paris, 1987.

107. François deruel, jacques buisson**, finances publics budgets et pouvoir financier**, 13 édition, Dalloz, France, 2001.

108. lawrence S.kitter and william l, silber**, money** , Basic book , publishers,Newyork,1984 .

109. Michel Dévoluy, **théories macroéconomiques**, armand colin, Paris,2 édition,1998

110. Samuelson (P.A) et Nordhaus (W.D), **Economie,** Economica , Paris, 2000.

II. Rapport & articles :

111. A. W. Phillips, "**The Relation Between Unemployment and the Rate of Change of Money Wage Rates in the United Kingdom, 1861 - 1957**" , Economica, New series, Vol: 25,N°:100, 1958

112. Algeria staistical appendix, IMF report, N° 98/87, September 1998.

113. Algeria staistical appendix, IMF report, N°03/69, March 2003.

114. Algeria staistical appendix, IMF report, N° 06/102, March 2006.

115. Algeria staistical appendix, IMF report, N° 09/111, April 2009.

116. Algeria staistical appendix, IMF report, N° 12/21, January 2012.

117. Algeria staistical appendix, IMF report, N°13/49, February 2013.

118. Bulletin statistique de la banque d'Algérie, situation monétaire 1964-2011, Juin 2012.

119. BP Statistical Review of World Energy , June 2013.

120. Chinedu.B, Mike.M, Uchenna.E, **Inflation versus public expenditure growth in the USA: an empirical investigation**, paper, North American journal of Finance and Banking Research Vol. 2, N° 2, 2008

121. Evolution des échanges extérieurs de marchandises ; 2001-2011, collection statistiques N°176/2012, édition 2012,ONS

122. - Francesco, Roberto, Gian, The **nexus between puplic expenditure & inflation in the Mediterranean countries**, paper, Cosimo magzzino, Roma, Italy, 2011.

123. Francis Agbewali, **Critical analysis of the impact of government expenditure & money supply on inflation rate in Ghana**, master thesis (MBA), Maastricht university, Netherland, 2011

124. Olaiya, Sam, Ayo, Nwasa**, A trivariate causality test among economic growth,government expenditure & inflation rate in Nigeria**,paper, Research Journal of Finance & Accounting, 2012

125. Nwaoha , William Chimee, **An econometric analysis of the effect of puplic spending (recurrent & capital) on inflation in Nigeria**, working paper, department of business studies, Abia state polytechnic, Nigeria

126. Rétrospective statistique ;1970-2002,édition 2005,ONS.

127. Rétrospective *statistiques :* 1962 – 2011 ; finances publiques, rapport de l'ONS

128. Rétrospective *statistiques :* 1962 – 2011 ;comptes économiques , rapport de l'ONS

129. Statistiques économiques: indice des prix à la consommation, collections statistiques , rapport N°178/2013, source ; 0NS.

130. **Une décennie de réalisations "Algérie 1999-2008 "**, rapport, MAEP/Focal national, Novembre 2008.

131. world Bank: **a public expenditure review**, report n° 36270,vol **1**, 2007. (http://siteresources.worldbank.org/INTALGERIA/Resources/ALGERIAPER_ENG_Volume_I.pdf)

ثالثا– مواقع الكترونية

1. البنك المركزي الجزائري: www.bank-of-algeria.dz
2. إحصائيات البنك الدولي: www.databank.worldbank.org
3. صندوق النقد الدولي: www.imf.org
4. الجريدة الرسمية: www.joradp.dz
5. الديوان الوطني للإحصائيات: www.ons.dz
6. بوابة الوزير الأول: www.premier-ministre.gov.dz
7. مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية للدول الإسلامية : www.sesric.org/baseind

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2011 حسب كل دائرة وزارية

(الجدول ب)

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية.....	8.329.601.000
مصالح الوزير الأول.....	1.774.314.000
الدفاع الوطني.....	516.638.000.000
الداخلية والجماعات المحلية	419.486.622.000
الشؤون الخارجية.....	28.363.652.000
العدل.....	49.815.764.000
ا لمالية.....	58.371.770.000
الطاقة والمناجم.....	30.416.135.000
الموارد المائية	11.111.443.000
الاستشراف والإحصائيات.....	939.109.000
الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الاستثمار.....	4.135.439.000
التجارة.....	12.361.594.000
الشؤون الدينية والأوقاف.....	16.096.937.000
المجاهدين	169.614.694.000
التهيئة العمرانية والبيئة.....	3.266.759.000
النقل.....	28.874.103.000
التربية الوطنية.....	569.317.554.000
الفلاحة و التنمية الريفية.....	115.907.074.000
الأشغال العمومية.....	6.912.595.000
الصحة والسكان وإصلاح ا لمستشفيات.....	227.859.541.000
الثقافة.....	22.913.218.000
الاتصال.....	7.120.012.000
السياحة والصناعة التقليدية.....	3.992.419.000
التعليم العالي والبحث العلمي.....	212.830.565.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام و الاتصال.....	2.899.636.000
العلاقات مع البرلمان.....	241.660.000
التكوين والتعليم المهنيين.....	38.328.953.000
السكن والعمران.....	13.181.921.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.....	76.058.041.000
التضامن الوطني والأسرة.....	109.466.698.000
الصّيد البحري والموارد الصّيدية.....	1.811.565.000
الشباب والرياضة.....	28.280.209.000
المجموع الفرعي	**2.796.717.597.000**
التكاليف المشتركة	**637.589.037.000**
المجموع العام	**3.434. 306.634.000**

المصدر: قانون رقم10-13 المؤرخ في2010/12/29 المتضمن قانون المالية لسنة 2011

الملحق رقم (02): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2011 حسب القطاعات الجدول– ج–

الوحدة: آلاف دج

القطاعات	رخص البرامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	116.000	772.000
الفلاحة والري.....	291.052.000	392.442.000
دعم الخدمات المنتجة.....	18.169.500	39.445.500
المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية.....	743.382.000	941.890.500
التربية والتكوين.....	428.486.000	540.754.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	177.816.000	363.062.000
دعم الحصول على السكن.....	396.466.000	240.560.000
مواضيع مختلفة.....	300.000.000	200.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	60.000.000	60.000 000
المجموع الفرعي للاستثمار	**2.415.487.500**	**375.194.000**
دعم النشاط الاقتصادي(تخصيصات لحساب التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	**-**	**-**
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	**-**	**30.000.000**
احتياطي لنفقات غير متوقعة	**60.000.000**	**405.194.000**
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	**60.000.000**	**3.184.120.000**
مجموع ميزانية التجهيز	**2.475.487.500**	**375.194.000**

المصدر: قانون رقم10-13 المؤرخ في2010/12/29 المتضمن قانون المالية لسنة 2011

الملحق رقم (03): تطور الإنفاق العام بشقيه الجاري و الاستثماري و الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في الجزائر للفترة 1989-2011

السنوات	الإنفاق العام الكلي بالأسعار الجارية مليار دج	الإنفاق الجاري (نفقات التسيير) بالأسعار الجارية مليار دج	الإنفاق الاستثماري (نفقات التجهيز) بالأسعار الجارية مليار دج	الرقم الاستدلالي العام لأسعار الاستهلاك (2001=100)
1989	124.5	80.2	44.3	17.9
1990	136.5	88.8	47.7	21.2
1991	212.1	153.8	58.3	26.6
1992	420.1	276.1	144.0	35 .1
1993	476.6	291.4	185.2	42.3
1994	566.3	330.4	235.9	54.5
1995	759.6	473.7	285.9	70.8
1996	724.6	550.6	174.0	84.0
1997	845.2	643.6	201 .6	88.8
1998	875.7	663 .8	211.9	93.3
1999	961.7	774.7	187.0	95.7
2000	1178.1	856.2	321.9	96.0
2001	1321.0	963.6	357.4	100
2002	1550.6	1097.7	452.9	101.4
2003	1639.3	1122.8	516.5	105.8
2004	1888.9	1250.9	638.0	109.9
2005	2052.0	1245.1	806.9	111.5
2006	2453.0	1437.9	1015.1	114.0
2007	3108.6	1647.0	1434.6	118.2
2008	4191.0	2217.8	1973.2	124.0
2009	4246.3	2300.0	1946.3	131.1
2010	4466.9	2659.1	1807.8	136.2
2011	5731.7	3797.2	1934.5	142.4

Source : - Rétrospective *statistiques :* 1962 – 2011 ; finances publiques, rapport de l'ONS.
- Statistiques économiques: indice des prix à la consommation, collections statistiques
- N°178/2013, source ; 0NS

الملحق رقم (04): تطور أسعار النفط خلال الفترة 1986-2011

الوحدة: دولار أمريكي للبرميل الواحد

السنوات	سعر النفط (البترول)	السنوات	سعر النفط (البترول)
1986	13.10	**1999**	17.97
1987	16.95	**2000**	28.50
1988	13.27	**2001**	24.44
1989	18.23	**2002**	25.01
1990	23.73	**2003**	18.83
1991	20.00	**2004**	38.27
1992	19.32	**2005**	54.52
1993	16.97	**2006**	65.14
1994	15.82	**2007**	72.39
1995	17.02	**2008**	97.26
1996	20.67	**2009**	61.67
1997	19.09	**2010**	79.50
1998	12.72	**2011**	111.26

Source: BP Statistical Review of World Energy , June 2013, p:15.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (05): هيكل الإنفاق العام الجاري في الجزائر

خلال الفترة 1993-2011

الوحدة: مليار دج

السنوات	الرواتب و الأجور	منح المجاهدين	معدات و أدوات	التحويلات	خدمات عامة	مدفوعات فوائد الدين العام
1993	121.5	10.0	16.7	73.8	39.9	27.0
1994	151.7	12.8	18.2	78.6	42.3	41.1
1995	187.5	15.6	29.4	94.3	55.4	62.2
1996	222.8	18.9	34.7	115.3	69.9	89.0
1997	245.2	25.0	43.5	146.5	74.0	109.4
1998	268.6	37.9	47.5	123.9	75.2	110.8
1999	286.1	59.9	53.6	166.8	81.9	126.4
2000	289.6	57.7	54.6	200.0	92.0	162.3
2001	324.0	54.4	46 .3	276.8	114.6	147.5
2002	346.2	73 .8	68.5	334.3	137.6	137.2
2003	398.0	62.7	58.8	326.1	161.4	114.0
2004	446.8	69.2	71.7	396.1	176.5	85.2
2005	492.2	79.8	76.0	332.7	187.5	73.2
2006	531.3	92.5	95.7	430.2	215.5	70.0
2007	628.7	101.6	93.8	489.8	273.0	85.0
2008	827.0	103.0	112	1,115.0	-	61.0
2009	880.0	131.0	113	1,114.0	-	37
2010	1,193	151.0	122	1,130.0	-	36
2011	1,740	163.0	130	1,808.2	-	38

Source:
- Algeria staistical appendix, IMF report, N° 98/87, September 1998, p:55.
- Algeria staistical appendix, IMF report, N°03/69, March 2003, p:54.
- Algeria staistical appendix, IMF report, N° 06/102, March 2006, p:21.
- Algeria staistical appendix, IMF report, N° 09/111, April 2009, p:21.
- Algeria staistical appendix, IMF report, N° 12/21, January 2012, p: 21.
- Algeria staistical appendix, IMF report, N°13/49, February 2013, p: 14.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (06): هيكل الإنفاق العام الاستثماري في الجزائر خلال الفترة 1993-2011.

الوحدة: مليون دج

السنوات	الزراعة و الصيد البحري	الري و الموارد المائية	الصناعة و الطاقة	السياحة	البنية التحتية الاقتصادية	البناء	التربية و التعليم	البنية التحتية الاجتماعية	البنية التحتية الإدارية	التهيئة العمرانية
1993	2,213	12,018	5,480	1	17,283	4,141	14,741	4,270	5,904	19,148
1994	2,750	12,700	5,100	-	15,500	7,100	15,550	6,350	8,700	27,906
1995	2,057	14,078	6,250	0	17,828	4,743	19,366	7,607	10,276	39,376
1996	4,106	17,570	5,574	8	22,154	8,361	24,173	8,682	12,600	49,025
1997	5,878	23,120	6,810	13	27,037	9,848	28,811	7,298	14,164	20,388
1998	7,469	29,804	8,620	11	23,262	52,693	33,527	8,857	23,295	20,790
1999	6,562	31,649	8,553	13	30,068	60,709	35,177	9,187	22 ,905	23,056
2000	8,595	34,462	7,278	9	34,501	69,511	38,819	12,298	29,341	30,948
2001	20,339	38,127	6,448	126	53,903	78,248	53,762	17,499	31 ,125	36,067
2002	27,064	75,376	7,608	54	65,725	88,404	55,951	27,407	28,438	41,114
2003	15,777	67,760	5,904	13	71,762	74,935	60,032	31,517	30,504	43,091
2004	8,479	89,050	225	2	79,862	65,993	61,810	30,811	21,300	27,899
2005	13,104	125,438	95	6	155,273	67,516	84,540	35,567	29,961	37,235
2006	12,463	169,108	130	24	225,456	89,683	84,136	32,900	38,446	51,056
2007	15,099	183,897	200	17	380,386	184,746	126,160	41,760	54,439	79,350
2008	26,390	221,022	24	100	539,244	187,570	135,710	54,885	80,365	78,911
2009	25,769	256,554	134	374	398,510	230,758	144,913	68,483	85,665	77,613
2010	22,387	272,113	164	506	381,673	293,495	153,513	71,235	113,726	65,349
2011	17,562	284,223	164	345	399.680	137,767	127,590	77,748	116,341	47,437

Source:
- Algeria staistical appendix, IMF report, N° 98/87, September 1998, p:53.
- Algeria staistical appendix, IMF report, N°03/69, March 2003, p:56.
- Algeria staistical appendix, IMF report, N° 06/102, March 2006, p:23.
- Algeria staistical appendix, IMF report, N° 09/111, April 2009, p:23.
- Algeria staistical appendix, IMF report, N° 12/21, January 2012, p: 23.
- Algeria staistical appendix, IMF report, N°13/49, February 2013, p: 15.

الملحق رقم (07): تطور مؤشرات الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2011

السنوات	الإنفاق العام الكلي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) مليون دج	الدخل الوطني الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) مليون دج	عدد السكان مليون نسمة	الميل المتوسط للإنفاق العام % (1)	الميل الحدي للإنفاق العام الحقيقي دج (2)	متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام الحقيقي... دج (3)	معدل نمو نصيب الفرد من الإنفاق العام الحقيقي %
1990	**643 900**	**2 533 490**	26.2	**25.4**	-	**24 576**	-
1991	**797 400**	**3 020 676**	26 .9	**26.4**	0.31	**29 643**	20.6
1992	**1 196 900**	**2 851 851**	27.5	**42.0**	- 2.36	**43 523**	46.8
1993	**1 126 700**	**2 659 574**	28.2	**42.4**	0. 36	**39 953**	-8.2
1994	**1 039 100**	**2 625 137**	28.8	**39.6**	2.54	**36 079**	-9.7
1995	**1 072 900**	**2 664 124**	29.3	**40.2**	0.87	**36 617**	1.5
1996	**862 600**	**2 892 619**	29.8	**29.8**	-0.92	**28 946**	-20.9
1997	**951 800**	**2 986 599**	30.3	**31.9**	0.95	**31 412**	8.5
1998	**938 600**	**2 907 824**	30.8	**32.3**	0.17	**30 474**	-3.0
1999	**986 400**	**3 224 346**	31.3	**31.2**	0.23	**31 514**	3.4
2000	**1 227 200**	**4 082 812**	31.7	**30.0**	0.28	**38 712**	22.8
2001	**1 321 000**	**4 130 300**	32.1	**32.0**	1.97	**41 152**	6.3
2002	**1 529 200**	**7 266 666**	32.6	**35.5**	0.07	**46 907**	14.0
2003	**1 549 400**	**4 778 166**	33.0	**32.4**	- 0.01	**46 951**	0.1
2004	**1 718 700**	**5 338 762**	33.5	**32.2**	0.30	**51 304**	9.3
2005	**1 840 400**	**6 391 748**	33.9	**28.8**	0.12	**54 289**	5.8
2006	**2 151 700**	**7 179 912**	34.5	**30.0**	0.39	**62 368**	14.9
2007	**2 629 900**	**7 855 668**	35.1	**33.5**	0.71	**74 925**	20.1
2008	**3 379 800**	**8 837 903**	35.7	**38.2**	0.76	**94 672**	26.4
2009	**3 239 000**	**7 734 401**	36.4	**41.9**	0.13	**88 983**	-6.0
2010	**3 279 700**	**8 494 713**	37.1	**38.6**	0.05	**88 401**	-0.6
2011	**4 025 100**	**9 279 424**	37.8	**43.4**	0.95	**106 484**	20.5

المصدر: من إعداد الطالبة (الحسابات) بالاعتماد على:

- www.databank.worldbank.org
- Rétrospective *statistiques :* 1962 – 2011 ; finances publiques, rapport de l'ONS

[1]: الميل المتوسط للإنفاق العام = $\frac{\text{النفقات العامة في سنة معينة}}{\text{الدخل الوطني للسنة نفسها}}$ x 100.

[2]: الميل الحدي للإنفاق العام = $\frac{\text{الزيادة}(\Delta) \text{ في النفقات العامة}}{\text{الزيادة}(\Delta) \text{ في الدخل القومي}}$.

[3] متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام = $\frac{\text{النفقات العامة في سنة معينة}}{\text{عدد السكان للسنة نفسها}}$.

الملحق رقم (08): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2011

الوحدة: %

السنوات	معدل البطالة
1990	**19.8**
1991	**20.6**
1992	**23**
1993	**23.2**
1994	**24.4**
1995	**27.9**
1996	**27.99**
1997	**25.4**
1998	**28.21**
1999	**29.3**
2000	**29.8**
2001	**27.3**
2002	**25.9**
2003	**23.7**
2004	**20.1**
2005	**15.3**
2006	**12.3**
2007	**13.8**
2008	**11.3**
2009	**10.2**
2010	**10**
2011	**9.97**

المصدر: مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية

للدول الإسلامية نقلا عن الموقع: www.sesric.org/baseind

الملحق رقم (09): تطور كل من الإنفاق العام الجاري، الاستثماري و معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2011.

السنوات	نسبة الإنفاق العام الجاري من الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة الإنفاق العام الاستثماري من الناتج المحلي الإجمالي %	معدل التضخم %
1990	16.0	8.6	**17.9**
1991	17.8	6.8	**25.9**
1992	25.7	13.4	**31.7**
1993	24.5	15.6	**20.5**
1994	22.2	15.8	**29**
1995	23.6	14.2	**28.8**
1996	21.4	6.8	**18.7**
1997	23.1	7.2	**5.7**
1998	23.4	7.5	**5**
1999	23.9	5.8	**2.6**
2000	20.8	7.8	**0.3**
2001	22.8	8.4	**4.2**
2002	24.2	10.0	**1.4**
2003	21.3	9.8	**4.3**
2004	20.3	10.3	**4**
2005	16.4	10.6	**1.4**
2006	16.9	11.9	**2.3**
2007	17.6	15.3	**3.7**
2008	20.0	17.8	**4.9**
2009	23.0	19.4	**5.7**
2010	22.1	15.0	**3.9**
2011	26.2	13.4	**4.5**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد :

- Rétrospective *statistiques :* 1962 – 2011 ; finances publiques, rapport de l'ONS
-Rétrospective *statistiques :* 1962 – 2011 ;comptes économiques , rapport de l'ONS
-Statistiques économiques: indice des prix à la consommation, collections statistiques N°178/2013, source ; 0NS

الملحق رقم (10): دراسة وصفية للسلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات المدروسة

	INF	CUREX	CAPEX
Mean	10.29091	21.50909	11.42727
Median	4.700000	22.15000	10.45000
Maximum	31.70000	26.20000	19.40000
Minimum	0.300000	16.00000	5.800000
Std. Dev.	10.55137	2.989650	3.957534
Skewness	0.967035	-0.459905	0.348010
Kurtosis	2.294212	2.178308	1.961891
Jarque-Bera	3.885532	1.394459	1.431938
Probability	0.143307	0.497963	0.488718
Sum	226.4000	473.2000	251.4000
Sum Sq. Dev.	2337.958	187.6982	328.9036
Observations	22	22	22

المصدر: بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 7

الملحق رقم (11): دراسة استقرارية السلسلة INF لمعدلات التضخم

النموذج (3)

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.543044	0.7789
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 03/16/14 Time: 15:22
Sample (adjusted): 1992 2011
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.299130	0.193857	-1.543044	0.1424
D(INF(-1))	0.134052	0.235953	0.568128	0.5778
C	5.052815	5.855762	0.862879	0.4010
@TREND(1990)	-0.258944	0.344316	-0.752055	0.4629

النموذج (2)

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.591855	0.4681
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 03/16/14 Time: 15:30
Sample (adjusted): 1992 2011
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.182342	0.114547	-1.591855	0.1298
D(INF(-1))	0.073639	0.219005	0.336245	0.7408
C	0.841435	1.690242	0.497819	0.6250

النموذج (1)

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.805154	0.0683
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

الملحق رقم (12): دراسة استقرارية سلسلة CUREX للإنفاق العام الجاري.

النموذج (3)

Null Hypothesis: CUREX has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.578209	0.2922
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CUREX)
Method: Least Squares
Date: 03/16/14 Time: 16:01
Sample (adjusted) : 1991 2011
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CUREX(-1)	-0.504790	0.195791	-2.578209	0.0189
C	11.81485	4.486064	2.633679	0.0169
@TREND(1990)	-0.053120	0.090536	-0.586731	0.5647

النموذج (2)

Null Hypothesis: CUREX has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.558523	0.1170
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CUREX)
Method: Least Squares
Date: 03/16/14 Time: 16:11
Sample (adjusted): 1991 2011
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CUREX(-1)	-0.484399	0.189328	-2.558523	0.0192
C	10.79650	4.064695	2.656165	0.0156

النموذج (1)

Null Hypothesis: CUREX has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.503518	0.8158
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

الملحق رقم (13): دراسة استقرارية سلسلة CAPEX للإنفاق العام الاستثماري.

النموذج (3)

Null Hypothesis: CAPEX has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.764012	0.6855
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CAPEX)
Method: Least Squares
Date: 03/16/14 Time: 16:20
Sample (adjusted): 1991 2011
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CAPEX(-1)	-0.295579	0.167561	-1.764012	0.0947
C	2.874578	1.897538	1.514899	0.1472
@TREND(1990)	0.063990	0.108831	0.587978	0.5639

النموذج (2)

Null Hypothesis: CAPEX has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.697096	0.4182
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CAPEX)
Method: Least Squares
Date: 03/16/14 Time: 16:36
Sample (adjusted): 1991 2011
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CAPEX(-1)	-0.256475	0.151126	-1.697096	0.1060
C	3.135291	1.812959	1.729377	0.1000

النموذج (1)

Null Hypothesis: CAPEX has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.184128	0.6079
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

الملحق رقم (14): دراسة استقرارية السلسلة INF بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى

النموذج (6)

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.473540	0.0112
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 03/16/14 Time: 16:40
Sample (adjusted): 1993 2011
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.377868	0.308004	-4.473540	0.0004
D(INF(-1),2)	0.177014	0.206637	0.856642	0.4051
C	-6.019207	2.920418	-2.061077	0.0571
@TREND(1990)	0.353450	0.217487	1.625152	0.1250

النموذج (5)

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.608846	0.0018
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 03/16/14 Time: 16:44
Sample (adjusted): 1992 2011
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.016078	0.220462	-4.608846	0.0002
C	-1.081254	1.231752	-0.877818	0.3916

النموذج (4)

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.562226	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

الملحق رقم (15): دراسة استقرارية السلسلة CUREX بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى

النموذج (6)

Null Hypothesis: D(CUREX) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.068725	0.0231
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CUREX,2)
Method: Least Squares
Date: 03/16/14 Time: 16:51
Sample (adjusted): 1992 2011
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CUREX(-1))	-1.040551	0.255744	-4.068725	0.0008
C	0.382285	1.502816	0.254379	0.8023
@TREND(1990)	0.004355	0.116100	0.037511	0.9705

النموذج (5)

Null Hypothesis: D(CUREX) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.244153	0.0039
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CUREX,2)
Method: Least Squares
Date: 03/16/14 Time: 16:54
Sample (adjusted): 1992 2011
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CUREX(-1))	-1.042043	0.245524	-4.244153	0.0005
C	0.432823	0.647063	0.668904	0.5120

النموذج (4)

Null Hypothesis: D(CUREX) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.257290	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

الملحق رقم (16): دراسة استقرارية السلسلة CAPEX بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى

النموذج (6)

Null Hypothesis: D(CAPEX) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.002292	0.0300
Test critical values:	1% level	-4.616209	
	5% level	-3.710482	
	10% level	-3.297799	

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CAPEX,2)
Method: Least Squares
Date: 03/16/14 Time: 16:58
Sample (adjusted): 1995 2011
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CAPEX(-1))	-1.916545	0.478862	-4.002292	0.0021
D(CAPEX(-1),2)	0.899597	0.372549	2.414711	0.0343
D(CAPEX(-2),2)	0.646911	0.289518	2.234439	0.0472
D(CAPEX(-3),2)	0.514203	0.219125	2.346627	0.0387
C	-2.874725	1.847800	-1.555755	0.1481
@TREND(1990)	0.239282	0.138734	1.724746	0.1125

النموذج (5)

Null Hypothesis: D(CAPEX) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.630858	0.0145
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CAPEX,2)
Method: Least Squares
Date: 03/16/14 Time: 17:04
Sample (adjusted): 1992 2011
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CAPEX(-1))	-0.842972	0.232169	-3.630858	0.0019
C	0.279751	0.658435	0.424873	0.6760

النموذج (4)

Null Hypothesis: D(CAPEX) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.686318	0.0009
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

الملحق رقم (17): اختبار السببية لجراجر Granger

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 04/13/14 Time: 19:27
Sample: 1990 2011
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
D(CUREX) does not Granger Cause D(INF)	19	1.81573	0.1990
D(INF) does not Granger Cause D(CUREX)		1.08157	0.3658
D(CAPEX) does not Granger Cause D(INF)	19	8.73033	0.0035
D(INF) does not Granger Cause D(CAPEX)		0.24081	0.7892
D(CAPEX) does not Granger Cause D(CUREX)	19	0.08279	0.9210
D(CUREX) does not Granger Cause D(CAPEX)		0.35985	0.7041

الملحق رقم (18): اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن JOHANSEN

Date: 04/14/14 Time: 17:24
Sample (adjusted): 1993 2011
Included observations: 19 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: INF CUREX CAPEX
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.809016	51.86176	29.79707	0.0000
At most 1 *	0.433745	20.40606	15.49471	0.0084
At most 2 *	0.396671	9.600558	3.841466	0.0019

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.809016	31.45570	21.13162	0.0013
At most 1	0.433745	10.80550	14.26460	0.1642
At most 2 *	0.396671	9.600558	3.841466	0.0019

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق رقم (19): تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 04/16/14 Time: 12:30
Sample (adjusted): 1993 2011
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-0.373272	0.197608	-1.888954	0.0915
D(INF(-2))	-0.172277	0.152597	-1.128968	0.2881
D(CUREX)	0.157592	0.364597	0.432237	0.6757
D(CUREX(-1))	-0.814127	0.355887	-2.287597	0.0480
D(CUREX(-2))	-0.014651	0.380083	-0.038548	0.9701
D(CAPEX)	-0.115479	0.322733	-0.357815	0.7287
D(CAPEX(-1))	1.229254	0.343082	3.582975	0.0059
D(CAPEX(-2))	0.833761	0.400190	2.083413	0.0669
E(-1)	-0.198549	0.082051	-2.419829	0.0386
C	-3.016731	0.812661	-3.712162	0.0048

R-squared	0.833741	Mean dependent var	-1.431579
Adjusted R-squared	0.667482	S.D. dependent var	5.207372
S.E. of regression	3.002798	Akaike info criterion	5.342384
Sum squared resid	81.15119	Schwarz criterion	5.839457
Log likelihood	-40.75264	Hannan-Quinn criter.	5.426508
F-statistic	5.014713	Durbin-Watson stat	2.470724
Prob(F-statistic)	0.012415		

الملحق رقم (20): اختبار مضاعف لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي [Breush-Godfrey (*BG*)]

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.802460	Prob. F(2,7)	0.2337
Obs*R-squared	6.458652	Prob. Chi-Square(2)	0.0396

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Sample: 1993 2011
Included observations: 19
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	0.124918	0.206217	0.605760	0.5638
D(INF(-2))	0.064082	0.151103	0.424092	0.6842
D(CUREX)	0.022064	0.392488	0.056215	0.9567
D(CUREX(-1))	-0.246911	0.425519	-0.580258	0.5799
D(CUREX(-2))	0.005090	0.422091	0.012059	0.9907
D(CAPEX)	-0.175302	0.377220	-0.464722	0.6562
D(CAPEX(-1))	0.030440	0.451989	0.067347	0.9482
D(CAPEX(-2))	-0.019366	0.422073	-0.045884	0.9647
E(-1)	0.066399	0.088104	0.753637	0.4756
C	0.058840	0.749943	0.078459	0.9397
RESID(-1)	-0.970731	0.513997	-1.888591	0.1009
RESID(-2)	-0.373605	0.710791	-0.525618	0.6154

الملحق رقم (21): اختبار الانحدار الذاتي المشروط بثبات التباين (*ARCH*)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.642275	Prob. F(1,16)	0.4346
Obs*R-squared	0.694673	Prob. Chi-Square(1)	0.4046

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 04/19/14 Time: 18:34
Sample (adjusted): 1994 2011
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.358650	1.604924	3.338881	0.0042
RESID^2(-1)	-0.243050	0.303274	-0.801421	0.4346

الملحق رقم (22): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لـ "Jarque-Bera"

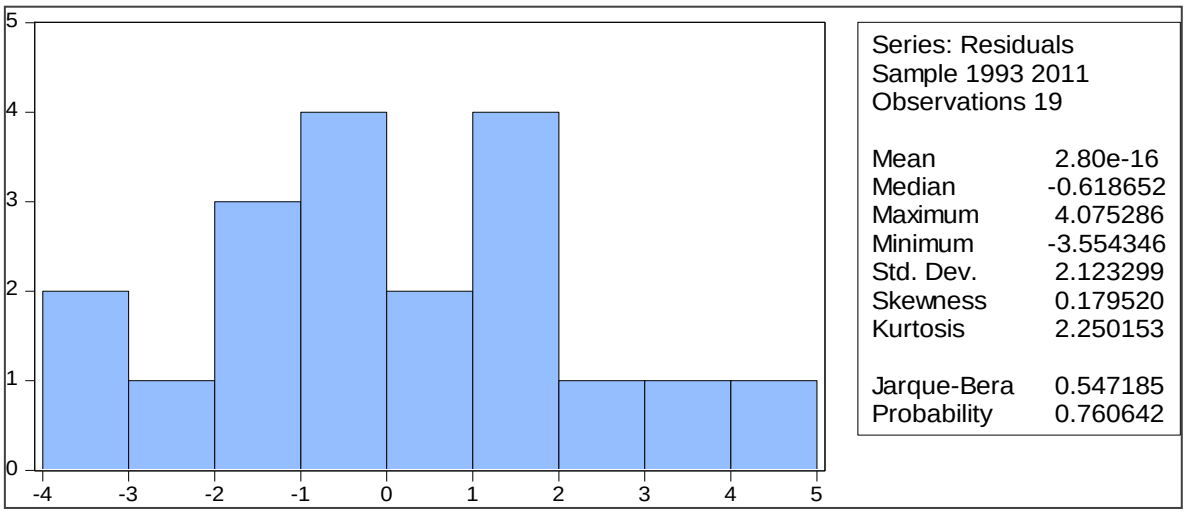

الملحق رقم (23): اختبار مدى ملائمة تصميم النموذج المقدر[Ramsey RESET]

Ramsey RESET Test
Equation: EQ04
Specification: D(INF) D(INF(-2)) D(CUREX) D(CUREX(-1)) D(CUREX(-2)) D(CAPEX) D(CAPEX(-1)) D(CAPEX(-2)) E (-1) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	Df	Probability
t-statistic	1.398185	9	0.1956
F-statistic	1.954922	(1, 9)	0.1956
Likelihood ratio	3.734722	1	0.0533

الملحق رقم (24): اختبار الارتباط بين المتغيرات المفسرة "Klein "

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 04/26/14 Time: 19:02
Sample (adjusted): 1993 2011
Included observations: 19 after adjustments
Balanced sample (listwise missing value deletion)

Correlation	D(INF)	D(INF(-1))	D(INF(-2))	D(CUREX)	D(CUREX...	D(CUREX...	D(CAPEX)	D(CAPEX(...	D(CAPEX(...	E(-1)
D(INF)	1.000000									
D(INF(-1))	-0.142472	1.000000								
D(INF(-2))	-0.183868	-0.013875	1.000000							
D(CUREX)	0.080444	0.105614	-0.365733	1.000000						
D(CUREX(-1))	-0.377577	0.240266	0.333817	-0.159193	1.000000					
D(CUREX(-2))	0.291148	-0.311577	0.266351	-0.040862	-0.008099	1.000000				
D(CAPEX)	0.250268	-0.007648	-0.098569	0.177984	0.002793	-0.085033	1.000000			
D(CAPEX(-1))	0.306006	0.377763	0.173314	-0.176115	0.521189	0.053763	0.290418	1.000000		
D(CAPEX(-2))	0.407527	0.285747	0.290041	-0.012718	-0.141853	0.485533	-0.087391	0.106281	1.000000	
E(-1)	-0.549131	0.130687	0.215633	-0.142257	0.213312	0.074189	-0.302074	-0.003784	-0.004690	1.000000

الملحق رقم (25): الأشكال البيانية لإحصائية كل من *CUSUMSQ* و *CUSUM*

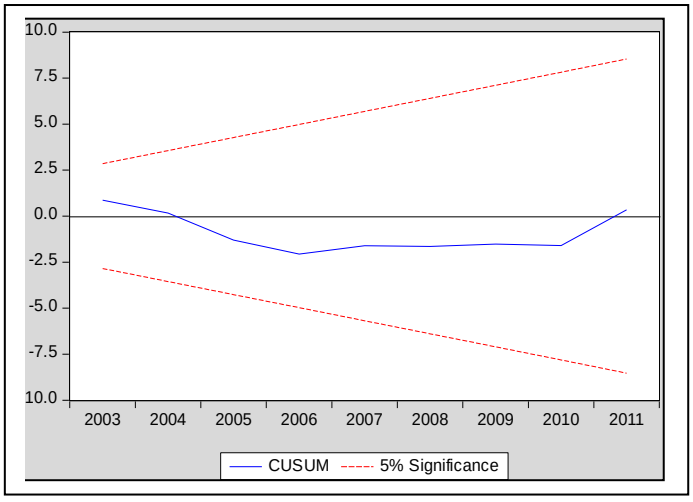

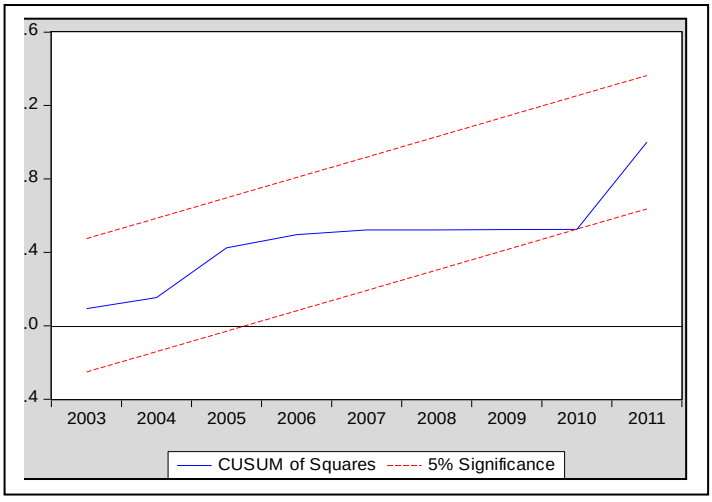

الملحق رقم (26): سلوك القيم الفعلية والمقدرة لمعدلات التضخم.

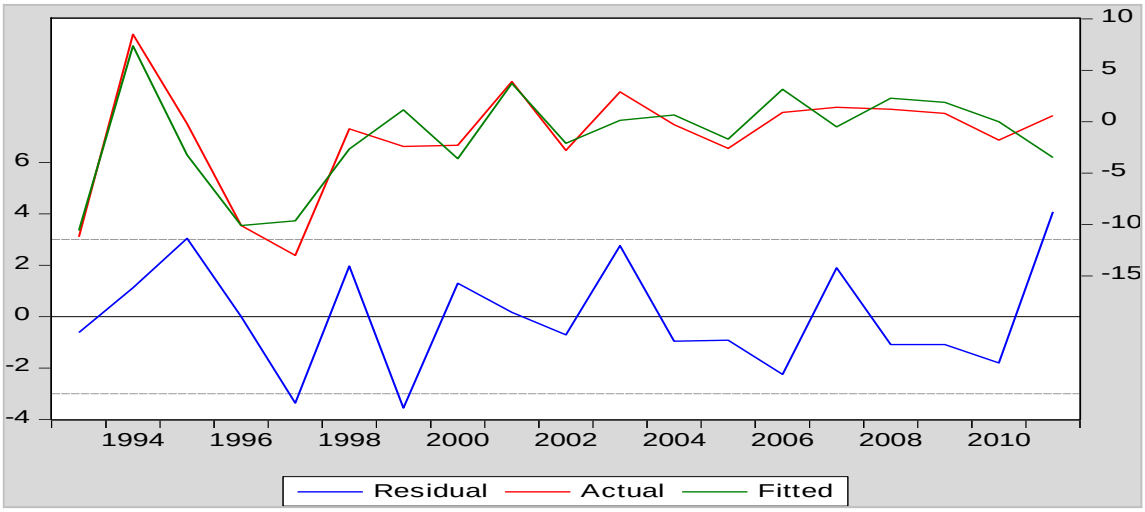

قائمة الملاحق

الملحق رقم (27): تطور كل من الإنفاق العام و الواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2011.

السنوات	الإنفاق العام الكلي بالأسعار الجارية مليار دج	معدل نمو الإنفاق العام %	الواردات مليار دج	معدل نمو الواردات %	معدل التضخم %
1990	**643.9**	**–**	**87.0**	-	**17.9**
1991	**797.4**	23.8	**139.2**	60.0	**25.9**
1992	**1196.9**	50.1	**188.5**	35.42	**31.7**
1993	**1126.7**	- 5.8	**205.0**	8.75	**20.5**
1994	**1039.1**	- 7.8	**340.1**	**65.9**	**29**
1995	**1072.9**	3.2	**513.2**	50.9	**28.8**
1996	**862.6**	- 19.6	**498.3**	-0.03	**18.7**
1997	**951.8**	10.3	**501.6**	**0.66**	**5.7**
1998	**938.6**	- 1.4	**552.3**	10.11	**5**
1999	**986.4**	5.1	**610.7**	10.57	**2.6**
2000	**1227.2**	24.4	**690.4**	13.05	**0.3**
2001	**1321.0**	7.6	**764.9**	10.79	**4.2**
2002	**1529.2**	15.8	**957.0**	25.11	**1.4**
2003	**1549.4**	1.3	**1,047.4**	9.45	**4.3**
2004	**1718.7**	10.9	**1,314.4**	25.49	**4**
2005	**1840.4**	7.1	**1,493.6**	13.63	**1.4**
2006	**2151.7**	16.9	**1,558.5**	4.34	**2.3**
2007	**2629.9**	22.2	**1,916.8**	23.0	**3.7**
2008	**3379.8**	28.5	**2,572.0**	**34.18**	**4.9**
2009	**3239.0**	- 4.2	**2,854.8**	11.0	**5.7**
2010	**3279.7**	1.3	**3,011.8**	5.5	**3.9**
2011	**4025.1**	22.7	**3,442.5**	14.3	**4.5**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- Rétrospective *statistiques :* 1962 – 2011 ; finances publiques, rapport de l'ONS
- Statistiques économiques: indice des prix à la consommation, collections statistiques N°178/2013, source ; 0NS
- Rétrospective statistique ;1970-2002,édition 2005,ONS, p :168.
- Evolution des échanges extérieurs de marchandises ; 2001-2011, collection statistiques N°176/2012, édition 2012,ONS, p : 28.

الملحق رقم (28): قياس الفجوة التضخمية النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2011 وفق معيار الاستقرار النقدي.

السنوات	عرض النقود بالمفهوم الواسع M2 مليار دج	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) مليار دج	معامل الاستقرار النقدي $B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$
1990	**343.0**	213.4	-
1991	**415. 3**	210.9	**0.22**
1992	**515.9**	214.7	**0.22**
1993	**627.4**	210.2	**0.24**
1994	**723.5**	208.3	**0.16**
1995	**799. 6**	216.2	0.06
1996	**915.1**	225.1	0.10
1997	**1,081.5**	227.5	**0.17**
1998	**1,592.5**	239.1	**0.42**
1999	**1,789.3**	246.8	0.09
2000	**2,022.5**	252.3	0.11
2001	**2,473.5**	263.9	**0.17**
2002	**2,901.5**	278.7	0.10
2003	**3,354.4**	298.8	0.09
2004	**3,738.0**	311.6	0.07
2005	**4,157.6**	330.0	0.05
2006	**4,933.7**	335.6	**0.17**
2007	**5,994.6**	347.0	**0.18**
2008	**6,956.0**	354.0	0.14
2009	**7,173.0**	360.0	0.01
2010	**8,280.7**	372.9	0.11
2011	**9,929.2**	382.6	**0.17**

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

- Bulletin statistique de la banque d'Algérie, situation monétaire 1964-2011, Juin 2012.
- www.databank.worldbank.org

الملحق رقم (29): تطور كل من الإنفاق العام بشقيه و الواردات و معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2011

السنوات	معدل نمو الإنفاق العام الجاري الحقيقي %	معدل نمو الإنفاق العام الاستثماري الحقيقي %	معدل نمو الواردات %	معدل التضخم %
1990	-	-	-	**17.9**
1991	38.0	- 2.6	60.0	**25.9**
1992	36.0	87.2	35.42	**31.7**
1993	- 12.4	6.7	8.75	**20.5**
1994	- 12.0	- 1.1	**65.9**	**29**
1995	10.3	- 6.7	50.9	**28.8**
1996	- 2.0	- 48.7	-0.03	**18.7**
1997	10.6	9.6	**0.66**	**5.7**
1998	- 1.8	0.04	10.11	**5**
1999	13.8	-13.9	10.57	**2.6**
2000	10.2	71.6	13.05	**0.3**
2001	8.0	6.6	10.79	**4.2**
2002	12.3	25.0	25.11	**1.4**
2003	-1.9	9.3	9.45	**4.3**
2004	7.2	18.9	25.49	**4**
2005	-1.9	24.7	13.63	**1.4**
2006	12.9	23.0	4.34	**2.3**
2007	10.5	36 .3	23.0	**3.7**
2008	28.3	31.1	**34.18**	**4.9**
2009	-1.9	- 6.7	11.0	**5.7**
2010	11.3	- 10.6	5.5	**3.9**
2011	36.5	2.4	14.3	**4.5**

الملحق رقم (30): تطور كل الإنفاق العسكري و معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2011.

السنوات	الإنفاق العسكري بالأسعار الجارية مليار دج	الإنفاق العسكري بالأسعار الثابتة مليار دج	معدل نمو الإنفاق العسكري الحقيقي %	معدل التضخم %
1990	8.1	38.2	–	17.9
1991	10.4	39.1	2.4	25.9
1992	23.0	65.5	67.5	31.7
1993	29.8	70.5	7.3	20.5
1994	46.8	85.9	21.8	29
1995	58.8	83.1	-3.3	28.8
1996	79.5	94.6	13.8	18.7
1997	101.0	113.7	20.2	5.7
1998	112.0	120.0	5.5	5
1999	122.0	127.5	6.2	2.6
2000	142.0	147.9	16	0.3
2001	162.0	162.0	9.5	4.2
2002	167.0	164.7	1.7	1.4
2003	171.0	161.6	-1.9	4.3
2004	202.0	183.8	13.7	4
2005	214.0	191.9	4.4	1.4
2006	225.0	197.4	2.9	2.3
2007	273.0	230.9	17.0	3.7
2008	334.0	269.3	16.6	4.9
2009	384.0	292.9	8.8	5.7
2010	422.0	309.8	5.8	3.9
2011	631.0	443.1	43.0	4.5

المصدر: من إعداد الطالبة (حساب القيم الحقيقية) بالاعتماد على:

- www.databank.worldbank.org

-Statistiques économiques: indice des prix à la consommation, collections statistiques N°178/2013, source ; 0NS